Ministère de l'Enseignement supérieur et de la recherche Scientifique

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

Université Mustapha Stambouli Mascara

جامعة مصطفى إسطمبولي معسكر

Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et des Sciences de Gestion

كلية العلوم الإقتصادية, العلوم التجارية و علوم التسيير

أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه

تخصص: اقتصادو تسيير عمومي

تحت عنوان

الفلاحة، الدعم و النمو الاقتصادي في الجزائر

Agriculture, subventions et croissance économique en Algérie

من تقديم الطالب: مولاي علي هواري

تحت إشراف : د. مختاري فيصل

لجنة المناقشة:

أ.د بن بوزيان محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	رئيسا
د. مختاري فيصل	أستاذ محاضر أ	جامعة معسكر	مقررا
أ.د آيت زيان كمال	أستاذ التعليم العالي	جامعة خميس مليانة	عضوا
أ.د بوثلجة عبد الناصر	أستاذ العليم العالي	جامعة تلمسان	عضوا
د. عدوكة لخضر	أستاذ محاضر أ	جامعة معسكر	عضوا
د. سنوسي بن عومر	أستاذ محاضر أ	جامعة معسكر	عضوا

السنة الجامعية 2016/2015

كلمة شكر و تقدير

بعد حمد الله و شكره على توفيقه لنا على انجاز هذا العمل، أتقدم بخالص الشكر و التقدير و العرفان إلى أستاذي الفاضل مختاري فيصل على قبوله الإشراف على هذه الرسالة و على كل ما قدمه لي من نصائح و توجيهات و إرشادات و التي تعتبر العامل الأساسي لإتمام هذا العمل.

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى الأساتذة أعضاء اللجنة على قبولهم مناقشة هذه الأطروحة و منحهم لنا جزءا من وقتهم الثمين.

أشكر كل ما ساعدني، أخص بالذكر عميد كلية العلوم الاقتصادية لجامعة معسكر الأستاذ تشيكو فوزي الذي ساعدنا كثيرا لإتمام هذا العمل.

أشكر كل من قدم لي يد العون من أساتذة كلية الاقتصاد و خاصة الأساتذة أعضاء مخبر التنمية المحلية و تسيير الجماعات المحلية- جامعة معسكر-. أشكر أيضا كل زملائي طلبة الدكتوراه.

أتقدم بجزيل الشكر كذلك إلى الأستاذ دحماني محمد ادريوش و الأستاذ عكريش كمال من جامعة – سيدي بلعباس -.

الإهداء

أهدي هذا العمل إلى أمي و أبي حفظهما الله

و إلى إخوتي و أخواتي و إلى كل عائلة مولاي علي

و إلى أصدقائي و كل من له معزة في قلبي.

الفهرس

الفهرس ..... أ

المقدمة العامة 1

الفصل الأول: الفلاحة، الدعم و النمو الاقتصادي: *مقاربة نظرية* 9

تمهيد 10

1. مساهمة الفلاحة في النمو الاقتصادي 11

2. محددات النمو الفلاحي 21

2 . 1. النماذج الكلية لنمو الإنتاج الفلاحي 22

2 . 2 . الفلاحة، النمو السكاني و التطور التكنولوجي في البلدان النامية 24

3. تدخل الدولة في القطاع الفلاحي 33

3 . 1. السياسة الفلاحية 33

3 . 2 . آليات الضبط 36

3 . 3 . تأثير الدعم على الإنتاجية الفلاحية 45

3 . 4 . الدعم الفلاحي و منظمة التجارة العالمية 47

3 . 5 . تصنيف آليات الدعم الفلاحي 51

خاتمة الفصل 52

الفصل الثاني: الفلاحة، الدعم و النمو الاقتصادي: *دراسات تجريبية و تجارب دولية* 54

تمهيد 55

1. دراسة التفاعل بين الفلاحة، الدعم و النمو الاقتصادي 56

1 . 1. الفلاحة و النمو الاقتصادي 56

1 . 2 . الآثار الاقتصادية لدعم الدولة للقطاع الفلاحي 63

2. الدعم الفلاحي في إطار السياسات الفلاحية لبعض الدول 72

2 . 1. الدعم الفلاحي في الدول المتطورة 72

2 . 2 . الدعم الفلاحي في الدول النامية 90

خاتمة الفصل 101

الفصل الثالث: السياسات الفلاحية الهيكلية في الجزائر 102

تمهيد 103

1. السياسة الفلاحية قبل سنة 2000 104

1 . 1. السياسة الفلاحية المؤسسة لبسط هيمنة الدولة 104

1 . 2 . السياسة الفلاحية المتجهة نحو تحرير القطاع الفلاحي 111

2. السياسة الفلاحية بعد سنة 2000 117

2 . 1. المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) 117

2 . 2 . سياسة التجديد الفلاحي و الريفي 122

خاتمة الفصل 127

الفصل الرابع : القطاع الفلاحي الجزائري: *واقع و مقومات* 129
تمهيد 130
1. مؤهلات القطاع الفلاحي 131
1 . 1. الأراضي 131
1 . 2 . الري 134
1 . 3 . الأسمدة 136
1 . 4 . العتاد الفلاحي 139
1 . 5 . البحث الفلاحي، التكوين و التأطير 141
2. الإنتاج الفلاحي 145
2. 1. الإنتاج النباتي 145
2. 2. الإنتاج الحيواني 147
3. مكانة الفلاحة من الاستثمارات العمومية 150
3 . 1. المخطط الثلاثي (1967 - 1969) 150
3 . 2 . المخطط الرباعي الأول (1970 - 1973) 150
3 . 3 . المخطط الرباعي الثاني (1974- 1977) 151
3 . 4 . المخطط الخماسي الأول (1980 - 1984) 152
3. 5 . المخطط الخماسي الثاني (1985 - 1989) 152
3. 6 . الاستثمارات الفلاحية خلال فترة الإصلاحات الاقتصادية 153
3. 7 . مكانة القطاع الفلاحي من الاستثمارات العمومية لسنوات 2000 154
4. مساهمة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الجزائري 156
4 . 1. مساهمة الفلاحة في النمو الاقتصادي 156
4 . 2 . مساهمة الفلاحة في العمل 158
4 . 3 . تزايد مستمر للواردات و التبعية الغذائية 161
5. تأثير الأداء الاقتصادي في الجزائر على القطاع الفلاحي 164
5 . 1. زيادة الطلب على المنتجات الغذائية 165
5 . 2 . صناعات غذائية و صناعات أخرى متراجعة 166
خاتمة الفصل 170
الفصل الخامس: السياسات السعرية و سياسة الدعم الفلاحي في الجزائر 171
تمهيد 172
1. تحليل السياسة السعرية 173
2. سياسة الدعم الفلاحي 179
2. 1. سياسة الدعم الفلاحي قبل سنة 2000 179
2. 2. سياسة الحالية للدعم الفلاحي: بعد سنة 2000 187
خاتمة الفصل 210

الفصل السادس : أثر الدعم الفلاحي على أداء القطاع الفلاحي و النمو الاقتصادي في الجزائر- دراسة قياسية- . 213
تمهيد 214
1. النموذج و منهجية الدراسة..... 215
2. متغيرات الدراسة 223
3. نتائج التقدير..... 227
3 . 1. أثر دعم الدولة للقطاع الفلاحي على النمو الاقتصادي في الجزائر..... 227
3 . 2 . أثر الدعم الفلاحي على نمو الإنتاج الفلاحي في الجزائر 236
4. التفسير الاقتصادي للنتائج 241
خاتمة الفصل 245
الخاتمة العامة..... 247
قائمة المراجع..... 253
الملاحق

فهرس الجداول

الجدول1. 1. نماذج نمو الإنتاج الفلاحي وفق مختلف المدارس الاقتصادية 23

الجدول2 .1. تطور معدل الإمدادات (إنتاج/ استعمال %) لبعض المنتجات الزراعية الأساسية المدعمة..... 75

الجدول 2. 2. تطور الدعم و النفقات للسياسة الفلاحية المشتركة للفترة (2007-2014). 78

الجدول 2. 3. مكونات الدعم المالي التحويلات المالية للقطاع الفلاحي التونسي 99

جدول 3. 1 . توزيع مزارع القطاع الخاص. 107

الجدول 2.3. توزيع مزارع الثورة الزراعية.المرحلة الأولى..... 109

جدول 3 .3 .توزيع الأراضي الصالحة للزراعة حسب نوع الملكية..... 111

الجدول 4.3 .حصيلة حيازة الملكية العقارية بالاستصلاح في 30- 06-1995 113

الجدول 5.3 . ملخص إعادة ترتيب المزارع 115

الجدول3 .6. حالة البنيات الفلاحية (1999) 116

جدول 3. 7. تمويل الاستثمارات في إطار PNDA (2000- 2005). 119

الجدول 8.3. توزيع المبالغ حسب نوع الأنشطة التي يدعمها FNRDA (%)..... 120

الجدول 3 . 9. بعض المؤشرات الكلية للبرنامج الوطني للتنمية الفلاحية PNDA. 122

جدول 3 .10. برامج التكثيف و العصرنة بين (2008/2004)و أفق 2014 124

الجدول 1.4. تطور توزيع الأراضي الصالحة للزراعة للفترة (1988 - 2008). 132

الجدول 4 .2. المؤشرات القطرية لسقوط الأمطار في الجزائر.. 135

الجدول 4 .3. تطور الأراضي الزراعية المروية في الجزائر خلال سنوات 2000 135

الجدول 4.4. تطور استعمال الأسمدة في الجزائر 137

الجدول 4 .5. متوسط استهلاك السماد (كلغ لكل هكتار من الأرض الصالحة للزراعة)..... 138

الجدول 4 .6. عدد الجرارات و الحاصدات الدارسات لكل ألف (1000) هكتار من الأراضي. 140

جدول 4 .7. وضعية التأطير: 1990-1991/2002-2003 143

الجدول 4 .8. معدل المردود الداخلي لشعب "العلوم الزراعية"1991-1992/2001-2005 143

الجدول 4 .9. الإمكانيات العلمية و التقنية ل INRAA و INRF: سنة 2006..... 144

الجدول 4. 10. تطور الإنتاج النباتي (1965-2011). 146

الجدول 4 .11 .تطور رؤوس الماشية. 148

الجدول 4 . 12 . تطور عدد بعض الحيوانات المنتجة خلال الفترة 2001-2006..... 148

الجدول 4 .13. تطور الإنتاج الحيواني خلال الفترة 1990-.2006 149

جدول 4 .14. نصيب الزراعة من الاستثمارات خلال المخطط الثلاثي (1967-1969)..... 150

الجدول4 .15.نصيب الفلاحة من المخطط الرباعي 1970-1973 151

الجدول4 .16. حصة الفلاحة من المخطط الرباعي الثاني (1974-1977) 151
الجدول4 .17. توزيع الاستثمارات حسب القطاعات 152
الجدول 4 .18. توزيع الاستثمارات حسب القطاعات 152
الجدول4 .19. تطور مخصصات الاستثمار الزراعي العام الفترة 1991-2000 154
الجدول الجدول 4 .20. توزيع الاستثمارات العمومية و نصيب القطاع الفلاحي منها للفترة (2001-2014) 156
الجدول 4 .21.القيمة المضافة للقطاع الفلاحي (نسبة مئوية من الناتج الداخلي الخام)..... 157
الجدول 4 .22. تطور إجمالي العمال و العمال الفلاحين (مؤشر 100 سنة 1966)..... 158
الجدول 4 .23.توزيع العمالة حسب القطاعات (%)..... 160
الجدول 4 .24. تطور مستويات التشغيل و البطالة للفترة (2000 - 2008). 160
الجدول 4 .25.حصة الواردات من المواد الغذائية الأساسية في الجزائر 163
الجدول 4 .26.قيمة الصادرات و الواردات و حصتها من مجموع الكلي 164
الجدول 4 .27. نفقات الاستهلاك النهائي الفردي للعائلات (بالدولار الثابت سنة 2000) 165
الجدول4 .28.المتوسط السنوي لاستهلاك الفرد في اليوم و معدل النمو 166
الجدول 4 .29. متوسط السنوي لنمو الإنتاج الفلاحي و معدل نمو السكان 166
الجدول4 .30. توزيع القيمة المضافة للقطاع الصناعي خارج المحروقات للقطاع العام الوطني. 167
الجدول 4 .31. تطور العمالة في القطاع الصناعي حسب النشاط - للقطاع العام الوطني- 168
جدول 4 .32.مؤشر الإنتاج للصناعات الغذائية – للقطاع العام الوطني..... 168
جدول 4 .33.تطور أهم الصناعات التحويلية و الميكانيكية- القطاع العام الوطني..... 169
الجدول 1.5.تطور الإعانات الفلاحية (مليون دج، بالأسعار الجارية)..... 180
الجدول 2.5.تطور الأرقام القياسية لأسعار بعض مستلزمات الإنتاج الفلاحية و وسائل الإنتاج الفلاحية 181
الجدول 3.5.تطور الإعانات الموجهة للمنتوجات الفلاحية 183
الجدول 4.5. تطور الإعانات المخصصة لتحمل معدلات الفائدة التفضيلية و صناديق الكوارث الزراعية 184
الجدول 5.5.تطور حصيلة المساهمة الوحيدة الفلاحية 185
الجدول6.5.مخصصات الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية و بعض المنح المخصصة من طرف الصندوق 189
الجدول7.5.الفروع المستفيدة من دعم FNRDA إلى غاية .2005..... 190
الجدول 6. 1 . متغيرات الدراسة و مصادرها 223
الجدول 6. 2 . اختبارات الحدود..... 229
الجدول 6. 3 . تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (4، 3 ، 2، 4، 4، 4، 4)..... 230
الجدول 4.6 : اختبارات الحدود 232
الجدول 5.6 : تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (4، 3 ، 3، 4، 4، 4، 4، 3). 233

الجدول 6.6 :اختبارات الحدود 238
الجدول 7.6 : تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (4، 2، 0، 4، 1، 2، 4)..... 239

فهرس الأشكال

الشكل 1.1 :تحديد عمل فائض العمالة 15

الشكل 1. 2 :ضبط نظري للأسعار و العائدات 36

الشكل1. 3 :تصنيف آليات تدخل الدولة في القطاع الفلاحي 52

الشكل 1.3:مصفوفة تجديد الاقتصاد الفلاحي 125

الشكل 1.4:توزيع مساحة الأراضي الإجمالية (%)..... 131

الشكل2.4:القيمة المضافة في القطاع الفلاحي بحسب العامل 159

الشكل 1.5: تطور الأسعار عند الإنتاج لبعض أنواع الحبوب للفترة 1970 - 1999..... 174

الشكل2.5: تطور الأسعار عند الإنتاج لبعض أنواع الحبوب للفترة 2000 - 2011..... 175

الشكل 3.5: تطور أسعار حليب البقر الطازج للفترة 1970 - 1999 177

الشكل 4.5: تطور أسعار حليب البقر الطازج للفترة 2000 - 2011 177

الشكل 5.5:تطور أسعار البطاطا عند الإنتاج للفترة 1991 -2011 178

الشكل 6.5:تطور مخصصات صندوق التنمية الريفية و استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز و مدفوعاته الحقيقية..... 192

الشكل 7.5:تطور مخصصات صندوق ترقية الصحة الحيوانية و الوقاية النباتية و مدفوعاته الحقيقية 193

الشكل 8.5:تطور مخصصات صندوق مكافحة التصحر و تنمية الاقتصاد الرعوي و السهوب و مدفوعاته الحقيقية..... 194

الشكل 9.5: المخصصات المالية للصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي و مدفوعاته الحقيقية..... 196

الشكل 10.5: تطور مخصصات الصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي و مدفوعاته الحقيقية..... 197

الشكل 1.6 : القيم الحقيقية و المقدرة و البواقي 235

الشكل 2.6 : الشكل البياني لاختبار كل من المجموع التراكمي للبواقي المعاودة و اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة 236

الشكل 3.6 : القيم الحقيقية و المقدرة و البواقي 240

الشكل 4.6 : الشكل البياني لاختبار كل من المجموع التراكمي للبواقي المعاودة و اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة..... 241

المقدمة العامة

دور القطاع الفلاحي في الاقتصاد هو من أبرز المواضيع التي أحدثت جدلا و اختلافا في وجهات النظر بين مختلف الباحثين. هناك من اعتبر أن النمو و التنمية الاقتصادية تمر بالضرورة على تهميش القطاع الفلاحي و فرض سياسة تمييزية ضد القطاع لتأمين الحماية للقطاع الصناعي و جعل النمو الاقتصادي ممكنا، مع التأكيد أن الثورة الصناعية و النمو الاقتصادي لا يتطلب أي ثورة زراعية. هذه النظرة للقطاع الفلاحي كانت المسيطرة على الأفكار و التي ترجمت في إطار سياسات حكومية تمييزية ضد القطاع الفلاحي لتسريع وتيرة النمو الاقتصادي.

بالمقابل، هناك من اعتبر أن للقطاع الفلاحي دورا محوريا في النمو الاقتصادي، و يمكن اعتباره المحرك للنمو الاقتصادي في بعض البلدان و في مراحل معينة من التنمية. هذا يتطلب سياسات فلاحية تعطي الأهمية للقطاع الفلاحي في الإستراتيجية التنموية و لا يمكن حدوث نمو اقتصادي و ثورة صناعية من دون ثورة زراعية.

النهج الأول من التنمية تبنته عديد الدول خاصة النامية منها، عكس الدول المتطورة التي تميل إلى دعم قطاعها الزراعي رغم انخفاض أهميته النسبية في الاقتصاد مقارنة بالصناعة و الخدمات. رغم هذه الاختلافات في الأفكار، إلا أن جل الأفكار و الدراسات تتفق على ضرورة تحسن الإنتاجية الفلاحية لحدوث النمو الاقتصادي في البلدان النامية.

أداء القطاع الفلاحي هو حساس جدا للتدخلات العمومية، أي خطوة حكومية غير محسوبة قد تكلف القطاع و الاقتصاد الكثير و العكس صحيح. الدعم الفلاحي من أهم الإجراءات المتخذة في هذا الإطار التي اعتمدت عليها الحكومات للوصول إلى أهدافها المتعلقة بالقطاع. لكن دعم الدولة للقطاع الفلاحي قد تكون له آثار أكبر خارج القطاع ناحية بقية القطاعات غير الفلاحية للاقتصاد و النمو الاقتصادي من خلال التأثير على كفاءة التخصيص و إنتاجية عوامل الإنتاج خاصة.

تعتبر إنتاجية عوامل الإنتاج في الفلاحة واحدة من أهم المتغيرات المفسرة للنمو الاقتصادي و التطور في البلدان النامية، فتحسن الإنتاجية في القطاع يسمح بانتقال عوامل الإنتاج (العمل و رأس المال) إلى بقية قطاعات الاقتصاد ما يجعل النمو الاقتصادي ممكنا. هذا الرأي هو مدعم بعديد الدراسات النظرية و التجريبية. الإنتاجية الفلاحية هي حساسة جدا و تتأثر كثيرا بالإعانات الحكومية، و بالتالي تأثير الإعانات للقطاع الفلاحي على النمو الاقتصادي يكون خاصة بالتأثير على الإنتاجية الفلاحية، إضافة إلى التأثير المباشر على النمو الاقتصادي من خلال التأثير على الفعالية في الاقتصاد نتيجة للتكلفة المالية و الاقتصادية التي يمكن أن يتحملها النمو و بقية قطاعات الاقتصاد من جراء هذه الإعانات للقطاع الفلاحي.

إن القطاع الفلاحي هو من القطاعات النادرة التي اعتبر دعمها أمرا ضروريا نظرا لطبيعة القطاع الذي يتميز بحالة عدم استقرار كبيرة قد تؤثر على مداخيل الفلاحين و قرارات الاستثمار في الزراعة، و هو ما

تخشاه الدول خاصة الصناعية منها و التي تهدف من وراء سياستها الفلاحية إلى حماية مداخيل الفلاحين بالدرجة الأولى. إضافة إلى الآثار التي قد تلحق بالاستهلاك كردة فعل مباشرة لأي أزمة على مستوى الإنتاج و هو ما لا ترغبه الدول النامية خاصة و التي تهدف بالدرجة الأولى إلى دعم الاستهلاك من خلال سياسة الدعم الفلاحي.

أشكال و أهداف دعم الدولة للقطاع الفلاحي يختلف من اقتصاد إلى آخر و يتعارض في كثير من الأحيان مع الأهداف الاقتصادية خارج القطاع الفلاحي. الإجراءات في وقت سابق للدعم الفلاحي تمثلت في آليات مرتبطة بالإنتاج و بالأسعار و التي كانت تستحوذ تقريبا على أغلب نفقات الدول للقطاع الفلاحي ، هذه الأخيرة التي كانت تغطي الجزء الأكبر من ميزانيات الدول، خاصة المتطورة. حاليا استجابة للضغوط الداخلية المتمثلة في التكلفة العالية لبرامج الدعم الفلاحي قامت هذه الدول بتخفيض مستمر لحجم النفقات للقطاع الفلاحي، كذلك انتقلت الدول تدريجيا إلى إجراءات غير مرتبطة بالإنتاج و الأسعار و ذلك استجابة للضغط الخارجي ممثلا بمنظمة التجارة العالمية بعد اتفاق مراكش سنة 1994 و بعض الدول و التكتلات الأخرى التي تنادي بتحرير تجارة السلع الزراعية.

في الدول النامية، الدعم للقطاع الفلاحي هو أقل مقارنة بالدول المتطورة رغم أهمية القطاع في اقتصاديات الصنف الأول من الدول، كما أن الإجراءات المرتبطة بالإنتاج و الأسعار هي الأخرى ضعيفة في هذه الدول و لا تخرج عن التزامات المنظمة العالمية للتجارة في أغلب الأحيان. هذه المسائل السابقة تقودنا إلى طرح السؤال التالي: إضافة إلى الحجج و الدوافع التي تقدمها المنظمة العالمية للتجارة و بعض الدول و التكتلات لتبرير رفضها لبرامج الدعم الفلاحي و التكلفة المالية لهذه البرامج، ما هي الآثار الاقتصادية لدعم الدولة للقطاع الفلاحي؟ هذا ما سنحاول الإجابة عليه في الفصل الثاني و ذلك استنادا على مختلف الدراسة التجريبية و تجارب بعض الدول.

في الجزائر، يلعب القطاع الفلاحي دورا مهما في الاقتصاد من خلال مساهمته في الناتج الداخلي الخام، خلق فرص عمل و الحد من الفقر في المناطق الريفية. تتوفر الجزائر على إمكانات طبيعية و بشرية مهمة تسمح له بالتحسن أكثر خاصة في مجال الإنتاج بما يسمح له بتلبية الاحتياجات الغذائية المتزايدة للسكان و التي يتم اللجوء من عام لآخر إلى الواردات لمواجهتها و التي أصبحت تكلف الجزائر مبالغ كبيرة جدا و هي في تزايد مستمر.

سعيا منها للوصول إلى أهدافها المتعلقة بالقطاع الفلاحي، قامت الدولة الجزائرية بعديد الإصلاحات منذ الاستقلال و التي جعلت من الأمن الغذائي و تخفيض فاتورة الاستيراد هدفا أساسيا لها، تمحورت في مجملها على تحديد الوضع القانوني للقطاع الفلاحي مع تكريس ملكية الدولة و تهميش القطاع الخاص إلى غاية سنة 1981 و التي شهدت أول إصلاح يعمل على وقف احتكار الدولة من خلال الإصلاحات المهمة التي أدخلت على قطاع التجارة و التي أوقفت احتكار الدولة لتسويق المنتجات

الفلاحية، إضافة إلى الإجراءات الأخرى من أجل الحد من توسيع تأميم أراضي الخواص لضمان تشجيع الملكيات الخاصة. تتالت الإصلاحات المؤسسة لابتعاد الدولة عن القطاع الفلاحي الذي أثقل كاهلها ابتداءا من سنة 1987 و الذي عرفت منح الدولة للفلاحين المنتجين حق الانتفاع الدائم على الأراضي الزراعية مع ظهور المستثمرات الفلاحية الجماعية (EAC) و المستثمرات الفلاحية الفردية (EAI). سنة 1990، جاء قانون التوجيه العقاري لمنح ملكية الأراضي الفلاحية و رد بعض الأراضي المؤممة لأصحابها و إلغاء قانون الثورة الزراعية و منح الحرية التامة للفلاحين.

سنة 2000 عادت الدولة للقطاع تزامنا مع ارتفاع إيرادات الدولة، لكن هذه المرة كداعم فقط من خلال إطلاق برنامج لا يتعارض مع الإطار الاقتصادي الحر الذي بدأ في الثمانينات يطلق عليه البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية الذي استكمل لاحقا سنة 2009 بالتجديد الفلاحي و الريفي، محددة معالمه بقانون التوجيه العقاري لسنة 2008. هذا الأخير يعمل على منح دور أكبر للقطاع الفلاحي للمساهمة في تنويع الاقتصاد و تحسين معدلات النمو الاقتصادي. هذا القانون الأخير أدخل كذلك نظام الامتياز كطريقة لاستغلال الأراضي الخاصة بالدولة (لمدة 40 سنة) عوض قانون الانتفاع الدائم الصادر سنة 1987.

السياسة الفلاحية الحالية تأكد على الهدف الأساسي للسياسات الفلاحية التي بدأت منذ 1962 و المتمثل في تعزيز مستدام للأمن الغذائي الوطني مع إضافة بعد آخر و المتمثل **في تحويل الفلاحة إلى محرك للنمو الاقتصادي الإجمالي** الأمر الذي اعتقد عدم إمكانية الفلاحة القيام به في مختلف البرامج التنموية السابقة. في خطاب رئيس الجمهورية في الندوة الوطنية للتجديد الفلاحي و الريفي، 28 فيفري 2009 ببسكرة:« الفلاحة الجزائرية يجب أن تحمل تحديين أساسيين : لعب دور المحرك الحقيقي للنمو الاقتصادي و المساهمة في التحسين المعتبر للأمن الغذائي للبلد » . فهل بإمكان القطاع الفلاحي لعب دور المحرك للنمو الاقتصادي ؟ و هل السياسة الفلاحية و سياسة الدعم الفلاحي في الجزائر تساعد على تحقق ذلك؟

نسبة القطاع الفلاحي من المخصصات المالية العمومية لم تتغير كثيرا، لكن حجم و قيمة الأغلفة المالية الموجهة للقطاع الفلاحي هي في زيادة مستمرة خاصة خلال سنوات 2000.

فيما يتعلق بسياسة الدعم الفلاحي في الجزائر فهي لم تبدأ بصورة صريحة إلا مع بداية سنوات الثمانينات أين تبنت الدولة آليات و وسائل مختلفة، كل آلية أو وسيلة استخدمت منفردة و لفترة زمنية قصيرة، و لم يكن هناك جمع بين آليات مختلفة للدعم في آن واحد خاصة ما تعلق بدعم عوامل الإنتاج و دعم الأسعار عند الإنتاج إلى غاية سنة 1995 أين تم إلغاء كافة أشكال الدعم.

بعد سنة 2000، و هو تاريخ إطلاق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الذي اعتبر بمثابة عودة دعم الدولة للقطاع مع تبني آليات مختلفة و التي أصبحت تمس ميادين عديدة. تم تخصيص غلاف مالي

مهم للدعم الفلاحي في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي، CNMA و بنك الفلاحة و التنمية الريفية تكفلا بتمويلها من خلال صناديق عديدة أنشأت خصيصا لدعم القطاع الفلاحي.

في إطار السياسة الحالية للدعم الفلاحي، تولي الدولة أهمية كبرى لدعم الاستثمارات و العتاد الفلاحي في المزرعة و الذي نال على الحصة الأكبر من الدعم مقارنة بالدعم المباشر لمداخيل الفلاحين.

الإشكالية:

إن لبرامج الدعم الفلاحي آثار مهمة على مؤشرات الاقتصاد الفلاحي، كما أن لهذه البرامج الحكومية آثار قد تكون أكبر أهمية ناحية الاقتصاد غير الفلاحي و النمو الاقتصادي، و قد استفاد القطاع الفلاحي من مبالغ كبيرة في إطار سياسة الإنعاش الاقتصادي في شطره الخاص بدعم القطاع الفلاحي بغية تحسين أداء هذا الأخير، ما يعكس العبء المالي الذي تتحمله خزينة الدولة من جراء الدعم الفلاحي. ما سبق يقودنا إلى طرح الإشكالية التالية: **مقابل التكلفة المالية الناتجة عن دعم الدولة للقطاع الفلاحي، ماهو أثر دعم الدولة للقطاع الفلاحي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970 – 2014 ؟**

للإجابة عن التساؤل السابق، نقترح الفرضيتين التاليتين:

- برامج الدعم الفلاحي في الجزائر تؤثر إيجابا على مؤشرات القطاع الفلاحي في حين تؤثر سلبا على النمو الاقتصادي.
- برامج الدعم الفلاحي في الجزائر تؤثر إيجابا على مؤشرات القطاع الفلاحي و النمو الاقتصادي.

أهداف الدراسة:

انعكاسات دعم الدولة للقطاع الفلاحي نالت اهتمام عديد الدراسات، هذه الدراسات ساهمت جيدا في فهم و تبيان أثر الإعانات و السياسة الفلاحية على الاقتصاد الفلاحي و غير الفلاحي، إلا أن نتائجها جاءت متضاربة و لم تتفق حول طبيعة العلاقة بين الدعم، الفلاحة و النمو الاقتصادي. على هذا الأساس لا يمكن إطلاق حكم عام حول طبيعة العلاقة السابقة الذكر.

سنقوم بتحليل العلاقة بين الدعم، القطاع الفلاحي و النمو الاقتصادي باستخدام أدوات الاقتصاد القياسي و اختبار ذلك على حالة الجزائر.

الأهداف المحددة للدراسة ستكون كالتالي:

- تحليل ما توصلت إليه الدراسات النظرية و التطبيقية و استعراض تجارب بعض الدول، للوصول إلى إجابة أولية عن الإشكالية انطلاقا من هذه الدراسات و التجارب.
- تحليل مختلف السياسات الفلاحية و برامج الدعم في الجزائر، و وضع هذه السياسات و برامج الدعم في إطارها النظري.
- باستخدام طرق الاقتصاد القياسي لمعطيات تخص الجزائر، سنحدد العلاقة في المدى القصير و المدى الطويل بين دعم الدولة و المتغيرات المتعلقة بالقطاع الفلاحي و النمو الاقتصادي من خلال اختبار التكامل المشترك و نموذج تصحيح الخطأ.
- تقييم أثار دعم الدولة للقطاع الفلاحي على متغيرات الاقتصاد الفلاحي و النمو الاقتصادي في الجزائر.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية البحث في دراسة انعكاسات مختلف السياسات الفلاحية و برامج الدعم الفلاحي على الاقتصاد غير الفلاحي و النمو الاقتصادي في الجزائر، حيث أن الدراسات في الجزائر ركزت على أثار السياسات الفلاحية على الاقتصاد الفلاحي بغض النظر عن تأثيراتها على الاقتصاد غير الفلاحي. ما قد يعتبر إضافة علمية من جهة، و تقديم نظرة من جانب آخر لصانعي القرار عند إعداد و تقييم السياسات الفلاحية مستقبلا.

فيما يلي نتائج بعض الدراسات في الفترة الأخيرة التي تناولت أثر السياسات الفلاحية و البرامج التنموية على أداء القطاع الفلاحي في الجزائر:

بن حبيب طه (2012) [1]، من خلال تقديره لدوال التمييز للفترتين: 1990-1999 و التي تعتبر بدون دعم الدولة، و الفترة 2000 – 2009 فترة بالدعم. توصل إلى أن إنتاج القمح في الجزائر لم يتأثر بالدعم الفلاحي.

قصير عائشة (2012) [2] توصلت من خلال دراسة قياسية لتأثير الدعم الفلاحي على مجموعة من المنتجات الفلاحية إلى أن تأثير الدعم كان معنويا على إنتاج بعض المنتجات، هذه المنتجات هي:

[1] بن حبيب طه، أثر سياسة الدعم على الإنتاج الزراعي في الجزائر ،دراسة حالة منتوج القمح ،رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر3، 2011- 2012 .

[2] قصير عائشة ، سياسات الدعم الحكومي و أثرها على التنمية الفلاحية ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر 3 ،2011- 2012.

الأعلاف، الكروم ،الحمضيات، البطاطا، المحاصيل الحقلية و التمور. في حين لم يكن له تأثير على إنتاج المنتجات التالية: الحبوب، البقول الجافة، الطماطم الصناعية و إنتاج زيت الزيتون.

غردي محمد (2012) [1] توصل من خلال دراسة تحليلية إلى إمكانية لعب القطاع الفلاحي في الجزائر دورا أساسيا في التنمية الاقتصادية . كما أن سياسة الدعم التي اعتمدتها الجزائر في السنوات الأخيرة أدت إلى تطوير الأنشطة الفلاحية و زيادة حجم الاستثمارات العامة و الخاصة، و نتج عن هذه السياسات تحسن كبير في الإنتاج الحيواني و النباتي. كما أشار إلى إمكانية مواجهة القطاع الفلاحي لتحديات و صعوبات كبيرة في حال الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة و المتمثلة في تطبيق الالتزامات الزراعية المتمثلة في الحد من الدعم.

عماري زهير و حافظ أمين بوزيدي (2014) [2] توصلا عن طريق دراسة اقتصادية قياسية إلى أن البرامج التنموية في الجزائر للفترة 1995- 2009 لم تحسن من نمو الإنتاج الفلاحي إلا بعد سنة 2008 .كما أن فترة تنفيذ البرامج الاستثمارية العمومية منذ سنة 2001 كانت لها آثار سلبية على مؤشرات و أداء القطاع الفلاحي .

خطة البحث

للإجابة عن الإشكالية والوصول إلى الأهداف ، تم تقسيم الدراسة إلى ستة (6) فصول:

تناولنا في الفصل الأول المقاربة النظرية لجوانب العلاقة بين الفلاحة و النمو الاقتصادي مع استعراض مختلف وجهات النظر حول محددات نمو الإنتاج الفلاحي. إضافة إلى التطرق إلى أشكال، دوافع و الآثار الاقتصادية لدعم الدولة للقطاع الفلاحي و أهم اللوائح و الالتزامات المتعلقة بتدخل الدولة في القطاع الفلاحي في إطار المنظمة العالمية للتجارة.

تطرقنا في الفصل الثاني لأهم الآراء و الدراسات التجريبية التي تناولت علاقة القطاع الفلاحي بالنمو الاقتصادي و تأثير دعم الدولة للقطاع الفلاحي في هذا الإطار. كما استعرضنا بعض التجارب المهمة للدعم الفلاحي في أصناف مختلفة من الدول.

أما في الفصل الثالث فقد احتوى على أهم السياسات الفلاحية الهيكلية في الجزائر، و تم تقسيمه إلى السياسات قبل سنة 2000 و السياسات بعد سنة 2000.

[1] غردي محمد (2012)، القطاع الزراعي الجزائري و إشكالية الدعم و الاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية.جامعة الجزائر 3 ،2011-2012 .

[2] عماري زهير ، حافظ أمين بوزيدي، دور البرامج التنموية في تحقيق التنمية الفلاحية – حالة الجزائر- تقييم التجربة و أفاق تطويرها- دراسة اقتصادية قياسية (2001-2014)، مداخلة في المؤتمر الوطني الأول حول السياسات الاقتصادية العمومية في الجزائر،جامعة محمد خيضر ،بسكرة ،2014.

جاء في الفصل الرابع المؤهلات الطبيعية و البشرية المتوفرة للفلاحة الجزائرية و الإمكانات المتاحة من قبل الدولة من مخصصات للاستثمار. كما تطرقنا إلى الأداء الداخلي للقطاع الفلاحي و من حيث مساهمته في الاقتصاد. تضمن الفصل الرابع كذلك تأثير الأداء الاقتصادي في الجزائر على أداء القطاع الفلاحي.

في الفصل الخامس تطرقنا إلى مختلف السياسات السعرية و سياسة الدعم الفلاحي في الجزائر من السنوات التي تلت الاستقلال إلى غاية يومنا هذا.

في الفصل السادس و الأخير سنحاول تقييم أثر دعم الدولة على نمو القطاع الفلاحي و النمو الاقتصادي في المدى الطويل، و ذلك من خلال دراسة التكامل المشترك و نموذج تصحيح الخطأ لنموذجين قياسيين: الأول لتقدير النمو الاقتصادي في الجزائر، أما النموذج الثاني فهو لتقدير النمو الفلاحي.

الفصل الأول

الفلاحة، الدعم و النمو الاقتصادي:

مقاربة نظرية

تمهيد:

غياب سياسة فلاحية صالحة يعتبر عائق للأمن الغذائي و لرفاهية الأفراد، وجهة النظر هذه يدافع عنها عديد الاقتصاديين، حيث اعتبروا أن السياسة الفلاحية هي دائما ذات طبيعة لتسريع النمو الاقتصادي، و أنه لم يتم فهم جيد للنمو الاقتصادي وللتقدم، و لا للأفكار المهمة للتغيرات الهيكلية التي تحدث مع النمو الاقتصادي من طرف المساهمين الأوائل في البحوث حول القطاع الفلاحي و دوره في النمو الاقتصادي، انعكس ذلك بسياسات عمومية لم تخدم القطاع و الاقتصاد بشيء غير أنها كانت عكس ذلك. D.G.Johnson يدافع بصراحة لتصميم سياسات فلاحية تعطي الأهمية للقطاع الفلاحي و كتب في هذا الشأن « العوامل التي تحد من الأمن الغذائي في البلدان النامية هي البحث و المعرفة، توفر المدخلات الفلاحية بأسعار معقولة و سياسات حكومية تؤثر على الحوافز. إذا السياسات الفلاحية ضمنت العاملين الأوليين، و تفادت إجراءات تجارية و اقتصادية كلية تمييزية ضد القطاع الفلاحي ،الفلاحون سيقومون بالباقي[1]».

إن لتدخل الدولة في القطاع الفلاحي من خلال سياستها الفلاحية تأثير كبير على أداء القطاع الفلاحي و مساهمة القطاع في الاقتصاد، يكون ذلك من خلال تأثيرها على الحوافز و بالتالي التأثير على حجم الاستثمار في القطاع. من أهم الإجراءات المتخذة في هذا الإطار من طرف الدولة للوصول إلى أهدافها المتعلقة بالقطاع، الدعم الحكومي، هذا الأخير يعرف نقاشا و جدلا واسعا في الأدبيات الاقتصادية.

من خلال هذا الفصل سوف ندرس العلاقة بين الفلاحة و النمو الاقتصادي مع التطرق لأثار السياسة الفلاحية و سياسة الدعم الفلاحي على القطاع الفلاحي و بقية الاقتصاد. المحاور الكبرى لهذا الفصل هي على النحو التالي:

- مساهمة الفلاحة في النمو الاقتصادي.
- محددات نمو الإنتاج الفلاحي.
- تدخل الدولة في القطاع الفلاحي.

[1] Johnson, D. Gale. "Agriculture and the Wealth of Nations." *The American economic review* (1997) .p .10.

1. مساهمة الفلاحة في النمو الاقتصادي:

النمو الاقتصادي الصحيح و المستدام ،هو ذلك الذي لا يقصي أي قطاع من المشاركة في هذا النمو، سواء كان لهذه القطاعات أهمية في الاقتصاد و لها الدور الأساسي في الإستراتيجية التنموية للبلد،أو كقطاعات تعطى لها ادوار ثانوية، حسب متطلبات كل مرحلة و خصوصيات كل بلد. الفلاحة من القطاعات الاقتصادية المهمة في زيادة الناتج، بالإضافة إلى الدور التي يمكن أن تلعبه في تطوير قطاعات أخرى.

تتباين أهمية الفلاجة في الاقتصاديات الوطنية تبايناً واسعاً ولكنها قابلة للتنبؤ بها نسبياً – فالأهمية النسبية للزراعة تنخفض عند زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وعندما يخضع الاقتصاد إلى عملية تحول هيكلي . « في بعض أفقر بلدان العالم، يبلغ نصيب الزراعة أكثر من 30 في المائة من النشاط الاقتصادي كما أن نصيبها، في أقل البلدان نمواً كمجموعة، يبلغ 27 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي (أرقام عام 2009).وعلى العكس من ذلك، ففي اقتصاديات بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي يبلغ نصيب الزراعة أقل من1.5 في المائة من الناتج الاقتصادي الإجمالي .وهكذا، فإن دور الزراعة في دفع النمو الاقتصادي الإجمالي إلى الأمام يتباين من بلد إلى آخر، وهو دور تكون له بصورة عامة أهمية أكبر في البلدان الأكثر فقراً. وقد كان النمو في الزراعة على مدى العقديْن الماضيْن مدفوعاً إلى حد كبير بالنمو في إنتاجية العمل، وقد ظلت إنتاجية العمل في الزراعة - وهو ربما أمر مدهش - تنمو في المتوسط بسرعة أكبر منها في إنتاجية العمل خارج الزراعة منذ ستينيات القرن العشرين. وهذا النمو السريع في إنتاجية العمل قد ظل مدفوعاً بعمليات انتقال العمالة من الزراعة، استجابةً لديناميات كل من" الجذب الصناعي" و"الدفع الزراعي ."بالإضافة إلى ذلك، فإن النمو السنوي للإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في الزراعة قد ظل أعلى من مثيله في القطاعات غير الزراعية بنسبة 1.5 في المائة، وهو ما يفند الفكرة التي تعتبر الزراعة قطاعاً متأخراً تكون فيه الاستثمارات والسياسات على نحو تلقائي أقل فعالية في توليد النمو منها في القطاعات الأخرى. »[1]

التحول الفلاحي عنصر مهم للنمو الاقتصادي، لكن غير كاف لتوليد نمو مستدام . وتيرة الانتقال الفلاحي تظهر خاصة عن طريق تراكم رأس المال في الاقتصاد، السياسة الفلاحية للدولة و الاستثمار في رأس المال البشري. فتحويل جيد للموارد(من يد عاملة و رأس المال) نحو الصناعة، كم جيد من المعارف، يمكن أن تولد دورة قوية للنمو و زيادة الثروة. هكذا اعتبرت الفلاحة عنصرا مهما في تعديل و تحسين هياكل الاقتصاد. لكن وتيرة هذه التغيرات الهيكلية و تأثيرها على النمو و التنمية تختلف من بلد إلى آخر، و تختلف في كثير من الأحيان عما تنبأت به النظرية العامة. زيادة على ذلك قواعد التجارة

[1] تقرير لمنظمة الأغذية و الزراعة العالمية(FAO)، حالة انعدام الأمن الغذائي في العلم 2012، إسهام النمو الزراعي في الحد من الفقر و الجوع و سوء التغذية،ص 30.

الدولية تغيرت،عصر تحرير التجارة على أساس المزايا النسبية، الإيديولوجيات التي كانت تعتبر الفلاحة أساس التنمية ووجهت بالتحدي.[1]

إن الفلاحة قادرة أن تساهم بالكثير في النمو الاقتصادي إذا توفرت الظروف المناسبة. تشمل هذه المساهمات : توفير العمالة للقطاع غير الزراعي- توفير إمدادات غذائية بأسعار حقيقية ثابتة أو متناقصة – تصدير الفائض الذي يعتبر كمصدر أساسي للنقد الأجنبي المهم لشراء السلع الرأسمالية و خدمات تكنولوجية غير متوفرة محليا.- المدخرات لاستثمارها في نشاطات غير فلاحيه، سواء في الوسط الريفي أو الحضري .[2]

(1953) Shultz أكد بأن العديد من البلدان الفقيرة هي في " نقص كبير للغذاء" و لديهم مستوى دخل منخفض المطلوب من أجل الغذاء. في رأيه، الزراعة مهمة للنمو الاقتصادي الذي يضمن في المقام الأول الغذاء للمجمع، و الذي بدونه النمو غير ممكن. عندما تكون البلدان قادرة على تلبية الحاجات المعيشية، يأتي النمو الاقتصادي.[3] (1988) Timmer يؤكد على أهمية القطاع الفلاحي في التنمية الاقتصادية و استحالة وجود نمو صناعي و اقتصادي من دون تحسين الإنتاجية في القطاع الفلاحي.[4]

« لعدة عقود من القرن العشرين كانت هذه العلاقة مشوهة للسعي في مواصلة التصنيع حتى على حساب التنمية الفلاحية، و نتيجة للإضعاف من إمكانية الفلاحة في المساهمة في التنمية الاقتصادية ،اعتبر القطاع داعم للصناعة التي اعتبرت الجانب الأكثر أهمية في عملية التنمية ذات الأفاق الاقتصادية في المدى البعيد حتى على حساب قطاعات أخرى. كانت هذه الميزة مسجلة خاصة في اقتصاديات أمريكا اللاتينية و بعض بلدان آسيا، و الذي عرف بهذا التيار الأمريكي اللاتيني (1970) Celso Furtado، و من الكلمات التي قالها فيما يتعلق بالأولويات القطاعية في مجال التنمية البرازيلي: العمل الحكومي مصدر لدعم الاستثمارات الصناعية عن طريق سياسة سعر الصرف الأجنبي و الائتمان الموسع،و توسيع عملية التصنيع بدون إنشاء الصناعة القاعدية من طرف الحكومة. لم تشهد الصناعة تطورا مثلما شهدته في ذلك الربع قرن. في هذا النهج من التنمية كان ينظر إلى الفلاحة كمغذي للتنمية الصناعية (العمل، العملات الأجنبية، الادخار المحلي) و لم ينظر إليها كمصدر لنمو الدخل في حد ذاتها.

[1] Berthelier Pierre et Lipchitz Anna. « Quel rôle joue l'agriculture dans la croissance et le développement économique ? », Revue Tiers Monde,2005 /3 n 183,p.603-624.doi :10.3917/rtm.183.0603

[2] Johnson, D. Gale. "Role of agriculture in economic development revisited."*Agricultural economics* 8.4 (1993): 421-434.

[3] Amrinto, Lorna E. The Worlds of Agriculture in Asia: Agricultural and Economic Development. Diss. Louisiana State University, 2014.p.08.

[4] Timmer, C. Peter. "The agricultural transformation." Handbook of development economics 1.Part II (1988): 276-331.

علق في سياق آخر " Furtado (1976) في المكسيك بأنه منذ 1940، السياسة الفلاحية كانت لهدف الرفع من الفائض الفلاحي الموجه للاستهلاك في المناطق الحضرية أو للتصدير ».[1]

لخص Anne Kruger (1995) الفكر التنموي الاقتصادي أنا ذاك كما يلي : الرغبة و الدافع للتحديث، تفسير التصنيع بوصفه الدافع للتحديث، الاعتقاد بأن سياسة إحلال الواردات هي سياسة ضرورية لتأمين الحماية للصناعات الناشئة، عدم الثقة في القطاع الخاص و السوق، و الاعتقاد بأن الدولة الوصي الأمين يجب أن تلعب دور مهم في التنمية و عدم الثقة في الاقتصاد الدولي و التشاؤم بأن الصادرات في الدول النامية سوف تنمو.[2] يجب على هذه السياسات أن تخلق قطاع صناعي الذي يجب أن يكون مصدر للنمو الاقتصادي، الذي اعتقد بعدم إمكانية الفلاحة فعله. كل هذه الأفكار ترجمت في إطار سياسات حكومية، كان همها الوحيد تطوير القطاع الصناعي، أيا كانت الطرق مشروعة أو ممنوعة، ومن دون مراعاة تأثيراتها على بقية قطاعات الاقتصاد.

التقدم الاقتصادي يؤدي حتما إلى انخفاض حصة الفلاحة في العمل و الناتج الداخلي الخام (Byerlee, de Janvry et Sadoulet,2009 ; Timmer 1988 ;Cervantes et Brooks,2009).لسبب واحد هو أن مرونة الطلب الدخل هي أكبر في حالة السلع و الخدمات غير الفلاحية، و بالتالي، بارتفاع الدخل المستهلكون يمنحون الأولوية في الاستهلاك للسلع و الخدمات الصناعية و ليس إلى السلع الغذائية. بشكل متناقض، هذا المسار يترافق مع ارتفاع في الدخل و الانخفاض في الفقر عند من يحصلون على عيشهم من الفلاحة.[3]

(Lewis 1954، هو من أوائل الاقتصاديين حاول شرح هذا التناقض. رأى في التنمية الاقتصادية كمسار لتحرك عوامل الإنتاج من القطاع الفلاحي الذي يتميز بالإنتاجية المنخفضة و استخدام تقنيات تقليدية نحو قطاع صناعي عصري يتميز بإنتاجية مرتفعة.[4] واحد من بين النماذج الناجحة المعروفة في وقت مبكر للتنمية يرتكز على التحول الهيكلي لاقتصاد العيش في المقام الأول، صاغها الحائز على جائزة نوبل " Arthur Lewis " في منتصف سنوات 1950 و تم تعديلها في وقت لاحق من قبل (1961) Fei et Ranis. نظرية لويس أصبحت نظرية عامة للتنمية في معظم الدول النامية في سنوات 1960 و بداية سنوات 1970 و التي لا يزال ينتسب إليها في وقتنا هذا العديد من الاقتصاديين خاصة في أمريكا اللاتينية.[5] نظرية " التحولات الهيكلية ل Lewis المستوحاة من الاقتصاد السياسي الكلاسيكي، في المدى

[1] Norton, Roger D. Agricultural development policy: Concepts and experiences. John Wiley & Sons, 2004. p, 4-5.
[2] Norton, Roger D .Op .cit. p, 04.
[3] Cervantes-Godoy, D. et J. Dewbre (2010), « Importance économique de l'agriculture dans la lutte contre la pauvreté », Éditions OCDE. P.04. doi : 10.1787/5kmjw4vlp5kg-fr.
[4] Ibid. p.04.
[5] Goulet, Denis. "Classic Theories of Development: A Comparative Analysis." p.119.disponible sur : D GOULET - aw-bc.com.

الطويل تراكم رأس المال مرتبط بالأرباح المتعلقة بالأجور و عائدات الأرض، عندما ترتفع حصة هذه الأخيرة تزيد وتيرة تراكم رأس المال في الاقتصاد و البلد يتطور. في نموذج لويس، الاقتصاد النامي يتكون من قطاعين : قطاع تقليدي ريفي مكتظ بالسكان يتميز بإنتاجية حدية معدومة، هذه الوضعية تسمح "للويس" باعتبار أن الفائض في اليد العاملة يتم سحبها من القطاع الزراعي من دون أية خسارة للإنتاج، و قطاع صناعي حضاري بإنتاجية عالية أين اليد العاملة في القطاع التقليدي تحول تدريجيا إلى القطاع الصناعي. الهدف من هذا النموذج هو مسار تحويل اليد العاملة لنمو الإنتاج و العمالة في القطاع العصري. عندها ينتج توسع في الإنتاج عن طريق تحويل اليد العاملة و نمو العمالة في القطاع العصري. سرعة التوسع تتحدد بمعدل الاستثمار الصناعي و تراكم رأس المال في القطاع العصري (الصناعي). هذه الاستثمارات تصبح ممكنة بفضل فائض الأرباح في القطاع الحديث التي يعاد استثمارها.("لويس يفترض أن الأجور في القطاع الحضاري يجب أن تكون أعلى بنسبة 30% على الأقل من متوسط الدخل في المناطق الريفية لحث العمال على الهجرة من مناطقهم الأصلية).منحنى عرض اليد العاملة الريفية نحو القطاع الحضاري تعتبر مرنة تماما.[1]

التحول الفلاحي يرتكز على العوامل الهيكلية المؤثرة على الطلب . تحسن الإنتاجية في القطاع الفلاحي تسمح بتخفيض تكاليف إنتاج المواد الفلاحية، ما ينتج عنه انخفاض في أسعار المنتجات الفلاحية. بالمقابل حسب قانون "انجل"، مرونة الدخل للطلب على المنتجات الغذائية هي أقل من الواحد، و تحسن الإنتاجية في الفلاحة تعود بفوائد على الصناعة : بحيث انخفاض في الأسعار الفلاحية لا يمتص تماما بزيادة مقابلة في الطلب على المنتجات الفلاحية، و هو ما يحول إلى المنتجات الصناعية. ارتفاع العائدات يترجم إذن بالارتفاع في الطلب على المنتجات الصناعية و الخدمات و الانخفاض في أسعار السلع الغذائية .هذا يسهل كثيرا انتقال فائض اليد العاملة من القطاع الفلاحي نحو الصناعة ،حيث تكون الإنتاجية الحدية للعمل موجبة.[2]

الطلب على اليد العاملة يستمر في الارتفاع إلى غاية تساوي الإنتاجية الحدية مع الأجر السائد، و يساوي أجر الكفاف أو العيش (الأجر في القطاع التقليدي)(W).القطاع الصناعي يقوم بتوليد أرباح متزايدة إلى غاية امتصاص كل الفائض في اليد العاملة من طرف الصناعة(عندT).يعاد ضخ الأرباح في القطاع (تتضح في المنطقة WTN_2)، يرتفع الطلب على اليد العاملة. التقدم التقني، يسمح برفع الإنتاجية الحدية في القطاع الصناعي أو الحديث(نمر من N_1 إلى N_3)يؤدي أيضا إلى هذه النتيجة. من هذه اللحظة، عرض اليد العاملة يصبح مرن مع الأجر السائد: يرتفع مع السعر السائد و الاقتصاد يتطور.

[1] Goulet, Denis. Op.cit. p.119.
[2] Berthelier Pierre et Lipchitz Anna. Op.cit.p.606.

الشكل 1.1.تحديد عمل فائض العمالة.

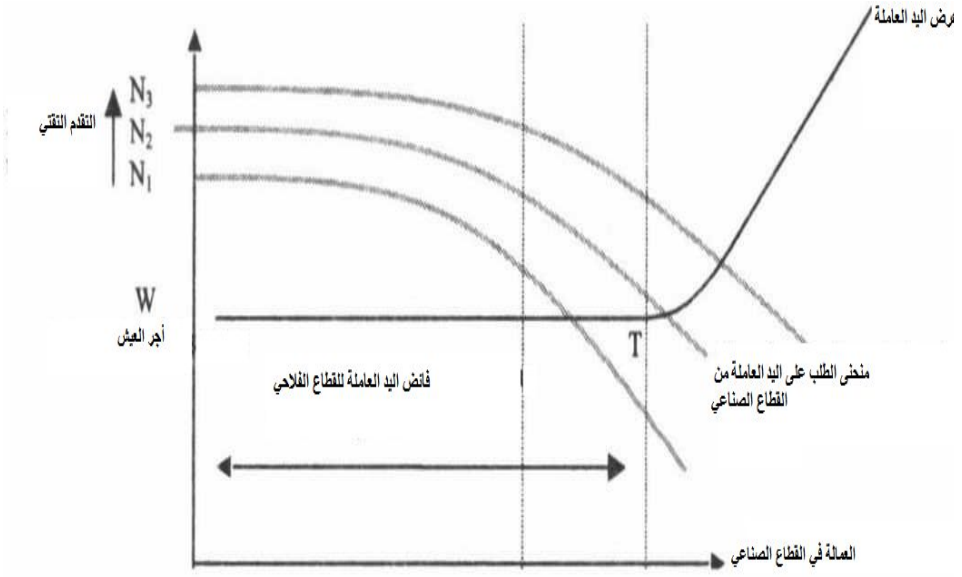

Source : Berthelier Pierre et Lipchitz Anna. Op.cit.p.606.

إذا لم يصل الربح إلى مستوى كاف، مسار التحول يمكن أن يتوقف. هي حالة ارتفاع الطلب على سلع العيش (المنتجة من طرف القطاع التقليدي)بشكل كبير، و يجب إدخال طرق رأسمالية جديدة في الفلاحة. إذن يجب أن يتقاسم القطاعان الأرباح، أو عندما تحدد نسبة أسعار السلع في القطاع الحديث مقارنة بالقطاع التقليدي الأجر السائد، ينخفض. عندئذ الأجر في القطاع التقليدي يرتفع و يحد من انتقال اليد العاملة نحو الصناعة.[1]

هذا المسار للنمو المستدام للقطاع الحديث و توسع العمالة يجب أن يستمر إلى غاية امتصاص كل العمالة الفائضة للقطاع الفلاحي من طرف القطاع الصناعي. بعد ذلك، العمال الإضافيين يمكن أن يتم سحبهم من القطاع الفلاحي فقط عند تكلفة أعلى لإنتاج الأغذية بسبب تخفيض نسبة العمالة في الأرض يعني أن الناتج الحدي للعمل الفلاحي لم يعد يساوي الصفر. بالتالي يصبح منحنى العرض موجب الميل، كما أن الأجور في القطاع الحضاري و العمالة تستمر في الزيادة. التحول الهيكلي للاقتصاد يحدث و توازن الأنشطة الاقتصادية انتقلت من الفلاحة الريفية التقليدية إلى الصناعة الحضرية العصرية.[2]

العلاقة بين الفلاحة و النمو الاقتصادي حسب Lewis بتوفير للقطاعات غير الفلاحية العمالة و رأس المال الناتج عن زيادة الإنتاجية في القطاع الفلاحي. هذه الروابط تعمل من خلال أسواق عوامل الإنتاج، لكن لا يوجد ما يشير أو يدل أن هذه الأسواق تعمل بشكل مثالي في الإطار الثنائي حسب تحليل

[1] Berthelier Pierre et Lipchitz Anna. Op.cit.p.606.
[2] Goulet, Denis. Op.cit.p.119.

Lewis. إذا عملت أسواق العمل بصفة مثالية لن يكن هناك إلا القليل من المكاسب للإنتاجية من هذا التحول الهيكلي، و أكد على هذه النقطة Syrquin (2006) في أعماله الحديثة.[1] كما أن افتراضات النظرية الرئيسة لا تنطبق على الواقع الاقتصادي لمعظم البلدان النامية، فالافتراض الأول حول عملية خلق فرص عمل جديدة في القطاع الصناعي، تعتمد على معدل التراكم الرأسمالي في هذا القطاع، فكلما كان معدل التراكم أسرع ارتفعت معدلات النمو وازداد الطلب[2].

نظرية Lewis اعتبرت كنداء للتصنيع لتبرير السياسات الحكومية التي فضلت حماية الصناعات الوطنية، و ترجمت بصفة ضمنية أو صريحة بفرض ضرائب على القطاع الفلاحي Kirk (2004) Patirick et Barrientos. هذه النظرية و تطبيقاتها من قبل السلطات العمومية فقدت مصداقيتها إلى حد كبير في العديد من الدراسات اللاحقة Anderson et Valenzuela (2008).[3]

تطور آخر للكتابة الاقتصادية للموقف المعلن من قبل Prebish (1959) بأن اتجاه الأسعار الحقيقية للمنتجات الفلاحية سالب و الاستثمارات في الفلاحة ليست الاستعمال الملائم أو المناسب للموارد المحدودة في البلدان النامية. هذه النقطة أعطت دعم فكري لسياسة إحلال الواردات، و التي شددت على التنمية الصناعية على حساب التنمية الفلاحية.[4] Fei et Ranis (1961) يعترفان بإمكانية أن تكون الواردات بديلا للمنتجات الزراعية المنتجة محليا.[5]

انتقد التطور على مستوى نماذج القطاع الثنائي[6](les modèles duaux) في سنوات 1950 و 1960، و التي تمثل انحدار لتعديلات نيو كلاسيكية لنموذج "ريكاردو" لدور الفلاحة في التنمية الاقتصادية. التعديلات النيو كلاسيكية تأكد على دور تطور الإنتاجية في الفلاحة كتعويض لأثر تناقص الغلة، و الاعتراف بانخفاض مرونة الدخل للطلب على المنتجات الغذائية،باعتبارها عوامل أساسية لتفسير التراجع النسبي لأهمية الزراعة في الاقتصاد في حين تم اختيار اتجاه الارتفاع في المدى الطويل للأسعار

---

[1] Timmer, C. Peter. A world without agriculture: The structural transformation in historical perspective. Aei Press, 2009. P. 40.

[2] غسان عيد إسماعيل أبو منديل ،الدور التمويلي لمنظمات المجتمع المدني في التنمية الزراعية المستدامة، دراسة حالة قطاع غزة ،مذكرة ماجستير،كلية التجارة في الجامعة الإسلامية بغزة،2011 ،ص 23 .

[3] Cervantes-Godoy, D. et J. Dewbre. Op.cit.p.04.

[4] Johnson, D.G. 1993. Op.cit ***.P. 424.***

[5] Dethier, Jean-Jacques, and Alexandra Effenberger. "Agriculture and development: a brief review of the literature." World Bank Policy Research Working Paper Series, Vol (2011).p.09.

[6] النماذج الثنائية هي بدرجة أولى تقسيم الاقتصاد أو الآلة الإنتاجية إلى مجموعتين، قطاع تقليدي يسبق التنمية و أخر عصري و يمثل محرك التنمية الاقتصادية,هذين القطاعين هما الفلاحة و الصناعة.المسألة المتفق عليها تقريبا بين الاقتصاديين أن القطاع الأساسي هو القطاع الصناعي، واعتبر التصنيع في معظم الوقت معنى مرادف للتنمية الاقتصادية.النظريات المرتكزة على الفلاحة (agro-centristes) تؤكد على الدور المحوري للفلاحة في التنمية الاقتصادية ،بالمقابل النظريات المرتكزة على الصناعة (industrio-centristes) التي تقبل هذا الدور للفلاحة لكن هو محدود و يقتصر على المراحل الأولى للتنمية الاقتصادية ، أما بقية المشوار يترك للصناعة. (Alain, Mounier. "Les théories économiques de la croissance agricole." *INRA. Paris* (1992). P .171.)

الحقيقية للمواد الغذائية. من المعارضين لمسار" نماذج القطاع الثنائي" "D.Gale Johnson"[1]،« و الذي اعتبر بأنه لم يتم فهم جيد للنمو الاقتصادي و للتقدم، و لا للأفكار المهمة للتغيرات الهيكلية التي تحدث مع النمو الاقتصادي. لو تم فهم ذلك لكانت فرضيات أكثر ملائمة للفلاحة و التنمية الشاملة. التجارب فيما يخص السياسات الفلاحية و التنموية في سنوات 1960 و 1970، تبين أن الأفكار تمثل أهمية خاصة و مهمة، فكثير من الأفكار الخاطئة المرتكزة على تحاليل غير كافية تهيمن على الأفكار التي تبين لاحقا أنها سليمة. للأسف، إذا كان مقصودا أو غير مقصود من قبل المساهمين الأوائل في نماذج القطاع الثنائي(Lewis; Fei et Ranis)، بعض نتائج هذه الدراسات لعبت دورا سلبيا لمساهمة الفلاحة في النمو الاقتصادي في الدول النامية. ترجمت هذه الآثار في إطار سياسات كانت كارثية فيما تعلق بدور الفلاحة في نمو البلدان النامية و أثرت على رفاهية أفراد المزرعة أو المزارعين في معظم البلدان النامية و على النمو الاقتصادي العام.

الفرضية بأن قيمة الناتج الحدي للعمل معدوم على مدى واسع للعمالة يعطي دعم فكري مفاده أن المساهمة الأساسية للفلاحة في النمو الاقتصادي هو توفير إمدادات غير مكلفة من اليد العاملة لدعم نمو الصناعة وتنمية المدن. كان عرض العمالة للفلاحة غير مكلف لأن الإنتاج الفلاحي لا ينخفض و الفائض الغذائي في المناطق الريفية الناتج عن تحول العمال من المناطق الريفية إلى الحضرية يمكن أن يضاف لرأس المال في المناطق الحضرية. تم تمديد هذه الخلاصة من خلال قبول الفرضية أن مرونة العرض على المنتجات الفلاحية منخفضة جدا، تقارب الصفر، و يمكن أن تستغل الزراعة بشكل مستمر لتوفير سلع الاستهلاك بسعر حقيقي منخفض للسماح ببقاء تكلفة اليد العاملة منخفضة في القطاع الصناعي.

في القرن العشرين كان الاتجاه العام للأسعار الحقيقية للمنتجات الفلاحية في الأسواق الدولية منخفض،لكن الانخفاض في الأسعار الحقيقية للمنتجات لا يعني أن الاستثمارات في الفلاحة تحقق عوائد دون المستوى المطلوب، أو الأجور في القطاع الفلاحي يجب أن تتخلف عن الأجور الحقيقية في مكان آخر. مكاسب الإنتاجية يمكن أن تعوض نتائج الانخفاض في الأسعار الحقيقية للحبوب و محاصيل أخرى في معظم البلدان. حيثما يوجد زيادة في الدخل الفردي الحقيقي و أسواق عوامل الإنتاج تعمل بشكل جيد، الدخل الحقيقي للعمل سوف يزداد مع مرور الوقت » .

في دراسة كان لها صدى واسع Sachs (1985)، أرجع الجانب الأكبر في الفشل الاقتصادي في دول أمريكا اللاتينية في سنوات الثمانينات إلى التحيز في المصالح الحضرية و الصناعية على حساب المصالح الفلاحية في السياسات الاقتصادية لهذه الدول. الفلاحة لم تساهم أبدا و لم تكن سببا في الأزمة الاقتصادية لدول أمريكا اللاتينية في سنوات الثمانينات. كان الأداء الاقتصادي في السنوات التي

[1] Johnson, D.G., 1993. Op.cit. ***424-425.***

سبقت الأزمة جيدا و قدمت نتائج ممتازة في سنوات السبعينات،إن لم تكن أفضل من نظيرتها في الدول الأسيوية، و كانت النتائج الاقتصادية الكلية جيدة في دول أسيا حسب تفسير Sachs، لأن المصالح الفلاحية كانت تزن أكبر في الدول الأسيوية.[1]

Johnson et Mellor (1961) في تحسين لنموذج لويس، يعتبران أن الفلاحة قطاعا فاعلا في الاقتصاد. بالإضافة إلى العمالة و الإمدادات الغذائية، الفلاحة تلعب دورا فعالا في النمو الاقتصادي من خلال روابط الإنتاج و الاستهلاك الهامة. على سبيل المثال، يمكن أن توفر الزراعة المواد الخام للإنتاج أو الطلب على المدخلات غير الفلاحية للقطاع العصري. من جانب الاستهلاك، ارتفاع الإنتاجية في الفلاحة يمكن أن يرفع من دخل السكان الريف، وبالتالي خلق الطلب على المنتجات الصناعية المنتجة محليا. هذه الآثار الناتجة يمكن أن تزيد من فرص العمل في القطاع الريفي غير الزراعي و بالتالي توليد الدخل في المناطق الريفية بشكل غير مباشر. علاوة على ذلك، السلع الزراعية يمكن تصديرها لكسب النقد الأجنبي لاستيراد السلع الرأسمالية.[2] Bruce Johnston et John Mellor أعطوا فكرة أكثر اكتمالا حول مسار التنمية الفلاحية و السياسات الواجبة، وقد منحوا الأولوية في استراتيجيه التنمية الفلاحية لأهمية زيادة الإنتاجية حتى لذوي الأنشطة الصغيرة (petits exploitants). وصفوا مسار النمو في المدى الطويل حيث الابتكار التكنولوجي يكون متغير من مرحلة إلى أخرى من مسار النمو. مع ذلك من وجهة نظرهم دور الفلاحة يكمن في دعم تطوير القطاعات الأخرى للاقتصاد من خلال توفير السلع و عوامل الإنتاج لبقية الاقتصاد.[3]

Johnson et Mellor اعترفوا بخطوات النمو الاقتصادي ل Rostow . مصطلح"خطوات النمو "ذكر في تحليل Rostow، عندها نميز ثلاث خطوات هامة للتطور الفلاحي[4] :

الخطوة الأولى: المتمثلة في الشروط المسبقة للتنمية الفلاحية، و المتمثلة أساسا في التغيرات المؤسسية ،و التصرفات و السلوكيات الضرورية لنمو الإنتاج : تحسن هيكل الأرض، الدخول إلى سوق السلع الاستهلاكية، و المعلومات حول السلع المتوفرة، توسيع و تمديد استجابة الفلاحين للتقدم.

الخطوة الثانية : المتمثلة في الرفع من الكفاءة في مسار الإنتاج الفلاحي عن طريق نشر الابتكار " labour-intensive and capital-saving ". هي الشكل المناسب للتنمية الفلاحية حيث الزراعة هي النشاط الاقتصادي المهيمن، لأن الطلب على المنتجات الفلاحية يرتفع مع النمو السكاني و الدخل الفردي، و عندما يكون رأس المال نادرا لتوسيع القطاع الصناعي.

[1] Singh, A., and H. Tabatabai. "La crise de l'agriculture du tiers monde dans les années quatre-vingt." Revue internationale du travail 129.4 (1990): 525-550.
[2] Dethier, Jean-Jacques, and Alexandra Effenberger. Op.cit. p. 09.
[3] Norton, Roger D. Op.cit. p, 06.
[4] Alain, Mounier. "Les théories économiques de la croissance agricole." *INRA. Paris* (1992). P. 193.

الخطوة الثالثة :آخر مرحلة للتطور الفلاحي تتميز بالتكنولوجيا -labour-saving and capital« intensive ». هذه المرحلة هي مرحلة تصنيع الفلاحة (industrialisation de l'agriculture).الدول التي فيها كثافة سكانية، مثل اليابان دخل في هذه المرحلة في فترة متقدمة من التنمية. في هذه المرحلة الوزن النسبي للإنتاج و العمل الفلاحي ينخفض بريتم سريع.

قيمة روابط الإنتاج و الاستهلاك تتجلى في ما كتبه Adelman (1984) من خلال فكرته أن الطلب الزراعي يقود إلى التصنيع (ADLI)[1]. يدعوا الكاتب إلى استراتيجيه للتنمية تقودها الزراعة بدلا من الصادرات بفضل هذه الروابط. ينبغي أن تكون زيادة الإنتاجية في الزراعة البادئ للتصنيع. أضاف أن التركيز يجب أن يكون على الفلاحين الصغار و المتوسطين لأنهم الأكثر ميلا لاستخدام السلع الوسيطية المنتجة محليا. بدلا من كبار الفلاحين الذين يمكنهم استيراد آلات أو مدخلات أخرى، و هو ما يمكنه أن يضعف الروابط بين الفلاحة و بقية الاقتصاد.[2]

Paul Collier (2008) يشير إلى أن " الديناميكية الحضرية" هي مفتاح المشاكل الزراعية و أنه ضد فكرة تركيز الإستراتيجية على أصحاب المزارع الصغيرة. يلاحظ أنه على الرغم من أن الفقراء كسبوا قوتهم من نظام المزارع الصغيرة، هناك القليل من الأدلة التي تشير أن الإنتاجية سترتفع بشكل كافي في هذا النظام لتوليد النمو. ثم يقترح تركيز جهود التنمية للبلد على المزارع التجارية الكبيرة و على القطاع غير الفلاحي، و بهذا يمكن أن يوفر للفقراء زيادة في فرص كسب العيش.[3]

الذين شككوا في دور الزراعة في التنمية الاقتصادية مؤخرا (التشاؤم الزراعي) طرحوا عديد الحجج و اعتبروا أن الفلاحة هي الأقل إنتاجية في الاقتصاد. على سبيل المثال، Gollin (2010) أشار أن في عديد الدول النامية، النمو الزراعي لا يعني على الفور النمو الإجمالي، إذ لا بد من إستراتيجية من نوع ADLI. [4] اعتبر أن الزراعة في معظم البلدان النامية لديها إنتاجية منخفضة جدا نسبة إلى بقية قطاعات الاقتصاد، فالتوسع في قطاع منخفض الإنتاجية قد لا يكون جيد للنمو الاقتصادي. [5] Dercon (2009) شرح أنه في اقتصاد مفتوح، حيث كل السلع للقطاع الزراعي و العصري يمكن تداولها عن طريق التجارة، و الروابط بين القطاعين تصبح أقل أهمية لتحقيق النمو الكلي. ونتيجة لذلك هناك أقل أهمية لرفع الإنتاجية في القطاع الفلاحي. يمكن لكلا القطاعين المساهمة في النمو الاقتصادي، لكن إذا كانت الفلاحة أقل إنتاجية من القطاعات الأخرى، فإن استيراد المواد الغذائية و تركيز الجهود على القطاعات الأخرى و تصدير السلع غير الزراعية قد تكون أكثر فائدة للتنمية في أي بلد. كلا من Dercon et Gollin اعترفوا أنه في ظل ظروف معينة، القطاع الزراعي يمكن أن يكون حاسما في النمو

[1] **ADLI** : agricultural demand led industrialization.
[2] Amrinto, Lorna E. Op.cit. p .10 .
[3] Ibid. P.14.
[4] Ibid. P.14.
[5] Gollin, Douglas. "Agricultural productivity and economic growth." *Handbook of agricultural economics* 4 (2010): 3825-3866.

الاقتصادي. إذا كانت البلدان النامية غير ساحلية و مغلقة أمام التجارة، يمكن أن تكون الزراعة المحرك الرئيسي للنمو و ينبغي دعمها.[1]

هناك عديد الحجج الأخرى المقدمة من طرف المتشائمين بالقطاع الزراعي . على سبيل المثال، فإنهم يؤكدون أن الزيادة في الإنتاجية الزراعية أصبح صعبا، لأن قاعدة الموارد الطبيعية التي تعتمد عليها الزراعة هي سيئة و متدهورة. و ينظر المتشائمين إلى معجزة شرق أسيا كدليل ملموس لهذه القضية حيث حققت نموا دون الاعتماد على الزراعة. Amsden(1989) للاقتصاد الكوري استنتج أن التصنيع تحقق من دون أي ثورة زراعية مسبقة.[2]

الحساسية بين الفلاحة و الصناعة تظهر خاصة من خلال المنافسة بين القطاعين و الدور الذي يمكن أن تلعبه كل واحدة في التنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى الإمدادات التي يوفرها كل قطاع للآخر و انعكاساتها على كل قطاع. فقد أظهرت الدراسات أن زيادة الطلب على اليد العاملة الفلاحية تأثر على العمالة في القطاع الصناعي، و تشير الأدلة أن الهجرة بين الفلاحة و الصناعة حساسة جدا للأسعار النسبية للقطاعين.[3] ما يترجم باستجابة الأجور للمنافسة القطاعية، ما يختلف مع ما جاءت به النظريات التي لم تعترف بمرونة الأجور الفلاحية و استجابة العمال لاختلاف العوائد القطاعية. الأنشطة الاقتصادية غير الفلاحية تكتسب أهمية في المناطق الريفية. تنميتها إذن تعتمد في جزء منها على النمو الزراعي و هما متكاملتان و ليس بديلتان للتنمية الريفية .[4] حسب Clark (1951) [5] التحول من اقتصاد يسوده ارتفاع في الدخل الحقيقي، مع معظم العمالة في القطاع الفلاحي إلى اقتصاد يؤكد على قطاعات الصناعة و الخدمات قابل للتفسير تماما :- الزيادة في الإنتاجية في القطاع الفلاحي جنبا إلى جنب مع مرونة الدخل للطلب على الإنتاج الفلاحي التي تقل عن الواحد، إضافة إلى الزيادة في الدخل الفردي الحقيقي يجعل من الممكن نقل اليد العاملة من القطاع الفلاحي إلى بقية قطاعات الاقتصاد حيث تزداد الإنتاجية أيضا، في حين تساوي العرض و الطلب على المنتجات الفلاحية بأسعار ثابتة أو حتى في الانخفاض. تحول اليد العاملة المصاحبة للتقدم الاقتصادي يمكن شرحه بسهولة باستجابة العمال لاختلاف العوائد بين القطاعات.

دور الفلاحة يختلف من حالة إلى أخرى، هذا يتماشى مع تقرير التنمية في العالم لعام 2008، مما يوحي بأن الاقتصاديات القائمة على الزراعة، الزراعة يمكن أن تكون المحرك الرئيسي للنمو. بينما في البلدان المتحولة (en mutation)، الفلاحة هي أقل أهمية كنشاط اقتصادي، لكن لا تزال أداة رئيسة

[1] Dethier, Jean-Jacques, and Alexandra Effenberger. Op.cit. p, 08.
[2] Amrinto, Lorna E. Op.cit. p .14 .
[3] Magnac, Thierry, and Gilles Postel-Vinay. "Wage competition between agriculture and industry in mid-nineteenth century France." *Explorations in Economic History* 34.1 (1997): 1-26.
[4] Norton, Roger D. Op.cit. p. 09.
[5] Johnson, D. Gale. "Role of agriculture in economic development revisited."*Agricultural economics* 8.4 (1993): 421-434.

للحد من الفقر في المناطق الريفية. أما في البلدان الحضرية، الفلاحة تلعب نفس دور القطاعات الفرعية و القابلة للتداول التي تملك ميزة نسبية و يمكن أن تساعد على النمو.[1]

2. محددات النمو الفلاحي:

مسألتين أساسيتين ينبغي النظر إليهما لفهم نمو الإنتاج على المستوى القطاعي و على المستوى الكلي، الأولى متمثلة في عوامل الإنتاج و الثانية نمو الإنتاج. المسألة الأكثر أهمية في النمو الاقتصادي بمعرفة أي من عوامل الإنتاج أو فعالية عوامل الإنتاج (الإنتاجية) تساهم أكثر في النمو الاقتصادي و زيادة الإنتاج. ثلاثة أطروحات متتالية أتت بها النظرية الاقتصادية :[2]

الأولى خاصة بقانون تناقص الغلة، أن فعالية العامل هي متناقصة بالنسبة إلى حجمه، من جانب الاقتصاد الجزئي وفورات حجم سالبة. على الرغم من ذلك النمو الاقتصادي هو النتيجة لزيادة حجم العوامل و تراكمها. لكن التوسع باستمرار في العوامل متعلق بتهديد لفعالية هذه العوامل أكثر نسبيا من الزيادة في حجمها.

الثانية متمثلة في قانون التقدم التقني، حيث التغير التقني يدرج أو لم يدرج في عوامل الإنتاج، فهو النابض الأساسي للنمو الاقتصادي. في الواقع وجود فائض اقتصادي قادر على تحفيز إضافة عوامل للمخزون الموجود لا يتصور نظريا إلا مع الزيادة في الإنتاجية، و زيادة الإنتاجية لا يتصور إلا مع تحسن في تقنيات الإنتاج، هذا القانون أصبح مسلما به في نظريات التنمية .

ثالثا، قانون التقدم في التنظيم، متمثل في خليط لظواهر معقدة التي تمس من قريب و من بعيد العلاقات الاجتماعية و التنظيم الاجتماعي : التعليم(التعلم عن طريق العمل)، التأهيل الاجتماعي و الفردي لليد العاملة، شكل و تسيير المؤسسات، القيمة الاجتماعية و التحفيز، توزيع الدخل و الموارد، حقوق الملكية....الخ.

الثلاث أطروحات لا يقصي بعضها بعض، على العكس من ذلك تميل لتقديم مجموعة أكثر اكتمالا للنمو الاقتصادي. أين حجم و إنتاجية العوامل يرسم خطة التنمية.

فيما يخص عرض العوامل، بيانات Mundlak (1999) تشير إلى ما يلي :[3]

- حصة الفلاحة من إجمالي الاستثمار و رأس المال الإجمالي أقل من مساهمته في الإنتاج و القوة العاملة. هذا مؤشر أن نسبة رأس المال – العمل أقل في الفلاحة من القطاع غير الفلاحي.

[1] Dethier, Jean-Jacques, and Alexandra Effenberger. Op.cit. p. 09
[2] Mounier, Alain.op.cit. (1992). p. 08.
[3] Sarris, Alexander. "The role of agriculture in economic development and poverty reduction: an empirical and conceptual foundation." The World Bank Rural Development Family (2001). p.3-6.

- نمو الإنتاجية المتوسطة للعمل في الفلاحة تتجاوز القطاع غير الفلاحي .
- حصة الفلاحة في الاستثمار انخفض منذ سنة 1970.
- معامل رأس المال في الفلاحة قد زاد على مستوى ثلاثين سنة الماضية (تشير إلى كثافة رأس المال).
- في معظم الدول، نسبة رأس المال- العمل ازداد على مر الزمن في الاقتصاد ككل و في الفلاحة .

Mundlak يفسر هذا الدليل بأن الطلب هو المحدد المهيمن للنمو الزراعي، تباطؤ نمو الطلب على المنتجات الفلاحية، بسبب مرونة الدخل المنخفضة للطلب على المنتجات الفلاحية، يعني ضعف الإنتاج الفلاحي و الاستثمار. بالإضافة إلى أن زيادة نسبة رأس المال – العمل في الفلاحة تعكس هجرة اليد العاملة الفلاحية، فضلا عن التحول لتقنيات أكثر كثافة لرأس المال.

1.2. النماذج الكلية لنمو الإنتاج الفلاحي :

تبنى النماذج الكلية انطلاقا من دالة الإنتاج، فلكل فكر اقتصادي نموذج خاص به حسب بديهياته، الشكل العام المبسط يعطى بالعبارة التالية :

$$Y = f + e_f$$

حيث:

Y :معدل التغير في الإنتاج(y).

f :معدل التغير في حجم العامل الإنتاجي أو مجموعة من العوامل.

e_f: معدل التغير في الفعالية (E_f)أو العائد للعامل الإنتاجي أو مجموعة من العوامل.

النمو الاقتصادي يتمحور وفقا لمضمون معين من f و e_f. في التحليل الاقتصادي التاريخي : " Schumpeter "ينظر إلى ثلاثية العوامل (الأرض، عمل و رأس المال)، و متعاملون اقتصاديون(ملاك الأراضي، أجراء والرأسماليون)، و الدخل (الدخل الخاص (rente)، الأجور و الأرباح)، و هي التركيبة التقليدية للتحليل الاقتصادي. النماذج الكلية للنمو تحترم في معظمها هذا التنظيم من الفكر، في النموذج الفيزيوقراتي العامل الأساسي هو الأرض، وفي النموذج الكلاسيكي العمل، و في النماذج الماركسية و الكنزية كان رأس المال، و في النموذج النيوكلاسيكي الجمع بين رأس المال و العمل يعتبر كتقنية إنتاج و كعلاقة اجتماعية أساسية للرأسمالية.[1]

[1] Mounier, Alain. Op.cit .p. 07.

الجدول1. 1. نماذج نمو الإنتاج الفلاحي وفق مختلف المدارس الاقتصادية.

المدرسة	النموذج	المتغيرات
الفزيوكراتية	$y_a^+ = t + e_t$	y_a^+ : معدل التغير في الانتاج الفلاحي. t: معدل التغير في المساحة المزروعة. e_t : معدل التغيرفي العائد(المردود)لكل وحدة مساحة.
الكلاسيكية	$y_a^+ = l_a + e_{l_a}$	y_a^+: معدل نمو قدرة(capacité)الإنتاج في الفلاحة. l_a: معدل التغير في كمية العمل المستخدمة. e_{l_a}: معدل التغير في الانتاجية المتوسطة للعمل.
الكترية	$y_a^+ = k_a + e_k$	y_a^+ :معدل تغير المخرجات. k_a :معدل تغير حجم مخزون رأس المال او معدل تراكم رأس المال. e_k :معدل التغير لمتوسط الفعالية لهذا المخزون.
النيوكلاسيكية	$y_a^+ = E_a \cdot F_a(k_a, l_a)$	$F_a(k_a, l_a)$: مجموعة عوامل الإنتاج . E_a : العلاقة بين المخرجات الكلية و المدخلات الكلية ،اذن العلاقة بين حجم الإنتاج و حجم العوامل المأخوذة : $E_a = y_a^+ / F_a$:هذه العلاقة تسمى الإنتاجية الكلية للعوامل.

Source : Ce tableau a été établi sur la base du livre, Mounier, Alain. Op.cit.

2.2. الفلاحة، النمو السكاني و التطور التكنولوجي في البلدان النامية:

في حين أن Malthus و Ricardo نظروا إلى الفلاحة كعائق للتقدم الاقتصادي، Mill و Marshall جادلوا في ذلك و اعتبروا أن تناقص غلة الأرض تعوض. حيث أكد Mill أن التقدم الحضري، مثل الطرقات يخفض من التكاليف التجارية للمنتجات، و تحسين السياسات مثل تحسين القوانين، تقدم بدائل للمدخلات الفلاحية. Marshall أكد من جانبه أن النمو السكاني يمكن خلال فترة طويل بفضل تقدم التنظيم و المعرفة أن يعوض قانون تناقص الغلة.[1]

ريكاردو و نظرية الريع ترتكز فكرته أن هناك أراضي مختلفة الخصوبة، الأراضي جيدة الخصوبة هي التي تزرع أولا. الفلاحة يمكن أن تتطور و تتوسع في الأراضي المنخفضة الإنتاج أو في الأراضي البعيدة فقط . بالإضافة إلى ذلك، كميات إضافية متتالية من العمل و رأس المال في الحقول الموجودة من شأنه أن يعطي غلة متناقصة. بما أن الأرباح في الأراضي الجيدة مرتفعة (نظرا لوجود معدل موحد للأجور)، الملاك يمكن أن يحصلوا على إيجار(ريع) من الفلاحين لاستخدامها، قيمة الإيجار تترك معدل موحد للأرباح بغض النظر عن نوعية الأراضي المستخدمة. كما تزرع الأراضي الأقل جودة و هو ما ينشأ إيجار عن الأراضي المتوسطة، إيجار الأراضي الأفضل يرتفع إلى غاية معدل موحد منخفض للربح. بالنتيجة استنتج ريكاردو من الفلاحة والأرض باتجاه الأرباح نحو الانخفاض و اتجاه الاقتصاد نحو الثبات. نفس وجهة النظر حول خصوبة الأرض أدت بمالتيس للتنبؤ بتوازن مع ثبات السكان و أجر حقيقي .

إذن نظرية الريع ترتكز حول فرضيتين:[2]

- افتراض مردود سلمي متناقص (الإنتاج يرتفع بأقل من كمية المدخلات التي يتطلبها. على سبيل المثال، إذا تم مضاعفة كمية المدخلات، فإن الإنتاج الفلاحي يزيد بأقل من الضعف).
- محدودية الأراضي الخصبة.

في النموذج التقليدي نجد أن الدخول المتناقصة للعمالة ورأس المال والعرض غير المرن للأرض تمثل قيدا على النمو، لأن ريكاردو كان متشائما بدرجة كبيرة حول احتمال تقدم تكنولوجي في الزراعة. لكن الدراسات التجريبية للدول النامية تشير اليوم أن الإنتاجية في الزراعة قد ارتفعت في عملية التنمية الاقتصادية، والتكلفة الحقيقة للإنتاج الزراعي قد انخفضت بالرغم من القيود على النمو في عنصر الأرض، وبالتالي إن التنبؤ في نموذج ريكاردو وحصة الأرض في الدخل القومي قد انخفضت في عملية التنمية الاقتصادية والتغير الفني في الزراعة قد رفع القيود المتعلقة بالنمو والتي فرضتها مصادر الإمدادات غير المرنة[3] .

---

[1] Johnson, D.G. 1993. Op.cit.

[2] Ai-Thu DANG. Cours Théories économiques 1 : Valeur et répartition, UNIVERSITÉ PARIS I – PANTHÉON-SORBONNE, disponible sur : economix.fr/docs/44/D.**Ricardo**.pdf, consulté le 15-08-2014.

[3] Hayami, Yujiro, and Vernon W. Ruttan. *Agricultural development: an international perspective*. Baltimore, Md/London: The Johns Hopkins Press, 1971. P.24 – 26.

Malthus (1798) في كتابه « Essai sur le principe de population »، توفر الغذاء كان حجة أساسية للذعر من النمو السكاني. في نموذج مالتيس، التحليل كان لمعرفة الاختلافات الأساسية بين القوانين التي تنظم النمو السكاني و القوانين التي تنظم النمو الغذائي. من الناحية النظرية،"Malthus" يبين أنه لا يوجد حدود لما يعرف بقوة السكان، بحيث يمكن لمليار نسمة أن يتضاعفوا كل 25 سنة بفعل قوة السكان، فبأي حال يمكن للغذاء المرافق للسكان أن يحصل بنفس السهولة. عندما يتم إضافة هكتار إلى هكتار إلى غاية شغل جميع الأراضي الخصبة، الزيادة السنوية للغذاء تعتمد على تحسين الأرض. من الطبيعي أن مردود جميع الأراضي بدلا من الزيادة يتناقص تدريجيا و هو ما يعرف بقانون تناقص الغلة.

افترض Malthus أن مردود العمل متناقص مع ثبات في مردود الأرض، و هو ما يخلق صراع بين السكان ووسائل العيش ما يؤدي إلى المجاعة و الحروب. النقطة الأكثر ذكرا في المقال يتوقع أن « نمو السكان عندما يكون غير مراقب يتضاعف كل 25 سنة و يزيد بنسبة هندسية، أما وسائل العيش في ظل الظروف الملائمة، لا يمكن أن تزيد إلا بنسبة حسابية » . عندما يزيد عدد السكان، و النمو الغذائي يكون أقل نسبيا، الأجور الحقيقية تنخفض، بالنتيجة انخفاض عدد المواليد و زيادة الوفيات، إلى غاية استعادة التوازن الأولي.إذن النمو الغذائي يحدد النمو السكاني.[1]

إن ما توصل إليه" مالتوس" من نتائج، حتى وإن كانت تحمل في طياتها بعض الحقائق إلا أنها شديدة التشاؤم؛ فقد كان عدد سكان العالم في زمن مالتوس حوالي مليار نسمة، وبعد قرنين أصبح عدد السكان ستة ملايير، بينما حسب"مالتوس"، وبناءاً على" متتالية هندسية سكانية"، من المفترض أن يضاهي هذا العدد حاليا 256 مليار نسمة. زيادةً على ذلك، فقد أهمل" مالتوس " قدرة التطور العلمي والتكنولوجيا على ابتكار طرق إنتاج جديدة تسمح بزيادة المردودية [2]. التحسين المستمر للزراعة قد نجح بتزويد حاجات السكان المتزايدة على النقيض مع ما تنبؤ مالتو، مع أنه يوجد مناطق في العالم تسودها المجاعة لكن سبب ذلك لا يعود لنقص الغذاء بل للتوزيع غير المتكافئ في مناطق العالم المختلفة .[3]

رفض هذا الرأي الذي يقوم على التمييز بين الحقول المزروعة بشكل دائم و الأراضي غير المزروعة من طرف Ester Boserup (1965) في كتابها «The conditions of agricultural growth » كونه تعميم للظروف الخاصة التي يمكن ملاحظتها في أوروبا في القرن التاسع عشر. هذا التمييز حسب Boserup هو تبسيط للتوسع الفلاحي، تاريخيا تنمية الفلاحة كانت من خلال خفض مدة إراحة الأرض، مع التغيرات التقنية المصاحبة لها.

[1]Mounier, Alain. Op.cit .p, 52.

[2] طافر زهير، النظريات السكانية وانعكاساتها على الاقتصاد والمجتمع ، الباحث الاجتماعي عدد 10 سبتمبر2010 ، ص 71 .

[3] Hayami, Yujiro, and Vernon W. Ruttan. 1971. Op.cit. p.24 – 26.

في نموذج Malthus، السكان متغير داخلي (معدل الوفيات و الولادات يتغير وفقا لمستوى الحياة)، و لا يوجد تقدم تقني مهم في الفلاحة. عند Boserup ، خصوبة الأراضي أصبح مرتبط ايجابيا بكثافة السكان و التغيرات ذات الصلة من تقنيات و نظام استخدام الأراضي، السكان متغير خارجي و التقدم التقني في الفلاحة متغير داخلي. لدينا إذن نموذج أين الضغط السكاني المتزايد على الأرض يعني زيادة استخدام العمالة مع نقص في الغلة المتعلقة بها، إلى غاية إدخال تقنية جديدة. هذا المسار ينتج استجابة لازدياد الاحتياجات الغذائية في المجتمع و يسمح بتلبيتها. Boserup وصف تسلسل نموذجي للتنمية الفلاحية، من ما قبل التاريخ إلى الماضي القريب حيث استخدام الأراضي و التكنولوجيا تتطور استجابة لزيادة الضغط السكاني.[1]

« يجب النظر إلى عدة مسائل أساسية لفهم العلاقة بين النمو الديمغرافي و الفلاحة في البلدان النامية: العلاقة بين النمو الديمغرافي و نمو الضغط الديمغرافي على الأرض، أثر النمو الديمغرافي على النمو الغذائي و الدخل الفلاحي، و تطور حقوق الملكية. عدد من هذه المسائل تركت مفتوحة من قبل " Boserup" حيث التفاؤل كما رأينا يقتصر على إنتاج الغذاء، لأن إنتاجية العمل قد تتراجع أو تركد في هذا المسار. بالإضافة أن النموذج يحث على نقل و ليس على اختراع التكنولوجيا و قد صرح (1981) Boserup بأنه من المهم أن نركز على شروط نقل التكنولوجيا و ليس على الاختراع، لأنه عادة ما تتقدم مجتمعات بإدخال تكنولوجيا معروفة لدى مجتمعات أخرى. هذه المسائل اقترحت من قبل (1985) Hayami et Ruttan لنموذج الابتكار الناجم (Induced Innovation Model IIM)، هذا النموذج هو نظرية اقتصادية للابتكار و اعتماد التكنولوجيا، حيث تغيرات الأسعار النسبية المحددة لتدخلات الأعوان الاقتصاديين و مؤسسات البحث تقود التقدم التكنولوجي لحماية العوامل التي تصبح نادرة نسبيا. هكذا عدد السكان يزيد، أسعار الأراضي تزيد مقارنة بالأجور و مدخلات الأرض(الأسمدة) .لذلك التغير التكنولوجي يتحرك مع مكاسب الأرض و العمل. علاوة على ذلك، Hayami et Ruttan أكدوا أن التغيرات في الظروف الاقتصادية الأساسية (زيادة الضغط الديمغرافي على الأرض و زيادة الطلب على المنتجات بسبب التجارة و التغيرات التكنولوجية) تحث على تنمية حقوق الملكية و الترتيبات التعاقدية التي تتيح تخصيص أحسن للموارد ».[2] الندرة و الفرصة الاقتصادية تمثل طلب محتمل الذي يعتبر ضروري لظهور ابتكار جديد، إلا أنه غير كاف لإحداث الابتكارات. بالإضافة إلى الطلب، ظهور ابتكارات جديدة يستوجب قاعدة معارف مناسبة مع بنية مؤسساتية جيدة، و المجموع يمثل خلفية لأنشطة ابتكارات. هذا ما خلص إليه Olmstead et Rhode (1993) حيث أكدوا أن اعتبارات الطلب التي تمثله فرضية الابتكار الناجم لا تقدم التفسير الوحيد لإدخال التكنولوجيا، بل هناك عوامل أخرى أثرت على

[1] Nadia Cuffaro. Population, Economic Growth and Agriculture in Less Developed Countries ; Routledge studies in development economics ,23 ; London and New York, 2003 ; p.68

[2] Nadia Cuffaro. Population Growth and Agriculture in Poor Countries: A Review of Theoretical Issues and Empirical Evidence ; world development, Printed in Great Britain ; vol.25.No .7, p.1153.1997

ظهور الابتكارات، بما في ذلك توسيع المعرفة العلمية في المعادن و الميكانيك، وإنشاء صناعة المدخلات، و العلاقة التفاعلية بين الفلاحين و منتجي الآلات.[1]

في نظرية الابتكارات الناجمة، حيث البحث و ظهور الابتكارات يرتبط ارتباطا وثيقا مع الظروف الاقتصادية، ابتكار جديد هو أكثر عرضة للظهور استجابة للندرة و الفرص الاقتصادية. على سبيل المثال، العجز في اليد العاملة تحث على التكنولوجيا الموفرة للعمل، تقنيات صديقة للبيئة على الأرجح أن تكون مرتبطة مع الأنظمة البيئية الصارمة، و غالبا ما وضعت تقنيات الري بالتقطير و غيرها من التكنولوجيات الموفرة للمياه في المواقع التي تشهد ندرة و قيود صارمة على المياه. بالمثل العجز الغذائي أو الأسعار المرتفعة للمواد الأولية الفلاحية يقود إلى إدخال أصناف جديدة ذات مردود عالي، و التغيرات في رغبات المستهلكين يمكن أن توفر الأساس لابتكارات جديدة من شأنها أن تعدل جودة المنتوج. عمل Boserup (1965) ، Binswanger et Mclntire(1987) حول تطور الأنظمة الفلاحية يدعم فرضية الابتكار الناجم.[2]

من وجهة نظر النظرية العامة للتنمية الفلاحية، IIM ينتمي أساسا إلى ما عرفه Hayami et Ruttan نموذج "المدخلات عالية المكاسب" للتنمية الفلاحية ل T .Schultz (1973) . حيث قدم Schultzحجج قوية ضد فكرة أن الفلاحين التقليديين هم طبيعيا غير قادرين على الاستجابة للحوافز الاقتصادية، في كتابه "تحويل الزراعة التقليدية" يقول أن تخلف الزراعة التقليدية لا يرجع إلى عدم عقلانية الفلاحين في البلدان النامية، وإنما التكنولوجية الفلاحية هي المحدد و بالتالي إمكانية نقل التكنولوجيا من الدول المتقدمة هي محدودة. بالتالي التنمية الفلاحية تتطلب بشكل أساسي الاستثمار في البحوث والمساعدات التقنية. نجاح هذا التمثيل للمشكلة مرتبط كثيرا بالنجاح المعاصر لما يطلق عليه بالثورة الخضراء و التي هي إدخال أصناف عالية الغلة من الحبوب في عدة أجزاء من العالم النامي في منتصف سنوات 1960.[3]

« نموذج Ruttan et Hayami يعرض دعم اقتصادي معتبر لهذه المقاربة، في حين شرح الآليات الاقتصادية و المؤسسية التي تحدد اتجاه التقدم التقني. IIM يمر عبر ملاحظة أن الدول لها مخصصات مختلفة من العوامل و قد اتبعت طرق مختلفة للتطور التقني في الفلاحة، و يشير تحديدا إلى فكرة "هيكس" للتحيز الناجم للابتكار. في نظرية الأجور لهيكس (1966) اقترح تصنيف الاختراعات كتوفير للعمالة و توفير لرأس المال و إدخال فكرة التحيز الناجم في سياق مناقشته للعلاقة بين التوزيع و النمو. حسب هيكس التحول إلى تقنية جديدة يمكن أن يوفر العمل و رأس المال في نفس الوقت. التغير

[1] Sunding, David, and David Zilberman. "The agricultural innovation process: research and technology adoption in a changing agricultural sector." *Handbook of agricultural economics* 1 (2001): p.212.
[2] Ibid. p.211.
[3] Nadia Cuffaro. Population, Economic Growth and Agriculture in Less Developed Countries ; 2003 .Op. cit .p.77.

النسبي لعوامل الإنتاج هو محفز لاختراع نوع خاص، موجه إلى العوامل التي أصبحت مكلفة نسبيا. لهذا ليس هناك تحيز لتوفير العمالة في التغير التقني: إدخال ابتكار لتوفير العمالة هو نتيجة لارتفاع الأجور. Hayami et Ruttan صنف الابتكارات الفلاحية إما توفير للعمالة أو توفير للأراضي، بحيث التقنيات الميكانيكية هو توفير للعمالة، التكنولوجيا البيولوجية و الكيميائية هو توفير للأراضي. تاريخيا، إحلال الأسمدة و المدخلات الصناعية للأراضي في البلدان نادرة الأراضي هو تطوير لأصناف المحاصيل (العائد المرتفع). » [1]

في ملخص الدراسات التي قاما بها Ruttan et Hayami في العديد من الدول، التغيرات النسبية للأسعار تحفز الابتكارات التي تسمح بتوفير العوامل التي أصبحت نادرة نسبيا. أما عن كيفية تأثير تغيرات الأسعار على المسار الكلي للبحث و الابتكار، Hayami et Ruttan اعتبروا أن التغيرات النسبية للأسعار تدفع بالفلاحين للمطالبة بابتكارات في العامل الذي ارتفع سعره نسبيا. كلا من نظام البحوث العمومية و المؤسسات الخاصة تقوم بتمويل المدخلات العصرية التي من المفترض أن تستجيب لإنتاج ابتكار جيد. بالتالي نجاح آلية الابتكار يتطلب تغيير مؤسسي – في هذه الحالة، استجابة نظام البحث لتحركات الأسعار النسبية. النظرية تشير بوضوح إلى المؤسساتية النيوكلاسيكية : التغيرات في الأسعار في هذا النموذج تحدد مسار تخصيص موارد البحوث.[2] من المهم أن نفهم البنية المؤسسية التي تسمح لهذه الابتكارات أن تتحقق. حتى و إن لم يكن هناك بحوث في هذا المجال، يبدو أن توفر مصادر عديدة لتمويل المشاريع الجديدة يسمح للمؤسسات التي تملك حقوق ابتكارات جديدة لتغيير الطريقة التي يتم إنتاج المواد بها، تسويقها و استهلاكها.[3]

الآلية التي يسببها الابتكار التكنولوجي و المؤسساتي، قد لا تعمل بواسطة Hayami et Ruttan أنفسهما عندما نعرف أن : في حالة الفلاحة، العقبات التي تعترض آليات التحفيز يمكن أن تتبع نفوذ جماعات المصالح و الدين و الفكر. يقترح إجراء تقييم حذر لوجهات النظر في مساهمة مؤخرا ل Ruttan(1993) في ضوء عديد القيود البيئية و التقنية على الإنتاج الفلاحي في المستقبل .[4]

نماذج الابتكار الناجم مفيدة للربط بين الابتكارات و تطور الأسعار، التكاليف و التكنولوجيا. مع ذلك فإنها تتجاهل بعض التفاصيل الهامة التي تميز النظام الذي يؤدي إلى الابتكارات الفلاحية.[5]

للإشارة فإن الابتكارات قد تكون بدائل، كما قد تكون عاملا أيضا، بحيث، عندما آلة حصاد الطماطم أدخلت في كاليفورنيا، قد رافق ذلك إدخال أصناف جديدة تكميلية للطماطم de Janvery et al

[1] Nadia Cuffaro. Population, Economic Growth and Agriculture in Less Developed Countries ; 2003 .Op. cit .p.77 ; 79.
[2] Ibid. P.81.
[3] Sunding, David, and David Zilberman. Op.cit .p.218 .
[4] Nadia Cuffaro. population growth and agriculture in poor countries, 1997. Op.cit. p.1156.
[5] Sunding, David, and David Zilberman. Op.cit .p.218 .

(1981). كما يبين تحليل Mcguirk et Mundlak's(1991) لإدخال أصناف عالية الغلة خلال الثورة الخضراء في منطقة (Pendjab) الهندية، قد رافق ذلك تكثيف أساليب الري و التسميد.[1]

1.2.2. الثورة الخضراء:

بعد تزايد الاهتمام بقضية التغذية في ظل تزايد عدد السكان منذ بداية الخمسينات من القرن العشرين كان من الواجب تحقيق توافق بين الهدف المتمثل في زيادة دخل الفرد مع ارتفاع حصة الفرد من الإنتاج الغذائي، وكانت الثورة الخضراء هي الوسيلة التي تم استخدامها لتحقيق ذلك حيث تم تمويلها من قبل المجتمع الدولي المانح، و تولت هندستها مراكز البحوث الزراعية الدولية، وقد ركزت النظرية على ثلاثة إجراءات مترابطة: [2]

- برامج التربية والتهجين للحبوب الأساسية التي تنتج الأصناف المبكرة وذات المردود المرتفع، وغير الحساسة لطول النهار.
- توزيع المستلزمات التي تزيد الإنتاج مثل الأسمدة و المبيدات و تنظيم مياه الري.
- تنفيذ الابتكارات الفنية على مناطق الاستقرار الزراعي الملائمة، وعلى فئات المزارعين الذين يتوقع منهم أن يحققوا أفضل مردود.

التجربة كانت في الأصل استجابة للذعر و القلق بين النمو السكاني و الإنتاج الغذائي، و مبادرة (Ford et Rockefeller) لتمويل البحوث الزراعية في البلدان النامية. المجاعة و العجز الغذائي في سنوات الخمسينات في البرازيل، الهند و الصين، أدى بالحكومات إلى التصرف بحزم. خلق هذا النقص الظروف لثورات فلاحية و حضرية. في شبه القارة الهندية في سنوات 1960، كان في الواقع استجابة ناجحة و قد اعتمد الابتكار في الهند على نطاق واسع، إنتاج القمح في سنوات السبعينات أصبح أكبر من الضعف و أصبحت الهند مكتفية ذاتيا من القمح.[3] نفس المنطق ساد في كل آسيا في سنوات 1960 و أمريكا اللاتينية 1970، ثم في إفريقيا. كان الإصلاح الزراعي شرطا مسبقا لأي عمل فني في أمريكا و آسيا.[4]

خلال سنوات 1960 مؤسسات دولية (خاصة البنك الدولي)، إضافة إلى مؤسسات خاصة أهمها Ford et Rockefeller أكدوا إلى الحاجة إلى تمويل البحوث الفلاحية في الدول النامية، عدة مراكز دولية أنشأت في هذا الصدد من بينها نذكر: المعهد الدولي للبحث حول الأرز في الفيلبين سنة 1959 و المركز

---

[1] Ibid. p.217.

[2] غسان عيد إسماعيل أبو منديل ،الدور التمويلي لمنظمات المجتمع المدني في التنمية الزراعية المستدامة، دراسة حالة قطاع غزة ،مذكرة ماجستير،كلية التجارة في الجامعة الإسلامية بغزة،2011 ،ص 28 .

[3] Nadia Cuffaro. 2003. Population, Economic Growth and Agriculture in Less Developed Countries .Op cit. p.84.

[4] Griffon Michel. « Révolution Verte, Révolution Doublement Verte Quelles technologies, institutions et recherche pour les agricultures de l'avenir ? », *Mondes en développement*, 2002/1 no 117, p. 03. DOI : 10.3917/med.117.0039

الدولي لتحسين القمح و الذرة في المكسيك سنة 1963. هذه المعاهد اكتشفت أصناف جديدة من الحبوب ذات المردود العالي التي يجب أن تضمن الاحتياجات الغذائية المتزايدة لدول الجنوب و الاعتقاد أن أصناف الحبوب التقليدية تتميز بمردود ضعيف و لا تستجيب إلى التزايد المستمر في الطلب المتولد عن النمو الديمغرافي. إدخال هذه الأصناف الجديدة ذات المردود المرتفع في الزراعة سمي " الثورة الخضراء" .[1] النقاش و الجدل حول آثار الثورة الخضراء كان واسعا، و التي قد تعكس مسائل سياسية للتنمية الفلاحية. المسألة لم تتمثل في التفوق التكنولوجي و لكن إمكانية استخدام التكنولوجيا كعنصر مفتاح في إستراتيجية التنمية الفلاحية.[2]

خلال سنوات 1950 و 1960 كان هناك إجماع حول الحاجة إلى التعامل مع المشاكل الفلاحية الهيكلية خصوصا فيما تعلق بملكية الأراضي. الثورة الخضراء جلبت الانتباه و اعتبرت نجاحا لنموذج "المدخلات العالية المردود".[3] في سنوات 60 و70 ، التقدم الفلاحي كان مبنيا على استخدام الأصناف المحسنة، على استخدام الأسمدة، بالإضافة إلى المبيدات الحشرية. تبني هذه التقنيات من طرف المنتجين مشروط باكتساب المعلومات و التكوين لكي يستفيدوا من بعض الامتيازات كالوصول إلى الائتمان و بعض ضمانات الدخل. فالثورة الخضراء هي مجموع التقنيات الفلاحية و الحوافر معا. بدأت في الهند سنة 1960 بناءا على طلب مؤسسة Rockefeller من باحثين من أمريكا الشمالية حاولوا سابقا جعل قمح من أمريكا الشمالية يتأقلم مع المناخ الاستوائي، في نفس الوقت في الهند، أخصائي علم الوراثة "M S Swaminathan " قام بتطوير الأرز المحسن. منتجات القمح و الأرز عالية المردود نمت بسرعة في الهند، التوسع في زراعة هذه الأصناف ونجاحها كان بسرعة غير عادية في بعض المناطق الهندية. هذا النجاح هو بالتأكيد نتيجة للمردود العالي للقمح و الأرز، ويعود أيضا إلى السياسات الفلاحية التي طبقت، فالبذور، الأسمدة و منتجات الصحة النباتية كانت مدعمة، بالإضافة أن الأسعار الفلاحية كانت مضمونة و مستقرة . شراء المحاصيل كان مضمونا من طرف الدولة التي تقوم أيضا بمراقبة حركة الحبوب و إعادة بيعها في المحلات التجارية حيث كانت الأسعار أيضا مدعمة. من ناحية أخرى الفلاحون يستطيعون الوصول إلى الائتمان بسهولة، كما مولت الدولة الإرشاد الفلاحي. نفس النموذج انتشر تقريبا في جميع أنحاء آسيا. في أمريكا اللاتينية، النموذج تكيف مع زراعة الذرة و تنمية الثروة الحيوانية ومنتجات الألبان، وسمحت خاصة بتحسين دخول الفلاحين ذوي المستوى المتوسط. في نفس الوقت في إفريقيا، المنتجون الأفارقة اعتمدوا على الذرة الهجينة (les maïs hybrides).[4]

[1] Conte, Bernard. "La révolution verte." (2007). P. 01. B **Conte** - 2007 - **conte**.u-bordeaux4.fr
[2] Nadia Cuffaro. 2003.Population, Economic Growth and Agriculture in Less Developed Countries .op cit. p.85.
[3] Ibid. P.85.
[4] Griffon Michel. 2002. Op.cit.p.03.

في سنوات 1980، أصبح التركيز على نظام الأسعار، وتحديد الاختلال في الأسعار و اعتبارها العقبة الرئيسية في وجه التنمية الفلاحية . هذا التأكيد امتداد فكري لفكرة أن قوة السوق يمكن تقطع شوطا طويلا في حل مشاكل التنمية أو المشاكل المؤسسية و مشاكل النمو السكاني.[1]

بالنسبة إلى المدافعين عنها، الثورة الخضراء كانت نجاحا خالصا "فقد ساعدت ملايين المزارع الفلاحية و المستهلكين الريفيين للخروج من الفقر بفضل الاكتشافات التكنولوجية في زراعة القمح، الذرة و الأرز في المناطق الفلاحية".

إدخال أصناف جديدة عالية المردود(VHR) أدى إلى عصرنة الفلاحة في عدد كبير من دول الجنوب، هذه الأصناف هي أكثر استخدام للأسمدة و الري و سمحت بمضاعفة كبيرة في إنتاج الأرز و القمح. سرعة نمو الإنتاج الفلاحي ساهم كثيرا في الاكتفاء الذاتي في هذه الدول و تعزيز قدراتها لتصدير الفائض من المنتجات الغذائية الأساسية، بالإضافة إلى أن الفائض الفلاحي يسمح بتمويل التنمية و بالنتيجة زيادة معدلات النمو الاقتصادي . كما أن الاقتصاديين المؤيدين للثورة الخضراء يعتقدون أن كل أصناف الفلاحين يمكن أن يستفيدوا بشكل مباشر من التقدم عن طريق نمو الإنتاج الذي يخلق طلب إضافي على اليد العاملة و خلق فرص عمل جديدة للعمال في الفلاحة و الذين لا تتوفر لديهم الأرض.[2]

رغم نجاحات الثورة الخضراء إلا أن هناك أصوات ورطت الثورة الخضراء في بعض الأخطار، بحيث يمكن أن تؤدي إلى معالجة وضع جزء قليل من الفلاحين وتترك جزء كبير من الفقراء على جانب الطريق و المساهمة بالتالي في خلق عدم المساواة. الثورة الخضراء زادت من تبعية الدول التي طبقتها بدول أخرى فيما تعلق بالصناعات الفلاحية، نتيجة لضرورة استعمال المعدات التكنولوجية من آلات فلاحية و منتجات كيميائية منتجة في دول الشمال، و الفلاحة في الجنوب مندمجة مع المسار العالمي للتبادل. الثورة الخضراء تسمح لمؤسسات الغرب بالاستحواذ على طلب الفلاحة في الجنوب. كما اعتبروا أن الثورة الخضراء غيرت النظام التقليدي، من جهة ألحقت أضرار بالممتلكات الريفية (المراعي، الغابات...) التي استفادت منها الطبقات الفقيرة للمجتمع، و من جهة أخرى أدخلت تقنيات خارجية لا يتحكم فيها الفلاحون خلقت تبعية تكنولوجية للصناعات الزراعية(صناعة المعدات الفلاحية) لدول الشمال. بالإضافة إلى ذلك، زراعة هذه الأصناف الجديدة و التكنولوجيا المرافقة لها (عتاد فلاحي ،أسمدة ،المبيدات الحشرية و مبيدات الأعشاب ...)جعلت الفلاحين يتخبطون في حلقة من الديون المتزايدة لا يمكن تحملها بالنسبة للكثيرين. هؤلاء الفلاحون انتهوا ببيع أراضيهم للبنوك. بصفة عامة الثورة الخضراء سرعت هجرة سكان الريف نحو المدينة و زادت من الفقر و البطالة.[3]

[1] Nadia Cuffaro. 2003. Population, Economic Growth and Agriculture in Less Developed Countries .Op cit. p.85.

[2] Conte, Bernard. Op.cit.p, 01.

[3] Ibid. p.03.

بالإضافة إلى بعض المشاكل الأخرى ،كالمشاكل البيئية مما أدى إلى الانخفاض الواسع في المياه الجوفية، و المستوى المرتفع لتلوث المياه نتيجة للاستخدام المكثف للمدخلات الكيميائية وقتل التنوع البيولوجي.

مجموعة واسعة من البحوث حللت مع نتائج متضاربة أثر إدخال الأصناف الحديثة على توزيع الدخل في أبعاد مختلفة : بين المزارع مختلفة الحجم، وفقا لنوع الملكية (المستأجرين مقابل المالكين)، بين المناطق مع البنية التحتية المادية و المؤسسية المختلفة، و على العمال الذين لا يملكون أرضا. وفقا لاستعراض للدراسات المتعلقة بالهند، (1983) Prahladachar أكد أن الثورة الخضراء انتشرت بشكل مستقل عن حجم المزرعة و نظام ملكية الأرض، على الرغم من عدم تكافؤ الفرص في الائتمان بين المزارعين الصغار، و البنية التحتية، و على الرغم من أن كبار المزارعين على نحو غير متناسب استفادوا من الأصناف الجديدة .[1] مع ذلك زيادة اللامساواة الإقليمية، البنية التحتية المادية غير المتكافئة أدت إلى معدلات مختلفة من اعتماد أصناف جديدة عبر المناطق. فيما يتعلق باستعمال اليد العاملة، إدخال الأصناف عالية الغلة تستلزم يد عاملة أكبر لكل وحدة أرض . تم التحول إلى تقنيات زراعية تقتصر على تقنيات متوسطة (استبدال و تحسين الأدوات و المعدات التقليدية لكن مع الحفاظ على نفس مصادر الطاقة نفسها).[2]

بعد مرور الوقت عن الثورة الخضراء، المخاوف لم تتحقق إلا جزئيا، في آسيا، هناك انخفاض ملاحظ في الفقر و تحسن في الأمن الغذائي على نطاق واسع من السكان. لكن لم تمس السكان الأكثر فقرا خاصة من لا يملكون أرضا. نفس الشيء عن أمريكا اللاتينية، و في إفريقيا فشلت تقريبا في المناطق الاستوائية الرطبة.[3]

إن انتشار أصناف الثورة الخضراء لا يتطلب بالضرورة استخدام معدات ميكانيكية و أثر هذه الأصناف على العمل يعتمد على مستوى المكننة. لكن العلاقة الديناميكية بين إدخال أصناف جديدة و انتشار المكننة يبدو أقل وضوحا، بالتالي فإن التأثير العام للثورة الخضراء على اليد العاملة غير واضح .[4] منذ سنوات قليلة رسمت ثورة خضراء جديدة مرتبطة بتطور التكنولوجيا الحيوية (biotechnologie). التي سمحت بخلق نباتات أكثر مقاومة للجفاف و تقبلها للملوحة و مقاومة أكبر لما يضر بالزراعة بدون الاستعانة بالمبيدات الحشرية. حملت هي الأخرى بعض المشاكل كانت محل نقاشات مرتبطة بالأخلاق، الأمن و حقوق الملكية العلمية.[5]

[1] Nadia Cuffaro. 2003. Population, Economic Growth and Agriculture in Less Developed Countries. Op.cit. p.85.
[2] Ibid. p.85.
[3] Griffon Michel. 2002. Op.cit .p04 .
[4] Nadia Cuffaro . 2003.Population, Economic Growth and Agriculture in Less Developed Countries. Op.cit. p.86.
[5] Conte, Bernard. Op.cit. p. 04.

3. تدخل الدولة في القطاع الفلاحي:

1.3 . السياسة الفلاحية:

بصفة عامة تعني السياسة العمومية مجموعة القرارات، الاستراتيجيات، الإجراءات، الخيارات المتخذة من طرف الحكومة استجابة لمشكل ما . هذه السياسة يطلق عليها اقتصادية كلية إذا شملت إجراءاتها على المؤشرات الاقتصادية الكلية (les agrégats) كسعر الفائدة، النفقات العمومية، الكتلة النقدية... الخ. و يطلق عليها سياسة تجارية إذا كانت تهدف إلى التصرف في أسعار أو كميات الواردات و الصادرات و سعر الصرف...الخ. أما إذا كانت هذه السياسة على قطاع محدد في الاقتصاد (فلاحة،صناعة، صحة، تعليم....) نحن بصدد الكلام عن سياسة قطاعية.[1]

سياسة فلاحية، غذائية و ريفية يمكن أن تعرف على أنها خط من الإجراءات العمومية المتخذة من طرف الحكومة، و هي ليست مقتصرة فقط على مشاكل القطاع الفلاحي، بل تشمل مشاكل المجتمع الريفي، نحو مشاكل الاستهلاك الغذائي و الصناعات الغذائية. هذه السياسة يجب أن تراعي و تكون في منظور التنمية المستدامة بما يجعلها مجدية اقتصاديا، عادلة اجتماعيا و سليمة بيئيا، ليس فقط لأجيال الحاضر بل حتى للمستقبل.[2]

1.1.3. أشكال تدخل الدولة في القطاع الفلاحي:

لدراسة و تحليل الوسائل التي تستعملها السلطات العمومية للتدخل في القطاع الفلاحي يوجد طريقتان:[3]

أولا: وجهة نظر ايجابية: في هذه الحالة اعتبار الوسائل بغض النظر عن الأهداف التي تصبو إليها، أي لا يراع في التحليل الآثار على السوق و على مختلف الأعوان(منتجين، مستهلكين و دافعي الضرائب) و على المجتمع ككل.

ثانيا: وجهة نظر معيارية (normatif): في هذه الحالة الوسائل و الأهداف يتماشيان معا و فعالية الوسائل المدروسة تقارن بالأهداف المحددة مسبقا و التي ستختبر. التحليل في هذه الحالة يمكن أن يصل إلى تحديد الوسيلة المثلى أو التركيبة الأمثل من الوسائل، أي الوسيلة أو مجموعة من الوسائل للوصول إلى الأهداف .

---

[1] Patrice, ADEGBOLA Y., SOSSOU C. Hervé, and O. L. O. U. K. O. Ï. Laurent. "LA POLITIQUE AGRICOLE: pourquoi et comment?" (2005). P.02.

[2] Ibid. p .03.

[3] Butault, Jean-Pierre, and Chantal Le Mouël. "1. Pourquoi et comment intervenir en agriculture?" Mieux comprendre (2004). p.24.

بالنسبة للوسائل المستخدمة من طرق الحكومات للتدخل في قطاعها الفلاحي هي عديدة، سنكتفي في هذا الصدد بذكر البعض منها و الذي له علاقة بالدراسة.[1] يمكن أن نميز بين ما يطبق على أسواق الموارد و المدخلات الفلاحية، التدخل في أسواق المنتجات الفلاحية بالإضافة إلى التدخل المطبق على المبادلات التجارية . و تتمثل هذه السياسات في :

- دعم الأسعار.
- دعم المداخيل.
- رسوم جمركية على الواردات.
- دعم الاستثمارات ذات المصلحة العامة (طرق، كهرباء، الري و حماية التربة).
- دعم الاستثمارات الفلاحية الفردية: إعانات تهدف إلى خفض تكاليف الإنتاج على مستوى المزرعة و تكون في شكل مساعدات مباشرة (إعانة لنظام الضمان الاجتماعي، مدفوعات محفزة لحماية المحيط، مساعدات خاصة بالكوارث) أو غير مباشرة في شكل معدلات فائدة تفضيلية....(دعم المدخلات و عوامل الإنتاج، مساعدات البحث و التطوير....الخ).
- مدفوعات مباشرة مرتبطة باستغلال الموارد.

كل هذه الوسائل توجد لوحدها و غالبا ما تستخدم مجتمعة، كما أشار Butault et Mouël (2004)« السياسات الفلاحية هي غالبا ما تتشكل بمزيج من هذه الوسائل، و نادرا ما تستخدم كل واحدة من هذه الوسائل على حدا » [2].

3. 1. 2. أهداف و مبررات السياسات الفلاحية:

تدخل الدولة في الفلاحة و الأهداف المسطرة تختلف من بلد إلى بلد، و غالبا ما تزداد هذه الحماية مع اتجاه البلد نحو التطور و ارتفاع الدخل الفردي. الملاحظ أن الدافع الرئيسي للسياسة الزراعية هو تحويل المداخيل إلى الفلاحين في البلدان الصناعية (1992)Gardner ، و توفير الغذاء بأسعار منخفضة للمستهلكين في الدول النامية (1992) Kruger . [3] بصفة عامة، أشار الأدب الاقتصادي إلى عدة أهداف للسياسة الفلاحية أبرزها:

- ضمان الأمن الغذائي.
- رفع عائدات الفلاحين.

---

[1] للاطلاع على أهم هذه الوسائل المستخدمة من طرف الدول يكفي الاطلاع على:

- Politiques agricoles, suivi et évaluation, OCDE, pour chaque année.
- Marc Dufumier, les politiques agraires, presse universitaire de France, 1986, paris.

[2] Butault, Jean-Pierre, and Chantal Le Mouël. Op.cit. p.24.

[3] De Gorter, Harry, and Johan Swinnen. "Political economy of agricultural policy." *Handbook of agricultural economics* 2 (2002). P.1897.

- المساهمة في تنشيط المجتمع الريفي و دعم المناطق المحرومة اقتصاديا.
- المساهمة في التنمية و الحد من الفقر.
- المساهمة في النمو الاقتصادي.
- حماية الوسط الطبيعي و التنوع البيئي.
- تحسين التنافسية في القطاع الفلاحي.
- الحد من التقلبات و عدم الاستقرار في دخول الفلاحين.
- عرض منتوجات فلاحية بأسعار معقولة.
- حماية المنتجات المحلية من المنافسة الخارجية بما يضمن استدامة الإنتاج المحلي.

أهداف السياسات الفلاحية هي عديدة و كثيرة و هناك عديد الكتب و تقارير السياسات العمومية و السياسات الفلاحية يمكن الاطلاع عليها للتعرف على أهداف هذه السياسات بالتفصيل مثل (التقارير السنوية لمنظمة التعاون و التنمية الاقتصادية OCDE حول السياسات الفلاحية).

كل هذه الأهداف لم تبرر تدخل الدولة في القطاع الفلاحي في ظل تزايد المعارضين لتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية و ترك السوق حرا باعتباره أحسن وسيلة لتخصيص الموارد و أي تدخل للدولة سيكون له أثر سلبي على رفاهية الأفراد و المجتمع. في المقابل، هناك تيار آخر و هو الذي يعتبر تدخل الدولة في القطاع أمرا ضروريا و لا يمكن الاستغناء عنه تحت أي ظرف من الظروف وهو ما تشهده أهم الدول المتقدمة حاليا (مثل و م أ ، و الاتحاد الأوروبي)، هذا سيجعلنا نطرح السؤال التالي: ما الذي يبرر تدخل الدولة في القطاع الفلاحي ؟

الأسباب التي تجعل من الدولة تتدخل مرتبطة بنوعين من التشوهات : تشوهات داخلية و تشوهات خارجية، الأولى هي جزء من هيكل السوق ملازمة للنظام (خلل السوق) و هي حالة المخرجات (مخرجات تكنولوجية و مخرجات مالية)، سلع عمومية أو احتكار طبيعي . التشوهات الخارجية هي ناجمة عن سياسة، بصفة عامة عن تدخلات حكومية غير صالحة. الأسباب التي تبرر تدخل الدولة و التي ليس لها تصحيح المخرجات (corriger les externalités) كهدف هي ذات طابع اجتماعي، سياسي، استراتيجي، جيوسياسي أو إيديولوجي.[1]

و يتم التمييز بين نوعين للتدخل :

- تدخل موجه نحو الفعالية: للتصدي لخلل في السوق. هذا النوع من التدخل يتعلق بإرسال إشارات للأسعار، تخفيض تكاليف الصفقات، الاستخدام العقلاني للموارد.

[1] Patrice, ADEGBOLA Y., SOSSOU C. Hervé, and O. L. O. U. K. O. Ï. Laurent. Op.cit. p.04.

- تدخل غير موجه نحو الفعالية: الرفاهية (الحد من الفقر و توزيع الدخل)، الأمن الغذائي و الاستدامة...[1]

3 . 2. آليات الضبط:

هذه الآليات هي لضمان مستوى معين لعائدات الفلاحين لتفادي الاضطرابات التي يمكن أن تحدث على مستوى الأسعار أو العائدات. كما يشير الشكل التالي، آليات الضبط تستعمل لإلغاء الارتفاع أو الانخفاض الكبير(des pics et des creux) على مستوى تطور الأسعار أو المداخيل بطريقة تسمح بجعلها تتبع خط الاتجاه في المدى الطويل Gouin(2006) .[2]

الشكل 1. 2 .ضبط نظري للأسعار و العائدات.

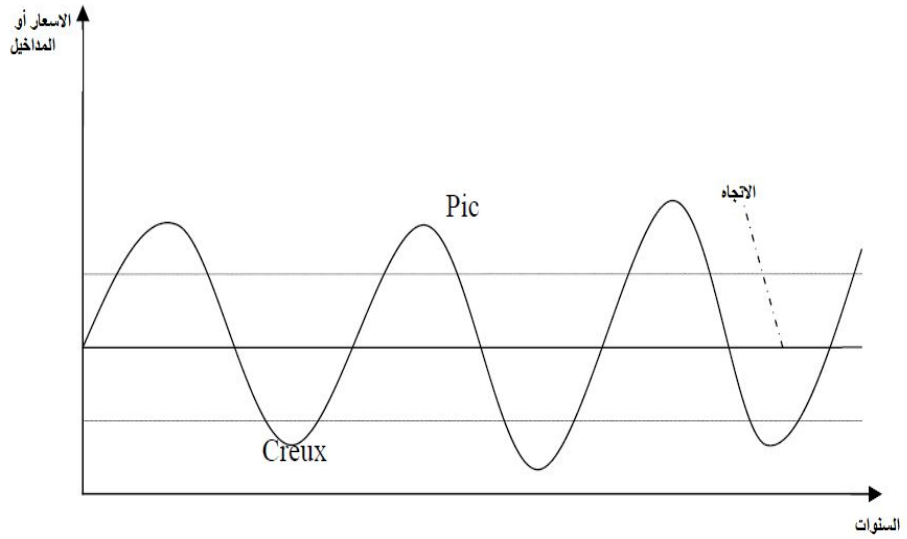

Source : MONSENGO (2009).[3]

من بين الآليات المستخدمة في هذا الإطار نجد دعم المدخلات و عوامل الإنتاج، دعم الأسعار و دعم المداخيل.

[1] Ibid. p.04.
[2] Monsengo, Patrick. Analyse descriptive du soutien offert par le régime québécois d'assurance-stabilisation des revenus agricoles. 2009. Thèse de doctorat. Université Laval, p.09.
[3] Ibid. P.09.

3. 2. 1. دعم المدخلات و عوامل الإنتاج:

هذا النوع من التدخل في الفلاحة هو لخفض تكلفة الوحدة المنتجة إما عن طريق دعم مباشر لعوامل الإنتاج أو للمدخلات. هو مستعمل بكثرة في الدول النامية بما فيها الجزائر عكس الدول المتطورة التي قل ما تستخدم هذا النوع من الدعم.

هذا النوع لتدخل الدولة ليس وسيلة خاصة بالفلاحة، يمكن أن تستعمل في حالة قطاعات أخرى للاقتصاد. الإعانة التي تخفض من تكلفة الوحدة المنتجة تطبق على ثلاثة أصناف للمدخلات: إما مدخلات متغيرة (مثل: إعفاءات ضريبية على الأسمدة)، أو مدخلات الاستهلاك الوسيطي و أيضا المدخلات الثابتة. هذا النوع من التدخل له أثر مباشر على كمية المدخلات المستخدمة في الإنتاج، و يعتبر تحفيز للمنتجين الفلاحيين. أثار هذه الإعانة على الإنتاج هو متغير حسب علاقة العامل المستعمل بمنحنى العرض للمنتوج المعني و يختلف حسب كل صنف من أصناف الإعانة.[1]

و تأثير كل صنف من الإعانة هو كما يلي:[2]

- **في حالة مدخل متغير(intrant variable):**

نتكلم عن منتوج واحد و نعتبر الإعانة للمدخل المتغير (الأسمدة على سبيل المثال).هذا سيخفض من تكلفة الوحدة للمدخل الخاص بهذا المنتوج ما سينتج عنه أثرين، أثر الإحلال و أثر التوسع.

أثر الإحلال:أين يصبح المدخل الذي تقدم له الإعانة هو المفضل من طرف المنتج مقارنة بمدخل آخر غير مدعم عند اختيار المزيج من المدخلات.

أما أثر التوسع:عند الكمية المستخدمة من المدخل المدعم، هذه الإعانة تساهم في تخفيض تكاليف الإنتاج بالنسبة للمنتج، ما يحفز المنتج على الرفع من حجم الإنتاج.

بصفة عامة دعم المدخل سيؤدي إلى الرفع من الكمية المستخدمة من المدخل و بالتالي إلى الرفع من عرض المنتوج.

في اقتصاد مغلق، هذا الارتفاع في العرض سيؤدي إلى تخفيض سعر المنتوج و بالتالي زيادة الطلب. يمكن أن نشير إذن إلى أن الدخل لا يغتنمه فقط المنتج بل حتى المستهلك. أما إذا كان الطلب غير مرن على هذا المنتوج، نحن في حالة قانون «king» أين يمكن لعائدات المنتج أن تنخفض بسبب هذه الإعانة. هذه الملاحظة هي مهمة لأنها يمكن أن تشكك في فعالية هذا النوع من الوسائل في الدول

[1] Morin -Rivet, L. Le découplage des aides aux revenus: un concept économique imprécis. 2008. Thèse de doctorat. Université Laval. P. 17.

[2] Butault, Jean-Pierre, and Chantal Le Mouël. Op.cit. p. 43, 44,45.

النامية. أما في حالة دولة كبيرة على مستوى التجارة، ارتفاع العرض الوطني سيؤدي إلى تغيير السعر الداخلي و السعر العالمي أيضا. هذا الأثر على العرض سيكون أكبر أهمية حسب درجة استخدام المدخل في الإنتاج. بالمجموع، هذه الوسيلة التي تستخدم على المدخلات المتغيرة يمكن أن تولد تشويه للإنتاج و للتجارة، مع أثار أكبر على الأسواق عن طريق آليات أخرى.[1]

في حالة المنتجات عديدة، واضح أن أثر المساعدة للمدخل (intrant) سيكون مختلف حسب درجة خصوصية هذا المدخل و حسب درجة استخدامه في مختلف المنتجات. مثلا، مساعدة لبذور القمح تحفز توسيع إنتاج القمح على حساب الحبوب الأخرى. في حين إعانة لمدخلات من الطاقة سيكون لها أثار على مجموعة كبيرة من المنتجات مع اختلاف الأثر حسب درجة استخدام المنتوج لهذه الطاقة. الأثر الأكبر على العرض يكون في المنتوج الذي تكون فيه المساعدة للمدخل أكبر أهمية و استخدام أكثر كثافة للمدخلات المدعمة.[2]

- **في حالة مدخلات ثابتة أو شبه ثابتة مثل الأرض:**

أثر المساعدة على عرض المنتوج هو مختلف في حالة مدفوعات لعامل ثابت أو شبه ثابت مثل الأرض. في حالة منتوج واحد، المنتج (producteur) في حالة استحالة تغيير المزيج من المدخلات المستخدمة و الدعم ليس له أي أثر على عرض المنتوج. الأثر الوحيد للدعم في هذه الحالة هو الرفع من مكافئة العامل الثابت، و المنتج سيرتفع دخله بنفس القيمة إذا كان هذا العامل المدعم ملك للمنتج.[3]

في حالة عديد المنتجات، الأثر سيكون مختلفا. إذا كانت الإعانة خاصة أولا بمنتوج معين ليكون على سبيل المثال القمح، عرض هذا المنتوج سيرتفع على حساب المنتجات الأخرى.

مقارنة بالدعم المباشر للسعر، الزيادة في عرض هذا المنتوج سيكون أقل لأن دعم المساحة (الأرض) لا يؤثر على استعمال المدخلات المتغيرة. لنعتبر وضعية أولية أين المنتوج يستفيد من سعر مضمون، يخفض هذا السعر المضمون و يعوض بإعانة للهكتار. استخدام المدخلات المتغيرة و مستوى الإنتاج للهكتار سيكون أقل قوة بعد تخفيض السعر. استعمال الإعانة للمنتوج المعني يستمر باللعب على تخصيص المساحات بين المنتجات لكن ليس على المردود لكل هكتار للمنتوج المعني. أيضا الإعانة للهكتار، حتى إن كانت خاصة بمنتوج لها أقل تشويه للتجارة الدولية من نظام السعر المضمون. إذن هذه المساعدات تدفع للمساحة مهما تكن المنتوجات المزروعة عليها، و غير مرتبطة بالعرض .

[1] Morin-Rivet, L. (2008). Op.cit .p 20.

[2] Butault, Jean-Pierre, and Chantal Le Mouël. Op.cit. p.43.

[3] هذه النتيجة مبرهنة بالتحليل :أنظر المرجع السابق ص 44 ،و هي صالحة إلا في إطار منتوج واحد، ثابت و من دون خطر.

إذا صاحبت بعض الشروط دفع الإعانة، يستوجب أن حجم الأراضي المؤهلة ثابت و ليس بالضرورة أن تنتج لتتحصل على الإعانة، الأراضي الأقل إنتاجية يمكن أن تستريح، نظام دعم الهكتار إذن قريب من نظام المساعدات "غير المرتبطة"، و التي لها أثار ضعيفة على الإنتاج و المبادلات.[1]

استعراض شامل للأثر الاقتصادي للمدفوعات المباشرة يتوفر في عمل Latrouffe et Mouel (2007)« من الناحية النظرية، المدفوعات المباشرة على أساس المساحة الزراعية تمثل شكلا من أشكال إعانة الأرض، الأمر الذي يؤثر بشكل مباشر على سوق عوامل الإنتاج. Latrouffe et Mouel استخلصوا بعض الأفكار العامة فيما يتعلق بأثر وسائل السياسة الفلاحية على سعر إيجار الأراضي الفلاحي.

أولا قبل كل شيء، تساهم أي أداة من سياسة الدعم الزراعي في زيادة إيجار الأراضي الزراعية لأنها تحفز النشاط الزراعي و بالتالي الطلب على عوامل الإنتاج التي تستعمل في الزراعة.

المدفوعات المباشرة التي تمثل شكلا من أشكال الإعانة للأراضي، يعمل بالطريقة التي تخفض تكاليف استخدام عوامل الإنتاج المدعمة و بالتالي، فإن دالة العرض للمنتج تتحرك إلى اليمين. نتيجة لذلك فإن أسعار عوامل الإنتاج المدعمة ترتفع، مما يتسبب في تغيير القيمة السوقية للأراضي نتيجة للدعم الحكومي. كما يبين Latrouffe et Mouel أن هذه الزيادة تعتمد على مرونة السعر للأراضي الزراعية المعروضة مقارنة بعوامل الإنتاج الأخرى و إمكانية الإحلال بين عوامل الإنتاج المستخدمة في الإنتاج الزراعي.

في مقارنة بين نوعين من الإجراءات- أدوات دعم أسعار المخرجات و دعم المدخلات (المدخلات الثابتة)-، الوسيلة الأولى تؤثر مباشرة على حجم الإنتاج الزراعي و بالنتيجة الطلب على عوامل الإنتاج. مع مستوى أعلى من الإحلال، الأرض يمكن استبدالها جزئيا بعامل إنتاجي آخر و القيمة الناتجة لسعر الأرض ليست كبيرة، بل الأثر يخفف في سوق عوامل الإنتاج الأخرى.

من ناحية أخرى، بتقديم إعانة للمساحة الحافز الرئيسي للمزارع هو استبدال عوامل الإنتاج الأخرى بالأرض مما يقلل من تكاليف الإنتاج. بالقيام بذلك، الضغط على سوق الأراضي يزداد مما يؤدي إلى زيادة كبيرة في سعر الأرض. علاوة على ذلك، سوق عوامل الإنتاج الأخرى ينخفض لأن المصلحة تتحول نحو سوق الأراضي، وإذن ملاك عوامل الإنتاج الأخرى يتأثرون بالسلب.

الخلاصة، الأثر الاقتصادي الرئيسي للإعانة للأراضي متمثل في زيادة القيمة السوقية للأراضي الذي يعود عادة على أصحاب الأراضي. مع ذلك، في حالة عدم امتلاك المنتجون للأراضي التي يزرعونها، الفائدة النهائية للدعم هي غامضة »[2] هذا قد يعيد النقاش إلى التصنيفات الاقتصادية للإعانات من

[1] Ibid. p.44, 45.

[2] KŘÍSTKOVÁ, Zuzana, and Andrea Habrychova. "Modelling direct payments to agriculture in a CGE Framework–analysis of the Czech Republic." *Agric. Econ.–Czech* 57.11 (2011): 517-528.

حيث تأثيرها على الإنتاج و يطرح السؤال التالي: هل الإعانة للأراضي تلعب نفس دور الإعانة للمدخلات؟

3. 2. 2. دعم الأسعار:

دعم الأسعار يتمثل في وضع وسائل تسمح بالوصول إلى سعر مستهدف من طرف الدولة، هذه الوسائل هي عبارة عن استجابة للتقلبات التي تتميز بها أغلب الأسواق الفلاحية و يفسر عدم الاستقرار هذا بثلاثة ميزات أساسية للأسواق الفلاحية : أولا، الإنتاج الفلاحي يتغير من فترة إلى أخرى لأسباب طبيعية كحالة الطقس أو الأمراض مثلا. ثانيا :الطلب قليل المرونة نسبيا مقارنة بالأسعار، و مرونة العرض ضعيفة أيضا، و بالتالي يجب على الأسعار أن تشهد تغيرات كبيرة خاصة إذا كان المخزون قليل. ثالثا، الإنتاج الفلاحي يستغرق وقتا طويلا، فلا يمكن للعرض أن يتفاعل مع تقلبات الأسعار في المدى القصير.[1]

غالبا ما ينتج عن عدم الاستقرار في الأسعار أثار مهمة سواء اقتصادية (على المستوى الجزئي و على المستوى الكلي)، بالإضافة إلى الآثار الاجتماعية. هذا التدخل هو غالبا مرتبط بإرادة سياسية للوصول إلى الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية: الأمن الغذائي، التنمية الريفية، هي أيضا لضمان مستوى من السعر من طرف الدولة أو ما يطلق عليه السعر المؤسساتي (prix institutionnel) في بداية الموسم (قبل اتخاذ القرارات المتعلقة بالإنتاج)، انطلاقا من هذا السعر يستطيع الفلاحون أن يتنبئوا بإنتاجهم السنوي و هو ما يضمن لهم التحصيل في الوقت من بيع منتجاتهم.[2]

التدخل المباشر في السوق يتعلق بوضعية أو هيئة لتخزين عمومي ينظم السوق الداخلي **يخلق** طلب إضافي (يعني شراء بعض الكميات المعروضة في السوق) في حالة فائض في العرض، و **خلق** عرض إضافي (يعني بيع كميات من المخزون المتوفر) في حالة فائض في الطلب، في حين أن السعر الموجود في السوق هو السعر المؤسساتي المحدد مسبقا. في حالة بلد مستورد الحفاظ على السعر المؤسساتي لا يستلزم فقط هيئة تخزين مكلفة بضبط السوق الداخلي لكن أيضا بوضع رسوم على الواردات بطريقة لإرجاع السعر العالمي للمنتوج عند مستوى السعر المؤسساتي. الرسم أو الضريبة في هذه الحالة " اقتطاع "و ليس حق جمركي.[3]

كما يمكن للسلطات العمومية أن تضع مراقبة على الإنتاج (الكمية)، كحالة أوروبا و كندا في قطاع الحليب لتسيير و التحكم في العرض على المستوى الوطني.[4]

---

[1] OCDE (2011), Politiques agricoles : suivi et évaluation 2011: Pays de l'OCDE et économies émergentes, Éditions OCDE, p. **iv**. http://dx.doi.org/10.1787/agr_pol-2011-fr

[2] Guyomard et al, 1999, cité par ; Morin-Rivet, L. (2008). Op.cit .p 20.

[3] Butault, Jean-Pierre, and Chantal Le Mouël. Op.cit. p.29.

[4] Morin-Rivet, L. (2008). Op.cit .p 21.

3 . 2. 3. دعم المداخيل (soutien des revenus):

هذه الآلية هي لضمان مستوى معين من المداخيل للمنتجين، و تعتبر استجابة لمختلف المشاكل التي يمكن أن تظهر من جراء التدابير الأخرى. تم الاعتماد على هذا النوع من الإعانات في العشريات الأخيرة لتعديل الإعانات من نوع "دعم الأسعار". دعم العائدات يستلزم تدخل الدولة للحفاظ على مستوى من الدخل للمنتجين من دون التأثير مباشرة على أسعار السوق لمنتوج معين.[1]

في هذا الإطار يمكن أن نميز بين دعم المداخيل المرتبطة (soutien des revenus liés) و دعم المداخيل غير المرتبطة (soutien des revenus déliés).

1.3.2.3. دعم المداخيل المرتبطة:

نتكلم عن آليات الدعم المرتبطة عندما تكون الإعانات المقدمة من طرف الدولة للمنتجين مرتبطة بشكل وثيق بالإنتاج. غالبا يطلق على إعانات المداخيل المرتبطة بالمدفوعات التعويضية (paiement compensatoire) في أدبيات الاقتصاد الفلاحي و هي إعانات لكل وحدة منتجة يتلقاها المنتجون لتغطية الفارق بين الأسعار الملاحظة في السوق الداخلي و الأسعار المؤسساتية (الأسعار المضمونة أو عائد وحدوي مستهدف) محدد من طرف الدولة، لها كهدف الرفع من مستوى الدخل للمنتج. هذا النوع من الإعانات متمثل في: عندما سعر المنتوج في السوق المحلي أقل من الدخل الوحدوي المستهدف، الدولة تدفع للمنتجين في شكل تعويض الفرق بين السعرين. في المقابل عندما يكون سعر السوق أكبر من العائد الوحدوي المستهدف، المنتجون يعوضون بشكل كلي من السوق.[2] هذا يعود بنا إلى كلام للمنظمة العالمية للأغذية حول الأسعار الدنيا المضمونة أنه بفضل دعم العائدات« المنتجون الفلاحون هم محميون ببعض الإجراءات ضد انخفاض الأسعار من دون منع الأرباح التي يمكن أن يحصلوا عليها إذا وصل السعر إلى مستويات مرتفعة(FAO ,1960) »[3].

نظام دعم المداخيل يستلزم الحفاظ على دخل مستهدف من طرف الدولة و هو دخل مرتبط بكل وحدة منتجة، مع ترك السوق يعمل بحرية.« أي الإعانة للوحدة المنتجة تساوي الفارق بين السعر الملاحظ في السوق (أي السعر العالمي إذا لم يكن هناك أي تدخل) و السعر المؤسساتي المحدد. إذن لا يتم عزل السوق الداخلي عن تقلبات الأسعار العالمية، فوحدهم المنتجون من لا يتلقون التغيرات في الأسعار العالمية، لأن الإعانة على الإنتاج تضمن للمنتجين السعر المحدد من طرف الدولة (السعر

[1] Ibid. 26.
[2] Monsengo, Patrick. Op.cit. P.17.
[3] Cité par : Monsengo, Patrick. Op.cit. P.17.

المؤسساتي)، بالمقابل المستهلكون المحليون يشترون المنتوج بالسعر الملاحظ في الأسواق الداخلية أي السعر العالمي» .[1]

هو إذن دعم مرتبط بالإنتاج ما سيولد تشويه للإنتاج حتى إذا تغير بتغير الأسعار العالمية. المنتجون المحليون غير مدركين للأسعار العالمية، لا يتلقون النتائج إذا طرأ أي ظرف في هذه الأسواق، لذلك فإن دعم العائدات المرتبطة بالإنتاج هي لا تقوم بتسوية فائض الإنتاج الملاحظ في حالة الدعم المباشر للسعر.[2]

دعم العائد الوحدوي يمتاز بالشفافية أحسن من دعم الأسعار لأن الإعانة المتغيرة مع الإنتاج أقل تأثيرا على إشارات السوق. بالإضافة أن مجموع الدعم هو موجود في ميزانية الدولة و ممول فقط عن طريق الجباية، في حين دعم الأسعار هو ممول من طرف المستهلكين.[3]

لتكن حالة دولة مصدرة أو مستوردة، بلد كبير أو صغير فإن الإعانة المرتبطة بالإنتاج تنتج عنها نفس آثار السعر المضمون عن طريق التدخل المباشر في السوق (لنفس السعر المحدد من طرف الدولة) من جانب العرض المحلي و مجموعة المنتجين المحليين.الفرق المهم بين النظامين يكمن في الطلب الوطني، في نظام الإعانة المتغيرة مع الإنتاج، المستهلكون المحليون يستمرون في شراء المنتوج بالسعر العالمي.[4]

بالمجموع، السعر المضمون عن طريق إعانة مرتبطة بالإنتاج ينتج الآثار التالية في السوق الداخلي للمنتوج للبلد المعني:[5]

- سعر المنتوج المقبوض من طرف المنتجين المحليين يرتفع: يمر عن مستوى السعر العالمي إلى مستوى السعر المؤسساتي المحدد من طرف الدولة.
- عند سعر مرتفع، المنتجون يرفعون من العرض و الإنتاج الوطني للمنتوج المعني يرتفع.
- سعر المنتوج في السوق الداخلي يبقى يساوي السعر العالمي أي لا يوجد إيرادات جمركية إذا كان البلد مستورد، و لا يوجد إعانات للصادرات إذا كان البلد مصدر.

[1] Butault, Jean-Pierre, and Chantal Le Mouël. Op.cit. p.31.
[2] Laurence Morin-Rivet, Daniel-Mercier Gouin et Maurice Doyon, « La notion de découplage revisitée », *Économie rurale* [En ligne], 317 | mai-juin 2012, mis en ligne le 05 mai 2012. URL : http://economierurale.revues.org/ index2609.html :p.04, 05.
[3] Morin-Rivet, L. (2008). op.cit.p 27.
[4] Butault, Jean-Pierre, and Chantal Le Mouël. Op.cit. p.31.
[5] Ibid. p.31.

2.2.3. 2. 3. دعم المداخيل غير المرتبطة (soutien des revenus déliés):

نتحدث من آليات دعم العائدات غير المرتبطة و المعروفة أيضا تحت اسم "المفصولة" كترجمة من الباحث لمصطلح (découplé) عندما تكون هذه الإعانات المقدمة غير مرتبطة بقرارات الإنتاج، و يضم هذا النوع من الآليات كافة التدابير التي تندرج ضمن الصندوق الأخضر للمنظمة العالمية للتجارة. يمكن اعتبار أي دعم بأنه غير مرتبط إذا كان هذا الدعم أو التعويض يتعلق بتغيير شامل للدخل على مستوى النشاط الكلي أو متعلق بمرجع تاريخي محدد، و **غير مرتبط بتغير** العائدات النسبية وفقا للكمية المنتجة أو للسعر لمنتوج معين، فعدم الارتباط أو الفصل (le découplage) إذن هو المرجع للمرور من دعم للعائدات المرتبطة إلى دعم العائدات غير المرتبطة.[1]

✓ **عدم الارتباط (le découplage):**

الجدل حول موضوع الإعانات هو من منطلق تأثيرها على الأسواق و إحداث خلل في السوق و تشويه الأسعار مما يجعل السوق غير تنافسي. الاتجاه الحديث للإعانات هو عدم ارتباط الإعانات. ارتبط استخدام هذا المصطلح مع دخول الفلاحة في دورات GATT التفاوضية من خلال دورة الاوروغواي التي استهلت سنة 1986 و انتهت سنة 1994. إذا كان استخدام مصطلح عدم الارتباط هو جديد نسبيا، فالانشغال الذي كان موجود حول الموضوع منذ وقت طويل و السؤال الذي كان يطرح: كيف تحل المشاكل الناجمة عن العلاقة الوثيقة بين برامج دعم الأسعار الفلاحية أو المداخيل و المنتجات المستهدفة من طرف هذا النوع من التدخل ؟. Hathaway منذ 1968 في كتابه، وضع مبدأ لسياسة دعم الأسعار التي تتداخل مع اختيارات الإنتاج، إذن هي مرتبطة، و اقترح بعض الحلول لحل هذا المشكل.[2]

من هنا يمكن ذكر بعض التعاريف لعدم الارتباط:

يجب على الدعم الفلاحي أن لا يؤثر على الإنتاج الحدي في المدى القصير، و لا يوجد اقتصاد سلمي و المنتجون معرضون لنفس الخطر، و هو ما لا يتعارض مع شروط OMC (Kumbhakar and G. Lien)[3].

خبراء OCDE استخدموا مفهوم يرتكز على قياس تجريبي لأثر السياسات على الإنتاج و التبادلات التجارية و تم تصنيفها حسب درجة عدم الارتباط. هذه المقاربة هي مختلفة عن تلك المستخدمة من

[1] Laurence Morin-Rivet, Daniel-Mercier Gouin et Maurice Doyon. Op.cit .p. 05.

[2] Hathaway, 1968, cité par ; Laurence Morin-Rivet, Daniel-Mercier Gouin et Maurice Doyon, « La notion de découplage revisitée », *Économie rurale* [En ligne], 317 | mai-juin 2012, mis en ligne le 05 mai 2012. URL : http://economierurale.revues.org/ index2609.html : p.04, 05.

[3] S.C. Kumbhakar and G. Lien. Impact of Subsidies on Farm Productivity and Efficiency. DOI 10.1007/978-1-4419-6385-7_6. Springer Science+Business Media, LLC 2010.p.109.

طرف المنظمة العالمية للتجارة و التي ترتكز على التدابير و السياسات المطبقة. وفقا لهذا المفهوم فإن التعريف الأكثر تقييدا لتدابير غير مرتبطة كلية تتطلب أن كمية التوازن (للإنتاج أو للمبادلات)هي نفسها في حالة غياب هذه التدابير، كما أن التفاعل مع عامل خارجي هو نفسه في حالة غياب هذا الإجراء.

أما التعريف الأقل تقييدا لعدم الارتباط يحتم أن كميات التوازن للإنتاج أو للمبادلات هي نفسها في حال غياب هذا الإجراء (OCDE (2008 .[1]

كما يمكن تعريف عدم الارتباط مع إضافة جانب الاستهلاك للجوانب السابقة و يمكن القول عن إجراء أنه غير مرتبط في حال « عدم تغير قرارات الإنتاج أو الاستهلاك مقارنة بالمستوى الذي سيكون عليه في حال غياب هذا الإجراء » (Butault, et Le Mouel 2004).[2]

أما عدم الارتباط حسب المنظمة العالمية للتجارة فهو يدخل ضمن تدابير الصندوق الأخضر و الذي سيتم التطرق إليه لاحقا.

«هذه المعايير تهدف إلى اختيار إجراء غير مرتبط و يقبل في الصندوق الأخضر للمنظمة العالمية للتجارة، أنظمة الإعانات المباشرة التي تقترب بقدر الإمكان من المدفوعات الجزافية (versement forfaitaire) الخاصة بنظرية الرفاهية و التي لها خصوصية أنها قادرة على إعادة توزيع الدخل من دون التداخل مع الأداء الحر للأسواق، و بدون تغيير قرارات الإنتاج و الاستهلاك. عدم الارتباط الذي ظهر مؤخرا هو مصطلح ليس بجديد و هو في قلب نظرية الرفاهية و هو نتيجة معروفة لهذه النظرية. بطريقة بسيطة، النظرية الأولى لاقتصاد الرفاهية تشترط أن في عالم "من الدرجة الأولى"[3]، الطريقة الأمثل لتخصيص الموارد المتاحة في الاقتصاد هو بترك الأسواق تعمل بحرية. هذا العمل بحرية يقود إذن إلى مستوى من توزيع للدخل بين مجموعة المتعاملين الموجودين في الاقتصاد. لاعتبارات العدالة، أصحاب القرار يمكن أن يعتبروا أن بعض تدابير إعادة التوزيع للمداخيل هي ضرورية، يمكن أيضا أن تدعم على سبيل المثال مجموعة من الفلاحين التي تعتبر مداخيلها أضعف من مجوعات أخرى. واحدة من نتائج نظرية الرفاهية هي بتبيان أن الطريقة المثلى لإعادة توزيع الدخل الوطني لصالح هذه المجموعة هي بالقيام بنظام اقتطاع و دفع جزافي الذي لا يتداخل مع العمل الحر للاقتصاد.

الترجمة المباشرة لهذه النتيجة فيما يخص تطبيقها على القطاع الفلاحي إذا كان الهدف الوحيد للحكومة هو دعم عائدات الفلاحين و الطريقة المثلى للقيام بذلك من وجهة نظر اقتصادية هو بوضع

[1] Van Tongeren, F. (2008), "Elaboration et mise en œuvre des politiques agricoles : une synthèse", *Documents de travail de l'OCDE sur l'alimentation, l'agriculture et les pêcheries*, No. 7, Éditions OCDE .12 doi:10.1787/243785574180.

[2] Morin-Rivet, L. (2008). Op.cit.p. 16.

[3] عالم من الدرجة الأولى:عالم من دون خلل في السوق و من دون تشوهات .

أنظمة مساعدات مباشرة لها خصوصيات مدفوعات جزافية، يعني أنظمة دفع مفصولة عن الإنتاج و الاستهلاك، التي لا تتداخل مع العمل الحر للأسواق. »[1]

حاليا و في 20 سنة الماضية تغيرت النظرة إلى السياسات الفلاحية من قبل السلطات العمومية و أصبحت الوسائل غير مرتبطة بالإنتاج بعد الضغوطات الممارسة من قبل المنظمة العالمية للتجارة بعد اتفاق جولة الاوروغواي. إصلاح 1992 للسياسة الفلاحية المشتركة للاتحاد الأوروبي بادرت إلى تخفيض دعم الأسعار الفلاحية و تقديم مدفوعات مباشرة للفلاحين. استمرت العملية بطريقة منتظمة، حاليا 90% من المدفوعات المباشرة للمداخيل هي مرتبطة بالمزارعين من دون الحاجة إلى الإنتاج (غير مرتبطة بالإنتاج). الولايات المتحدة الأمريكية بدأت في التخفيض من الدعم و فصل بعض آليات الدعم مع التركيز على القضايا البيئية للمزارع في سياساتها.[2] بالنسبة لإصلاح 1992 للسياسة الفلاحية المشتركة يتمثل في تخصيص مساعدات مباشرة ترتكز على عوامل الإنتاج الموضوعة، مهما يكن الإنتاج (2001) Swinbank,Tangerman. هذه المدفوعات تتماشى مع عوامل الإنتاج المستخدمة، أرض مزروعة على سبيل المثال، بالمقابل لا يجب أن تأثر على قرارات الإنتاج فيما يخص التخصيص. حتى إذا كانت هذه المدفوعات المتعلقة بالأرض تسمى هنا " شبه مفصولة"، نجد العكس في حالة الاتحاد الأوروبي أين المدفوعات المباشرة هي مرتبطة بالأرض لكن مستواها يختلف حسب نوع الإنتاج.[3]

3.3. تأثير الدعم على الإنتاجية الفلاجية:

تعتبر الإنتاجية في الفلاحة واحدة من أهم المتغيرات المفسرة للنمو الاقتصادي، هذا ما أشارت إليه عديد الدراسات النظرية و التجريبية، بل هناك من يذهب إلى أبعد من ذلك و يعتبر أن تحسن الإنتاجية في الفلاحة هو أمر ضروري لبدأ و استمرار النمو الاقتصادي في البلدان النامية.

إنتاجية العوامل في الفلاحية هي حساسة جدا و تتأثر بالإعانات، و بالتالي العلاقة بين الدعم للقطاع الفلاحي و النمو الاقتصادي هي مرتبطة بتأثير الدعم على الإنتاجية في القطاع الفلاحي. هذا إلى جانب تأثير الدعم على الإنتاج الفلاحي.

الإعانات المرتبطة و غير المرتبطة قد تؤثر على الإنتاج بعدة طرق. عن طريق تغيير الأسعار النسبية للمدخلات و المخرجات، تؤثر على قرارات الاستثمار و الدخل، عن طريق التأثير على الدخل تؤثر على عرض العمالة داخل و خارج القطاع الزراعي و التأثير على نمو الإنتاج الزراعي و المخرجات.[4]

[1] Butault, Jean-Pierre, and Chantal Le Mouël. Op.cit. p.50.
[2] OCDE (2011), Politiques agricoles : suivi et évaluation 2011 : Pays de l'OCDE et économies émergentes, Éditions OCDE, p. **iv**.
[3] Daniel Karine et Kilkenny Maureen . « Découplage des aides à l'agriculture et localisation des activités », Economie internationale, 2002/3 no 91, p. 74.
[4] S.C. Kumbhakar and G. Lien. 2010. Op.cit .p.109.

من الناحية النظرية الزيادة في المدفوعات يسمح بخفض الإنتاجية الفلاحية إذا حفزت هذه الإعانات المنتجين على التقليل من استخدام المدخلات. يمكن مع ذلك، أن ترفع الإعانة من الفعالية التقنية إذا حفزت المنتجين على الابتكار و إدخال تكنولوجيا جديدة. الإنتاجية و الفعالية التقنية قد تنخفض من جراء الزيادة في الإعانات، إذا أصبح الفلاحون يقضون وقت أكبر في الترفيه نتيجة لضمانهم لحصة كبيرة من الدخل تأتي من الإعانة.[1]

يمكن للإعانات إما أن ترفع من الإنتاجية و إما أن تخفضها و بالتالي فإن الأثر يكون إما سلبيا أو ايجابيا. الأثر السلبي للإعانات يمكن أن ينجم عن خسائر في كفاءة التخصيص لما يسببه من تشوهات في هيكل الإنتاج و استخدام العوامل. علاوة على ذلك تخفيف القيود المالية قد يؤدي إلى التحول إلى مزارع أقل إنتاجية.[2]

المزارع قد تغير من سلوكها و تبدأ في البحث عن الاستثمار في الأنشطة التي تتوفر على إعانات و التي تعتبر أقل إنتاجية نسبيا (Baumol,1990 ; Alston et James, 2002).[3] Kornai (1986) يبين أن الدعم قد يخفف من القيود المالية، ما سيؤدي إلى استخدام غير مثالي للموارد، في حين إذا كانت القيود المالية أكثر صرامة، المزارع يتكيف باستمرار مع الظروف الخارجية و يصبح يتصرف بسلوك المؤسسة. أما إذا كانت القيود لينة، الجهود المنتجة لم تعد إلزامية، فيصبح مقدم الدعم مثل شركة التأمين في السيطرة على المخاطر المعنوية (l'aléa moral)، في حين المأمن (المزارع المستفيد) يصبح أقل حذرا في حماية ثروته.[4] Hennessy (1998) يؤكد أن الإعانات تؤثر على الأسواق من خلال أثر الثروة: الإعانات تؤثر على ثروة المزارعين و بالتالي مواقفهم اتجاه الخطر.[5]

قد تكون عدم كفاءة التخصيص أيضا نتيجة للتشوهات في استخدام المدخلات، الدعم يكون حافز للمتلقي لتغيير نسبة رأس المال- العمل، و التي يمكن أن تؤدي إلى عدم كفاءة التخصيص، أي الإفراط في استخدام المدخلات المدعمة. الإعانات أيضا يمكن أن تؤدي إلى عدم الكفاءة التقنية إذا تحصلت المزارع على أرباح مرتفعة قد تؤدي إلى التراخي، نقص الجهد و العزوف عن البحث عن تكاليف تحسين الأساليب.[6]

[1] Ibid. p.110.
[2] Rizov, Marian, Jan Pokrivcak, and Pavel Ciaian. "CAP subsidies and productivity of the EU farms." Journal of Agricultural Economics 64.3 (2013): 537-557.
[3] Ibid.
[4] Kornai, Janos. "The soft budget constraint." *Kyklos* 39.1 (1986): 3-30.
[5] Banga, Rashmi. Impact of green box subsidies on agricultural productivity, production and international trade. Working Paper, 2014.
[6] Leibenstein, Harvey. "Allocative efficiency vs." X-efficiency"." The American Economic Review (1966): 392-415.

أخيرا، الإعانات يمكن أن توجه إلى المزارع الأقل إنتاجية من طرف المقررون مع مراعاة المصلحة الخاصة، أو كما أكد Olson(1982) أن الإعانات يمكن أن تخفض من سرعة توزيع الموارد من نشاط إلى نشاط استجابة إلى التكنولوجيات الجديدة و ظروف السوق.[1]

إذن الأثر السلبي للإعانة هو مرتبط بعدم كفاءة التخصيص، مؤخرا تم استحداث إعانات غير مرتبطة و التي تعتبر أقل ارتباطا بقرارات الإنتاج و بالتالي فإن لها أقل تأثير على كفاءة التخصيص. في حين الإعانات المرتبطة لها تأثير سلبي أكبر نسبيا على الإنتاجية من الإعانات غير المرتبطة، لأنها على علاقة مباشرة بعوامل الإنتاج و قرارات الإنتاج، ما سيقود إلى عدم كفاءة التخصيص.

الأثر الايجابي للإعانات قد ينتج عن مكاسب الإنتاجية الناتجة عن الاستثمار الناتج عن تفاعل مواقف الائتمان و المخاطر مع الإعانات. تكاليف قليلة للقروض بفضل الإعانات و انخفاض معدلات الهروب من المخاطر يؤدي إلى زيادة الاستثمارات المنتجة.[2]

3. 4. الدعم الفلاحي و منظمة التجارة العالمية:

دخول الفلاحة و السياسات الفلاحية حيز النقاش كان عن طريق الاتفاق الخاص بالزراعة لجولة الاوروغواي (1986-1993) الموقع في سنة 1994 و الذي أعطى الإشارة لإنشاء المنظمة العالمية للتجارة بدلا من الاتفاقية العامة للتعريفات و التجارة (GATT). خلال الجولات السابقة **للجات** تم استبعاد الزراعة من جداول أعمالها تحت مسميات "الاستثناء الزراعي" إلى غاية جولة الاورغواي. الاتفاق الخاص بالفلاحة لمنظمة التجارة العالمية يهدف إلى تسهيل المبادلات التجارية الفلاحية و ضمان أن أدوات السياسة الفلاحية التي لها أثر على المبادلات التجارية لا تؤثر على العمل الحر للأسواق و لا تشوه و تعطل المبادلات التجارية.

ظل تحرير التجارة الخاصة بالمنتجات الزراعية موضوع اختلاف طيلة جولات **الجات** السابقة إلى غاية جولة الأوروغواي (AACU) و التي استهلت سنة 1986 و انتهت سنة 1993 بمدينة مراكش، و تم الاتفاق على إنشاء المنظمة العالمية للتجارة بدلا من الجات مع الوصول إلى اتفاق بشأن القطاع الزراعي بين الدول الأعضاء و التعامل مع سلع القطاع الزراعي كغيرها من السلع و إخضاعها لأحكام المنظمة الخاصة بالتجارة كأول مرة سنة 1994.

اتفاقية الزراعة لجولة الاوروغواي ترتكز حول ثلاث محاور:1- آليات الحماية الجمركية. 2- دعم الصادرات. 3- تخفيض الدعم المحلي للزراعة.

[1] Rizov, Marian, Jan Pokrivcak, and Pavel Ciaian. (2013). Op.cit.
[2] Ibid.

3 . 4 . 1. الحماية الجمركية (فتح الأسواق):

تضمن هذا الاتفاق تحويل القيود غير الجمركية على المنتجات الزراعية كالقيود و الرسوم على الواردات، و اشتراط الحد الأدنى لأسعار المستوردات و تراخيص الاستيراد التمييزية و قيود التصدير إلى قيود جمركية مكافئة، تعطي نفس الأثر في توفير الحماية و تزيل الخوف و حالات عدم اليقين التي تعرفها أسواق المنتجات الزراعية، كما تضمنت صيغة الاتفاق على قيام الدول المتقدمة بتخفيض التعريفة المفروضة على وارداتها من المنتجات الزراعية بنسبة 39% خلال ست سنوات و الدول النامية بنسبة 24% خلال عشر سنوات من إنشاء منظمة التجارة العالمية.

و تستثنى الحالات التالية من التحويل الفوري للقيود غير التعريفية إلى القيود التعريفية:[1]

- إذا كانت واردات الدولة من منتوج زراعي معين أقل من 3% من متوسط الاستهلاك السنوي المحلي لهذا المنتوج خلال الفترة (1986- 1988).
- إذا لم يكن المنتوج المستورد يتمتع بأي دعم تصدير منذ فترة الأساس المشار إليها.
- المنتوجات التي اعتبرت مستحقة المعاملة الخاصة، بناءا على اعتبارات غير تجارية كالاعتبارات الخاصة بالبيئة و الأمن الغذائي.
- إذا كان المنتوج يخضع لقيود على الإنتاج، بشرط أن ترد هذه القيود على المنتجات الزراعية الأولية، لا على المنتجات الزراعية المجهزة أو المصنعة.
- إذا كانت الواردات من المنتجات الزراعية الأولية التي تصنف على أنها تمثل عناصر أساسية في الغذاء التقليدي للدول النامية، حيث من الممكن استمرار تقييد مثل هذه الواردات بعض الوقت مع التعهد بتحريرها من القيود خلال فترة التنفيذ (10 سنوات).

3 . 4 . 2. تخفيض الدعم المحلي للزراعة:

يحتوي الاتفاق على حظر تقديم إعانات للمنتجات الزراعية المحلية لغرض منحها ميزة أو حصانة اتجاه المنتجات المستوردة. يستوجب الالتزام بضرورة تقنين الدعم المحلي للزراعة بنسبة 20% خلال ست سنوات للبلدان المتقدمة و بنسبة 13% خلال 10 سنوات للبلدان النامية.[2]

لا يشمل هذا التقنين البلدان الأقل نموا، و يستثنى من هذا الالتزام ما يلي:[3]

---

[1] عبد الرزاق حمد حسين الجبوري، دراسة الآثار المترتبة لمنظمة التجارة العالمية على تجارة السلع الزراعية العربية (WTO) .متوفر على الرابط التالي:www.**iasj**.**net/iasj**?**func=fulltext&aId=22414** .

[2] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، سياسة الدعم المحلي الزراعي في الدول العربية، الخرطوم، 2010 . ص 120.

[3] عبد الرزاق حمد حسين الجبوري، مرجع سبق ذكره.

أ. الدعم المحلي للمنتوج الذي لا يتجاوز (5 %) من قيمة إنتاجه الكلي في حالة الدول المتقدمة و (10 %) في حالة الدول النامية.

ب. تستثنى من خفض الدعم الزراعي المدفوعات المباشرة ضمن برامج تحديد الإنتاج، و الإعانات الحكومية التي توجهها البلدان النامية نحو تطوير التنمية الزراعية الريفية من خلال دعم الاستثمار الزراعي و دعم مدخلاته التي توفرها الدول للمنتجين ذوي الدخول المنخفضة.

ت. كما يستثنى الدعم الموجه لغرض الأبحاث و مكافحة الأمراض و مشاريع البنية التحتية و الأمن الغذائي و دعم الدخل غير المرتبط بالإنتاج و الدعم المرتبط بحماية البيئة على أن لا تكون لهذه الأنواع من الدعم أي أثر يذكر على تجارة المنتجات الزراعية.

كما يستمر الدعم النقدي للمزارعين في بعض الحالات مثل التعويض لحالات الكوارث الطبيعية و الإصلاح الهيكلي و مساعدة المناطق الفقيرة.

✓ **نظام الصناديق و عدم الارتباط من منظور المنظمة العالمية للتجارة**

إن تصنيف المنظمة العالمية للتجارة للدعم يستند على تأثيرها على قرارات الإنتاج و بالتالي مدى التشوهات و الخلل الذي يلحقه هذا الدعم بالمبادلات التجارية.

مقياس الدعم الكلي (MGS)يستخدم لحساب حجم الدعم و التمييز بين الإعانات التي لها أثار ضعيفة أو معدومة على تشويه التجارة و التي تندرج ضمن الصندوق الأخضر، و تلك التي لها أثار مهمة على تشويه التجارة و تندرج في الصندوق البرتقالي أو الأحمر.

نظام الصناديق أو هذا التمييز للإعانات هو من منطلق فكرة فصل الإعانات عن قرارات الإنتاج. في إطار الدعم المحلي، اتفاقية الزراعة لجولة الاوروغواي تميز بين ثلاث أصناف من الدعم وتدخل الدولة في القطاع الفلاحي و المتعلق بالصناديق: البرتقالي، الأخضر و الأزرق. كل إجراء لا يندرج ضمن الصندوق الأخضر و الأزرق على الدول أن تلتزم بالحد منه. فيما يلي تصنيف الدعم الفلاحي وفقا لمنظمة التجارة العالمية [1].

أ. **الصندوق الأخضر:**

يتضمن هذا الصندوق الإعانات الفلاحية التي لها أثر ضعيف أو معدوم على قرارات الإنتاج و تشويه المبادلات التجارية، تضم برامج الخدمات العمومية (البحوث، التعليم، مكافحة الأمراض، البنية التحتية، إجراءات طبية و مراقبة النوعية، مساعدات غذائية للفئات المحرومة، الإرشاد الفلاحي.....)،

[1] للاطلاع على مزيد من التفاصيل حول هذا التصنيف يمكن الاطلاع على ما يلي:

- https://www.wto.org/french/tratop_f/**agri**c_f/agboxes_f.htm.
- Butault, Jean-Pierre, and Chantal Le Mouël. Op.cit. p.123.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية:دراسة تجريبية حول الدعم المحلي الزراعي في الدول العربية 2009، ص 12 و ص 13 .

و التخزين العمومي لغرض الأمن الغذائي، و المعونات الغذائية المحلية، و المدفوعات المباشرة للمنتجين و هي المدفوعات غير المرتبطة بالإنتاج أو المفصولة. هذه الإعانات يجب أن تكون غير مرتبطة لا بالإنتاج، لا بعوامل الإنتاج، لا بالسعر. في المقابل يمكن أن يندرج ضمن هذا الصندوق، دعم المداخيل (مثل : برامج التأمين على الدخل)، الإغاثة من الكوارث الطبيعية، المدفوعات التي تقدم في إطار برامج البيئة، و المدفوعات التي تقدم في إطار المساعدات الإقليمية.

بالنتيجة الصندوق الأخضر يأخذ بعين الاعتبار "الانشغالات غير التجارية" و برامج الدعم للصندوق الأخضر يمكن أن تندرج ضمن الإعانات غير المرتبطة بالمفهوم الاقتصادي.[1]

ب. الصندوق البرتقالي:

يطلق عليه أيضا الصندوق الأحمر و يضم كل أشكال الدعم التي لها أثر مباشر على الإنتاج و التجارة و هو دعم ممنوع. يمثل هذا الدعم مجموع الدعم المالي المقدم لدعم أسعار المنتجات الزراعية عن طريق التدخل المباشر في السوق أو تقديم مدخلات إنتاج مجانية أو بأسعار تقل عن تكلفتها كالدعم المرتبط بكمية الإنتاج، أو تقديم منح أو قروض أو مساهمات دعم للمشاريع. يحسب بما يعرف بمقياس الدعم الكلي (MGS) و يتكون من (مقياس الدعم المباشر للمنتج، مقياس الدعم المباشر للقطاع، ومقياس الدعم المكافئ).

ج. الصندوق الأزرق:

يدخل في إطار الدعم المشوه للتجارة المستثنى من التزامات التخفيض بشروط. يشمل الدعم بصورة مدفوعات مباشرة للمنتجين، تدخل ضمن البرامج التي تجبر المزارعين للحد من الإنتاج بهدف تحديد الإنتاج نباتيا كان أو حيوانيا. و هو مشوه للتجارة لأنه يؤثر سلبا على تدفق التجارة كما هو الحال للصندوق البرتقالي لكنه مقبول و غير خاضع للتخفيض تحت ثلاثة شروط و هي:

- يجب أن يقدم الدعم على أساس مساحات إنتاج ثابتة.
- تقدم على أساس 85% أو اقل من حجم الإنتاج لفترة الأساس.
- في حالة الثروة الحيوانية، يجب أن تقدم على أساس عدد ثابت من رؤوس الماشية.

و قد اعتبر هذا الدعم مشوها للتجارة بدرجة أقل لأنه يأتي في إطار تعويضات تحديد الإنتاج و لا يرتبط بمستوى معين من الإنتاج.

[1] Butault, Jean-Pierre, and Chantal Le Mouël. Op.cit. p.125.

3.4.3. تخفيض دعم الصادرات الزراعية:

نصت الاتفاقية في المادة 08 و 09 من الباب الخامس على حظر أي دعم جديد للصادرات الزراعية، و على تخفيض الإعانات للسلع الزراعية المصدرة القائمة بنسبة 36% من قيمة الدعم المحلي الإجمالي للصادرات، و بنسبة 21% من كمية الصادرات الخاضعة للدعم في فترة الأساس (1986- 1990) أو متوسط الفترة (1991-1992) أيها أعلى خلال ست سنوات في حال الدول المتقدمة و بنسبة 24% من القيمة و 14 % من الكمية خلال 10 سنوات في حال الدول النامية، و بالنسبة للدول الأقل نموا ليس مطلوب منها إجراء أي تخفيض لدعم الصادرات الزراعية.[1]

3.5. تصنيف آليات الدعم الفلاحي:

مما سبق يمكن أن نصنف هذه البرامج أو آليات تدخل الدولة في الاقتصاد الفلاحي إلى صنفين: إعانات ممنوعة و تندرج في خانتها جميع الإعانات المرتبطة بقرارات الإنتاج و تشويه التجارة مثل تقديم عائد على كل وحدة منتجة، بالإضافة إلى دعم الأسعار(بالآليات المعروفة) لغرض الوصول إلى سعر محدد سابقا من طرف هيئة عمومية. يندرج في سياق الإجراءات الممنوعة، جميع الإعانات للقطاع الفلاحي بغية تخفيض تكلفة الوحدة المنتجة (دعم المدخلات و عوامل الإنتاج) و تصنف هذه الإجراءات في الصندوق البرتقالي لمنظمة التجارة العالمية و تدخل ضمن التزامات التخفيض.

أما الصنف الثاني من الآليات فهي مسموحة سواء لعدم ارتباطها بالإنتاج بالمعنى الاقتصادي (أي غير مرتبطة اقتصاديا) و بالتالي لا تشوه التجارة و هي تدخل في الصندوق الأخضر للمنظمة العالمية للتجارة، أو برامج الدعم المرتبطة بالمعنى الاقتصادي و التي تهدف إلى تحديد حجم الإنتاج و المصنفة في الصندوق الأزرق للمنظمة و غير معنية بالتزامات التخفيض.

[1] مجلة العلوم الإنسانية.جامعة محمد خيضر بسكرة ،العدد الثاني .موقع الزراعة العالمية في إطار AACU و الاتفاق المتوصل إليه في الجوانب الزراعية.

الشكل1. 3 .:تصنيف آليات تدخل الدولة في القطاع الفلاحي.

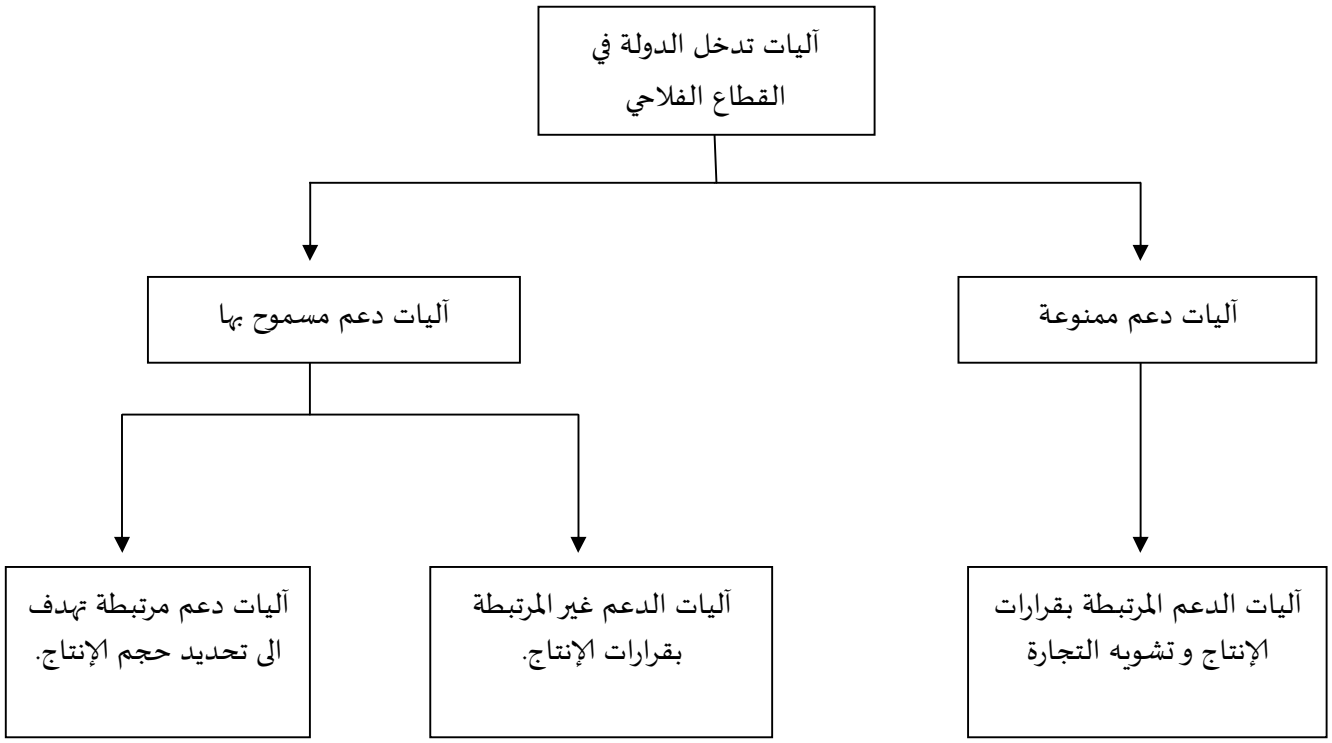

خلاصة الفصل:

مساهمة الفلاحة في النمو و التنمية الاقتصادية تمر بالضرورة بزيادة إنتاجية العامل في القطاع الفلاحي، هذا الأخير تعاملت معه الحكومات على أنه قطاع الإنتاجية المنخفضة و الاستثمارات فيه ليست الاستخدام الأمثل للموارد. هذه السياسات أعدت انطلاقا من دراسات أكدت هذا الطرح الذي جعل نهجا للتنمية في البلدان النامية في وقت سابق و الذي لا زالت تنسب إليه بعض الدول إلى غاية وقتنا هذا. لكن الملاحظ أن القطاع الفلاحي ليس قطاع الإنتاجية المنخفضة، الأكثر من ذلك كما أكدت عديد الدراسات أن الإنتاجية في الفلاحة تنمو في المتوسط بسرعة أكبر منها من الإنتاجية خارج الفلاحة و هو ما يتعارض مع الرأي الأول.

إن وجود سياسة فلاحية مناسبة تبنى على أساس قدر كاف من المعرفة و انطلاقا من تجارب و دراسات، بالإضافة إلى فهم كاف للاقتصاد عامة و للاقتصاد الفلاحي بصفة خاصة هو أمر ضروري، و لا يمكن لسياسة فلاحية أن ترتكز على إيديولوجيات فئة ما في المجتمع قد تكون متسرعة في حكمها أو لنقص في فهمها، أو أنها تجهل الاختلافات الملاحظة في تركيبة و أداء الاقتصاديات، و هو ما سيدفع ثمنه القطاع الفلاحي و يؤثر سلبا على أفراد المزرعة و الاقتصاد ككل.

أي تقدم على مستوى القطاع الفلاحي و النمو الاقتصادي هو مرهون بتدخلات حكومية رشيدة و سياسات فلاحية فعالة في تخصيصها للموارد أحسن من السوق، فأي تدخل للدولة يكون عكس ذلك ستكون نتائجه سلبية على القطاع، النمو الاقتصادي و رفاهية الأفراد، الأمر الذي يستوجب تفاديه. فمن الواجب فهم و تقدير النتائج التي سيحدثها تدخل الدولة في القطاع الفلاحي عن طريق الدعم على المستوى الاقتصادي الكلي و تأثيره على الأسواق و على الأداء الحر للاقتصاد و هو ما قد يؤثر على المنافسة و الفعالية الاقتصادية.

الفصل الثاني

الفلاحة، الدعم والنمو الاقتصادي:

دراسات تجريبية وتجارب دولية

تمهيد:

اختلفت وجهات النظر حول أهمية القطاع الفلاحي في الاقتصاد. نتائج الدراسات و أراء الاقتصاديين كانت المرجع في تعامل الحكومات مع القطاع. سياسات منحازة و فرض ضرائب على القطاع الفلاحي اعتبر لوقت طويل أمرا ضروريا للنهوض بالقطاع الصناعي و تسريع وتيرة النمو الاقتصادي، هذا النهج من التنمية تبنته عديد الدول خاصة النامية منها، عكس الدول المتطورة التي تميل إلى دعم قطاعها الزراعي رغم انخفاض أهميته النسبية في اقتصاديات هذه الدول.

عديد الدراسات أشارت أن السياسات المتحيزة ضد القطاع الزراعي و تجاهله في إستراتيجية التنمية سواء بصفة ضمنية أو صريحة لتوفير الحماية للقطاع الصناعي يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي. استجابة لهذه السياسات الحكومية، إضافة إلى تباطؤ الطلب على المنتجات الغذائية أسقط القطاع الفلاحي و أهل المزرعة في عديد الأزمات.

نتائج هذه السياسات الحكومية سواء على مستوى القطاع أو على المستوى الاقتصادي الكلي عجلت بمراجعتها و تبني سياسات أكثر ملائمة. اتجهت الدول إلى حماية قطاعها الفلاحي عن طريق تقديم الإعانات بدلا من فرض الضرائب على القطاع. التدخل المباشر في السوق و خلق طلب إضافي لرفع الأسعار إضافة إلى الوسائل الأخرى ذات الصلة المباشرة بالإنتاج كانت أهم الوسائل في وقت سابق. واصلت الحكومات دعم قطاعها الزراعي إلى غاية يومنا هذا لكن مع التوجه تدريجيا إلى إجراءات أقل ارتباطا بالإنتاج بعد اتفاق مراكش سنة 1994.

من خلال هذا الفصل سنحاول الإجابة عن الأسئلة التالية: أي مساهمة للفلاحة في النمو الاقتصادي؟ و ماهي الآثار الاقتصادية لبرامج الدعم للقطاع الفلاحي و ماهي أهم الوسائل المستخدمة في هذا الإطار؟

تم تقسيم الفصل إلى المحاور التالية:

- استعراض الدراسات التجريبية التي تناولت العلاقة بين المتغيرات الثلاثة محل الدراسة (الفلاحة، الدعم و النمو الاقتصادي).
- نماذج دولية للدعم الفلاحي.

1. دراسة التفاعل بين الفلاحة، الدعم و النمو الاقصادي:

1.1. الفلاحة و النمو الاقتصادي:

رغم الاختلافات التي شهدتها النماذج النظرية للعلاقة بين الفلاحة و النمو الاقتصادي، إلا أنها تتفق على أن نمو الإنتاجية الفلاحية يلعب دورا محوريا في النمو الاقتصادي الإجمالي، إضافة إلى الدور المهم لتحسن الإنتاجية الفلاحية في تطوير القطاعات الأخرى. من دون التحسن في الإنتاجية تصبح العلاقة السابقة الذكر غير واضحة. تساهم الفلاحة في النمو الاقتصادي من وجهة نظر الاقتصاديين الأوائل Lewis (1954), Fei et Ranis (1961) من خلال انتقال العمالة و رأس المال من القطاع الفلاحي أو التقليدي كما أطلق عليه والذي يتميز بإنتاجية ضعيفة و أجور منخفضة إلى قطاع صناعي عصري يتميز بإنتاجية مرتفعة و هو ما سيحدث النمو الاقتصادي. Johnson et Mellor (1961) في تحسين لنظرية لويس، بالإضافة إلى العمالة و الإمدادات الغذائية، الفلاحة تلعب دورا فعالا في النمو الاقتصادي من خلال روابط الإنتاج و الاستهلاك الهامة. Fei et Ranis (1961) اعتبروا أن الواردات يحتمل أن تكون بديلا للمنتجات الفلاحية المنتجة محليا.

الدراسات التجريبية للتحقق من هذه العلاقة في وقت سابق اهتمت بالتحولات الهيكلية المصاحبة للنمو الاقتصادي. Kuznets (1966) يوضح أن مع تطور الاقتصاديات، حصة الفلاحة من الإنتاج و العمالة تنخفض، و يقدم القطاع الفلاحي الغذاء و العمل بأجر منخفض إلى القطاع الحديث. إن لم يكن كذلك، فإن هذه القطاعات سيكون لها روابط محدودة. عندما تتحقق الإنتاجية، مساهمة القطاع الفلاحي في النمو الاقتصادي هي لتحرير العمالة و رأس المال للقطاعات الأخرى للاقتصاد، لكن القوة الحاسمة للنمو الاقتصادي هي التنمية الصناعية و القطاع الزراعي هو قطاع الإنتاجية التقليدية المنخفضة.[1] تم تأكيد ذلك ببيانات لأصناف مختلفة من الدول في وقت لاحق من قبل (1975) Chenery et Syrqin للفترة 1950- 1970.[2] كما أكد "Chenery et Syrquin" بأن العامل الرئيسي للنمو الاقتصادي هو تحويل الإنتاجية الضعيفة للعمل من المجتمع الريفي ناحية القطاعات الحضرية.[3]

Nissan, Edward (1991) [4] توصل إلى نفس فكرة kuznets (1966) بأن حصة الفلاحة تنخفض في الاقتصاد عندما يرتفع النمو الاقتصادي و يزداد مستوى الدخل الفردي، و هناك اختلافات كبيرة في

[1] Amrinto, Lorna E. The Worlds of Agriculture in Asia: Agricultural and Economic Development. Diss. Louisiana State University, 2014.p.08.
[2] Alexandra, Effenberger, and Dethier Jean-Jacques. "Agriculture and development: a brief review of the literature." Policy Research Working Paper Series (2011). p. 09.
[3] Timmer, C. Peter. A world without agriculture: The structural transformation in historical perspective. Aei Press, 2009.P, 40.
[4] Nissan, Edward. "THe dynamics of agricultural contribution to economic growth." *The Review of Black Political Economy* 20.1 (1991): 5-23.

مساهمة الإنتاج الفلاحي في النمو الاقتصادي بين مختلف الدول المصنفة حسب الدخل. هذه النتائج هي مطابقة لاستنتاجات تقرير التنمية في العالم لسنة 2008.

Irz et Roe (2000) [1] توصلا إلى أن معدل أدنى لنمو الإنتاجية الفلاحية هو ضروري لمواجهة نمو السكان و تفادي فخ "مالتيس".كما أثبت Steger (2000) [2] أن التحول الهيكلي للاقتصاد (التغير في مكوناته القطاعية الناجمة جزئيا عن الإنتاجية الزراعية) هو أمر حاسم للرفع من معدلات الادخار.

Timmer et Akkus (2008) [3] يؤكدان أنه لا يوجد أي بلد تمكن من الانتقال السريع من التخلف دون الرفع من الإنتاجية في القطاع الفلاحي. المسار يعني تحول هيكلي ناجح أين الفلاحة بفضل إنتاجية مرتفعة توفر الغذاء و العمل، و تساعد حتى الاقتصاد في مسار التحضر و التصنيع. المسار أيضا يقود إلى انخفاض الأهمية النسبية للفلاحة في الاقتصاد. قطاعات الصناعة و الخدمات تتطور بسرعة و يرجع ذلك جزئيا إلى تحفيز الفلاحة للتحديث و هجرة العمال من الريف إلى العمل الحضري. Hunter Humphries et Stephen Knowles (2010) [4] يؤكدان من خلال دراسة عبر مختلف البلدان أن نقل العمالة من القطاع الزراعي إلى القطاعات الأخرى يترافق مع النمو الاقتصادي.

في محاولة لشرح محددات التراجع النسبي للفلاحة مقارنة بالقطاعات الأخرى (التحول الهيكلي)« Martin et War(1994) لحالة اندونيسيا يعتبران أن تراكم رأس المال هو العنصر الراجح لشرح التراجع النسبي للفلاحة، مع أيضا التطور النسبي للأسعار (أثار الطلب) أو التقدم التقني. (2005) Berthelier Pierre et Lipchitz Anna يعتبران أن النمو الاقتصادي مرتبط كثيرا بريتم التحول الفلاحي، إذن بالسياسات الفلاحية. من خلال دراسة لدولة تايلاند، تم التوصل إلى أن تراكم رأس المال هو العامل المهم لتخفيض الوزن النسبي للفلاحة في المدى الطويل، بينما تعتبر سياسات الضرائب المباشرة و غير المباشرة على القطاع الفلاحي (السياسات العمومية)هي المحدد للتحول الفلاحي في المدى القصير. » [5]

تشير دراسة Yao, Shujie (2000) [6] عن طريق تحليل التكامل المشترك، كيف ساهمت التنمية الزراعية في الصين و تم التوصل إلى نتيجتين هامتين. أولا، انخفاض حصة الزراعة من الناتج المحلي بشكل كبير مع مرور الوقت، إلا أنه لا يزال يشكل قوة مهمة في نمو القطاعات الأخرى للاقتصاد. ثانيا، نمو القطاع

[1] Irz, Xavier, and Terry Roe. "Can the world feed itself? Some insights from growth theory." *Agrekon* 39.4 (2000): 513-528.
[2] Thomas M. Steger. Economic growth with subsistence consumption. Journal of Development Economics. Vol. 62 _2000. 343–361.
[3] Aggrey, Niringiye. "Patterns of Agricultural Growth and Overall growth of Ugandan Economy." (2009).p.03.
[4] Humphries, Hunter, and Stephen Knowles. "Does agriculture contribute to economic growth? Some empirical evidence." *Applied Economics* 30.6 (1998): 775-781.
[5] Berthelier Pierre et Lipchitz Anna. « Quel rôle joue l'agriculture dans la croissance et le développement ? », *Revue Tiers Monde*, 2005/3 n° 183, p. 603-624. DOI : 10.3917/rtm.183.0603
[6] Yao, Shujie. "How important is agriculture in China's economic growth?."*Oxford Development Studies* 28.1 (2000): 33-49.

غير الفلاحي له تأثير ضعيف على نمو القطاع الفلاحي. هذا راجع بصفة أساسية إلى السياسات الحكومية المنحازة ضد الزراعة و فرض قيود على الهجرة من الريف إلى الحضر.

Timmer (2002) [1] يستخدم بيانات ل 65 دولة نامية للفترة 1960-1985 ليبين وجود علاقة ايجابية بين نمو الناتج المحلي للقطاع الفلاحي و نمو الناتج المحلي الإجمالي. يفسر هذه النتيجة بالآثار من "الدرجة الأولى" للنمو الفلاحي على انخفاض أسعار المواد الغذائية، هجرة العمالة و تدفق رؤوس الأموال من الفلاحة إلى بقية الاقتصاد. و أيضا الآثار من "الدرجة الثانية "كتحسين الحصة الغذائية للعمال في مختلف القطاعات ما سيحسن من إنتاجيتهم. Self, Sharmistha, et Richard (2007) Grabowski [2] توصلا إلى وجود علاقة ايجابية بين مختلف مؤشرات الإنتاجية الفلاحية و متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد خلال الفترة 1960-1995 لشريحة واسعة من الدول، كما تشير النتائج إلى أن التحديث التكنولوجي في الزراعة له تأثير إيجابي على كل من مؤشرات النمو الاقتصادي والتنمية البشرية.

التفاعلات بين الفلاحة و بقية قطاعات الاقتصاد لتسليط الضوء على الروابط المهمة فيما بينها، « Murphy et al (1989) أثبتوا أن الزيادة في الإنتاجية الفلاحية هي ضرورية لبدأ و استمرار عملية النمو. شرحت النتيجة أن حجم السوق للمنتجات الصناعية يحدد بصفة كبيرة ربحية القطاع الصناعي. في هذا السياق فإن الطلب الناشئ عن الزراعة للمنتجات الصناعية أمر بالغ الأهمية لجعل القطاع الصناعي يحرك عملية النمو الاقتصادي أمرا ممكنا. Kogel et Prskawetz (2001) أكدوا أن نمو الإنتاجية الفلاحية هي كل ما يلزم لشرح الحقائق المجردة (faits stylisés) للثورة الصناعية في المملكة المتحدة. » [3]

« De Janvry et Sadoulet (2009b) أكد أن النمو الفلاحي ب 1% له أثر على النمو الاقتصادي الإجمالي ب 0.45% ، في حين التأثير غير المباشر من خلال القطاع غير الفلاحي يمثل نصف هذا التأثير، و ذلك من خلال دراسة للفترة 1980-2001. و تماشيا مع نتائج Mellor للعمل غير الزراعي، مضاعفات الفلاحة ناحية بقية الاقتصاد هي مدفوعة بشكل أساسي بروابط الاستهلاك (Tirtle et al (2003),Tiffin et Irz (2006) ». [4]

[1] Timmer, C. Peter. "Agriculture and economic development." Handbook of agricultural economics 2 (2002): 1487-1546., Ed Bruce L Gardner and Gordon C, Rausser, Amsterdam: North Holland.

[2] Self, Sharmistha, and Richard Grabowski. "Economic development and the role of agricultural technology." *Agricultural Economics* 36.3 (2007): 395-404.

[3] Tiffin, Richard et IRZ, Xavier. Is agriculture the engine of growth?. *Agricultural Economics*, 2006, vol. 35, no 1, p. 79-89.

[4] Dethier, Jean-Jacques, and Alexandra Effenberger. (2011). Op.cit. p.11.

دراسة Hwa, Erh-Cheng (1988) [1] تقدم تحليلا إحصائيا لمساهمة الزراعة في النمو الاقتصادي من خلال استخدام بيانات لأصناف مختلفة من الدول. النتيجة الرئيسة لهذه الورقة هي أن النمو الزراعي يرتبط كثيرا بالنمو الصناعي خلال عملية التنمية، عن طريق توفير المدخلات "الحديثة" و التكنولوجيا من القطاع الصناعي، و يسهم في النمو الاقتصادي العام من خلال التأثير الايجابي على إنتاجية عوامل الإنتاج، و دور الزراعة في النمو الاقتصادي لا يقل أهمية عن الصادرات. هذه الحجة التجريبية تدعم الحجة القائلة بأنه يجب على الفلاحة و التنمية الريفية أن تكون مدعومة بشكل صحيح في إستراتيجية التنمية الشاملة. بالنتيجة، "النمو يولد التغير التكنولوجي في قطاعات الصناعات التحويلية، وهو ما سيمتد إلى الزراعة و بالتالي يسبب النمو في القطاع الزراعي". Gemmell et al (2000) [2] من خلال دراسة التفاعلات بين الزراعة و الصناعة و الخدمات في ماليزيا. توصلوا إلى أن التغير التكنولوجي في القطاع الصناعي يمكن أن يمتد للزراعة و بالتالي يسبب النمو في هذا القطاع. في حين نمو قطاع الخدمات من جهة أخرى هو في غير صالح النمو الفلاحي في المدى القصير و المدى الطويل.

دراسة Gollin, Douglas et al (2002) [3] لتفسير تأخر التصنيع في الدول المتخلفة مقارنة بالدول المتقدمة. يؤكد المقال على أن نموذج التحول الهيكلي يوفر نظرية مفيدة لسبب حدوث التصنيع في تواريخ مختلفة و لماذا يكون بطيء في الدول المتخلفة. من النتائج الرئيسية لهذا النموذج أن نمو الإنتاجية الفلاحية هو أمر أساسي للتنمية، و هي الرسالة التي تناولتها الأدبيات التقليدية للتنمية (مثل Peter timmer (1988)).

التحقيقات التجريبية تبين العلاقة بين الزراعة و نمو الناتج المحلي الإجمالي، لكنها لا تعني السببية في الاتجاهين. العلاقة يمكن أن تكون زائفة إذا قطاعين تطورا بصفة مستقلة عن بعضهما البعض أو نتيجة لعامل ثالث مشترك.[4] Muhammad Azhar, et al (2013) [5] باستخدام السببية لغرونجر لبيانات سنوية للفترة 1975-2011، توصلوا إلى أن مؤشرات التكنولوجيا في الزراعة ترتبط ارتباطا وثيقا بالنمو الاقتصادي و الحد من الفقر في المناطق الريفية لباكستان.

[1] Hwa, Erh-Cheng. "The contribution of agriculture to economic growth: some empirical evidence." World Development 16.11 (1988): 1329-1339.
[2] Amrinto, Lorna E. *The*, 2014. Op.cit .p.08.
[3] Gollin, Douglas, Stephen Parente, and Richard Rogerson. "The role of agriculture in development." *American Economic Review* (2002): 160-164.
[4] Samimi, Ahmad Jafari, and Mohsen Mohammadi Khyareh. "Agriculture and Economic Growth: The Case of Iran." International Journal of Economics and Management Engineering (IJEME). Nov. 2012, Vol. 2 Iss. 4, PP. 160-166
[5] Khan, Muhammad Azhar, and al. "The evolving role of agricultural technology indicators and economic growth in rural poverty: has the ideas machine broken down?." *Quality & Quantity* (2013): 1-16.

Shifa, Abdulaziz (2011) [1] أكد أن النمو الزراعي له تأثير ايجابي كبير على نمو الصناعات التحويلية. الأثر هو أكبر من حصة الفلاحة في الاقتصاد (مقاسا بالناتج الداخلي الخام و العمالة).على سبيل المثال، في اقتصاد مع 50% من الناتج المحلي الإجمالي الزراعي، فإن الزيادة ب 1% في الناتج الزراعي يرفع من الإنتاج الصناعي (الصناعات التحويلية) بحوالي 1% .

باستخدام التكامل المشترك للفترة 1970- 2009 في دولة إيران، أشارت الأدلة التجريبية لدراسة Samimi et Khyareh(2012) [2] بقوة إلى أن الفلاحة تقدم مساهمة كبيرة للنمو الاقتصادي في المدى الطويل. قدرت المرونة في المدى الطويل و المدى القصير للقيمة المضافة الزراعية ب 0.27 و 0.39 على التوالي. أيضا باستخدام السببية لغرونجر تبين أن الفلاحة تسبب الناتج المحلي الإجمالي للفرد في المدى القصير و المدى الطويل، لكن الناتج المحلي الإجمالي الفردي يسبب إلا في المدى القصير.

Gardner (2003) [3] يختبر مصادر و معوقات نمو القطاع الفلاحي. في هذا الإطار درس العلاقة بين نمو القيمة المضافة للعامل في القطاع الفلاحي و نمو الناتج المحلي الإجمالي الفردي ل 52 دولة نامية، Gardner يؤكد على وجود علاقة ايجابية بين معدلات النمو هذه و يطرح السؤال التالي:" ما هو اتجاه السببية؟". Richard Tiffin et Xavier Irz (2006) [4] باستخدام السببية لغر ونجر لبيانات ل 85 دولة، وجدوا أدلة مقنعة تدعم أن القيمة المضافة الفلاحية هي متغير السببية في البلدان النامية، القيمة المضافة الزراعية للعامل لها تأثير ايجابي على الناتج المحلي الإجمالي للفرد في البلدان النامية. في حين أن اتجاه السببية غير واضح في البلدان المتقدمة.

Bravo-Ortega et Lederman (2005) [5] استخدموا بيانات لمجموعة من الدولة للفترة 1960-2000، باستخدام السببية لغرونجر و القيام بإعادة تقدير أثر النمو الفلاحي على النمو الاقتصادي الكلي. تم التوصل إلى أن الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الزراعي ترفع من الناتج المحلي الإجمالي غير الزراعي في البلدان النامية. في حين هناك علاقة عكسية في البلدان المتطورة. تعتبر الدراسة وجود اختلافات إقليمية للعلاقة الايجابية في البلدان النامية، حيث كان التأثير كبيرا في بلدان أمريكا اللاتينية و منطقة بحر الكاريبي.

مشكل آخر يطرح نفسه مع الدراسات عبر البلدان هو الاختلافات في ظروف الدول التي لا تسمح بعلاقة عامة بين النمو الفلاحي و النمو الإجمالي. عوامل مثل الانفتاح التجاري يمكن أن تغير العلاقة بين

[1] Shifa, Abdulaziz B. "Does agricultural growth have a causal effect on manufacturing growth?." *2011 International Congress, August 30-September 2, 2011, Zurich, Switzerland*. No. 116003. European Association of Agricultural Economists, 2011.
[2] Samimi, Ahmad Jafari, and Mohsen Mohammadi Khyareh. (2012). Op.cit.
[3] Gardner, B., 2003. Causes of Rural Economic Development. Document Transfer Technologies. Proceedings of the 25th International Conference of Agricultural Economists (IAAE) .Durban, South Africa.
[4] Tiffin, Richard and IRZ, Xavier. (2006). Op.cit.
[5] Dethier, Jean-Jacques, and Alexandra Effenberger. (2011). Op.cit. p.11.

القطاع الفلاحي و غير الفلاحي. الأسواق العالمية يمكن أن تكون بديلا لما دعا إليه Timmer (2002) بالدرجة الأولى لأثار النمو الفلاحي (لأن الأسواق العالمية توفر تدفقات من رؤوس الأموال الدولية وواردات المواد الغذائية). هذا يمكن أن يشرح الاختلاف في العلاقة الايجابية التي وجدت من طرف Bravo-Ortega et Lederman(2005) لأمريكا اللاتينية مقارنة بالمناطق أخرى.[1] Gollin (2010)[2] أشار إلى وجود أدلة قوية للارتباط بين تحسن الإنتاجية الفلاحية و النمو الاقتصادي، لكن هناك قليل من الأدلة القاطعة حول العلاقة السببية. خلصت الدراسة إلى أن التنمية الزراعية هي ضرورية للنمو الاقتصادي في الدول التي تشهد كثافة سكانية ووصول محدود للأسواق الدولية. بالنسبة للبلدان الأخرى، فإن أهمية الزراعة في النمو الاقتصادي تعتمد على الجدوى الاقتصادية و تكلفة استيراد المواد الغذائية.

في النقاشات السابقة، إمكانية أن تسبب الفلاحة النمو الاقتصادي تبدو مقنعة، لا سيما في سياق البلدان النامية، مع ذلك من الضروري أن ندرك أن العديد من الحجج تشير أن السببية قد تشتغل في الاتجاه المعاكس، بمعنى من الاقتصاد غير الفلاحي إلى النمو الفلاحي.« الأطروحة الرئيسية تعود إلى عمل Gardner و Mundlak الذين يؤكدون أن ضبط الأسواق هو المحرك الرئيسي لنمو القيمة المضافة الفلاحية للعامل و للدخل الفلاحي. (2000) Gardner من خلال تحليل تاريخي للتنمية الزراعية الأمريكية يؤكد إلى أن نمو الدخل في القطاع غير الزراعي هو أكثر أهمية في زيادة الدخل الزراعي من أي متغير زراعي على وجه التحديد. دراسة (1999) Estudillo et Otsuka تبين أن النمو في الاقتصاد غير الزراعي هو المحرك الرئيسي لزيادة الأجور الزراعية في الفلبين. (2004) Mundlak et al في مقارنة للتنمية الفلاحية في أندونيسيا، الفلبين و تايلاندا، توصلوا إلى أن وجود فائض في عرض العمالة في الفلاحة لا يتعزز إلا من خلال تغير التكنولوجيا الحديثة في الفلاحة. (2002) Butzer et Larson يستخلصان من دراسة الهجرة بين القطاعات في فنزويلا أنه: بهجرة العمال من القطاع الزراعي إلى القطاع غير الزراعي، إنتاجية العمل في الزراعة ترتفع، و يتقلص الفارق بين القطاعات.»[3]

النظرية القائلة بأن الفلاحة هي محرك للنمو الاقتصادي لا تستند فقط إلى التحاليل الحسابية لأسباب النمو،كثيرون من يعتبرون أن الأمر لا ينتهي هنا، على أساس أن نمو القطاع الفلاحي له أثر مضاعف أكثر قوة من القطاعات الأخرى Bresciani et Valdés (2007).[4] نموذج " Block et Timmer (1994) للاقتصاد الكيني بينوا أن مضاعفات النمو الفلاحي أكبر بثلاثة مرات من النمو المتعلق بالقطاع

[1] Ibid. P.11.
[2] Gollin, D. 2010. "Agricultural Productivity and Economic Growth. *In Handbook of Agricultural Economics,* Vol. 4, ed. Robert Evenson and Prabhu Pingali. Amsterdam: North Holland.
[3] Tiffin, Richard and IRZ, Xavier. (2006). Op.cit.
[4] Cervantes-Godoy, D. et J. Dewbre (2010), « Importance économique de l'agriculture dans la lutte contre la pauvreté », Éditions OCDE. doi : 10.1787/5kmjw4vlp5kg-fr

غير الفلاحي. Block et Timmer (1994) [1] من خلال حساب مضاعف النمو الاقتصادي المرتبط بالدخل الزراعي وجدوا بأنه أكبر بثلاث مرات من مضاعف النمو المرتبط بالقطاع غير الزراعي. على وجه التحديد، دولار واحد من الدخل الزراعي يولد مبلغ إضافي ب 0.63 دولار خارج القطاع الفلاحي. في حين دولار واحد من الدخل غير الزراعي يولد فقط 0.23 دولار من الدخل في الاقتصاد. في تحليل لدور الإنتاجية الزراعية في النمو الاقتصادي للصين، توصل Cao, Kang Hua, and Javier A (2013) Birchenall [2] إلى أن نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في الفلاحة تساهم في النمو الاقتصادي أحسن من نمو الإنتاجية الكلية للعوامل للقطاع غير الفلاحي.

يمكن في بعض الأحيان أن تكون الفلاحة القطاع الرئيسي للاقتصاد و خاصة في فترات التصحيح الاقتصادي. تقرير البنك الدولي لسنة 1990 للتنمية في العالم، سلط الضوء على عدد من الحالات لبرامج التصحيح الهيكلي و التي استجابت فيها الفلاحة بسرعة أكبر من بقية القطاعات لأنظمة سياسية جديدة و تقدمت بمعدل أسرع من القطاعات الأخرى لمدة زمنية 4 إلى 5 سنوات و دفع الاقتصاديات من الركود.

رغم كل الحجج المقدمة من طرف عديد الدراسات التجريبية و التي أشارت إلى الدور المهم للفلاحة في النمو الاقتصادي. مع ذلك، توصل Gardner (2005) [3] من خلال بيانات تضم 52 دولة نامية للفترة 1980-2001 إلى أن الفلاحة ليست الدافع الرئيسي لنمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد في الدول النامية.

Gylfason, T (2000) [4] يؤكد أن وفرة الموارد الطبيعية و الزراعة واسعة النطاق تعرقل النمو الاقتصادي. المقال يقدم أدلة تجريبية حول جوانب هذه العلاقة في الاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقالية في وسط و شرق أوروبا و أسيا الوسطى. الحجة هي أن الاعتماد الكبير على الموارد الطبيعية و الزراعة يؤدي إلى البحث المستمر عن الريع و فشل السياسة العمومية و قد لا يشجع التعليم و التجارة الخارجية و الادخار الحقيقي ما يؤدي إلى تأخير النمو.

إذن كل المساهمات الفعلية أو المحتملة للفلاحة، تتطلب زيادة أكثر في الإنتاج للعامل. هو ما يؤكد عليه G Johnson(1993) [5] ، بحيث من دون نمو الإنتاجية الفلاحية من الصعب توسيع الإنتاج في القطاعات غير الفلاحية للاقتصاد. بالتغير في الإنتاجية في القطاع الفلاحي يعتبر واحد من الروابط الأساسية بين الفلاحة و بقية الاقتصاد و التي تصبح واضحة.

[1] Timmer, C. Peter, and S. Block. "Agriculture and economic growth: Conceptual Issues and the Kenyan Experience." A report submitted to the US Agency for International Development (USAID) (1994).
[2] Cao, Kang Hua, and Javier A. Birchenall. "Agricultural productivity, structural change, and economic growth in post-reform China." *Journal of Development Economics* 104 (2013): 165-180.
[3] Gardner, Bruce L. "Causes of rural economic development." *Agricultural Economics* 32.s1 (2005): 21-41.
[4] Gylfason, Thorvaldur. (2000) : Resources, Agriculture, and Economic Growth in Economies in Transition, CESifo Working Paper, No. 313.
[5] Johnson, D. Gale. "Role of agriculture in economic development revisited."Agricultural economics 8.4 (1993): 421-434.

1. 2. الآثار الاقتصادية لدعم الدولة للقطاع الفلاحي:

أظهرت الدراسات النظرية أن الإعانات تؤثر إيجابا على الإنتاج الفلاحي، في حين تؤثر سلبا على الإنتاجية و الكفاءة التقنية (2009) Ciaian et Swinnen .[1] أغلب الدراسات التجريبية تؤيد هذه الفكرة و تعتبر أن الإعانات تؤثر إيجابا على القطاع الفلاحي و تؤثر سلبا على بقية الاقتصاد بسبب خسارة الفعالية.

الدراسة التجريبية للتحقق من هذه العلاقة ركزت على ما يلي:

- دراسة تأثير الدعم للقطاع الفلاحي على الاقتصاد الفلاحي و غير الفلاحي و بصفة خاصة النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى تأثير الإعانات على رفاهية المجتمع.
- دراسة أثر الإعانات للقطاع الفلاحي على الإنتاجية و الكفاءة التقنية، باستخدام نماذج قياس إنتاجية العوامل و الكفاءة التقنية.

كما تناولت الدراسات الحقائق، الاختلافات، و دوافع الحماية الزراعية (دعم القطاع الزراعي و الرسوم الجمركية على الواردات). مع محاولة تفسير لماذا يزداد الدعم للقطاع الفلاحي مع النمو الاقتصادي و انخفاض أهمية الفلاحة في الاقتصاد – البلدان المتطورة- . في حين تفرض عليه الضرائب و الميل إلى دعم المستهلكين في البلدان التي يشكل فيها القطاع الفلاحي أهمية أكبر نسبيا من القطاعات الأخرى في الاقتصاد- البلدان النامية- وهو ما يطلق عليه بمفارقة التنمية (paradoxe de développement).

(1974) Rosine et Helmberger [2] قدموا أول خطوة لنمذجة الفلاحة باستخدام طريقة التوازن العام. توصلوا إلى أن تقريبا 90 في المائة من فوائد برنامج الدعم الفلاحي للو م أ تعود على ملاك الأراضي. الباحثان قدروا أن 4.8 مليار دولار هي خسارة للمستهلكين و دافعي الضرائب و 2.7 مليار هي مكاسب للمنتجين. الخسارة الصافية إذن هي 2.1 مليار دولار. كما أشار الباحثان إلى أن كل مكسب بدولار ناجم عن برامج دعم الفلاحة للولايات المتحدة الأمريكية، منها 92 سنتا تذهب إلى ملاك الأراضي، تكاليف المجتمع هي 80 سنتا كخسارة للفعالية الاقتصادية. (1981) Bale et Lutz [3] درسوا أثر السياسة الفلاحية على الفعالية الاقتصادية في 9 دول و استخلصوا أن السياسات السعرية هي مكلفة للرفاهية الكلية. بأخذ 4 دول أعضاء في OCDE، في المملكة المتحدة التكلفة الاقتصادية للتدخل في السوق كانت متواضعة. لكن في فرنسا، ألمانيا و خاصة اليابان كانت أكثر ثقلا. بالنسبة للحالة الأخيرة، التدخل في القطاع الفلاحي يمكن أن يؤدي إلى تبذير للموارد يعادل 0.8% من الناتج الوطني الخام (PNB) لسنة

[1] Ciaian, Pavel, and Johan FM Swinnen. "Credit market imperfections and the distribution of policy rents." *American Journal of Agricultural Economics* 91.4 (2009): 1124-1139.
[2] Rosine, John, and Peter Helmberger. "A neoclassical analysis of the US farm sector, 1948–1970." *American Journal of Agricultural Economics* 56.4 (1974): 717-729.
[3] Bale, Malcolm D., and Ernst Lutz. "Price distortions in agriculture and their effects: An international comparison." American Journal of Agricultural Economics 63.1 (1981): 8-22.

1976. المستهلكون يتخلون عن 1.4% من الناتج الوطني الخام لصالح المنتجين الذين يحصلون على مكاسب تقدر ب 0.5% من الناتج الوطني الخام. أيضا، كل دولار يربحه المنتجون يكلف المستهلكين حوالي 3 دولار. Gardner(1986) [1] توصل إلى أن التكلفة المحلية في المدى الطويل للإجراءات الفلاحية للو م أ هي كالأتي : مكاسب ب 11.6 مليار دولار لصالح المنتجين و التي تمثل حوالي نصف الدخل الفلاحي الصافي في 1983-1985 يقابلها 16.0 مليار دولار خسائر للمستهلكين و دافعي الضرائب، و 4.4 مليار خسارة صافية.

بالنسبة لفعالية الإعانات في إعادة التوزيع، البنك الدولي (1986) توصل إلى علاقة سلبية بين مستوى الإعانات للفلاحة و الفوارق بين مداخيل العمال في الفلاحة مع العمال في القطاعات غير الفلاحية. لاحظ أيضا أن سياسة الدعم لم تحمي المزارع في الولايات المتحدة من الإفلاس، و أن وضعية الفلاحين ليست أحسن ملائمة من بقية القطاعات غير المحمية. مكتب الاقتصاد الفلاحي (1985) قدر أن، في بداية سنوات 1980، حوالي ربع الفلاحين يتلقون ثلاث أرباع الدعم من السياسة الفلاحية المشتركة. Gardner et hoover (1975) بينوا أن الدعم يزيد من الفوارق بين مداخيل الفلاحين.[2]

Hedley et al (1989) [3] أكد أن فقط 42 % من الدعم المالي للأسمدة الموجه للفلاحة الاندونيسية يستفيد منها الاقتصاد. كما أن المزارعون المقصودين من هذا الدعم لا يستلموا إلا 7% من قيمته المالية. المستفيد الأكبر من الدعم هو إنتاج الأسمدة، التوزيع، قطاعات التصدير و الاستيراد للأسمدة. النتيجة الرئيسية للدراسة تأكد على الخسائر الاقتصادية نتيجة للدعم.

البنك الدولي (2006)[4] توصل باستخدام نموذج للتوازن العام الحسابي للاقتصاد التونسي، إلى أن إلغاء الحماية للفلاحة التونسية (إلغاء الرسوم الجمركية) يرفع من نمو الناتج المحلي الإجمالي ب 0.8%، ارتفاع نمو الناتج المحلي لبقية قطاعات الاقتصاد غير الفلاحية ب 2.2%. في حين الفلاحة تخسر من جراء هذا الإجراء 1.4% من الناتج المحلي، بالإضافة إلى خسارة 87000 منصب عمل في الفلاحة التي يجب أن تمتص من طرف القطاعات الأخرى. إذن حسب هذا التحليل، حماية القطاع الفلاحي يعود بمكاسب على القطاع الفلاحي في حين تلقي بقية الاقتصاد لخسائر ناتجة عن انخفاض الفعالية الاقتصادية.

[1] Winters, L. Alan. "Les conséquences économiques de l'aide à l'agriculture: vue d'ensemble." *Revue économique de l'OCDE* 9 (1987): 7-64.
[2] Cité par ; Ibid.
[3] Hedley, Douglas D., and Steven R. Tabor. "Fertilizer in Indonesian agriculture: the subsidy issue." *Agricultural Economics* 3.1 (1989): 49-68.
[4] Banque mondiale (2006), Tunisie : Examen de la politique agricole, Rapport No. 35239-TN.

دراسة أثر إصلاحات السياسة الفلاحية المشتركة من طرف Costa et al (2009) [1] من خلال تحليل آثار ثلاث عناصر رئيسية للسياسة الفلاحية المشتركة – المدفوعات المباشرة للدخل، دعم الصادرات و الرسوم الجمركية على الواردات- من خلال تحليل التوازن العام تم التوصل إلى ما يلي:

- انخفاض الإنتاج في قطاعات الصناعة و الخدمات للاتحاد الأوروبي.
- انخفاض الناتج المحلي الإجمالي في الاتحاد الأوروبي ب حوالي 0.3% أو 52 مليار دولار أمريكي.
- خسارة صافية للرفاهية الكلية ب 45 مليار دولار، بتكلفة للاتحاد الأوروبي 30 مليار دولار. الأكثر مساهمة في هذه الخسارة للرفاهية هو متغير الرسوم الجمركية.

دراسة لمجموعة البنك الدولي (2014)[2] تؤكد أن الخسائر التي يتلقاها المستهلكون و دافعي الضرائب و بقية الاقتصاد التونسي هي أكبر أهمية من المكاسب في القطاع الفلاحي الناتجة عن الإعانات للقطاع الفلاحي.

دراسة Armas et al (2010) تحلل الاتجاهات و التطور في مختلف أنواع النفقات للقطاع الفلاحي لاندونيسيا و أثرها على النمو الفلاحي للفترة 1976-2006 . كان لنفقات الفلاحة و الري أثرا ايجابيا على النمو الفلاحي، في حين أن النفقات في شكل إعانات للأسمدة كان لها تأثيرا عكسيا. إذن ينبغي توجيه الإنفاق العام إلى تحسين الخدمات العامة و ليس دعم المدخلات الخاصة.[3]

دراسة العلاقة بين الفقر و النمو الزراعي و دور برامج دعم المدخلات الزراعية في هذا الإطار من طرف Muhome-Matita et Ephraim Wadonda (2011)، و ذلك باستخدام مجموعة بيانات مدمجة (données de panel) للفترة 2005-2008، شملت 1227 أسرة لدولة مالاوي. تشير النتائج أن حصول 20% من السكان الأكثر فقرا على الدعم لا يؤدي إلى ارتفاع معدل النمو الزراعي. شرحت النتيجة أن دعم المدخلات لهذه الشريحة من الفلاحين (الفقراء) ليست أحسن وسيلة لمساهمة أفقر الناس في النمو، إذن هذه الفئة من السكان هي محتاجة إلى وسائل أخرى للحماية الاجتماعية مثل التحويلات النقدية المباشرة.[4]

[1] Costa, C., Osborne, M., Zhang, X. G., Boulanger, P., and Jomini, P. A. Modelling the Effects of the EU Common Agricultural Policy. (2009). papers.ssrn.com.
[2] Groupe de la banque mondiale (2014). la révolution inachevée : créer des opportunités, des emplois de qualité et de richesse pour tous les tunisiens. Revue des politiques de développement.
[3] Armas, Enrique Blanco, Camilo Gomez Osorio, and Blanca Moreno-Dodson. "Agriculture public spending and growth: the example of Indonesia." (2010). wdronline.worldbank.org.
[4] Muhome-Matita, Mirriam, and Ephraim Wadonda Chirwa. "Agricultural Growth and Poverty in Rural Malawi." *AERC Growth Poverty Nexus Country Study* (2011).

التأثير الايجابي للإعانات على النمو الاقتصادي وجد من طرف Castro et Teixeira (2004) [1] اللذان قاما بتقدير أثر دعم الائتمان الفلاحي (عبارة عن معدلات فائدة تفضيلية و تمثل 30% من الدعم الزراعي للبرازيل) على نمو الناتج المحلي الإجمالي للبرازيل و ذلك من خلال نموذج للتوازن العام الحسابي. خلص الباحثان إلى أن الفوائد التي تعود على الاقتصاد هي أكبر من تكلفة الحكومة على هذه السياسة. دراسة أخرى لتأثير الإعانات للائتمان الفلاحي على الاقتصاد في خمس مناطق في البرازيل باستخدام تحليل التوازن العام كذلك، Cardoso et al (2011) [2] توصلوا إلى فعالية هذه السياسة من حيث التكلفة، و ربحيتها فيما يتعلق بتوليد النمو الاقتصادي الإجمالي للبرازيل تقدر ب 34%. في حين بتقسيم المناطق، فان تكلفة سياسة دعم الائتمان الفلاحي يوفر نمو اقتصادي أكبر من تكلفة هذه السياسة في ثلاثة مناطق. لكن النمو الاقتصادي ينخفض نتيجة لهذه السياسة في المناطق الأخرى. علاوة على ذلك، في جميع المناطق توفر هذه السياسة منافع للرفاهية. الخلاصة الرئيسية للدراسة، أن السياسة السالفة الذكر تعزز النمو الاقتصادي و الرفاهية و تساهم في التقليل من الفوارق الجهوية.

دراسة أثر الإعانات المباشرة للقطاع الفلاحي على اقتصاد جمهورية التشيك باستخدام نموذج للتوازن العام من طرف KŘÍSTKOVÁ et Habrychova (2011) [3]. بينت النتائج أن كل مبلغ من الإعانة يؤدي إلى تحفيز القيمة المضافة للفلاحة و القطاعات ذات الصلة، مع أثر ايجابي على نمو الناتج المحلي الإجمالي. إذا تم إزالة المدفوعات المباشرة تماما يمكن أن تحدث أثار سلبية على العمالة، مما يشير إلى أن المدفوعات المباشرة لها دور ايجابي في الاقتصاد. أما أثر المدفوعات المباشرة على دخل الأسر الفلاحية فهو محدود، ما يعني أن مستوى حياة الفلاحين يجب أن يدعم بوسائل أخرى للسياسة غير المدفوعات المباشرة.

من جهة أخرى، تأثير الإعانات على الإنتاجية هو مسألة تجريبية مفتوحة، دراسات عديدة درست تأثير الإعانات للقطاع الفلاحي على الاقتصاد من خلال تأثيرها على الإنتاجية. كما فرقت عديد الدراسات بين الإعانات المرتبطة و غير المرتبطة. الإعانات غير المرتبطة التي تعتبر من حيث المبدأ منفصلة عن قرارات الإنتاج، لكن في الواقع حتى الإعانات غير المرتبطة بالمعنى الاقتصادي يمكن أن تأثر على قرارات الإنتاج كما بينته عديد الدراسات.

[1] Cité par : Cardoso, D. F., Teixeira, E. C., Gurgel, A. C., and Castro, E. R. D. Effects of the rural credit subsidy on economic growth and welfare of Brazilian regions (No. 114464). Universidade Federal de Vicosa, Departamento de Economia Rural, (2011).

[2] Cardoso, D. F., Teixeira, E. C., Gurgel, A. C., and Castro, E. R. D. (2011). Op.cit.

[3] KŘÍSTKOVÁ, Zuzana, and Andrea Habrychova. "Modelling direct payments to agriculture in a CGE Framework–analysis of the Czech Republic." *Agric. Econ. –Czech* 57.11 (2011): 517-528.

دراسة OCDE (2001b) بينت أن فقط 20% من كل السوق و دعم الأسعار في دول OCDE تؤدي إلى أرباح صافية للمزرعة و الباقي يوزع على الآخرين بما في ذلك ملاك عوامل الإنتاج.[1] دراسة (2001) Giannakas et al أظهرت أن الكفاءة التقنية للمزارع هي مرتبطة بشكل سلبي مع التحويلات الحكومية.[2]

(2006) Guan et Lunsink أكدوا أن الإعانات لها أثر سلبي على نمو الإنتاجية الفلاحية و ذلك من خلال مجموعة بيانات للفترة 1990- 1999 لدولة هولندا. (2006) Hadley يشير إلى انخفاض الكفاءة في الزراعة مع زيادة هامش الربح الناتج عن الإعانات، و ذلك لبيانات مجموعة من الدول للفترة 1982-2002.[3] (2006) Brümmer et al يبين أن الإنتاجية و الكفاءة التقنية في الفلاحة في الصين ارتفعت مع الإصلاحات المتجهة نحو السوق، أما كفاءة التخصيص فقد بقيت ثابتة. في حين، نمو الإنتاجية و الكفاءة انخفض نتيجة للإصلاحات التي خفضت من التوجه نحو السوق منتصف سنوات 1990.[4]

(2011) Latruffe et al [5] يشيرون إلى أن حجم أعلى من الإعانات هو مرتبط بعدم الفعالية التقنية لمزارع الألبان في سبع دول من الاتحاد الأوروبي (الدنمارك، ألمانيا، ايرلندا، اسبانيا، هولندا، و المملكة المتحدة) للفترة 1990-2007. كما أن التوجه الأخير للسياسة الفلاحية المشتركة المتمثل في إدخال مدفوعات غير مرتبطة يخفض من الفعالية التقنية للمزارع في جميع الدول باستثناء الدنمارك.

باستخدام نموذج لاستكشاف العلاقة بين سياسة الدعم و الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في الفلاحة (PTF) في الصين. (2013) Tan et Karimi [6] يشيران إلى أن الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في الفلاحة تنخفض بعد تطبيق سياسة الدعم، و هناك علاقة سلبية بين الإعانات و الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج إذا كانت الإعانات مرتبطة بالمساحة. أكدت النتائج أن سياسة الدعم لا يمكن أن ترفع و لكن تقلل من إنتاجية عوامل الإنتاج ليس فقط في كامل الصين، وإنما في المحافظات الرئيسية للصين أيضا.

---

[1] Cité par ; Ciaian, Pavel, and Johan FM Swinnen. (2009). Op.cit.

[2] Giannakas, Konstantinos, Richard Schoney, and Vangelis Tzouvelekas. "Technical efficiency, technological change and output growth of wheat farms in Saskatchewan." Canadian journal of agricultural economics 49.2 (2001): 135-152.

[3] Kumbhakar, Subal C., and Gudbrand Lien. "Impact of subsidies on farm productivity and efficiency." The Economic Impact of Public Support to Agriculture. Springer New York, 2010. 109-124.

[4] Brümmer, Bernhard, Thomas Glauben, and Wencong Lu. "Policy reform and productivity change in Chinese agriculture: A distance function approach."Journal of Development Economics 81.1 (2006): 61-79.

[5] Latruffe, L., Bravo-Ureta, B. E., Moreira, V. H., Desjeux, Y., and Dupraz, P. (2011, August). Productivity and subsidies in European Union countries: An analysis for dairy farms using input distance frontiers. In *EAAE 2011 International Congress*.

[6] Tan, Yanwen, Jianbo Guan, and Hamid Reza Karimi. "The Impact of the subsidy policy on total factor productivity: an empirical analysis of China's cotton production." Mathematical Problems in Engineering 2013 (2013).

دراسة حديثة ل Martın-Retortillo et Pinilla (2014) [1] تناقش أسباب النمو الاقتصادي في قارة أوروبا تستخلص أن الخروج المستمر للعمالة من القطاع الزراعي هي مرتبطة بزيادة استخدام عوامل الإنتاج في القطاعات الأخرى للاقتصاد، و هو ما يؤدي إلى ارتفاع كفاءة العمال في الزراعة. بالإضافة إلى ذلك، فإن الدعم القوي للزراعة يؤثر على الإنتاجية بإشارة سالبة و بالتالي هو في غير صالح النمو الاقتصادي. قد فسرت هذه النتيجة بأن سياسات تحويل الدخل للزراعة، من خلال الرفع من عائدات الفلاحين، يسمح لحجم من القوة العاملة بالبقاء في هذا النشاط أكبر من الذي سيكون عليه خلافا لذلك (بدون دعم)، و منطقيا يؤثر ذلك سلبا على الإنتاجية.

Mc cloud et Kumbhakar (2008) درسوا العلاقة بين إعانات السياسة الفلاحية المشتركة و الإنتاجية في الدنمارك، السويد و فلندى لمزارع الألبان للفترة 1997-2003. على عكس أغلب الدراسات وجدوا أثر ايجابي للإعانات على الكفاءة التقنية.[2]

Yee et al (2004) وجدوا علاقة ايجابية بين الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في الزراعة و النفقات العمومية على برامج البحث و الإرشاد و البنية التحتية.[3]

تقريبا في جميع الدراسات تم معالجة الإعانات كمتغير خارجي. Kumbhakar et Lien (2010) درسوا كيف تؤثر الإعانات على الإنتاجية و الكفاءة عندما تعالج كمتغير داخلي في نماذج الإنتاجية و الكفاءة. تظهر الدراسة لمجموعة بيانات لمزارع في النرويج للفترة 1991-2006 أن الإعانات تؤثر سلبا على الإنتاجية الزراعية، و لكن لها تأثير ايجابي على الكفاءة التقنية.[4]

هناك عديد كبير من الدراسات كذلك اهتمت بدراسة الاتجاه الحديث للإعانات و المتمثل في فصل الإعانات عن قرارات الإنتاج و تشويه التجارة و تبيان أثر كل نوع من الإعانات (المرتبطة و غير المرتبطة) على الإنتاج و الإنتاجية.

Zhu et Lansink (2008) درسوا أثر إصلاحات PAC على الفعالية التقنية لمزارع المحاصيل الكبرى في ألمانيا، هولندا و سويسرا للفترة 1995-2004. بإدخال ثلاث متغيرات مرتبطة بالدعم لتبيان أثر الثروة، أثر التأمين و أثر الارتباط. أشارت النتائج أن ارتفاع درجة الارتباط للإعانات الفلاحية تؤثر سلبا على

[1] Miguel Martın-Retortillo and Vicente Pinilla. On the causes of economic growth in Europe: why did agricultural labour productivity not converge between 1950 and 2005?, **Cliometrica,** Springer-Verlag Berlin Heidelberg (2014), DOI 10.1007/s11698-014-0119-5.

[2] McCloud, Nadine, and Subal C. Kumbhakar. "Do subsidies drive productivity? A cross-country analysis of Nordic dairy farms." Advances in Econometrics 23 (2008): 245-274.

[3] Yee, Jet, Mary Clare Ahearn, and Wallace Huffman. "Links among farm productivity, off-farm work, and farm size in the Southeast." *Journal of Agricultural and Applied Economics* 36.03 (2004): 591-603.

[4] Kumbhakar, S. C., and Lien, G. (2010). Op.cit.

الفعالية، و فعالية العمال تكون ضعيفة جدا إذا اعتبرت الإعانات مصدرا مهما لدخل هؤلاء. و تشير الدراسة أن مركبة الدعم لها تأثير أقل بكثير على الفعالية من مركبة مساهمة الدعم في الدخل.[1]

Latruffe et al (2009) توصل إلى علاقة سلبية قوية بين الإعانات المرتبطة للسياسة الفلاحية المشتركة و كفاءة المزارع الفرنسية.[2]

Zhu et al (2010) [3] أشاروا إلى وجود آثار سلبية للإعانات المرتبطة على الفعالية لمزارع المحاصيل الحقلية في ألمانيا، هولندا و السويد. Mary (2012) [4] توصل إلى أن إصلاح 2000 لسياسة الفلاحية المشتركة، أي فصل جزئي (découplage partiel) للإعانات له أثر ايجابي على الإنتاجية الكلية.

Rizov et al (2013) [5] درسوا تأثير الدعم في إطار السياسة الفلاحية المشتركة على الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في مزارع الاتحاد الأوروبي. تشير الدراسة أن الإعانات لها أثر سلبي على الإنتاجية في الفترة ما قبل تنفيذ الإصلاحات المتعلقة بعدم الارتباط (découplage). بعد الفصل(عدم الارتباط)، أثر الإعانات على الإنتاجية أصبح أكثر دقة و ايجابيا في عديد من البلدان.

دراسة Banga (2014) [6] تدرس أثر إعانات الصندوق الأخضر على الإنتاجية و الفعالية التقنية للفلاحة في 26 دولة للفترة 1995-2007. نتائج الدراسة تبين أن إعانات الصندوق الأخضر ترفع من الإنتاجية الفلاحية بحوالي 60% في الاتحاد الأوروبي و ب 51% في الو م أ خلال نفس الفترة.

كذلك، أشارت الدراسات إلى تأثير الإعانات غير المرتبطة على قرارات الإنتاج و ذلك من خلال قنوات مختلفة. Brady et al (2009) بينوا أن الإعانات غير المرتبطة تزيد من إيجارات الأراضي، ما سيؤثر على القرارات المستقبلية للفلاحين. الإعانات غير المرتبطة تأثر على الإنتاج عن طريق جعل المزارعين أقل نفورا من المخاطر. Patton et al (2008) بينوا أن معدل القيمة السوقية للأراضي نتيجة للإعانات المرتبطة يتغير من 20% إلى 100% ، كما أن الإعانات غير المرتبطة ينتج عنها تغير في القيمة السوقية للأراضي من 20 إلى 80% في ايرلندا الشمالية.[7]

---

[1] Zhu, Xueqin, and A. Oude Lansink. "Technical efficiency of the crop farms under the various CAP reforms: Empirical studies for Germany, The Netherlands and Sweden." Paper Presentation at 'Modeling Agricultural and Rural Development Policies', 107th European Association of Agricultural Economists (EAAE) Seminar, Sevilla, Spain, January 29th–February 1st. 2008.

[2] Rizov, Marian, Jan Pokrivcak, and Pavel Ciaian. "CAP subsidies and productivity of the EU farms." Journal of Agricultural Economics 64.3 (2013): 537-557.

[3] Zhu, Xueqin, and Alfons Oude Lansink. "Impact of CAP subsidies on technical efficiency of crop farms in Germany, the Netherlands and Sweden." *Journal of Agricultural Economics* 61.3 (2010): 545-564.

[4] Rizov, M., Pokrivcak, J., and Ciaian, P. (2013). Op.cit.

[5] Ibid.

[6] Banga, Rashmi. Impact of green box subsidies on agricultural productivity, production and international trade. Working Paper, 2014. researchgate.net.

[7] Cité par : Banga, R. (2014). Op.cit.

Goodwin et al (2003) [1] قدروا أن قيمة الأراضي تزيد من 2 إلى 6% نتيجة للإعانات غير المرتبطة. Breustedt et Habermann (2011) [2] باستخدام بيانات 3819 مزرعة في دولة ألمانيا، بينوا أن كل أورو إضافي من مدفوعات الاتحاد الأوروبي للهكتار من الأراضي الفلاحية يزيد من إيجار الأراضي ب 38 سنتا.

Ciaian et Kancs (2012) [3] درسوا التغير في القيمة السوقية للأراضي الفلاحية الناتج عن نظام الدفع الوحيد للمساحة في الدول الأعضاء الجدد للاتحاد الأوروبي سنتي 2004 و 2005. وجدوا أن كل أورو من مدفوعات نظام الدفع الوحيد يزيد في إيجار الأراضي من 18 إلى 20 سنتا.

Duvivier et al (2005) يؤكدون أن أسعار الأراضي هي أكثر استجابة للعائدات الحكومية و ليس للعوائد الناجمة عن السوق.[4]

تشير الدراسات كذلك إلى اختلاف كبير في تعامل الحكومات مع القطاع الفلاحي، و أكدت أن حماية القطاع الفلاحي تختلف باختلاف الاقتصاد و الأهمية النسبية للقطاع الفلاحي في هذا الاقتصاد. De Gorter et Swinnen (2002) جمعوا أهم ما كتب في هذا الشأن. الحماية التي تتلقاها الفلاحة يفترض أن تكون مرتفعة مع:[5]

- الحماية الزراعية ترتفع مع مستوى التنمية الاقتصادية (معبر عنها بالناتج الداخلي الخام للفرد).
- عدد قليل من المزارعين.
- انخفاض مساهمة الفلاحة من الناتج المحلي الإجمالي.
- انخفاض حصة الفلاحة من إجمالي النفقات.
- انخفاض حصة الفلاحة من التجارة.
- انخفاض نمو الإنتاج في الزراعة .
- ضعف مرونة العرض و الطلب في الفلاحة .
- الانخفاض النسبي للإنتاجية في الزراعة .
- انخفاض المداخيل في الزراعة .

[1] Goodwin, Barry K., Ashok K. Mishra, and François N. Ortalo-Magné. "What's Wrong with Our Models of Agricultural Land Values? Agricultural Land Values, Government Payments, and Production (Allen Featherstone, Kansas State University, presiding)." American Journal of Agricultural Economics 85.3 (2003): 744-752.

[2] Breustedt, Gunnar, and Hendrik Habermann. "The Incidence of EU Per-Hectare Payments on Farmland Rental Rates: A Spatial Econometric Analysis of German Farm-Level Data." *Journal of Agricultural Economics* 62.1 (2011): 225-243.

[3] Cité par : Banga, R. (2014). Op.cit.

[4] Cité par : Costa, C., Osborne, M., Zhang, X. G., Boulanger, P., and Jomini, P. A. (2009). Op.cit.

[5] De Gorter, Harry, and Johan Swinnen. "Political economy of agricultural policy." *Handbook of agricultural economics* 2 (2002): 1893-1943.

- التركز الجغرافي و حركة جغرافية أقل للمزارع .
- نسبة المخصصات للعوامل أقل في المزرعة .
- زيادة الإنتاج لكل مزرعة.

عديد الدراسات حاولت تفسير هذه الحقائق و لماذا الحماية الزراعية تزيد مع تطور البلد، في حين البلدان النامية تدعم الاستهلاك و تفرض ضرائب على الفلاحة؟

في البلدان النامية الإجابة تبدو أن النخب الحضرية تضغط على الحكومات لدعم الاستهلاك الغذائي و غالبا عن طريق التهديد بالاضطرابات الاجتماعية (Bellemare 2014; Bates 1981; Lipton 1977).[1]

في البلدان المتقدمة، من أجل التوصل إلى إجماع حول أسباب ميل السياسة إلى دعم المنتجين.تم اقتراح أربع تفسيرات للحماية الفلاحية - الدعم الواسع للفلاحين و رسوم جمركية على الواردات- من قبل (de Gorter et Swinnen,2002):[2]

- تفضيلات المشرع: يصوت المشرعون (النواب) على مشاريع السياسة الفلاحية وفقا لتفضيلاتهم الشخصية.
- الحوافز الانتخابية: المنتخبون يفضلون حماية الزراعة، صانعي القرار يوجهون السياسات لإعادة انتخابهم.
- الضغط (Lobbying): جماعات المصالح المتمثلة في المنتجين الزراعيين تمارس الضغط و تساهم في الحملات الانتخابية لدعم أولئك الذين يدعمون الفلاحة (Becker; Obson 1971 1983).
- كذلك المؤسسات السياسية للبلد تشجع حماية الفلاحة.[3]

Bellemare et Carnes (2015) [4] يختبر ثلاث فرضيات لدوافع حماية الفلاحة في الو م أ. 1- تفضيلات المشرعين. 2- الحوافز الانتخابية. 3- جماعات الضغط (Lobbying).نتائج الدراسة تشير أن الحوافز الانتخابية تفسر قدر كبير من التباين في الحماية الزراعية. إلا أن تفضيلات المشرع و الضغط قد تلعب دورا أيضا. إذن الكونغرس يدعم الفلاحة، لأن العديد من الأعضاء لهم دوافع انتخابية، بالإضافة إلى أن الكثير منهم لديهم مصالح شخصية أو إستراتيجية.

---

[1] Bellemare, Marc F., and Nicholas Carnes. "Why do members of congress support agricultural protection ? " *Food Policy* 50 (2015): 20-34.

[2] De Gorter, H., and Swinnen, J. (2002). Op.cit.

[3] مجموعة من الدراسات بينت كيف تميل المؤسسات السياسية للبلد إلى حماية الفلاحة .للاطلاع على هذه الدراسات يكفي الاطلاع على :

- De Gorter, H., and Swinnen, J. (2002). Op.cit.
- Bellemare, M. F., and Carnes, N. (2015). Op.cit.

[4] Bellemare, M. F., and Carnes, N. (2015). Op.cit.

2. الدعم الفلاحي في إطار السياسات الفلاحية لبعض الدول:

1.2. الدعم الفلاحي في الدول المتطورة:

1.1.2.الدعم الفلاحي في دول التعاون و التنمية الاقتصادية OCDE كمجموعة:

في حين أن معظم دول التعاون و التنمية الاقتصادية غنية و وزن الفلاحة فيها ضعيف، يشكل الدعم الزراعي أهم أدوات السياسة الفلاحية في هذه الدول التي لا طالما صرفت ميزانية معتبرة على هذا الدعم. رغم مختلف الإصلاحات التي قامت بها الدول الأعضاء للتوجه إلى إجراءات غير مرتبطة بالإنتاج و بالمبادلات التجارية، إلا أن مكانة هذا النوع من الآليات و التدخل في السوق لا تزال مرتفعة، ما شهد في كل مرة معارضة من قبل الدول النامية المصدرة للمنتجات الغذائية المنضمة تحت لواء مجموعة العشرون (G 20)التي أنشأت سنة 2003، و التي تعقد اجتماعات دورية كان آخرها دورة الدوحة. هذه الدول تندد بالسياسات الفلاحية للدول المتقدمة و بالحماية العالية لمنتجاتها و صادراتها، خاصة السياسة الفلاحية للولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد الأوروبي. فكانت في كل مرة تعارض هذه المجموعة من الدول و تتحدى سياسات الدول المتقدمة لدى المنظمة العالمية للتجارة. أبرز تحدي في هذا الشأن، المتعلق بسياسة القطن الأمريكية و المعارضة الشديدة و الدائمة لهذه السياسة من طرف البرازيل لسنوات طويلة، و الدعوات المتكررة لدى المنظمة العالمية للتجارة نتيجة للازمات المتكررة التي ألحقتها السياسة الأمريكية بالدول المصدرة للقطن.

في دول OCDE، أكثر من 90% من قيمة الدعم للفلاحة يقدم من طرف أربعة كيانات: الاتحاد الأوروبي (التي تقدم وحدها نصف قيمة الدعم)، اليابان، الو م أ و كوريا الجنوبية. هذه الدول يبقى الدعم للمنتجين فيها مرتفعا، بشكل متناقض مع دولتين من دول OCDE – أستراليا و نيوزيلاندا- اللتان تقدمان قليل من الدعم لفلاحتهما.[1] التوجه الأخير للدعم في دول التعاون و التنمية الاقتصادية يتجه إلى فصل الإعانات عن الإنتاج أو الأسعار.

في منطقة OCDE، الإعانات للمنتجين، الذي يعرف باسم تقدير الإعانات للمنتجين (ESP) المستحدث من طرف خبراء OCDE، و الذي يقيم القيمة النقدية السنوية للتحويلات الإجمالية للمستهلكين و دافعي الضرائب لصالح المنتجين الفلاحيين، تقاس على مستوى المزرعة كنسبة من إجمالي الإرادات الفلاحية.

دعم المنتجين في دول OCDE مرت من 37% في 1986-88 إلى 30% للفترة 1995-1997 ثم 19% في 2010-12.

[1] Banque internationale pour la reconstruction et le développement. Rapport sur le développement dans le monde 2008: l'agriculture au service du développement. Banque mondiale, 2008.p .115.

حصة الإجراءات التي تحدث تشويه على الإنتاج و التبادلات (على أساس الإنتاج، استخدام المدخلات المتغيرة- من دون قيود) انخفضت لكن لا يزال يمثل 50 % من مجموع الإعانات للمنتجين للفترة 2010-12، بعد أن كانت 14% فقط من الإعانات للمنتجين هي غير مرتبطة بالإنتاج و المدخلات، أي لا تؤدي إلى تشويه الإنتاج و المبادلات.

أما التشويه للأسعار فقد انخفض فعلا: فبعد أن كانت الأسعار التي يتلقاها المنتجون هي أكبر ب 50% عن الأسعار العالمية ل 1986-88، في 2010-12 هذه الأسعار هي أكبر ب 10% عن نظيرتها في الأسواق العالمية، كما يوضح (CNP) .

يمثل الدعم الإجمالي (EST) 1% من الناتج الداخلي الخام لمنظمة التعاون و التنمية الاقتصادية في 2010-12، بعد أن كان يمثل 3% في 86-88.

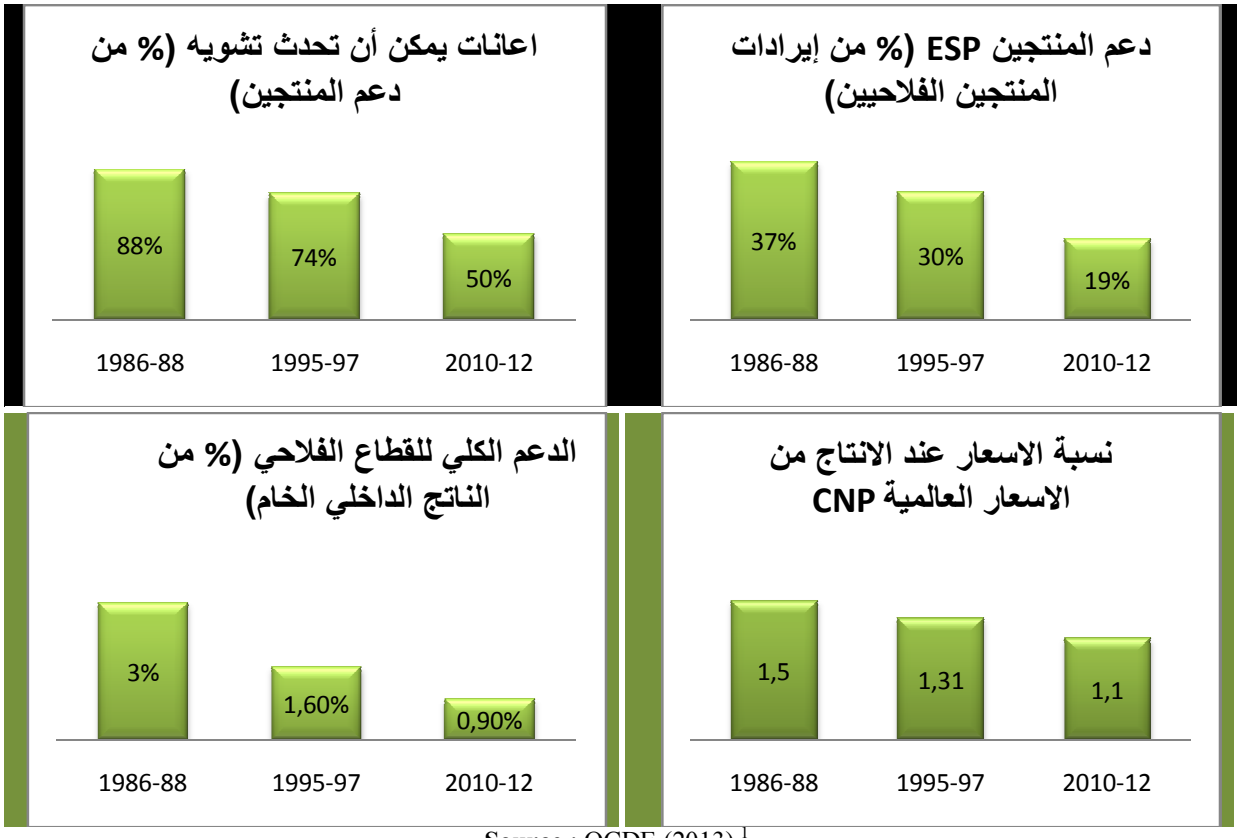

Source : OCDE (2013).[1]

[1] OCDE (2013). Politiques agricoles : suivi et évaluation 2013 : Pays de l'OCDE et économies émergentes, Éditions OCDE.

2.1.2. الدعم الفلاحي في إطار السياسة الفلاحية المشتركة:

تساهم الفلاحة الأوروبية ب 1.7% في الناتج الداخلي الخام و ب 4.6% في العمالة الإجمالية للاتحاد سنة 2011. و تمثل الصادرات الفلاحية 6.5% من إجمالي الصادرات الأوروبية و 5.9% من الواردات. يسجل الميزان التجاري للمنتجات الزراعية عجزا قيمته (7834) مليون دولار. يعتبر الاتحاد الأوروبي من أهم مستوردي العالم للمنتجات الزراعية.[1]

عند إنشاء السياسة الفلاحية الأوروبية في سنة 1962، من خلال اتفاق بين 6 دول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الاقتصادي CEE (الاتحاد الأوروبي حاليا). تم الاتفاق على تجاوز الاتحاد الجمركي و الذهاب إلى أبعد من ذلك بإنشاء سوق و سياسة فلاحية مشتركة لجميع الدول الأعضاء. الهدف الأساسي لهذه السياسة و التي يطلق عليها السياسة الفلاحية المشتركة (PAC) هو رفع الإنتاج و الإنتاجية الفلاحية لتحقيق الأمن الغذائي و تخفيض الواردات و ضمان مستوى حياة عادل للمجتمع الريفي. حيث كان الاتحاد الأوروبي في تلك الفترة من أهم المستوردين في العالم للمنتجات الغذائية و الحبوب خاصة. الآلية الأساسية المتخذة لتحقيق الأهداف السالفة الذكر هو ضمان أسعار فلاحية جيدة للإنتاج الفلاحي.

وسيلتين أساسيتين تم وضعهما في هذا الإطار:[2] تنظيمات مشتركة للسوق (Organisations Communes de Marche OCM) و صناديق للتمويل. تم إنشاء عدة تنظيمات مشتركة للسوق (الحبوب، السكر، الحليب، الزبدة ، البيض و الخضروات.....)، مع إنشاء الصندوق الأوروبي للتوجيه و الضمان الفلاحي (FEAGA)[3].

بالنسبة للتنظيمات المشتركة للسوق للحبوب على سبيل المثال، هو عبارة عن دعم عن طريق السعر. تقوم هيئة عمومية بتحديد السعر (يطلق عليه السعر المستهدف أو سعر التوجيه) لكل منتوج، هذا السعر هو مضمون للمنتجين. يكون ذلك عن طريق تدخل مباشر في السوق من طرف السلطات العمومية و تشتري من الفلاح الكميات المعروضة للتقليل من العرض (في حالة السعر المنخفض).الأسعار تصبح بالنتيجة دائما مساوية أو أكبر من السعر المستهدف. تقوم السلطات العمومية بتخزين هذا الإنتاج، و من ثم القيام بعملية تسيير المخزون. [4] لحماية هذا السعر عزز ذلك بحماية للواردات (رسوم متغيرة) و إعانة للصادرات.

---

[1] OCDE (2013). Op.cit. P.139.

[2] Guide de la politique agricole commune, réalisé par les organisations du groupe PAC, 2013, p. 15.

[3] FEOGA يتكون من فرعين، فرع يسمى " الضمان" الذي يمول OCM .و فرع يسمى " التوجيه" المكلف بتمويل الجانب الاجتماعي و الهيكلي للسياسة الفلاحية المشتركة.

[4] Butault, Jean-Pierre, Alexandre Gohin, and Hervé Guyomard. "3. Des repères historiques sur l'évolution de la politique agricole commune." *Mieux comprendre* (2004):P.87.

أصبحت الزراعة أكبر إنتاجية و تم تحقيق الأمن الغذائي، بل انتقل الاتحاد الأوروبي من مستورد للمنتجات الزراعية إلى مصدر و ازداد الإنتاج من عام لآخر، ما أدى إلى وجود فائض كبير و مستمر للمواد الغذائية المدعمة، و هو ما زاد من الأعباء المالية للسياسة الفلاحية التي كانت تستحوذ على الحصة الأكبر من ميزانية الاتحاد، بشكل موازي مع الزيادة الكبيرة في الإنتاج خاصة في سنوات 1970 و 1980.

جدول2 .1. تطور معدل الإمدادات (إنتاج/ استعمال %) لبعض المنتجات الزراعية الأساسية المدعمة.

	60/1956	71-1968	74/1973	86/1985	93-1992	99/1998
الحبوب	85	90	91	110	120	116
لحوم البقر	92	88	90	107	108	103
مسحوق الحليب	-	135	186	220	212	201

Source : Butault, Jean-Pierre et al (2004)[1] .

كانت تسجل أوروبا عجزا في أغلب المنتجات الزراعية في سنوات 1960، ما عدا الحليب (الجدول**1.2**.). لتسجل تطورا كبيرا استجابة لسياسة الأسعار المتخذة و التي ساهمت كثيرا في زيادة الإنتاج، وصل إلى 220% من الاستخدام الداخلي للحليب للموسم 86/85. الأمر الذي أصبح مكلف جدا لميزانية الاتحاد الأوروبي (نتيجة لزيادة الإعانات المرافقة للزيادة في الإنتاج و الفائض). هذا أدى إلى إطلاق مجموعة من الإجراءات عملت على ربط الإنتاج بظروف السوق.

في سنة 1984 أين وصلت الميزانية المخصصة للسياسة الفلاحية المشتركة 71% من الميزانية الكلية للاتحاد. الاتحاد الأوروبي يضع عدد من الإجراءات للتحكم في العرض لتخفيض الأعباء المالية المرتبطة بالزيادة الكبيرة في الإنتاج. حيث أصبح منتجو الألبان يخضعون لحصص و منتجي الحبوب يخضعون لقيم قصوى مضمونة (quantités maximales garantie)، أعلى من ذلك الأسعار تنخفض تلقائيا.
رغم كل هذه الإجراءات، الفائض يستمر و الميزانية تنفجر. بين 1980 و 1992 تضاعفت ميزانية الاتحاد الأوروبي بثلاث مرات. إضافة إلى هذا القيد المالي، هناك قيود دولية خاصة من جانب الو م أ لإلغاء هذا النوع من الدعم للأسعار و فتح السوق.[2]

[1] Butault, Jean-Pierre, Alexandre Gohin, and Hervé Guyomard. (2004). Op cit. P.90.
[2] Guide de la politique agricole commune, réalisé par les organisations du groupe PAC, 2013, p. 17.

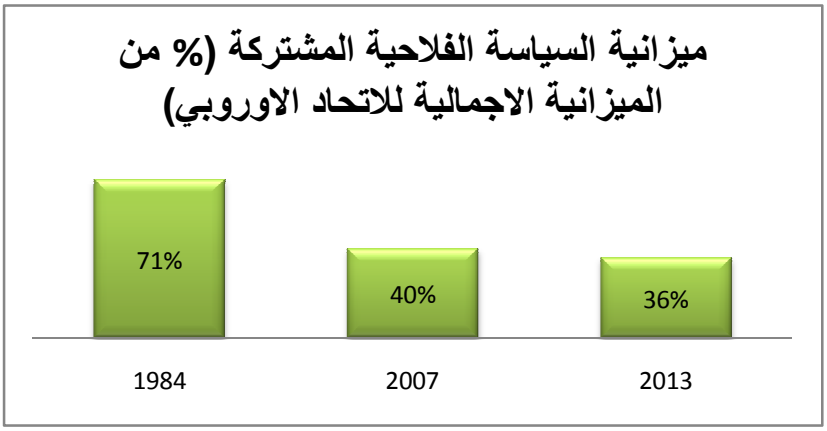

Source : Colette Alcaraz (2012).[1]

في سنة 1992، استجابة للضغوط الدولية جاء أول إصلاح للسياسة الفلاحية المشتركة، أين أدخلت عليها تغييرات عميقة. الأسعار المضمونة خفضت ب 35% للحبوب، 15% للحوم البقر. هذا الانخفاض في الأسعار عوض بإعانة تدفع للمنتجين للمحاصيل أو عدد الماشية لفترة مرجعية معينة. و المنتج لا يتحصل على هذه الإعانة إلا إذا جمد جزء من مساحته. هذا التجميد سيسمح بالحد من العرض، و تخفيض المخزون و بالتوقيع على اتفاقية مراكش سنة 1994.[2] إذن إصلاح 1992 خفض دعم الأسعار و استبدلها بإعانات مباشرة للفلاحين تعوضهم عن انخفاض الأسعار عند مستوى معين من الإنتاج (مدفوعات تعويضية). يعزز هذا الإصلاح حماية البيئة و إطلاق مبدأ التنمية المستدامة.

بعد سنة 1999، تم إعادة هيكلة السياسة الفلاحية المشتركة و تقسيمها إلى ركيزتين: الركيزة الأولى تتمثل في الإعانات المباشرة للفلاحين (إعانات للإنتاج) و تنظيم السوق، أما الركيزة الثانية تتعلق بسياسة التنمية الريفية.

الركيزة الأولى تمول كليا من طرف الصندوق الأوروبي للضمان الفلاحي (FEAGA)، أما الركيزة الثانية و التي تهتم بجوانب التنمية الريفية و البيئية، تمول من طرف الصندوق الأوروبي للتنمية الريفية (FEADER) من جهة و تمويل مشترك بين ميزانية الاتحاد و الدول الأعضاء من جهة أخرى.

رغم الأهمية المتزايدة للإعانة غير المرتبطة للركيزة الثانية، فقط 14.1 مليار أورو خصصت لها (خارج التمويل المشترك للدول الأعضاء)، و هي تشكل 26% من الغلاف المالي الأوروبي مقابل 74% للركيزة الأولى سنة 2008.[3]

إذن إلى غاية 1992، السياسة الفلاحية المشتركة كانت ترتكز على دعم الأسعار عن طريق التنظيمات المشتركة للسوق (OCM). في 1992، الاتحاد الأوروبي قرر أن يخفض من أسعار التدخل و يعوض هذا

[1] Colette Alcaraz (2012). L'Europe, la Politique Agricole Commune et le Monde. les notes d'analyse du CIHEAM. N°65 – Avril 2012.
[2] Ibid. p. 17.
[3] Ibid. p. 23.

التخفيض بإعانة مباشرة للمنتجين. الفلاحة تتلقى مساعدة تعويضية للحبوب، و لكل رأس من الماشية التي تعوض انخفاض الأسعار.

إصلاح 2003 قام بتحويل نظام الدفع التعويضي، الإعانات الآن هي مستقلة عن الإنتاج، تأخذ شكل حقوق دفع وحيدة (DPU) و التي تشكل إعانة للدخل.

حقوق الدفع الوحيدة، يعطي حق إعانة للهكتار، قيمته تستند على مرجع تاريخي للمدفوعات التعويضية التي كانوا يتلقونها الفلاحون في الفترة بين 2000-2002 حيث:

DPU 1 = متوسط المساحات للفترة 2000-2002 مضروب في المردود لسنة 2002 و ب 63 أورو للطن من المحاصيل الزراعية، فاستنادا على عدد الهكتارات تقدم هذه الإعانة. للحيوانات معدل رؤوس الماشية للفترة 2000-2002 مضروب في الإعانة للرأس ل 2002 ، استنادا على مساحة الأعلاف. هذه الإعانة (DPU) يتلقاها الفلاحون على الهكتارات المعنية و لهم أيضا الحق في إنتاج محصول آخر غير ذلك الذي كان موجود في 2000-2002. يمكن الاستفادة من هذه الإعانة حتى من دون إنتاج.[1] هذا النوع من الإعانات هو مرتبط بعدد الهكتارات للفترة 2000-2002 و ليس بالإنتاج، إذن يعتبر إجراء غير مرتبط أو مفصول بالمعنى الاقتصادي في حدود المنظمة العالمية للتجارة.

إصلاح 2003 أدخل عنصر آخر للسياسة الفلاحية المشتركة و المتمثل في مشروطية الإعانات. أي حقوق الدفع الوحيدة المقدمة للفلاحين تخضع إلى احترام قواعد أولية للتسيير (ERMG) و إلى الامتثال لشروط حماية البيئة (BCAE). في حال عدم احترام الفلاحين لهذه الشروط يمكن أن يتلقوا عقوبات بالإضافة إلى عدم استفادتهم من الإعانة، و هو ما يسمح بتوجيه الفلاحة الأوروبية نحو الاستدامة.

دعم الأسعار عن طريق التدخل في الأسواق الفلاحية من خلال التنظيمات المشتركة للسوق الذي كان أهم وسيلة للسياسة الفلاحية المشتركة قبل سنة 1992. سنة 2013، فقط 4.7% من ميزانية السياسة الفلاحية المشتركة هي مخصصة إلى هذا النوع من الإعانات بعد أن شهدت انخفاضا من سنة إلى أخرى بسب الضغوط الدولية من جهة و المصاريف الضخمة المتعلقة بهذا النوع من الإعانات. اختفت التنظيمات المشتركة للسوق لصالح حقوق دفع وحيدة تنظم السوق الداخلي و تجمع 21 منتوج أساسي من بينهم الحبوب، زيت الزيتون، السكر.... عن طريق إعانات مباشرة للفلاحين و التي أصبحت تستحوذ سنة 2013 على 69.2% من ميزانية PAC (93.02 % من هذه الإعانات المباشرة هي إعانات غير مرتبطة).أي الإعانات غير المرتبطة تشكل نسبة 64.4% من الميزانية الكلية للاتحاد الأوروبي المخصصة للفلاحة (الجدول2 .2) من دون إدراج النفقات من الميزانية الخاصة للدول الأعضاء.

[1] Ibid. p. 27.

الجدول 2.2. تطور الدعم و النفقات للسياسة الفلاحية المشتركة للفترة (2007-2014).(مليون أورو)

	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
ميزانية الاتحاد الأوروبي– 1 –	120326.5	131748.1	139778.5	139832.5	141001.5	147085.4	138634.5	138634.5
النفقات الكلية للفلاحة(100%)– 2–	52026.4	57905.3	60054.0	58880.4	58578.8	59514.1	58851.9	57993.6
2/1(%)	43.2	43.9	42.9	42.1	41.5	40.3	40.0	41.8
التدخل في الأسواق الفلاحية –3–	5419.0	5443.4	7004.7	4315.5	3533.1	3515.7	2773.4	2496.3
3/2 (%)	10.4	9.3	11.6	7.3	6.0	5.9	4.7	4.3
المدفوعات المباشرة –4–	37045.8	37568.6	39113.9	39675.7	40178.0	40880.0	40931.9	41240.8
المدفوعات المباشرة غير المرتبطة – 5–	30369.1	31414.5	32794.1	33825.0	36830.4	37665.5	38076.0	38179.0
4/2(%)	71.2	64.8	65.1	66.9	68.2	68.3	69.2	71.0
5/2(%)	58.37	54.2	54.6	57.1	62.5	63.0	64.4	65.8
التنمية الريفية –6–	9488.1	14626.7	13713.7	14585.4	14408.4	14594.7	14805.0	13987.3
6/2(%)	18.2	25.2	22.8	24.6	24.5	24.4	25.0	24.1
نفقات أخرى (% من نفقات PAC)	0.2	0.7	0.5	1.2	1.3	1.4	1.1	-

- 2014: مشروع ميزانية.

Source : Commission européenne, Direction Générale de l'Agriculture et du Développement Rural.

هناك كذلك تزايد في النفقات المخصصة للركيزة الثانية من السياسة الفلاحية و المتعلقة بالتنمية الريفية و المحافظة على البيئة. لكن رغم الأهمية الممنوحة لبرامج التنمية الريفية من طرف الاتحاد الأوروبي، إلا أن نسبتها من إجمالي ميزانية الاتحاد هي فقط 25% سنة 2013 مقابل أكثر من 70% للركيزة الأولى.

رافق هذا التحول في السياسة الفلاحية المشتركة انخفاض محسوس في الميزانية المخصصة لها في آخر 30 سنة، بعد أن كانت الفلاحة تستحوذ على حوالي 75% من الميزانية الكلية للاتحاد الأوروبي، مرت إلى 40 % سنة 2013.[1]

2 .1 .3. الدعم الفلاحي في إطار السياسة الفلاحية للولايات المتحدة الأمريكية:

تساهم الفلاحة في الناتج الداخلي الخام ب 1.2% و تساهم ب 1.6% في إجمالي العمالة. تمثل الصادرات الزراعية للو م أ نسبة 9.8 % من إجمالي الصادرات مقابل 4.7% من الواردات. و يعتبر القطاع الفلاحي من أبرز القطاعات الاقتصادية من ناحية التصدير، و يعد القطاع من القطاعات النادرة التي تسجل فائضا في ميزانها التجاري ب 39240 مليون دولار أمريكي سنة 2011.[2]

جزء كبير من السياسة الفلاحية الحالية فيما يتعلق بالمنتوجات الأساسية تجد أصولها في سنوات 1930، بين عامي 1929 و 1932 انخفض الدخل الزراعي للخزينة الأمريكية من 5.2 مليار دولار إلى 1.4

[1] السياسة الفلاحية المشتركة تمتص 40% من ميزانية الاتحاد الأوروبي، لأن الفلاحة هي من الميادين النادرة التي تمول بشكل أساسي أو السياسة المشتركة لكل الدول الأعضاء التي تمول من طرف الاتحاد.أغلب السياسات الأخرى تمول بصفة كبيرة من طرف الدول الأعضاء.

[2] OCDE (2013). Op.cit. P.299.

مليار دولار. مع إدخال سياسات ضبط جديدة، التحويلات الحكومية للمنتجين الفلاحين مرت من 0 مليار دولار سنة 1933 إلى 28 مليار دولار سنة 2000. بالمقابل، الدخل الفلاحي للولايات المتحدة الأمريكية مر من 1.4 سنة 1932 إلى 56 مليار دولار أمريكي سنة 2000.[1] قانون 1949 يشكل الإطار القانوني الدائم الذي يحكم دعم أسعار المنتجات الأساسية و العائدات التي يتم رسمها في الو م أ.

" الكونغرس" تبنى بانتظام إجراءات تشريعية منتظمة للإطار القانوني الدائم من خلال مختلف النصوص المعروفة باسم القانوني الزراعي "farm bill". في الأصل البرامج المتعلقة بالمنتجات الأساسية تهدف إلى ضبط الأسعار و تحفيز المداخيل عن طريق إجراءات دعم الأسعار و المداخيل المتعلقة بمنتجات محددة مسبقا.

دعم الأسعار و ضبط العرض هي المبادئ الأساسية للسياسة الفلاحية الأمريكية للفترة 1933- 1996. في السنوات الأولى للسياسة الفلاحية، الأسعار العالمية كانت أكبر من أسعار الدعم نتيجة للطلب المرتفع على المواد الغذائية خلال الحرب العالمية الثانية و فترة إعادة بناء القدرات الإنتاجية لأوروبا بعد الحرب و إعانة الغذاء لمارشال. استجابة لهذا السعر المرتفع، زاد الإنتاج بوتيرة جعلته يتجاوز الطلب. السياسات الحكومية تعرض ضمان للسعر و التحكم في العرض سواء عن طريق التخزين العمومي أو عن طريق تجميد للأراضي و سحبها من الإنتاج لفترة محددة. رافق هذه الإجراءات دعم للصادرات لخلق منافذ للفائض الموجود.[2] خلال تلك الفترة استفادت معظم المنتوجات الزراعية من سعر مرتفع مضمون.

سنة 1965 شهدت تغيير أساسي لهذه السياسة، أين تم ربط سعر الدعم الداخلي (loan price) بالسعر العالمي عن طريق ضمان إعانات تعويضية لمداخيل الفلاحين. انطلاقا من سنة 1973، مدفوعات تعويضية لكل منتوج تحسب على أساس مساحة تاريخية و مردود مرجعي محدد، يطلق عليها deficiency payment التي تعوض قيمة الفرق بين السعر المستهدف (target price) من جهة و متوسط سعر السوق لأول خمسة أشهر الأولى للموسم الزراعي.[3] هذا القانون سمح للولايات المتحدة الأمريكية بغزو السوق، و أصبح سعر الدعم الأمريكي هو الموجه للسعر العالمي للمنتجات التي تستحوذ الو م أ على حصة معتبرة منها (القمح، الذرة، القطن و الصويا). خلال سنوات 1970 عرفت الو م أ فترة مريحة لمركزها في السوق العالمي (على سبيل المثال، تبادلات الحبوب تضاعفت من 100 إلى 200 مليون طن للسنة).[4] لم تعد الإعانات ضرورية للفلاحة الأمريكية.

[1] Schmitz, Andrew, and Troy G. Schmitz. "US and EU Agricultural Policy: Divergence or Convergence?" The Economic Impact of Public Support to Agriculture. Springer New York, 2010. 42.
[2] Devienne Sophie et al. « Politique agricole et agriculture aux États-Unis : évolution et enjeux actuels », Annales de géographie, 2005/1 n° 641, p. 06. DOI : 10.3917/ag.641.0003
[3] Ibid. P.07.
[4] Ibid. P.07.

خلال هذه الفترة من التوسع و ارتفاع الأسعار أوقعت أزمات في سنوات 1980: الفلاحة الأمريكية عرفت انحرافا لمكانتها من التصدير في الأسواق العالمية و الركود لعديد المنتجات حيث شهدت منافسة أكثر صرامة مع ظهور إمكانيات تصدير للفلاحة الأوروبية و التأكيد من طرف البرازيل، الأرجنتين و استراليا. سياسات دعم التخزين العمومي و الخاص، تجميد الأراضي و دفع إعانات مباشرة أصبح من جديد ضروري لدعم المداخيل الفلاحية. رغم تكلفتها المهمة، هذه الإجراءات جددت من خلال التشريعات الأمريكية ل 1985 و 1990. مستوى الدعم، أي السعر الذي عنده تعرض السلطات العمومية تخزين المنتوج، حدد أقل من الأسعار العالمية للقمح و الذرة لتحفيز المنتجين على عدم استخدام التخزين و عرض إنتاجهم في الأسواق. هذه القوانين الزراعية تعزز برامج ضمان الائتمان و خاصة إعانة الصادرات (export enbancement program) سنة 1985، إجراء اتخذ لمواجهة التحفيزات التي استفادت منها الصادرات الأوروبية.[1] في هذه الفترة من الركود، التحكم في العرض يلعب دور مهم لبعض المنتجات خاصة الحبوب عن طريق ضبط السوق مع مساحات مسحوبة من الإنتاج.

لإنعاش الصادرات الفلاحية الأمريكية و التماشي مع المفاوضات الدولية، بعد اتفاق مراكش 1994، القانون الزراعي لسنة 1996 يمشي في اتجاه رفع القيود، في تسليط للضوء على جملة من الأمور المتعلقة بفصل الإعانات. قد ألغى هذا القانون ضرورة تجميد الأراضي كشرط أساسي للاستفادة من الدعم الحكومي، مع الحرية التامة لاختيار دورة المحاصيل، كما تم إلغاء الإعانة المقدمة للتخزين. إذن الو م أ تنازلت عن مراقبة العرض.[2] استبدلت المدفوعات التعويضية للسعر المستهدف بمدفوعات عقود مرنة للإنتاج "production flexibility contract payments" محددة على مدار سبع سنوات. أصبحت الإعانات مرتبطة بالمساحات بشكل مستقل عن المحاصيل المقامة عليها، حتى من دون الإلزام بالإنتاج و بالتالي هناك فصل تام.

تم الإبقاء على قروض دعم التسويق (marketing loans) التي استحدثت في سنة 1990 و التي تسمح للفلاحين الحصول على إعانة معادلة للفرق بين سعر الدعم أو السعر الذي عنده الهيئة العمومية تعرض التخزين، و سعر السوق عندما يكون أقل من سعر الدعم.

قبل قانون 1996، الحصول على إعانة مرتبط باحترام تجميد الأراضي المفروض من طرف الحكومة، و إتباع دورة المحاصيل. مع القانون الجديد أصبح الفلاح حرا في اختيار محاصيله، حسب طلب السوق و تطور الأسعار، ويمكن له حتى أن لا ينتج أصلا. السلطات العمومية تأمل في ذلك الوقت بأن ارتفاع الطلب في السوق العالمي يترافق مع ارتفاع أسعار المنتجات الفلاحية، ما سيسمح بالعودة إلى التخفيض التدريجي للإعانات الحكومية.[3] كان الأمل من المدفوعات المرنة للإنتاج المحددة لسبع

[1] Ibid. P.08.
[2] Butault, Jean-Pierre, Alexandre Gohin, and Hervé Guyomard. "3. (2004). Op.cit. P.107.
[3] Devienne Sophie et al. (2005). Op.cit. p.09.

سنوات بأن تسمح للحكومة الأمريكية بإنهاء المركبات المؤسسية لدعم السوق الخاص بالمنتجات الفلاحية، مع ذلك قوى السياسات الاقتصادية أحبطت هذا الأمل.[1]

فصل الإعانات من خلال قانون 1996 لم يؤدي إلى تخفيض الإنتاج، على العكس، لأن الإنتاج استقر عند مستوى عالي خاصة القمح و الصويا. هذا التطور يجري في سياق غير مواتي: تباطؤ الطلب المرتبط بالأزمة المالية للدول الأسيوية و منافسة كبيرة خاصة من دول مجموعة CAIRNS . بالنتيجة أسعار مختلف السلع عرفت انخفاضا قويا انطلاقا من سنة 1997، ما أدى بالولايات المتحدة إلى دفع إعانات استعجاليه للمنتجين لتدعيم مداخيلهم.[2]

هذه الإعانات الاستعجالية التي بدأ العمل بها ابتداءا من سنة 1998 عززت في شكل "مدفوعات مواجهة التقلبات""contra cyclique" في قانون 2002 و الذي يمتد إلى غاية 2007 . هذه المدفوعات لمواجهة التقلبات أو لمواجهة خسائر السوق ترتكز على المساحات المزروعة و المردود الماضي و يتم تشغيلها عندما تنخفض الأسعار تحت مستوى محدد مسبقا. مدفوعات مواجهة التقلبات هي مرتبطة بالمساحة لمنتوجات معينة (قمح، حبوب، أعلاف...).

كما تم من خلال قانون 2002، - الإبقاء على قروض دعم التسويق (التي تكون وفقا للإنتاج و السعر الحقيقي) و امتد إلى منتجات أخرى،- تعويض مدفوعات عقود الإنتاج المرنة بمدفوعات مباشرة للمنتجات النباتية،- الرفع من المدفوعات تحت شكل حماية البيئة و تم إلغاء كل الإجراءات المتعلقة بالتحكم في العرض.[3]

السلطات العمومية أعادت إدخال وسائل منذ 1960 (السعر المستهدف و سعر الدعم)، لكن من دون التحكم في العرض، سواء عن طريق تجميد الأراضي أو عن طريق التخزين، هاتين الوسيلتين اللتين كانتا وحيدتين طيلة 50 سنة.[4]

ميزانية هذا القانون 40 مليار دولار لبرنامج السلع الأساسية و تقريبا 10 مليارات للمحافظة على البيئة و الموارد الطبيعية. القانون يركز على الاستهلاك الغذائي الذي خصص له قانون 2002 مبلغ 149.2 مليار دولار.[5]

---

[1] Rausser, Gordon C., and Harry De Gorter. *US policy contributions to agricultural commodity price fluctuations, 2006-12*. No. 2013/033. WIDER Working Paper, 2013.p.04.
[2] Devienne Sophie et al. (2005). Op.cit.
[3] Pour plus de détails, voir : OCDE (2011), « Soutien à l'agriculture aux États-Unis », dans Évaluation des réformes de la politique agricole aux États-Unis, Éditions OCDE.P.32. http://dx.doi.org/10.1787/9789264096752-4-fr
[4] Devienne Sophie et al. (2005). Op.cit.
[5] Rausser, Gordon C., and Harry De Gorter. (2013). Op.cit .p.04.

✓ السياسة الحالية للولايات المتحدة الأمريكية

السياسة الفلاحية الأمريكية الحالية تتشكل أساسا بموجب القانون الزراعي لسنة 2008 حول الغذاء، المحافظة على الموارد الطبيعية و الطاقة الذي يغطي الفترة 2008-2012. بعد انتهاء مدة هذا القانون سنة 2012، الكونغرس لم يستطع التوصل إلى توافق في الآراء بشأن القانون الجديد، و تم تمديد القانون لمدة سنة واحدة. و النقاشات المتعلقة بالقانون القادم لا تزال جارية.[1] منذ سنة 2008 بدأ يتلاشى الاتفاق بين الجمهوريين و الديمقراطيين في الكونغرس حول الإعانات للفلاحة.

النقاش المتعلق بالقانون الزراعي لسنة 2008 من خلال المفاوضات متعددة الأطراف بشأن التبادلات التجارية لدورة "الدوحة"(المفاوضات كانت بشأن تحدي السياسة الفلاحية الأمريكية من طرف بعض الدول خاصة البرازيل لإضفاء الشرعية على برامجها للإعانات، خاصة القطن و مدى أحقيتها بأن تكون في الصندوق الأخضر) بالإضافة إلى العجز المالي الأمريكي المرتفع. مكتب الميزانية للكونغرس(CBO) قدر أن التكاليف الكلية لقانون 2008 تصل إلى 284 مليار دولار للفترة 2008-12 . الإعانات للاستهلاك الغذائي مثلت أكثر من ثلثي الميزانية، برامج الدعم للفلاحين استفادت من 30% من الميزانية منها:15% موجهة لدعم المزارع، 7 % لضمان المحاصيل و 9% لحماية البيئة.[2]

حاليا العالم تغير، فقد تحول من فائض مزمن في العرض إلى فائض مزمن في الطلب والارتفاع في الأسعار الحقيقية للمواد الغذائية. أيضا، زيادة الطلب على السلع الزراعية من الصين و منتجي الطاقة، ما لم يعد مبررا لوجود عديد السياسات الفلاحية للولايات المتحدة خاصة تحفيز العرض. حيث الصناعات الزراعية و الوقود الحيوي أصبحت مصادر للطلب على السلع الزراعية التي لديها مرونة سعر أعلى. في هذا المعنى الإعانات الفلاحية تزيد من السعي للبحث عن الريع و سياسة فلاحية قوية من طرف الفلاحين.[3]

إنه ليس من المستغرب الآن أن أحدث التشريعات للسياسة الفلاحية يشمل الطاقة، على الرغم من أن قانون 2008 يضع جزء قليل من الميزانية لنفقات الطاقة (643 مليون دولار لفترة خمس سنوات). عند دمجها في المشروع الأمريكي للطاقة المتجددة، زيادة الدعم للوقود الحيوي أصبح واضحا. واحد من الأسباب الاقتصادية للتشريع على الطاقة المتجددة، لأنها تؤدي إلى زيادة أسعار المواد الأولية (القمح، الذرة، البذور الزيتية). المبرر الثاني هو الرغبة في خفض برامج الدعم للسلع الأساسية. هذه التشريعات

[1] OCDE (2013). Op.cit. p.302.
[2] OCDE (2011), « Soutien à l'agriculture aux États-Unis », dans *Évaluation des réformes de la politique agricole aux États-Unis*, Éditions OCDE.P.34. http://dx.doi.org/10.1787/9789264096752-4-fr
[3] Rausser, Gordon C., and Harry De Gorter. (2013). Op.cit .p.05.

و السياسات أدت إلى زيادة الطلب على هذه المواد الوسيطية و الارتفاع القوي في إنتاج الوقود الحيوي.[1]

في السياسة الفلاحية الحالية الدعم الفلاحي يتكون من عدة طبقات، بعضها لدعم الأسعار (برامج "قروض التسويق""marketing loan")، و غيرها ثابتة (مدفوعات مباشرة) أو ملحقة بالأسعار(مدفوعات مواجهة التقلبات الدورية). أخرى أيضا تعوض خسائر المداخيل (Supplemental Agricultural Disaster Assistance"SURE")،(Average Crop Revenue Election"ACRE") و جعل تأمين للمداخيل و المحاصيل[2].

في الو م أ تقريبا جميع النفقات للدعم الفلاحي هي موجهة للمحاصيل الحقلية (حبوب، قطن، البذور الزيتية). تقليديا الحصة الكبرى من هذا الدعم موجهة لآليات مواجهة التقلبات، تسمح للمنتجين بمواجهة انخفاض المردود الناتج عن التغيرات الطبيعية أو ضد الانخفاض في الأسعار. قانون 2008 أنشأ وسيلتين متميزتين هما: Average Crop Revenue Election(ACRE) و Supplemental Agricultural Disaster Assistance (SURE). هذا بالإضافة إلى الإبقاء على المدفوعات المباشرة و لمواجهة التقلبات و المدفوعات تحت شكل قروض لدعم التسويق.

كما تم إنشاء برنامج جديد لتحويل السكر إلى ايثانول و زيادة المبالغ الموجهة لأنشطة البحث و التطوير للوقود الحيوي. فضلا عن زيادة كبيرة لبرامج الإعانات الغذائية الداخلية. كرس القانون الزراعي أيضا إلغاء برنامج تشجيع الصادرات.[3]

بالنسبة للآلية الجديدة و المتمثلة في (ACRE) هو البرنامج الأول للمساعدة المباشرة الذي له هدف حماية منتجي المحاصيل الحقلية ضد انخفاض رقم أعمالهم، و ليس ضد انخفاض الأسعار. هو إذن أول وسيلة تهدف إلى حماية رقم أعمال المزرعة المقيم وفقا لمتوسط السنوات السابقة و ليس ضد الأسعار المنخفضة أقل من السعر المضمون المحدد من طرف القانون، مهما يكن مستوى أسعار السوق. جهاز ACRE اقترح كبديل لمدفوعات " مواجهة التقلبات" و تنفيذه مرتبط باختيار الفلاح للمشاركة في البرنامج التقليدي لمدفوعات مواجهة التقلبات أو برنامج ACRE.[4] ACRE ترافق مع برنامج آخر يطلق عليه " Supplemental Agricultural Disaster Assistance(SURE) "، الذي أنشأه نفس

[1] Ibid. P.05.
[2] Parlement européen. *Département thématique B*: *Politiques structurelles* et de *Cohésion*. Dernières évolutions de la loi agricole américaine.2013.p.10. http://www.europarl.europa.eu/studies
[3] OCDE (2013). Op.cit. p.302.
[4] Debar, Jean-Christophe. "Agri US Analyse."Etat-unis :le programme ACRE, nouvelle étape dans l'orientation anticyclique de la politique agricole. Etude du programme ACRE (US) Marché SSP-2010-005.

القانون لتعويض الخسائر الناتجة عن الكوارث الطبيعية. أغلب هذه الوسائل تخص منتجي المحاصيل الحقلية (بدرجة أقل منتجي الخضر و الفواكه).[1]

بالنسبة للتطور في مستويات الدعم الفلاحي فقد انخفض بصورة عامة، كما أن إجراءات الدعم المرتبطة بالإنتاج و المبادلات هي الأخرى في انخفاض مستمر. الدعم للمنتجين في الولايات المتحدة انخفض بصفة كبيرة، فقد انتقل من 22% من العائدات الإجمالية للمنتجين في 1986-88 إلى 8% في 2010-12. هو أقل بأكثر من 50% من معدل دول التعاون و التنمية الاقتصادية. كما انخفضت الإجراءات التي يمكن أن تخلق تشويه للمبادلات و الإنتاج من الدعم الكلي للمنتجين، و مرت من 53% في 1986-88 إلى 21% في 2010-12.

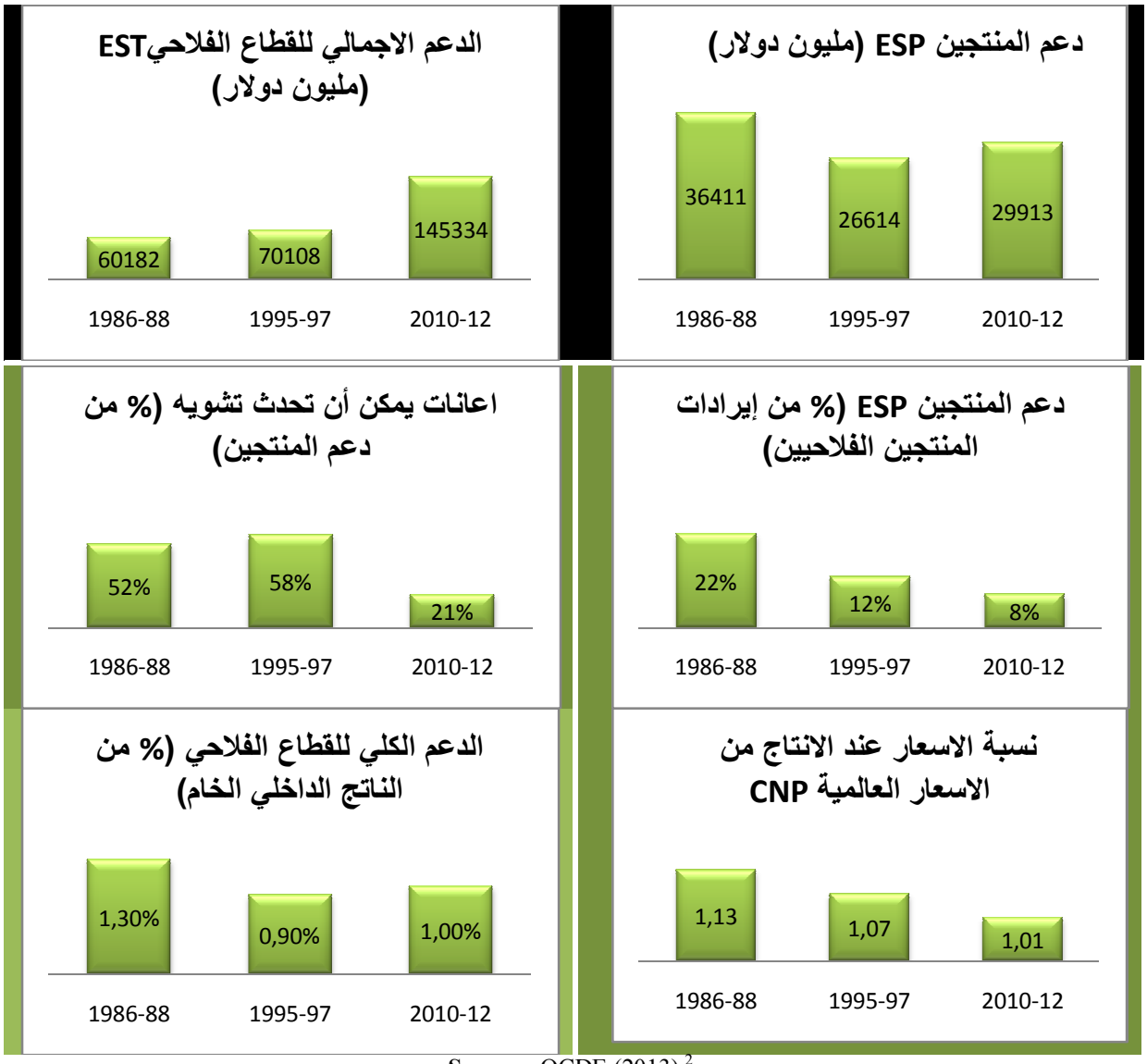

Source : OCDE (2013).[2]

[1] Debar, Jean-Christophe. (2010). Op.cit.
[2] OCDE (2013). Op.cit. p.301.

الأسعار عند الإنتاج التي كانت أكبر ب 13% من الأسعار العالمية في 1986-88، هي مساوية تقريبا للأسعار العالمية في 2010-12، نتيجة للانتقال إلى المدفوعات المباشرة.

و تمثل الإعانات الكلية (EST) 1% من الناتج الداخلي الخام في 2010-12 مقابل 1.3% في 1986-88. دعم خدمات المصالح العامة تطور بشكل ملحوظ، انتقل من 23 % من الدعم الكلي في 1986-88 إلى 51 % في 2010-12.

1.2. 4. السياسة الفلاحية لليابان:[1]

أهمية الفلاحة في الاقتصاد الياباني هي ضعيفة نسبيا و تمثل 1.2% من الناتج الداخلي الخام و 3.4% من العمالة. اليابان هو أكبر مستورد للمنتجات الغذائية في العالم. هذا الصنف من المنتجات يمثل 8% من الواردات الإجمالية لليابان و أقل من 1% من الصادرات الكلية. هيكل القطاع الفلاحي تستحوذ عليه المزارع العائلية الصغيرة ذات الحجم الصغير جدا. أغلبية الأراضي هي مخصصة لزراعة الأرز. إنتاج قطاع تربية الحيوانات يعتمد على الواردات لتغذية هذه الحيوانات.

بصفة عامة، التوجه نحو السوق لم يتحسن كثيرا، مع تراجع في الدعم منذ 1986 . يظل معدل الدعم في اليابان أكبر من متوسط دول OCDE. إضافة إلى ذلك، 90% من هذا الدعم هو متعلق بمنتوجات أساسية خاصة.

سنة 2010 أنشأت مدفوعات جديدة لدعم العائدات الفلاحية، تدفع لكل المزارع ذات الطابع التجاري، تحت عنوان منتوجات أساسية محددة، و هو ما يتنافى مع إصلاح حديث يهدف إلى فصل المزيد من المدفوعات عن المنتجات المحددة و استهداف المزارع الكبيرة عن طريق وضع معايير للحجم. خلافا لذلك، بخصوص الإعانات للأرز، هي مشروطة بالوصول إلى هدف كمي مفروض من الإنتاج.

السياسات الفلاحية لليابان ترتكز على دعم أسعار السوق، من خلال الرسوم الجمركية و الحصص التعريفية (contingents tarifaires)، و على مدفوعات مرتبطة بالإنتاج. الحصص التعريفية تطبق على المنتجات الفلاحية الأساسية: الأرز، القمح، الشعير و منتجات الألبان. بالإضافة إلى إجراءات عند الحدود و آليات التحكم في إنتاج الأرز عن طريق الحد من العرض، و هو ما يبقي على السعر الداخلي مرتفع.

---

[1] تم الاعتماد لحالة اليابان بصفة أساسية على التقارير التالية:

- OCDE (2011), Politiques agricoles : suivi et évaluation 2011 : Pays de l'OCDE et économies émergentes, Éditions OCDE .p.150 – 154. http://dx.doi.org/10.1787/agr_pol-2011-fr
- OCDE (2012), Politiques agricoles : suivi et évaluation 2012 : Pays de l'OCDE, Éditions OCDE. p.180 – 184. http://dx.doi.org/10.1787/agr_pol-2012-fr
- OCDE (2013), Politiques agricoles : suivi et évaluation 2013 : Pays de l'OCDE et économies émergentes, Éditions OCDE. p.183 – 188.

تم القضاء على السعر الموجه (administrés) باستثناء لحم الخنزير و لحم البقر. في المقابل، تم إلغاء المدفوعات الخاصة بمنتوجات محددة وضعت للمحاصيل الرئيسية (مثل القمح، الأرز، الشعير و الصويا).في 2007 ، تم إلغاء هذه المدفوعات لصالح تحويلات أقل تركيزا على المنتجات، و ترتكز على سبيل المثال على المساحة المستغلة سابقا أو الخسائر في المداخيل.

قانون أساسي للغذاء، الفلاحة و المناطق الريفية أعد في مارس 2010 حدد الاكتفاء الذاتي هدفا رئيسيا له، أين المعدل يجب أن يصل إلى 50% لسنة 2020 مقابل 41 % سنة 2008. كما حدد بالإضافة إلى ذلك تغييرات إستراتيجية للسماح لكل فلاح الاستمرار في أنشطتهم بدل من اقتصار الدعم على بعض الفلاحين كما في الماضي.

في إطار الخطة الأساسية الجديدة، مدفوعات دعم المداخيل الفلاحية تم تنفيذها رسميا سنة 2011 لصالح مزارعي الأرز في توسيع لبرنامج 2010، و أيضا لصالح الزراعات الجبلية. مدفوعات الدعم لمزارعي الأرز ترتكز على المساحات الفعلية المكرسة لإنتاج الأرز و يتكون من عنصرين: دفع مسبق و دفع مرتبط بمستوى السعر. الأول يصل إلى 188 دولار لكل 10 هكتارات و الثاني يتدخل عندما متوسط السعر الذي يتلقاه المنتج للحملة الزراعية أقل من متوسط الحملات الثلاثة السابقة. انضم إلى هذا المشروع حوالي 1.2 مليون منتج للأرز.

على عكس السياسة السابقة التي تم التركيز فيها على دعم بعض الفلاحين في المقام الأول، كل مزارع الأرز التي قامت بالبيع يمكن أن تستفيد الآن من دفعات لدعم المداخيل. في حين يجب على كل مزرعة أن تصل إلى هدف كمي للإنتاج مفروض .

استحدث قانون 2011 مدفوعات جديدة مباشرة مشروطة بممارسات فلاحية محافظة على البيئة، لها هدف دعم الفلاحين الذين يتبنون ممارسات محافظة.

اليابان قللت تدريجيا من مستوى الدعم لفلاحتها، مع انخفاض و لو ضعيف نسبيا للإجراءات التي تحدث تشويها للإنتاج و المبادلات، هذا الدعم الأخير لا يزال أكبر ب 2.8 مرات من متوسط الدعم المقدم في دول OCDE مجتمعة. غالبا ما يحتوي هذا الدعم على إجراءات تشوه الإنتاج و المبادلات، بالإضافة إلى أن الأسعار التي يتلقاها الفلاحون هي ضعف الأسعار العالمية كما يبين CNP.

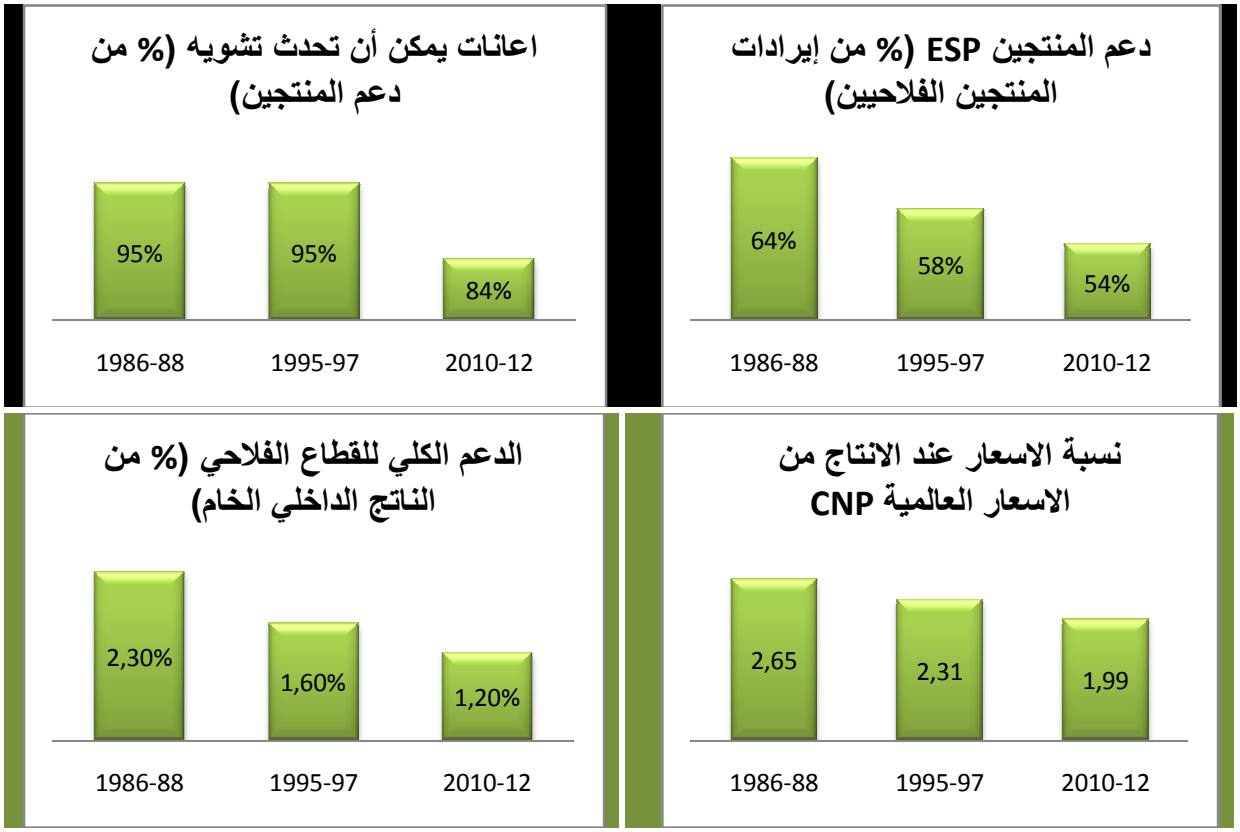

دعم المنتجين (ESP) انخفض تدريجيا مع مرور الوقت، لكن لا يزال مرتفعا مقارنة بمتوسط دول OCDE ، حيث يبلغ دعم المنتجين 54% في 12-2010 من إجمالي المداخيل. انخفاض ESP في السنوات الأخيرة هو ناتج بصفة أساسية عن انخفاض الأسعار الداخلية للأرز نتيجة لإلغاء السعر الموجه (administrés) و الانتقال إلى تدابير أقل تدخلا في السعر عن طريق المدفوعات المباشرة للفلاحين.

مع ذلك الإجراءات التي تؤدي إلى تشوهات في الإنتاج و المبادلات تمثل 84% من الدعم للمنتجين في 12-2010، و لا يزال دعم أسعار السوق يمثل نسبة كبيرة ب 93% من هذه الإعانات.

كل هذه الإجراءات تجعل من السعر الذي يتلقاه الفلاحون في اليابان يمثل ضعف الأسعار في الأسواق العالمية كما يشير CNP.

يمثل الدعم الكلي للقطاع الفلاحي (EST) 1.2% من الناتج الداخلي الخام. دعم خدمات المصالح العامة يمثل فقط 10 % من الدعم الكلي في 12-2010.

2.1.5. السياسة الفلاحية لكورية الجنوبية:[1]

حصة الفلاحة من الاقتصاد الكوري في تراجع: حصتها من الناتج الداخلي الخام انخفضت إلى 2.7% سنة 2011 مقابل 6.2 سنة 1995، و تساهم الفلاحة بنسبة 6.2% من إجمالي العمالة. كوريا واحدة من أهم المستوردين للمنتوجات الغذائية. تمثل المنتوجات الغذائية حوالي 4.5% من الواردات الإجمالية مقابل 1% للصادرات. أغلبية المزارع هي وحدات صغيرة للإنتاج العائلي أقل من هكتارين من الأراضي الفلاحية.

حديثا الحكومة الكورية أنشأت عديد البرامج للمدفوعات المباشرة مع الحفاظ على نظام التخزين العمومي للأرز. منذ 2009، خمسة أنواع لبرامج مدفوعات مباشرة تم تنفيذها، و التي لها أهداف مختلفة كدعم عائدات مزارعي الأرز، تعزيز الفلاحة المحافظة على البيئة، الحفاظ على النشاط الفلاحي في المناطق المحرومة و صيانة المناطق الطبيعية الريفية.

تطبيق هذه البرامج المختلفة يخفف من الشكوك التي أثيرت حول عدالة الإجراءات، خاصة أن أغلب الدعم هو موجه للأرز. لحل هذه المشاكل تقرر في عام 2009 إعادة التنظيم وفقا لبرنامجين: برنامج دفع مباشر للمصلحة العامة و برنامج دفع مباشر لضبط التسيير.

الأول يهدف للرفع من الدخل القاعدي للمزارعين الصغار و المتوسطين، أما البرنامج الثاني فهو موجه إلى المزارعين بكامل الوقت و يهدف إلى تخفيف المخاطر في الدخل التي تتكبدها الأسر الزراعية.

تبعا لبرنامج التنمية، الدولة أطلقت برنامج في ديسمبر سنة 2011 موجه لتنمية صناعات الأسمدة، القانون المتعلق بصناعة الأسمدة تم تعديله في جوان 2012 و يتألف من عنصرين: قانون جديد حول صناعة الأسمدة و قانون حول الأصناف النباتية الجديدة. القانون الأول يسمح للسلطات العمومية بتمويل أنشطة البحث و التطوير في هذا الميدان، و الثاني يهدف إلى تعزيز حقوق المبدعين لاكتشاف أصناف نباتية جديدة و يضمن للمبدع أن يصبح عضو في الاتحاد الدولي لحماية الأصناف النباتية (upov).

تولي السياسة الفلاحية الكورية أهمية قصوى للتعليم و التكوين في الميدان الفلاحي، بالإضافة إلى حرص الدولة في برامجها على حماية البيئة و التنمية الريفية المستدامة.

---

[1] تم الاعتماد لحالة كوريا بصفة أساسية على التقارير التالية:

- OCDE (2011), Politiques agricoles : suivi et évaluation 2011 : Pays de l'OCDE et économies émergentes, Éditions OCDE .p.162 – 166. http://dx.doi.org/10.1787/agr_pol-2011-fr
- OCDE (2012), Politiques agricoles : suivi et évaluation 2012 : Pays de l'OCDE, Éditions OCDE. p.190 – 194. http://dx.doi.org/10.1787/agr_pol-2012-fr
- OCDE (2013), Politiques agricoles : suivi et évaluation 2013 : Pays de l'OCDE et économies émergentes, Éditions OCDE. p.208 – 213.

بصفة عامة أهم نقاط السياسة الفلاحية الكورية:

- دعم أسعار السوق يبقى الإجراء الأول لصالح المنتجين بعد سنة 2010، بالإضافة إلى ارتباط أكثر من 90% من الإعانات بمنتج خاص أو عدد قليل من المنتجات.
- إدخال آلية الترخيص و التسجيل في قطاع الثروة الحيوانية و هو استجابة قوية للأمراض في الفترة الأخيرة.
- رفع الإجراءات التي تم إطلاقها لإدماج مختلف أنظمة الدفع المباشرة و الرفع من فعاليتها، و إعادة تنظيم المدفوعات المباشرة التي لم تجد بعد شكلها النهائي. النقاشات سجلت خطوة في سنة 2012 .

كوريا خفضت من الدعم بطريقة مهمة بين 1995-97 و 2010-12. رغم هذا الانخفاض، الدعم الكلي للمنتجين لا يزال مرتفع نسبيا (2.5 مرة ضعف متوسط دول التعاون و التنمية الاقتصادية) في 2010-12. بعد الانخفاض سنة 2010 إلى 40% ،ESP ارتفعت من جديد سنة 2011 و 2012 إلى 49% .

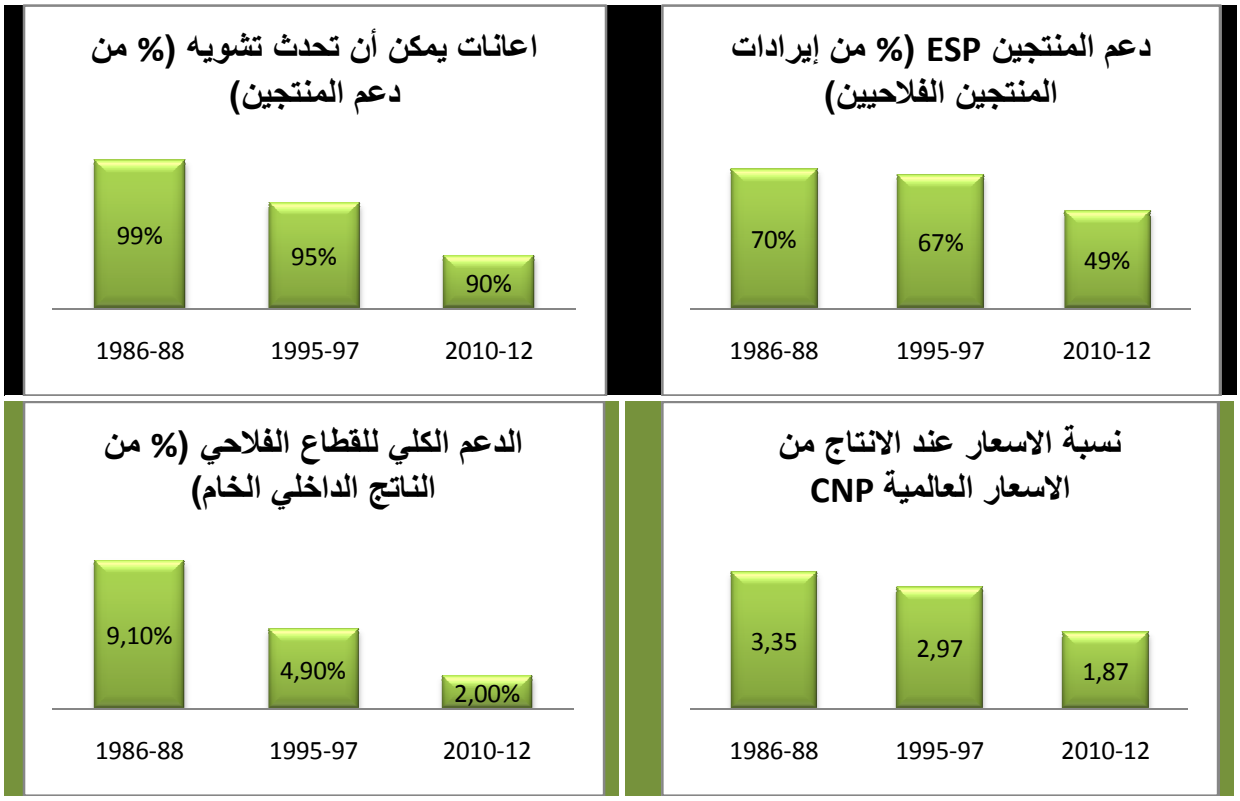

الإجراءات التي تحدث تشوهات في الإنتاج و المبادلات رغم انخفاضها قليلا، تبقى قوية دائما و تمثل 90% من الدعم الكلي للمنتجين في 2010-12.

الأسعار المحلية عند الإنتاج و التي انخفضت بصورة كبيرة هي أكبر ب 1.9 مرات من الأسعار العالمية في 12-2010 مقابل 3.35 في 88-1986.

يمثل الدعم الإجمالي للقطاع الفلاحي في كوريا 2% من الناتج الداخلي الخام في 12-2010، بعد أن كان يمثل 9.1 % من الناتج الداخلي الخام في 88-1986. دعم خدمات المصالح العامة يمثل فقط 12 % من الدعم الكلي في 12-2010.

2 . 2 .الدعم الفلاحي في الدول النامية:

2. 2 .1 . الدعم الفلاحي في البرازيل:

طقس ملائم، الموارد الطبيعية، المساحة (مساحة زراعية تقدر 265 مليون هكتار) و جهود البرازيل فيما يتعلق بعصرنة فلاحتها جعلها دولة رائدة في العالم من حيث الإنتاج الفلاحي و تنافسية القطاع الفلاحي. البرازيل سنة 2012، المنتج رقم واحد في العالم للسكر، القهوة و عصير البرتقال. المرتبة الثانية عالميا لإنتاج فول الصويا و المرتبة الثالثة لإنتاج الذرة، لحوم البقر و الدواجن. هذا بالإضافة إلى الفائض المسجل لعديد المنتجات الغذائية (ما عدا القمح و منتجات الألبان).[1]

يعتبر القطاع الفلاحي في البرازيل مساهما كبيرا في الاقتصاد، و هو ما تستغله الحكومة البرازيلية في تصحيح العجز و إعادة التوازنات الاقتصادية الكلية. يبقى مصدرا دائما للعملة الصعبة، بتسجيله لفائض تجاري 79.4 مليار دولار سنة 2012، و تمثل الصادرات الفلاحية ما نسبته 39% من الصادرات الإجمالية للبلد سنة 2012.[2] في حين لا تمثل الواردات الفلاحية إلا 4.8% من إجمالي الواردات سنة 2011 (مقابل 12.4 % سنة 1995).كما يساهم القطاع الفلاحي ب 5.5% في الناتج المحلي الإجمالي و 17% من العمالة الإجمالية.[3]

تمتاز الفلاحة البرازيلية بازدواجية: من جهة فلاحة تجارية موجهة للتصدير (500000 مزرعة) و التي تلعب دورا مهم في الاقتصاد لأنها تضمن الفائض التجاري. من جهة أخرى فلاحة عائلية (4.8 مليون مزرعة) بمزارع صغيرة و تقدم 70% من الغذاء للبرازيليين، و تشغل 14 مليون برازيلي. رغم ذلك الفلاحة العائلية تمثل فقط 40% من الإنتاج و أقل من 20% من قيمة الإنتاج.[4]

هذه الثنائية ترجمت بتسيير للفلاحة البرازيلية من طرف وزارتين: وزارة الزراعة و الثروة الحيوانية و الغذاء (MAPA) المسئولة عن الفلاحة التجارية، و وزارة التنمية الزراعية (MDA) المسئولة عن الزراعة

[1] Les politiques agricoles à travers le monde, quelques exemples : Brésil. Ministère de l'agriculture, de l'agroalimentaire et de la foret. **agriculture.gouv.fr/IMG/pdf/18-_Bresil_cle018835.pdf**
[2] Ibid.
[3] OCDE (2013). Op.cit. p.93.
[4] Les politiques agricoles à travers le monde, quelques exemples : Brésil. Ministère de l'agriculture, de l'agroalimentaire et de la foret. **agriculture.gouv.fr/IMG/pdf/18-_Bresil_cle018835.pdf**

العائلية. واحدة من المحاور الأساسية للسياسة الفلاحية هي إذن خلق ظروف مالية تسمح بزيادة الإنتاج و تحسين الإنتاجية، مع موارد مخصصة إلى هذه البرامج تزداد بانتظام كل سنة. هناك مخطط فلاحي "plano safra " يجمع الإجراءات الأساسية المتخذة من طرف الحكومة للمواسم الفلاحية ابتداءا من شهر جوان. يوجد مخطط للفلاحة التجارية و مخطط للفلاحة العائلية و يطلقان بشكل منفصل. ترتكز السياسة الفلاحية البرازيلية على ثلاث وسائل من الإجراءات: السعر المضمون، دعم الائتمان الريفي و دعم التأمين الفلاحي.

الآلية التي يرتكز عليها دعم أسعار السوق تتشكل من الأسعار الدنيا المضمونة، تسير من طرف المؤسسة الوطنية للإمدادات الغذائية (LA CONAB). يستفيد من السعر المضمون عديد المنتجات النباتية و الحيوانية و تتغير المنتجات المتعلقة بالسعر الأدنى المضمون من سنة إلى أخرى و من منطقة إلى أخرى. السعر الأدنى المضمون يطبق في الغالب في مناطق الإنتاج المتراجع أو نقص البنية التحتية و الفروع غير المتطورة.

دعم التسويق عن طريق السعر المضمون للفلاحة التجارية في إطار مخطط 2013-2014 استفاد من مبلغ 8.1 مليار ريال برازيلي (3.2 مليار أورو). يرافق السعر الأدنى المضمون آليات أخرى على غرار المشتريات العمومية .[1]

معدلات الفائدة التفضيلية تمثل وسيلة أخرى مهمة في 2011 و 2012، هذا الإجراء يمثل 30% من الدعم للقطاع الفلاحي. المصدر الأساسي للقرض البنكي للقطاع الفلاحي هو النظام الوطني للقرض الريفي SNCR ، القرض المقدم للفلاحين يكون بمعدلات فائدة تفضيلية. المبلغ الكلي المقدم من خلال SNCR وصل إلى 111.4 مليار ريال برازيلي (57 مليار دولار) في 2012، متجاوزا لأول مرة 100 مليار ريال. يوجد نوعين من القروض، القروض الموجهة للمزارع التجارية و تلك الموجهة للمزارع العائلية الصغيرة. القروض المقدمة للفلاحة العائلية لا تمثل إلا 15% من القرض الإجمالي المخصص في إطار SNCR لسنة 2012. 85% الباقية خلال سبع سنوات السابقة قدمت للفلاحة التجارية المتوسطة و كبيرة الحجم.[2]

في إطار مخطط 2013-2014 الخاص بدعم الفلاحة التجارية الذي أطلق في 04 جوان 2013، وصل مبلغ الإعانات للائتمان إلى 13.6 مليار ريال برازيلي (5.4 مليار أورو) بزيادة 18% مقارنة بالسنة الماضية. معدلات الفائدة التفضيلية تم الحفاظ عليها عند معدلات منخفضة.[3]

[1] Ibid.
[2] OCDE (2013). Op.cit. p.97.
[3] Les politiques agricoles à travers le monde, quelques exemples : Brésil. Ministère de l'agriculture, de l'agroalimentaire et de la foret. **agriculture.gouv.fr/IMG/pdf/18-_Bresil_cle018835.pdf**

التأمين الفلاحي هو لمساعدة الفلاحين من خلال تحمل قسط من مستحقات التأمين أو تعويض خسائر الإنتاج التي يتلقاها المنتجون بسبب الكوارث الطبيعية. هذا الإجراء يشكل جانب آخر مهم ويساهم بصفة معتبرة في الدعم للمنتجين (ESP). في 2011-2012 الإعانات للتأمين تشكل 16% من الدعم للفلاحين.[1] سنة 2013 الميزانية المخصصة ل "برامج التأمين" يصل إلى 700 مليون ريال برازيلي، بزيادة 75% مقارنة بالسنة السابقة.[2]

الجانب الثاني للسياسة الفلاحية المتعلق بدعم الفلاحة العائلية. في إطار المخطط 2013-2014 الخاص بالفلاحة العائلية و الذي أطلق في 06 جوان 2013، يوفر قروض خاصة موجهة للفلاحة العائلية. يعتبر ضعيف مقارنة بالغلاف المالي المخصص للفلاحة و الوسط الريفي (21 مليار ريال برازيلي، أي حوالي 8.5 مليار أورو، ما يمثل 14% من القروض الريفية). الوسائل المستعملة هي كالتالي:[3]

- إعانات للقروض لتحمل تكاليف الحملات الزراعية، أو الاستثمارات للفلاحة العائلية في إطار البرنامج الوطني لدعم الفلاحة العائلية (PRONAF) .
- نظام خاص لضمان الأسعار يكون في شكل تسبيقات للخزينة قابلة للتحويل إلى إعانات وفقا لظروف السوق (ما يمكن تسميته منحة لمواجهة التقلبات).
- تأمين الحصاد بحجم مالي ضعيف نسبيا و شبه مجاني ل 600000 مزرعة صغيرة.
- خلق منافذ (création des débouchés).
- إجبار التغذية المدرسية بالتزويد ب 30% من الفلاحة العائلية.
- إجبار التزويد من 15 إلى 30% من الفلاحية العائلية لإنتاج الوقود و الديزل الحيوي (biodiesel).
- المساعدة التقنية مع الإعلان عن "إنشاء الوكالة الوطنية للمساعدة التقنية".

عمليات إعادة جدولة الديون للفلاحين كانت حاضرة بانتظام منذ منتصف سنوات 1990 تحت ضغط جماعات المصالح الفلاحية. التفاوض المهم لسنة 2008 المتعلق ب 75 مليار ريال من الدين (من بين 87.5 مليار ريال كانت معلقة، أي قرابة 85% من الدين). تكلفة الدولة من هذا التفاوض و إعادة الجدولة قدر ب 7 مليارات ريال، أي 3% من قيمة الإنتاج الفلاحي لسنة 2008.[4]

احترام تقسيم المناطق (zonage) يشكل معيار مهم للاستفادة من إجراءات الدعم للتأمين. تقسيم المناطق على أساس مخاطر المناخ هي وسيلة للسياسة الفلاحية و تسيير المخاطر. برنامج تقسيم المناطق

[1] OCDE (2013). Op.cit. p.98.
[2] Les politiques agricoles à travers le monde, quelques exemples : Brésil. Ministère de l'agriculture, de l'agroalimentaire et de la foret. **agriculture.gouv.fr/IMG/pdf/18-_Bresil_cle018835.pdf**
[3] Ibid.
[4] Alice Perrin-Janet. L'assurance agricole climatique au Brésil : un modèle en construction. **Document de travail n°2,** Fondation pour l'agriculture et la ruralité dans le monde. (2013). P. 23.

صمم للتخفيض من المخاطر المتعلقة بالمناخ في الفلاحة. يسمح لكل بلدية بتحديد أفضل وقت للزراعة باستخدام المنهجية التي وضعت من قبل المؤسسة البرازيلية للبحث الفلاحي. هذه المنهجية تقيس المخاطر الفلاحية بمساعدة معالم مثل المناخ، الأرض و الدورات الزراعية. تقسيم المناطق التي تبنته MAPA و MDA ليس فقط شرط للاستفادة من التأمين، بل أيضا لمنح أشكال أخرى من الإعانات منها القروض، بالإضافة إلى ذلك المساعدات الخاصة بالخدمات المالية أصبحت مشروطة باحترام تقسيم المناطق.[1]

وزارة الفلاحة حددت هدفا جديدا لوضع المزيد من التركيز على السياسة الفلاحية الجهوية. يتعلق بوضع برنامج دعم موجود، مع استهداف المناطق التي تستجيب لبعض المعايير الاجتماعية، البيئية و الاقتصادية أو غير المتطورة. من بين الأولويات نجد تمويل التخزين، أنظمة الري، المحافظة و تجديد الأراضي المتدهورة، الآلات و المعدات و البنى التحتية.

كما قدمت السلطات العمومية دعما قويا للوقود الحيوي على غرار القروض لصالح بناء مصانع و وحدات تخزين الاثانول، تحفيزات جبائية مهمة للسيارات التي يمكن تشغيلها بأي نسبة كانت من الاثانول مع البنزين (polycarburants)، و معدل مزج إجباري للبنزين و الديزل. معدل مزج ب 20% من الاثانول في البنزين تبقى إجبارية، أيضا 5% من الديزل الحيوي في الديزل. في سنة 2013، هاتين النسبتين يجب أن تصبحا على التوالي 25% و 7%. الحصة الأكبر من الديزل الحيوي هي من زيت الصويا، حتى و إن كانت حصة زيت النخيل في الديزل الحيوي هي في زيادة. برامج أخرى تمس على سبيل المثال، الصحة الحيوانية و النباتية بقيت عناصر مهمة للسياسة الفلاحية، أكثر من 240 مليون ريال برازيلي (123 مليون دولار) لكل سنة من الخمس سنوات الماضية.[2]

✓ تطور الدعم

البرازيل تقدم دعم و حماية لفلاحتها ضعيفة نسبيا نتيجة للطابع التنافسي للمصدرين و سياستها التجارية المفتوحة نسبيا. فالبرازيل تدافع بقوة عن حرية أكبر للمبادلات التجارية في إطار منظمة التجارة العالمية.

الدعم للمنتجين بالنسبة المئوية هو ما بين 5% و 7 % من المداخيل الإجمالية خلال عشرة سنوات الماضية. دعم الفلاحين في البرازيل تطور من فرض ضرائب على المنتجين في سنوات 1980 و 1990 إلى دعم متواضع، حيث الدعم للمنتجين هو في حدود 5% من العائدات الإجمالية للمنتجين في 2010-12. مع ذلك، دعم أسعار السوق يمثل 41% من الدعم الموجه للمنتجين. علاوة على ذلك، 78% من الدعم

[1] OCDE (2013). Op.cit. p.99.
[2] Ibid. p.99.

هو مرتبط بحجم الإنتاج(دعم الأسعار) أو باستخدام المدخلات المتغيرة (إعانات للقروض) التي تعتبر كإجراءات يمكن أن تخلق تشوهات على الإنتاج و الأسواق.

أسعار المنتجات الفلاحية في البرازيل هي مقاربة بشدة للأسعار العالمية. في 2010-2012 الأسعار التي يتلقاها الفلاحون كانت أكبر فقط ب 2% من الأسعار الملاحظة في الأسواق العالمية.

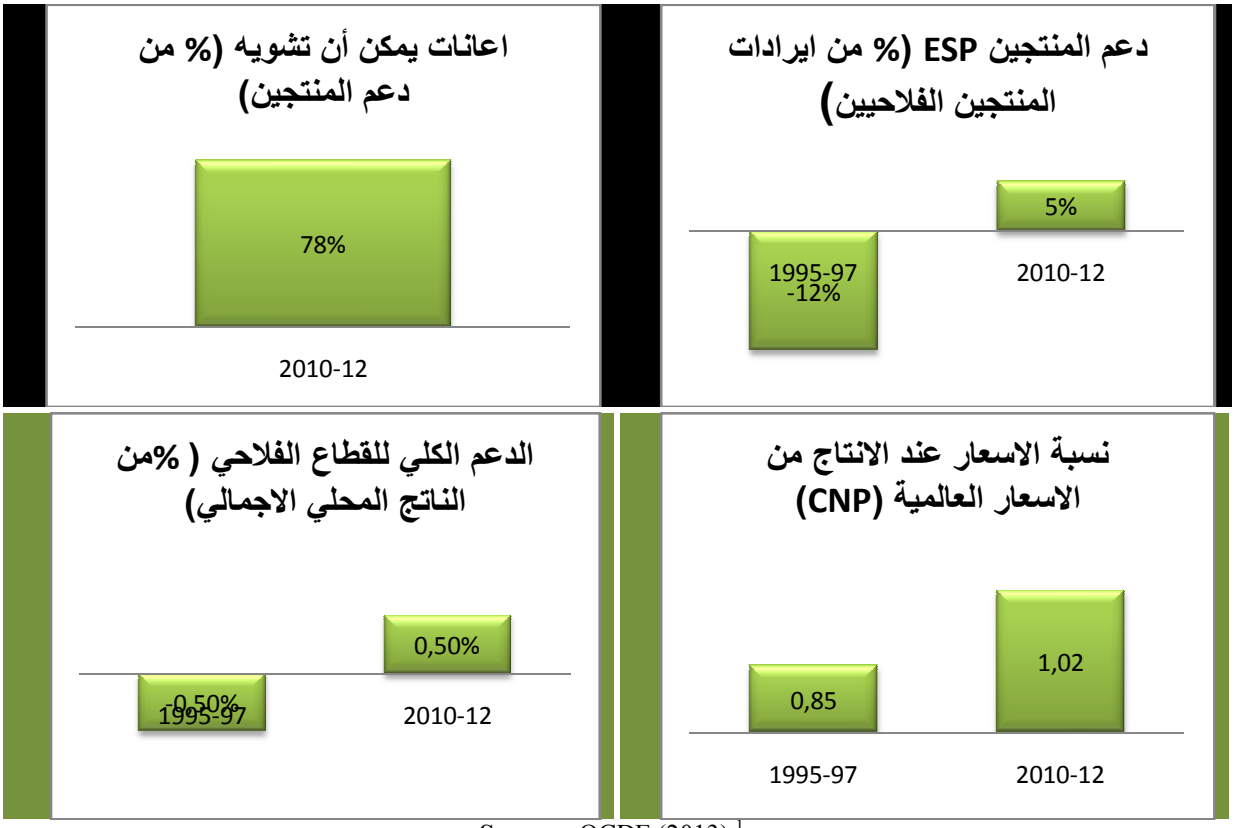

Source : OCDE (2013).[1]

و يمثل الدعم الكلي للفلاحة البرازيلية ما نسبته 0.5% من الناتج الداخلي الخام، ما يمثل عبئ متواضع نسبيا على الاقتصاد البرازيلي. حصة النفقات المخصصة للخدمات ذات المصالح العامة من الدعم الكلي تمثل فقط 17%.

2.2.2 . الدعم الفلاحي في تركيا:

إن القطاع الفلاحي هو واحد من أهم القطاعات مساهمة في الاقتصاد التركي، يساهم ب 9.2% في الناتج المحلي الإجمالي و 25.5% في العمالة. كما تشغل الفلاحة حصة معتبرة من الصادرات و جلب العملة الصعبة. يغلب على القطاع المزارع الصغيرة ذات الطابع العائلي و منخفضة الإنتاجية مقارنة

[1] OCDE (2013). Op.cit. p.94.

بالمزارع التجارية التي بدأت في التطور تدريجيا مؤخرا. تمثل الصادرات الغذائية 10.6% من إجمالي الصادرات سنة 2011 مع تسجيل فائض تجاري يقدر ب 941 مليون دولار أمريكي.[1]

تدخل الدولة في الفلاحة تميز بعدم الاستمرارية و عدم الالتزام بالإجراءات غير المرتبطة بقرارات الإنتاج. هناك عودة إلى المدفوعات المرتبطة بالإنتاج و المدخلات و إلغاء المدفوعات المباشرة لعائدات الفلاحين و هو ما يتنافى مع إصلاح سابق يضع المدفوعات المباشرة و غير المرتبطة بالإنتاج كأحد أهم مبادئ السياسة الفلاحية. هذا يعتبر عائق آخر في مسار انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي.

السياسات الفلاحية التركية لها كهدف استراتيجي لضمان الأمن الغذائي و وضع هيكل فلاحي متسق مع السياسة الفلاحية المشتركة للاتحاد الأوروبي. المخطط الجديد للتنمية 2013-2017 يحدد المحاور التالية للتدخل في القطاع الفلاحي :- الإنتاج الفلاحي و الأمن الغذائي. – حماية الصحة الحيوانية و النباتية. – البنية التحتية الفلاحية و التنمية الريفية.- تعزيز القدرات المؤسساتية.[2]

إلى غاية سنة 2000 تحقيق أهداف السياسة الفلاحية يمر أساسا بمجموعة من الأجهزة تتمثل في دعم أسعار المنتجات (الأسعار الداخلية هي مدعمة عن طريق مشتريات عمومية). تضاف إليها إجراءات تجارية (خاصة الرسوم الجمركية)، إعانات للمدخلات الفلاحية و الاستثمارات في البنية التحتية.[3]

في إطار الإصلاح الفلاحي لسنة 2001، الإجراءات اتخذت في أربع ميادين أساسية: 1- الإلغاء التدريجي لدعم الأسعار و القروض المدعمة و استبدالها بنظام أقل تشويه للإنتاج متمثل في الدعم المباشر لمداخيل الفلاحين يرتكز على مدفوعات موحدة للهكتار و غير مرتبطة بالإنتاج و المدخلات. 2- إلغاء الدور المباشر للدولة في الإنتاج، التحويل و تسويق المحاصيل. 3- الحد من المشتريات العمومية. 4- تقديم إعانات خاصة للفلاحين مقابل التخلي عن إنتاج بعض المحاصيل التي تشهد فائض في السوق.[4] هذا الإصلاح جاء بالتوازي مع الجهود الرامية لإعادة التوازنات المالية و رفع فعالية الاقتصاد الذي شهد مستويات مرتفعة جدا للتضخم. كما عرف الإصلاح وضع إطار مؤسساتي للفلاحة متسق مع سياسة الاتحاد الأوروبي على غرار الجوانب البيئية للفلاحة التي أخذت أهمية أكبر. إضافة إلى ما يسمى« أداة المساعدة في ميدان التنمية الريفية قبل الانضمام (IPARD) » للاتحاد الأوروبي لتقريب السياسة الفلاحية التركية مع السياسة الفلاحية المشتركة.[5]

[1] Les données: OCDE (2013). Op.cit.
[2] Ibid. p.282.
[3] OCDE (2011), « Résumé », dans Évaluation des réformes de la politique agricole en Turquie, Éditions OCDE. http://dx.doi.org/10.1787/9789264113244-2-fr
[4] Organisation Mondiale du Commerce, (2007).Turquie : Examen des politiques commerciales. WT/TPR/S/192. p.94. www.wto.org/french/tratop_f/**tpr**_f/**s192**-00_f.doc
[5] OCDE (2011), « Résumé », dans Évaluation des réformes de la politique agricole en Turquie. Op.cit.

قانون آخر سنة 2006 يضع تحسين الإنتاجية و التنافسية و تحديث القطاع ضمن أهم الأولويات. القانون يبعد تركيا عن مبادئ السياسة الفلاحية المشتركة التي تم إصلاحها، ذلك بوضع إعانات مرتبطة بالإنتاج كأداة أساسية للسياسة الفلاحية في تركيا.[1] هذا الخيار يتعارض مع التوجه نحو السوق المستهدف من خلال الإصلاح السابق. أيضا منذ 2006، الإعانات المرتبطة بالإنتاج للمنتجات الأساسية و المدخلات ازدادت، مقابل انخفاض المدفوعات في شكل إعانات مباشرة للمداخيل و التي ألغيت نهائيا سنة 2009 .[2]

✓ **تطور الإجراءات 2012 - 2013:**[3]

وسائل الدعم المتخذة لتحقيق الأهداف الإستراتيجية هي خاصة المدفوعات التعويضية، التعويضات، إجراءات لصالح الإنتاج الحيواني، دعم تأمين المحاصيل، دعم التنمية الريفية و تنحية الأراضي من الإنتاج لأغراض بيئية.

مؤخرا، التدخل في القطاع الفلاحي يميز بين المحاصيل المؤهلة للحصول على مدفوعات تعويضية حسب الأحواض الفلاحية " programme de soutien par bassin" من خلال إعانات مالية حسب المنطقة التي تهدف الحكومة من خلالها إلى :- زيادة الإنتاجية، التخصص في الإنتاج وفقا للشروط البيئية.- تغيير تركيبة المحاصيل الزراعية عن طريق زيادة إنتاج المنتجات المستورة و التقليل بالمقابل من العرض الخاص بالمنتجات التي تشهد فائض في الإنتاج. 30 حوض فلاحي أعدت سنة 2009 على أساس نموذج وضع من طرف وزارة التغذية، الفلاحة و الثروة الحيوانية الذي يأخذ بعين الاعتبار الشروط البيئية و شروط الإنتاج.

كل فلاح يسجل في السجل الوطني للفلاحين يتلقى " منحة للديزل" ب 22 دولار للهكتار و " منحة للأسمدة" ب 27.7 دولار للهكتار سنة 2012. حصة الدعم لتربية الحيوانات هو 26% سنة 2012 مقابل 7% سنة 2004. المدفوعات للمساحة بلغت 28.4% سنة 2011، و 28.7% سنة 2012.

سنة 2012 تم الحفاظ على الإعانات للتأمين، التي وضعت سنة 2006 و هي مفتوحة على كل الفلاحين. الحكومة تعوض 50% من قسط التأمين. في نهاية 2012، المبلغ المدفوع في هذا الإطار (147 مليون دولار). يمكن كذلك للفلاحين أن يحصلوا على قروض بمعدلات فائدة تفضيلية من بنك الزراعة و من تعاونيات القروض الفلاحية. التفضيلات تشمل من 50 إلى 100% من معدل القرض الفلاحي ساري المفعول في البنك.

[1] Organisation Mondiale du Commerce, (2007). Op.cit .p.94.
[2] OCDE (2011), « Résumé », dans Évaluation des réformes de la politique agricole en Turquie. Op.cit.
[3] Nous nous sommes appuyés principalement sur les données: OCDE (2013), Politiques agricoles : suivi et évaluation 2013 : Pays de l'OCDE et économies émergentes, Éditions OCDE.

في 2012 جهاز جديد لتحفيز الاستثمار من خلال تخفيف الضرائب، خفض أعباء الضمان الاجتماعي التي يدفعها المستخدمون، إعفاءات على الرسوم الجمركية و معدلات فائدة تفضيلية تمنح لمشاريع معينة. هذه الحوافز تكون أكبر أهمية في المناطق المحرومة منها في المناطق المتطورة.

فيما يخص التنمية الريفية، تركيا تبنت سنة 2010 مخطط وطني للتنمية الريفية (2010-2013) الذي يهدف إلى تنمية القدرات المؤسساتية الضرورية لتطبيق سياسات التنمية للاتحاد الأوروبي، بلغت قيمة هذا المخطط 5.7% من الدعم الكلي سنة 2012. كما تم وضع المرحلة الثانية من وسائل المساعدة في ميدان التنمية الريفية (IPARD)، التي تمثل الإجراءات التي يجب على تركيا تطبيقها للفترة 2007-2013 لضمان التوافق مع سياسة التنمية و السياسة الفلاحية للاتحاد الأوروبي.

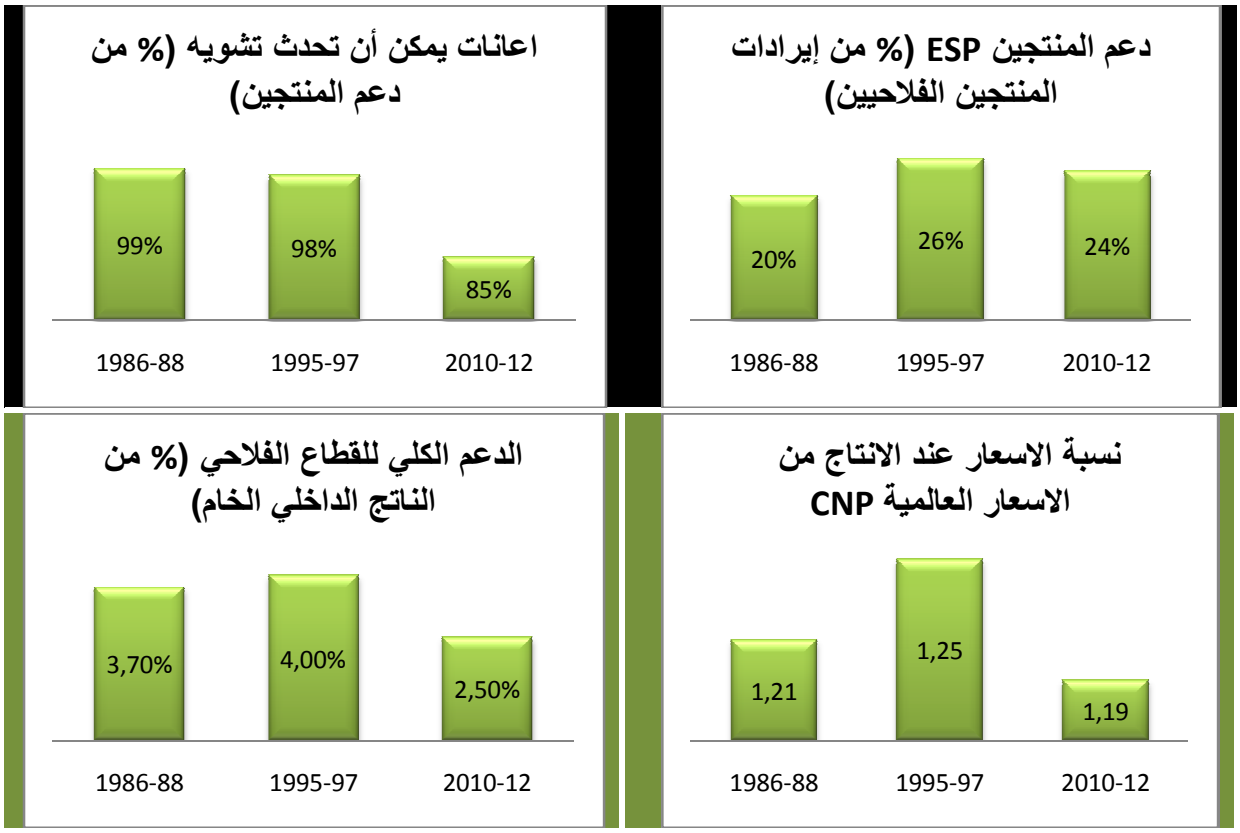

بالنسبة للإجراءات التجارية، تقوم الحكومة التركية بتقديم إعانات للصادرات لمجموعة كبيرة من المنتجات قيمتها تقع بين 10 و 20% من قيمة الصادرات. بالإضافة إلى الرسوم الجمركية على الواردات لمجموعة من المنتجات الزراعية تصل إلى 58.4% سنة 2012.

رغم الإصلاحات الاقتصادية التي تهدف إلى الرفع من فعالية الاقتصاد التركي إلا أن الدعم للقطاع الفلاحي استمر في الارتفاع. الدعم للمنتجين (نسبة مئوية من إجمالي المداخيل الفلاحية) ارتفع من 20% في 1986-88 إلى 24% في 2010-12 .

الإجراءات التي يمكن أن تخلق مزيد من التشويه للإنتاج و التبادلات تمثل تقريبا كل الدعم سنة 1986-88، مقابل 85% من الدعم في 2010-12.

الأسعار التي يتلقاها الفلاحون في 2010-12 هي أكبر بحوالي 19% من السعر الملاحظ في الأسواق العالمية. هذا السعر كان أكبر ب 21% في 1986-88.

الدعم الكلي للفلاحة في تركيا يمثل ما نسبته 2.5% من الناتج المحلي الإجمالي في 2010-2012. دعم خدمات المصالح العامة يبلغ فقط 4% من الدعم الكلي للفلاحة.

3.2.2. الدعم الفلاحي في تونس:

خفضت تونس تدريجيا من الحماية لقطاعاتها الاقتصادية، و ذلك استجابة لالتزامات المنظمة العالمية للتجارة، و احتراما لعقود الشراكة الثنائية و الجهوية. لذلك فقد شهد القطاع الفلاحي إصلاحات مهمة تعمل على ترك مكانة أكبر للسوق في تخصيص الموارد و تحديد قيمة المنتجات الفلاحية. انعكس ذلك بإلغاء عديد القيود الكمية و الرسوم الجمركية و تخفيض الإعانات الداخلية و للصادرات. لكن رغم ذلك، بقي تدخل الحكومة في القطاع الفلاحي كبيرا و لم يتغير كثيرا نتيجة للمخاوف من تأثير المنافسة الخارجية على المنتوج المحلي الذي يتميز بتنافسية أقل، وهو ما سيؤثر على الإنتاج و الصادرات.

يساهم القطاع الفلاحي ب 9.8% في الناتج الداخلي الخام التونسي و ب 16% من العمالة الإجمالية سنة 2011 .[1] كما يعتبر القطاع مساهما مهما في الصادرات و جلب العملة الصعبة، و يمثل 14% من الصادرات الكلية لتونس سنة 2009.[2]

يبدو جليا من تحليل السياسة الفلاحية التونسية أن حماية المنتوج المحلي من المنافسة الأجنبية هو أحد الأهداف الرئيسية الضمنية لهذه السياسة، إضافة إلى الأهداف المعلنة و المتمثلة في تحقيق الأمن الغذائي، حماية مداخيل الفلاحين و دعم الأنشطة الاقتصادية في المناطق الريفية.

أهم أدوات هذه السياسة : دعم أسعار السوق، الإعانات للمدخلات، إضافة إلى الحماية التجارية و تدخلات أخرى.

مراقبة الأسعار عند الإنتاج و مراقبة أسعار المدخلات هي أهم الآليات للتدخل في الأسواق من طرف السلطات العمومية. نظامين لضبط الأسعار هي مستخدمة:[3] الأول (خاص بالحبوب و الحليب)، الدولة تحدد في بداية كل موسم زراعي سعر أدنى مضمون عند الإنتاج، هذا يعني أن تحديد السعر(السعر

[1] Indicateur de la banque mondiale
[2] Note économique, Banque africaine de développement. Distorsions aux incitations et politique agricole en Tunisie : une première analyse. (2012). p.02. www.afdb.org
[3] Ibid. p.09.

المؤسساتي) يكون قبل أن يقوم الفلاحون باتخاذ قرارات الإنتاج، هذا السعر عامة يكون أكبر من الأسعار العالمية. في النظام الثاني (يخص الشمندر السكري و التبغ الخام خاصة)، الأسعار أيضا تكون محددة، لكن الدولة تتدخل مباشرة في السوق الداخلية بإنشاء هيئة عمومية للتخزين التي تضبط السوق و تخلق طلب إضافي (في حالة فائض في العرض)، أو تخلق عرض إضافي (في حالة فائض في الطلب) و السعر الداخلي يكون باستمرار عند السعر المؤسساتي المحدد. هذا سيحمي المنتجين من تقلبات الأسعار الدولية.

دعم أسعار السوق هو مهم و يمثل 30% من التحويلات المالية الكلية للفلاحة في السنوات الأخيرة. الحصة الأكبر من هذا الدعم هي موجهة لقطاع الحليب الذي يمثل 50% من الدعم المخصص للأسعار. ثم الحبوب (القمح اللين، القمح الصلب و الشعير) و التي تمثل ثلث النفقات المخصصة لدعم أسعار السوق.[1]

الآلية الأخرى لدعم الفلاحة التونسية متمثلة في دعم مدخلات الإنتاج الفلاحي مثل (الوقود، البذور المحسنة، الأعلاف، مياه السقي...) و التي تقدم للفلاحين بأسعار أقل من تكلفتها. الإعانات للمدخلات تستحوذ من 20 إلى 25% من الدعم الكلي الموجه للقطاع الفلاحي. الحصة الأكبر أهمية هي مخصصة للوقود (40% من إجمالي الإعانات المخصصة للمدخلات)، منح لجمع الحليب (40%) و الإعانات للري (18%)، أما الإعانات للأسمدة فقد ألغيت سنة 1991.[2]

رغم الالتزامات الدولية لتونس في إطار المنظمة العالمية للتجارة بتخفيض قيمة الدعم المشوه للإنتاج و التجارة. لكن في الواقع هذا النوع من الدعم ازداد تدريجيا من سنة إلى أخرى. ما بين 2000 و 2009، حصة الإعانات للأسعار و للمدخلات مرت من 31 إلى 53% من إجمالي الإعانات الفلاحية. في حين يلاحظ انخفاض في الدعم الموجه للاستثمارات و المصالح العامة (الجدول **2 .3.**).

الجدول 3.2.مكونات الدعم المالي التحويلات المالية للقطاع الفلاحي (مليون دينار تونسي)

	2000	2001	2002	2003	2004
دعم الأسعار و ضبط السوق	20	10.4	27.3	25.2	20.7
الإعانات لشراء المدخلات	44.9	49.9	50.9	55.6	57.7
مساعدة الاستثمار	77	96.1	101	94.6	97.8
خدمات عامة	62.6	52.1	50.5	47.1	50.9
الدعم الكلي	204.5	208.5	229.7	222.5	227.1

[1] Groupe de la banque mondiale . la révolution inachevée : créer des opportunités, des emplois de qualité et de richesse pour tous les tunisiens. Revue des politiques de développement. (2014). P. 284.
[2] Ibid. P. 285.

تابع (الجدول 3.2.)

	2005	2006	2007	2008	2009
دعم الأسعار و ضبط السوق	19.5	26.4	49.8	79.9	116.7
الإعانات لشراء المدخلات	61.9	57.3	57.3	59.2	73.4
مساعدة الاستثمار	99	97	100	103	105
خدمات عامة	52.2	50.9	52	53.3	55.5
الدعم الكلي	232.6	231.6	259.1	295.4	350.6

Source : Groupe de la banque mondiale (2014).[1]

إلى جانب الآليات السابقة، يعرف القطاع الفلاحي التونسي حماية مرتفعة نسبيا عند الحدود بفرض رسوم جمركية أو تحديد للحصص على المنتجات الفلاحية المستوردة. رغم القيود الدولية المفروضة على تونس في هذا الجانب كذلك، فإن الرسوم الجمركية هي مرتفعة. سنة 2005 متوسط المعدلات المطبقة على المنتجات الفلاحية المستوردة هي 67% مقابل 31% لجميع المنتجات الأخرى.[2]

من جانب الصادرات، تدخل الدولة يتميز بازدواجية، من جهة تحفيز تصدير بعض المنتجات مثل زيت الزيتون، الخضر و الفواكه عن طريق تحريرها و إلغاء الرسوم عليها. و من جهة أخرى، بعض المنتجات مثل الأعلاف و غذاء الماشية فإن تصديرها يستوجب ترخيص من وزارة التجارة. الهدف هو الحفاظ على الأسعار الداخلية لهذه المنتجات عند مستويات منخفضة (مع الاستفادة من الإعانات).[3]

استفاد القطاع الفلاحي في تونس من دعم آخر يأخذ شكل منح مباشرة للاستثمار، امتيازات جبائية و الوصول إلى الائتمان.

« فيما يتعلق بالمنح للاستثمار فهي تأخذ أشكال مبالغ مقدمة تتراوح ما بين 7 إلى 25% من القيمة الإجمالية للعملية. هذه القيمة يمكن أن تتجاوز 25% لبعض الاستثمارات، خاصة فيما يتعلق بالاستخدام الفعال للموارد المائية.

النظام الجبائي التونسي يعفي الفلاحين من الرسم على القيمة المضافة على اكتساب المدخلات (المدخلات المتغيرة و المعدات). بالإضافة إلى بعض الرخص الفردية (مثل استرداد القيمة الضريبية على الوقود) بموجب قانون الاستثمار. »[4]

[1] Groupe de la banque mondiale. (2014). Op.cit. P. 286.
[2] Banque mondiale .Tunisie : Examen de la politique agricole, Rapport No. 35239-TN. (2006) .p.16.
[3] Ibid. p.19.
[4] Note économique. Banque africaine de développement, (2012). Op.cit. p.10.

خاتمة الفصل:

يشرح نموذج التحول الهيكلي قدرا كبيرا من الاختلاف في درجة التنمية الاقتصادية بين الدول، و يلعب القطاع الفلاحي دورا محوريا في هذا الإطار عن طريق توفيره العمل و رأس المال للقطاع الصناعي أو من خلال روابط الإنتاج و الاستهلاك المهمة و هو ما يحدث النمو الاقتصادي. كل هذه المساهمات الفعلية و المحتملة تتطلب الزيادة في الإنتاجية الفلاحية كما أشارت أغلب الدراسات التجريبية. التغير في إنتاجية عوامل الإنتاج في الفلاحة هو واحد من أهم الروابط الأساسية بين الفلاحة و بقية الاقتصاد.

تؤثر الحكومات عن طريق سياساتها الفلاحية كثيرا على أداء القطاع الفلاحي من حيث مساهمته في النمو الاقتصادي، و اعتبرت الإعانات الأداة الأساسية في العقود الأخيرة للسياسة الفلاحية. من خلال تحليل مختلف السياسات الفلاحية عبر البلدان، الهدف الأساسي من الإعانات للقطاع الفلاحي هو الرفع من عائدات الفلاحين للاستمرار في النشاط الفلاحي. الآلية الأساسية المتخذة لتحقيق أهداف السياسة هي ضمان أسعار مواتية للمنتجات الفلاحية التي تتميزت بانخفاض كبير في وقت سابق.

تؤثر الإعانات من وجهة نظر الدراسات التجريبية بشكل ايجابي على أداء القطاع الفلاحي، في حين تؤثر سلبا على النمو الاقتصادي عن طريق تأثيرها السلبي على الإنتاجية و الفعالية في القطاع الفلاحي التي تعتبر أهم محددات العلاقة بين الفلاحة و النمو الاقتصادي. أما من خلال تحليل تجارب الدول فإن آلية دعم الأسعار هي الوسيلة الأكثر تحفيزا للإنتاج و التي تمثل أكبر عبئ مالي و اقتصادي من بين الوسائل الأخرى للدعم.

استجابة للضغوط الدولية الممارسة خاصة من طرف المنظمة العالمية للتجارة انتقلت الدول إلى إجراءات دعم غير مرتبطة بقرارات الإنتاج و بدرجات متفاوتة بين الدول في شكل مدفوعات مباشرة. الدراسات التجريبية بينت أنه حتى الإعانات غير المرتبطة في شكل مدفوعات مباشرة تؤثر على قرارات الإنتاج عن طريق قنوات مختلفة. النزعة الحديثة للسياسات الفلاحية تتجه نحو دعم الوقود الحيوي التي تهدف ضمنيا إلى دعم أسعار المواد الأولية المستخدمة في إنتاجه (الحبوب و البذور) لخلق طلب إضافي على هذه المواد الوسيطية.

الفصل الثالث

السياسات الفلاحية الهيكلية في الجزائر

تمهيد:

إن المتأمل في الإصلاحات الفلاحية في الجزائر قبل تحرير القطاع، كانت في مجملها لتحديد الوضع القانوني للأراضي الفلاحية إلا بعض التعديلات التي أدخلت على مستوى التسويق و التسيير من خلال الإصلاحات التي لم تخرج عن التوجه الاقتصادي الاشتراكي في تلك الفترة، مع تكريس ملكية الدولة و تهميش القطاع الخاص، هذا الأمر صنع قطاعا فلاحيا مسير بطريقة مركزية جعل كل شيء تحت وصاية الدولة. تتالت المراسيم و الإصلاحات المؤسسة لهذه الحقيقة، فكانت البداية مع الإصلاح الأول في السنوات الأولى للاستقلال و المتمثلة في التسيير الذاتي الذي فرض نوع من التسيير على المزارع التي تركها المعمرون و المتمثل في التسيير من طرف العمال الأجراء لإنقاذ المحاصيل من التلف. استمرار المركزية في التسيير، إضافة إلى عدم استفادة الفلاحين من الأرباح الموسمية بشكل متناقض مع مبادئ الاشتراكية أفرغ التسيير الذاتي من مضمونه. أتى الإصلاح الثاني بعد ذلك تحت مسمى "الثورة الزراعية"، جاءت لتأكد ملكية الدولة و تهميش القطاع الخاص تحت شعار الأرض لمن يخدمها. ثقل تدخل الدولة في القطاع بالإضافة إلى المقاومة من قبل مالكي الأراضي، انعكس سلبا على الإنتاج و على أهداف هذا الإصلاح.

استوعبت الدولة بعد ذلك حجم الخسائر الناتجة عن احتكار القطاع الفلاحي، لتعجل بالانسحاب تدريجيا عن الجو الفلاحي، كان ذلك من خلال إعادة الهيكلة في السنوات الأولى ل 1980 عن طريق إصلاحات مهمة داخل قطاع التجارة فقدت على إثرها الدواوين و التعاونيات الفلاحية احتكارها لتسويق المواد الفلاحية، بالإضافة إلى تشجيع الملكيات الخاصة و الحد من التأميم و إصلاح القروض الفلاحية. ثم إصلاح 1987، و الذي صادف الوضعية المالية الصعبة للبلاد و تراكم الديون، زادت و أكدت من إسرار الدولة على ترك القطاع الذي أثقل كاهلها، مع سن قانون التوجيه العقاري الذي ألغى قانون الثورة الزراعية و يعيد الأراضي لمالكيها السابقين.

عادت الدولة مرة أخرى إلى القطاع، لكن هذه المرة كداعم من خلال المخطط الوطني للتنمية الفلاحية الذي لا يتعارض مع مبادئ الاقتصاد الحر ابتداءا من سنة 2000، ليستكمل بعد ذلك بالتجديد الفلاحي الذي يمشي في نفس سياق المخطط السابق.

سنتطرق في هذا الفصل إلى أهم السياسات الهيكلية التي شهدها القطاع الفلاحي منذ الاستقلال إلى غاية يومنا هذا.

1. السياسات الفلاحية قبل سنة 2000

استرجاع الأراضي الأوروبية بعد الاستقلال في سنة 1963 و الإصلاح الزراعي المطبق على الأراضي الخاصة في سنة 1971 سمحت بتكوين ميدان فلاحي مهم في يد الدولة و إنشاء مزارع فردية، مؤسسات كبيرة بأجراء و التعاونيات الفلاحية على حوالي 40 % من الأراضي الصالحة للزراعة الإجمالية للبلد.[1] خلال سنوات 1980 الدولة قامت بتغيير جذري في صالح خوصصة الأراضي العمومية. في التوجه الجديد، إلغاء قانون الثورة الزراعية (1990) و عودة الأراضي إلى مالكيها السابقين قبل قانون الثورة الزراعية. هذه الإجراءات وضعت حدا لتواجد الدولة في الملكية و الإنتاج و إعادة الاعتبار للاستغلال الفردي.

1. 1. السياسات الفلاحية المؤسسة لبسط هيمنة الدولة:

إصلاح الهيكل الزراعي كان بمرحلتين، المرحلة التي تلت رحيل المستعمر و إعادة الملكية للدولة لكل الأراضي المملوكة للاستعمار.المرحلة الثانية في سنة 1971، في مسار إعادة التنظيم الزراعي لقطاع الملكية الخاصة.

1. 1. 1 . إصلاح 1963: التسيير الذاتي و تهميش القطاع الخاص :

بعد الاستقلال، مع رحيل المستعمر الفرنسي ترك الأراضي و المزارع، و أصبحت ملكية الأراضي التي تركها المستعمر قضية بين كبار ملاك الأراضي و الطبقة الحاكمة و نشأت ملكية الدولة على الأرض. وجدت الدولة الجزائرية نفسها أمام وضع يهدد ضياع المحاصيل لتلك السنة قد يجر إلى أزمة في القطاع الفلاحي، فقام العمال و الفلاحون الجزائريون بجمع المحاصيل الزراعية لتلك السنة و أنقذوا هذه المحاصيل من التلف و ذلك بإرادة و دافع منهم. احتل الأجراء مزارع المعمرين منذ جويلية 1962 لمجموع الأراضي الشاغرة إثر مغادرة الكولون لها لاسيما في المناطق الغنية، وفرضوا شكلا مباشرا في التسيير(التسيير الذاتي). انتظم القطاع العمومي المسمى (التسيير الذاتي) لاستغلال أكثر من 2.5 مليون هكتار من أراضي المعمرين الموزعة على 2200 مستفيد عمومي(أي بمعدل أكثر من 1000 هكتار/مستفيد). من بين هذه الأراضي، حوالي 250000 هكتار سيعاد توزيعها لفائدة قدماء المجاهدين، الذين جمعوا ضمن 350 تعاونية فلاحية للإنتاج.[2] سلسلة من النصوص ظهرت في مارس

---

[1] Aït-Amara H. La transition de l'agriculture algérienne vers un régime de propriété individuelle et d'exploitation familial e. In : Jouve A.-M. (ed.), Bouderbala N. (ed.). Politiques foncières et aménagement des structures agricoles dans les pays méditerranéens : à la mémoire de Pierre Coulomb. Montpellier : CIHEAM, 1999. p. 128. (Cahiers Options Méditerranéen n es; n . 36) .,

[2] **عمر** بسعود, « الفلاحة في الجزائر : من الثورات الزراعية إلى الإصلاحات الليبرالية (1963-2002) » / *Insaniyat إنسانيات*, [En ligne], 22 | 2003, mis en ligne le 30 septembre 2012, consulté le 18 décembre 2013. URL : http://insaniyat.revues.org/7027

1963 مؤسسة لهذه الحقيقة المتمثلة في الاعتراف بالتسيير الذاتي و تهميش القطاع الخاص. الإصلاح يرمي إلى حماية و توسيع أراضي الأملاك الوطنية، عن طريق تأميم الأراضي الزراعية الشاغرة و قد ترجم ذلك بثلاث خطوات عملية نفذت في مدة لم تتجاوز السنة:

الخطوة الأولى تمثلت في محاولة الحكومة الجزائرية حماية الأراضي الفلاحية الشاغرة التي تم الاستيلاء عليها بعد تركها من قبل المعمرين، و إلغاء العقود التي أبرمت بعد اتفاقيات "ايفيان" بين الأوروبيين و الجزائريين التي تم من خلالها بيع ملكيات عقارية. مساحة الأراضي التي شملها إجراء الحماية 1282000 هكتار مع بداية شهر مارس 1963، أوكلت مهمة تسييرها إلى لجان عمالية في إطار التسيير الذاتي تحت إشراف الديوان الوطني للإصلاح الزراعي الذي أنشأ لهذا الغرض.[1] جاءت المراسيم في 18 مارس 1963 و التي هي عبارة عن مجموعة من النصوص التي أنشأت الديوان الوطني للإصلاحات الزراعية، و تقرر أن الأملاك الشاغرة يتم وضعها تحت الوصاية الإدارية.

الخطوة ثانية: فيها قامت الدولة بتأميم جزئي لأراضي ملكيات بعض كبار الملاك المعمرين شمل 127 مزرعة، معظمها متخصص في إنتاج المحاصيل الموجهة للتصدير كالخمور و الحمضيات و بدرجة أقل القمح. **كان ذلك في 22 مارس 1963 بمرسوم 93-95** و الذي جاء كذلك ينظم تسيير المؤسسات الحرفية، الصناعية، التجارية و المزارع الفلاحية الشاغرة. التسيير الذاتي يستند على :

- الجمعية العامة للعمال تتكون من مجموعة من العمال الدائمين والتي تنتخب.
- مجلس العمال في حالة ميدان (domaine) فيه أكثر من 30 عامل دائم و الذي ينتخب.
- لجنة الإدارة تتألف من 3 إلى 11 عضو، ينتخبون رئيسا، يمثل جميع العمال و رئيس كل الهيئات المذكورة.
- المدير و الذي يعين من طرف هيئة الوصاية و ممثل الدولة.

هذه المراسيم تتعلق ب 22037 مستثمرة فلاحية بمساحة تقدر ب 2.2 مليون هكتار. هذه الأراضي تكون القطاع الفلاحي المسير ذاتيا أو القطاع الاشتراكي.

شكل تنظيم و إدارة هذه الميادين يشكل مشكلا حقيقيا، و يطرح الانشغال التالي: ماهو شكل توزيعها و بمن يتم تسييرها؟ نجد 22000 شخص لقيادة المزارع المؤممة، مع 1994 ميدان مسير ذاتيا، في معظم الأحيان بمساحة تفوق 500 هكتار لعدم مضاعفة وحدات التسيير.[2]

[1] رابح زبيري .الإصلاحات في قطاع الزراعة بالجزائر وآثارها على تطوره.أطروحة دكتوراه.جامعة الجزائر .1996. ص 18.

[2] G. Chouquer. Fiche sur les réformes agraires en Algérie de 1963 à 1987. septembre 2012. *www.formesdufoncier.org/pdfs/FicheReformesAg.pdf*, Consulté le 11 /04 /2014.

بسبب الضغوط المفروضة من قبل المجاهدين القدامى، حجزت 330000 هكتار ل 388 تعاونية أو ما يسمى التعاونية الفلاحية للمجاهدين القدامى (coopération agricoles des anciens moudjahidine) CAAM.

الخطوة الثالثة: جاءت في أكتوبر 1963، حددت أملاك الدولة الخاصة بالمزارع المنتمية للأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الذين لا يحملون الجنسية الجزائرية في هذا التاريخ. هذا التأميم سمح بتحويل أملاك مهمة من الأراضي للدولة تقدر ب 2450000 هكتار[1] بحوزة المعمرين و إلحاقها بالأملاك الوطنية. بذلك أصحت مساحة الأراضي الفلاحية التابعة للدولة تقدر ب :2632000 هكتار موزعة على 2191 مزرعة مسيرة ذاتيا.

أراضي زراعية أخرى وضعت تحت حماية الدولة : أصدر في ماي 1963 مرسوما يقضي بأن يوضع تحت حماية الدولة كل متاع منقول أو غير منقول يحتمل أن يؤدي أسلوب اقتناءه أو تسييره أو استغلاله أو استعماله إلى الإخلال بالنظام العام. مس 301 حيازة عقارية بمساحة 16765 هكتار من الشمال و 2120 نخلة في الجنوب وضعت تحت حماية الدولة.[2]

كانت هذه التجربة - التسيير الذاتي- ضحية التدخل المستمر للدولة، بالإضافة إلى ما ورثه القطاع من العهد الاستعماري، لأن جهاز الدولة كان يشرف على تسيير القطاع و وضعت المزارع الفلاحية تحت وصاية مؤسسة مركزية : الديوان الوطني للإصلاح الزراعي (ONRA).

تولت المؤسسات العمومية تحديد المخططات السنوية للإنتاج، كالمخططات المتصلة بالمالية، والتسويق، وكانت الأجهزة الإدارية للقطاع تتدخل في تحديد أسعار المنتجات الفلاحية.

القطاع العمومي (مزارع مسيرة ذاتيا، وتعاونيات فلاحية) يوفر في تلك الفترة 75 % من الإنتاج الفلاحي الخام، بينما تولى القطاع الفلاحي الخاص المشكل من أكثر من 600000 مستفيد زراعي من توفير الباقي.[3]

مقابل هذا القطاع الحكومي بقي القطاع الخاص متجانس جدا و متكون من قطاعين: أحدهما عصري و الآخر تقليدي. فيما يتعلق بالقطاع الخاص، فإن مشاريع الإصلاح الزراعي كانت تؤجل في كل مرة من قبل السلطة السياسية، على الرغم من أن هذا القطاع كان محل تدخلات واهتمامات من شأنها الحد من الفقر، وسوء التغذية. إلا أنه لم يعرف تغييرات معتبرة إلى غاية الإعلان عن القانون المتضمن للثورة الزراعية.

[1] Aït-Amara H. Op.cit. p. 128.

[2] رابح زبيري.1996 .مرجع سبق ذكره.ص 20.

[3] **عمر** بسعود. مرجع سبق ذكره.

جدول 1.3 . توزيع مزارع القطاع الخاص.

الصنف (الوحدة :هكتار)	عدد المزارع	المساحة(هكتار)
أقل من 1	134780	59180
5 – 1	174215	457580
10 – 5	114275	802865
20 – 10	87540	1218215
50 - 20	59505	1749330
100 - 50	11875	765585
200 – 100	3770	501725
أكثر من 200	885	285180
المجموع	586845	5839660

Source : Baci L (1999)[1].

أرقام الجدول تدل على أن 72.12% من المزارع تشغل فقط 22.59 % من مساحة هذا القطاع، 0.79 % من المزارع حجمها أكبر من 100 هكتار تشغل 13.47 % من المساحة الإجمالية.

« القطاع الخاص التقليدي يضم مزارع لا تستخدم تقنيات عصرية للإنتاج أو تستخدمها بطريقة محدودة و غير دائمة. في نظام الإعاشة (الكفاف) و زراعة المحاصيل للاستهلاك العائلي (مزارع أقل من 5 هكتارات) و بفائض قابل للتسويق بالنسبة للمزارع الكبيرة، هو القطاع الأكثر اكتظاظا بالسكان بسبب الظروف التاريخية. نتيجة لضغط السكان الكبير على الأرض أدى إلى عدم توفر الغذاء للسكان، و كان سبب قوي لهجرة السكان من الريف إلى المدن و القطاعات الأخرى.

القطاع الخاص العصري، مشكل بالمزارع الكبيرة تصل أو تفوق 100 هكتار توجد غالبا على الأراضي الخصبة و المروية. تخضع عامة لعلاقات الإنتاج الرأسمالي، وحدات هذا القطاع أدمجت في السوق و تعمل لهدف الربح.

القطاع الخاص لا يستفيد من أي مساعدة معتبرة من قبل الدولة، بالعكس تهمشه و تنظر إليه دائما كعائق للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية من جهة، و يتميز بتفاوت قوي في توزيع الأراضي ما يتعارض مع الخيار الاشتراكي المختار من قبل الجزائر.» [2] انعكس ذلك سلبا على الإنتاج و الأمن الغذائي، ما

[1] Baci L. les reformes agraires en Algérie. In : Jouve A.-M. (ed.), Bouderbala N. (ed.). Politiques foncières et aménagement des structures agricoles dans les pays méditerranéens *: à la mémoire de Pierre Coulomb.* Montpellier : CIHEAM, 1999, p 287, (Cahiers Option s Méditerranéennes; n. 36).

[2] Ibid. p.287.

سيبرر تدخل الدولة لإزالة هذه الفوارق، و إلغاء الملكيات الكبيرة عن طريق إصلاح زراعي جديد (الثورة الزراعية).

2. 1. 1 . إصلاح 1971: الثورة الزراعية و تعزيز مكانة الدولة:

إن الخيار الاشتراكي للاقتصاد الفلاحي خلال فترة ما بعد الاستقلال قد تأكد من خلال الثورة الزراعية (1971-1979) عبر تأميم كبريات الأملاك الخاصة و الأراضي غير المستغلة من خلال فرض نظام التسيير الجماعي.

هذا الإصلاح الجديد للفلاحة نقطة تحول للتنمية الاقتصادية للبلد. إطلاق أول مخطط رباعي 1970-1973 و تأميم المحروقات تشكل بداية لتخطيط اقتصادي سوف تكون فيه القاعدة المالية الأساسية للبلاد عائدات النفط.[1]

يدخل الإصلاح الزراعي بالجزائر سنة 1971 ضمن إطار إستراتيجية تصنيع وطني تخلص منذ فترة قصيرة من نظام استعماري. في المخطط الوطني للتنمية المتفق عليه، تساهم الصناعة في تحديث الفلاحة، وذلك عن طريق حقن التغييرات التقنية. وقد طرأت تحسينات وتطورات في مجالات التنظيم والإنتاج الفلاحي، وداخل هياكل عقارية بواسطة الإصلاح الزراعي.

إن الهياكل العقارية الموروثة عن الاستعمار كانت معروفة حينذاك بازدواجية جد حادة : فغداة الإصلاح الزراعي أقل من 2 % من مالكي الأرض (كانوا يحوزون على أكثر من 100 هكتار)، متمركزين في ربع مساحة الأرض (23 % بالضبط)، بينما القطب الثاني : الثلثين (69 %) من المشتغلين في القطاع الفلاحي يحوزون على أقل من 10 هكتارات، يتقاسمون بالتقريب 18.7 % من الأراضي الفلاحية. بينما كانت المداخيل المحصلة من كراء الملكيات غير المستغلة أصلا، أو التي هجر أصحابها أراضيهم تقدر بعشر الإنتاج الخام الفلاحي للقطاع الخاص أي 500 مليون دينار.[2]

صدر في هذا السياق الأمر رقم 71- 73 في 8 نوفمبر 1971 المتعلق بالثورة الزراعية. هذا الإصلاح لم يكن فقط لتأميم الأراضي، بل يعتزم تهيئة الظروف لتنمية المجتمع الريفي و أعلن عن شعار الأرض لمن يخدمها.

قانون الثورة الزراعية، يقرر توسع التأميم لصالح "الصندوق الوطني للثورة الزراعية (FNRA)" لمجموعتين من الأراضي:

[1] Baci L. Op.cit p.288.

[2] **عمر** بسعود, مرجع سبق ذكره.

- الأراضي ذات الطابع الفلاحي للجماعات العمومية: بلديات، ولاية، ميدان خاص بالدولة، أراضي ذات طابع جماعي (عرش) و ممتلكات لأغراض دينية (وقف،حابوس).
- الممتلكات الفلاحية التي لا تستغل مباشرة و شخصيا أراضيها و التي تفوق مساحتها السقف المحدد.

يميز القانون بين فكرتين، الأولى خاصة بالمالكين غير المستغلين لأراضيهم و الثانية بالغائبين. اعتبر غير مستغل، كل مالك مقيم بالريف له دخل خارج القطاع الفلاحي يفوق 9000 دج في السنة (13000 دج في حالة مالك له طفلين على الأقل). الغائبين هم الذين لا يسكنون في بلديات أين توجد ممتلكاتهم (أراضيهم)مهما يكن دخلهم. إذن قانون الاستغلال المباشر كان متعلق بالموارد خارج القطاع الفلاحي و الإقامة.[1]

في مرحلة أولى من العمل الدولة أعدت الصندوق الوطني للثورة الزراعية(FNRA)، ويمنح الأراضي العامة (domaniales) أراضي الأوقاف و أراضي الجماعات المحلية الأخرى، و هي 1446390 هكتار. من هذا المجموع وزع 617867 في العام الأول، أدى إلى خلق 3434 مزرعة(مستثمرة) ل 43784 مستفيد. أشكال هذه المزارع هي مختلفة مثل التعاونية الفلاحية للإنتاج للثروة الزراعية (CAPRA)، التعاونية الفلاحية للمزارع المشتركة (CAEC) و مجموعات الاستصلاح (GMV) .

الجدول 2.3. توزيع مزارع الثورة الزراعية.المرحلة الأولى.

نوع المزارع	العدد	المستفدين
مجموعة الاستصلاح (GMV)	258	6650
التعاونية الفلاحية للمزارع المشتركة (CAEC)	707	11580
التعاونية الفلاحية للإنتاج للثورة الزراعية (CAPRA)	1349	24434
المستفيدين الفرديين	1120	1120
المجموع	3434	43784

Source : Baci L (1999).[2]

المرحلة الثانية أطلقت في جوان 1973: كانت بهدف تأميم ملكية الغائبين (absentéistes) و الحد من ملكيات الأراضي الكبيرة. هذه العملية من المتوقع أن تمس 50051 مالك مسجل منها 34056 من الغائبين والحد من الحيازات (ملكيات الأرض)الكبيرة التي تقدر ب 15995. يجب الدفع بالأرض المسترجعة إلى FNRA. مقاومة البرجوازيين الجزائريين تفرض قيود على جهاز الدولة لحد كبير النطاق للإصلاح. هذه المقاومة حدت نطاق هذه المرحلة، 479904 هكتار تم تأميمها ل 26454 مالك.[3]

[1] Aït-Amara H .Op.cit.p.128.
[2] Baci L. Op.cit. p.287.
[3] G. Chouquer. Op.cit.

مرحلة ثالثة خاصة بترتيب السهول و الحد من المواشي في هذه المنطقة، و كانت شبه مستحيلة بسبب مقاومة كبار المربين.

التقييم الرسمي الأخير للإصلاح الزراعي، الذي أعد في 31-12-1978 يوضح في الجدول التالي:

عدد التعاونيات المشكلة	**6000**
و تضم:- مجموعات الاستصلاح	670
- التعاونية الفلاحية للإنتاج للثورة الزراعية	4800
- التعاونية الفلاحية للمزارع المشتركة	530
عدد المستفدين الفرديين	7500
العدد الإجمالي للمستفيدين	95000
المساحة المستفادة (هكتار)	1100000

Source : Baci L (1999).[1]

من خلال هذا الإصلاح الدولة كانت تحاول بسط نفوذها على القطاع الخاص، عن طريق جلب مساندة أكبر عدد من صغار المزارعين. كان الهدف الواضح والبين للإصلاح الزراعي من جهة هو توزيع الأراضي لفائدة الفلاحين بدون أرض، أو لفلاحين صغار لا يملكون الكفاية. من جهة أخرى كانت الغاية هي تغيير شروط الإنتاج، وذلك بإدخال تعديلات ضمن أشكال تنظيم العمل وكذا في المحيط الفلاحي. بالإضافة إلى الدعم الذي وجه أساسا إلى مزارع الدولة عن طريق تحيز التعاونيات المختصة.كما توقعت إنشاء 1000 قرية فلاحية اشتراكية لصالح المستفدين من الإصلاح الفلاحي، لكن فقط 201 تم انجازها. توزيع السكنات لم يتحقق دون مشاكل .[2]

«كانت الرؤية - العمرانية- الصناعية - مدعمة بإرادة صارمة توجب المراقبة المزدوجة: الاقتصادية والاجتماعية للفلاحة من قبل الدولة. انتهى القطاع وتعاونيات الإصلاح الزراعي بشكل تدريجي بالانحلال والتماهي مع القطاع الفلاحي الموجود والتابع للدولة. هكذا فإن توقف الإصلاح الزراعي ناتج عن أزمة في التموين الحضري بمحاصيل فلاحية تجلت في غضون السبعينيات، وتطورت هذه الأزمة بعد تأميم تجارة الجملة للفواكه والخضر (أكتوبر 1974)، جرت هذه العملية في ظروف مشحونة بانفجار الطلب الداخلي على المواد الفلاحية. ارتبط بشكل معين ارتفاع الطلب على المواد الزراعية في سياق سياسي تميز بكثرة مخططات التنمية المتصلة بالنمو العمراني، وبالشغل خارج القطاع الفلاحي، وبالتحسن في مردود أجور العمال خارج قطاع الفلاحة. قد أعقب إصلاح النظام التجاري الذي حصل سنة 1974 اضطراب في تنظيم الأسواق الفلاحية التي تأثرت بـ "إضطرابات في عمليات التسليم". من النتائج البارزة لهذا الإضراب من طرف المستثمرين الفلاحيين الممارس على أسواق الفواكه والخضر الطازجة الهبوط

[1] Baci L. Op.cit. p.288.
[2] Ibid. p.288.

العنيف للعرض الفلاحي، كما أن تعميم النقص في المواد الغذائية ساعد على ارتفاع الأسعار الاستهلاكية وعدم رضا فئات سكان المدن الذين تخلوا عن تدعيم الإصلاح الزراعي المسئول عن الوضعية المزرية التي آل إليها الوضع في البلاد. »[1]

عدم تحقق أهداف الإصلاح انعكس بصورة سلبية على الإنتاج، إنتاجية ضعيفة و مقاومة من قبل المستفيدين. الثورة الزراعية انتهت بمشاكل كبيرة من دون أن تأتي بالنتائج المسطرة، إلا تأميم الأراضي و زيادة بسط احتكار الدولة. هذا الفشل قد رفع الحجاب عن أزمة القطاع الإنتاجي للدولة بصفة خاصة و القطاع الفلاحي بصفة عامة.

في نهاية المطاف وصلت نتائج الإصلاح الزراعي لعام 1971 إلى 1.1 مليون هكتار معاد توزيعها، و التي تخلق 201 قرية زراعية اشتراكية (حوالي 1000 مخطط).

من خلال تطبيق إجراءات الثورة الزراعية، ملكية القطاع العام تجمع أكثر من 40 % من الأراضي الصالحة للزراعة SAU.

جدول 3.3 .توزيع الأراضي الصالحة للزراعة حسب نوع الملكية.

	قانون أكتوبر 1963	قانون نوفمبر 1971		مجموع الملكية العمومية	مجموع الملكية الخاصة
		المرحلة 1	المرحلة 2		
الأراضي الصالحة للزراعة SAU	2084580	683326	438774	3206580	4504320
المساحة المستصلحة	–	540920	71552	612472	–

Source : Aït-Amara H. (1999)[2]

2.1 . السياسات الفلاحية المتجهة نحو تحرير القطاع الفلاحي:

1.2.1. إصلاح 1981 : إعادة الهيكلة :

تمت الإصلاحات الأولى داخل قطاع التجارة التي كان ينظر إليها في تلك الفترة على أنها الخيط الهش الضعيف للسياسة القديمة في الإصلاح الزراعي. فقدت الدواوين الفلاحية والتعاونيات ابتداء من سنة 1976 احتكار تسويق المواد الفلاحية، بالإضافة إلى إجراءات من أجل الحد من توسيع تأميم أراضي الخواص لضمان تشجيع الملكيات الخاصة لتحقيق زيادات في الإنتاج الذي عرف كسادا لا مثيل له في

[1] **عمر** بسعود,مرجع سبق ذكره.

[2] Aït-Amara H. Op.cit. p. 128.

الفترة التي عمم فيها التأميم. من جهة أخرى تم إدراج إصلاح القروض الفلاحية من أجل إعادة النظر في كيفية منحها من جديد.[1]

فشل الثورة الزراعية عجل بتنحي الدولة الجزائرية قليلا عن الجو الفلاحي، هذا ترجم بتحرير التسويق و إعادة هيكلة الميادين الفلاحية المسيرة ذاتيا(1981) و منح ملكية الأرض في 1983.

تقرر أن تقوم إعادة الهيكلة بدمج كل المزارع المسيرة ذاتيا و تعاونيات قدماء المجاهدين و تعاونيات الثورة الزراعية في نظام إنتاجي موحد يشمل 5000 مزرعة فلاحية اشتراكية (DAS) على أن تنتهي العملية قبل نهاية عام 1982.[2]

هذا الإصلاح كان محدود في الوقت و المكان، لأنه سيوجه للقطاع المسير ذاتيا و سيسقط في عام 1987. معروف هذا الإصلاح باسم إعادة الهيكلة الذي جاء بمرسوم رئاسي رقم 14 ل 17 مارس 1981، و يبحث بدرجة أولى عن تطوير المزارع الفلاحية المسيرة ذاتيا و إعطائها أكثر استقلالية و إعادة تنظيمها لجعلها أكثر تجانسا و ممكن التحكم فيها و تطوير الموارد الفلاحية للقطاع العام من الضغوط البيروقراطية لهياكل المحيط في المنبع و المصب. هذه العملية مست في مرحلة أولى مزارع القطاع المسير ذاتيا والتي متوسط حجمها يفوق 100 هكتار إلى 350 هكتار لجعلها أكثر تحكما. بالتالي تحويل 1994 ميدان مسير ذاتيا إلى 3200 ميدان فلاحي اشتراكي (DAS)،[3] دعمت هذه المزارع بالمتخصصين في الفلاحة من مهندسين فلاحيين ومسيرين، وانطلقت بها برامج استثمارية وتوزيعها حسب الحجم إلى قطاعات إنتاج مختلفة :

النوع الأول: المزارع المستعملة للخضر:بين 50 و 100 هكتار.
النوع الثاني:مزارع متعددة الاستعمالات و تربية الحيوانات : بين 150 و 250 هكتار.
النوع الثالث : مزارع الأشجار المثمرة و النبيذ: بين 150 و 200 هكتار.
النوع الرابع: مزارع زراعة الحبوب بين 800 و 1500 هكتار.

في مرحلة ثانية من هذا الإصلاح، يجب أن يمس تعاونيات المجاهدين القدامى، تعاونيات الثورة الزراعية التي شهدت معدلات انسحاب كبيرة، أيضا أراضي FNRA غير المخصصة. العملية سمحت بخلق 214 ميدان فلاحي اشتراكي آخر لتصل إلى عدد إجمالي 3400، تشتمل على مساحة 2481446 هكتار.

[1] **عمر** بسعود, مرجع سبق ذكره.
[2] رابح زبيري.1996 . مرجع سبق ذكره.ص.26.
[3] G. Chouquer. Op.cit.

بالمقابل مع إعادة هيكلة القطاع الاشتراكي، عام 1983 شهد صدور قانون بشأن الحصول على ملكية الأرض. اقتصر في البداية على المناطق الصحراوية، و تمتد هذه العملية إلى مناطق السهوب. فيما يلي حصيلة حيازة الملكية العقارية بالاستصلاح :

الجدول 4.3 .حصيلة حيازة الملكية العقارية بالاستصلاح في 30-06-1995.

الإقليم	المساحة المزروعة(1)		المساحة المستصلحة(2) (هكتار)	(1)+(2) %	عدد المستفيدين	متوسط حصة الفرد من:	
	هكتار	%				م.المزروعة	م.المستصلحة
الجنوب	271277	67.6	78161	28.8	45413	6 هكتار	1.72هكتار
السهوب	118993	29.7	36841	31.0	22726	5.2 هكتار	1.62هكتار
الشمال	10743	2.7	4475	41.6	2454	4.4 هكتار	1.82هكتار
المجموع	401013	100	119477		70593		

المصدر: رابح زيبري (1996).[1]

بعد البدء باستحياء في عام 1984 مع توزيع ألف هكتار، العملية سجلت نتائج فاقت التوقعات. الهدف المسطر كان 187000 هكتار إلى غاية سنة 1989، تم الوصول إليه بعد عامين فيما بعد، في سنة 1987 مع استفادة 41744 مستفيد.

العملية تطورت كما يلي: في 1985 خصصت 76596 هكتار ل 18559 مستفيد، في عام 1986 المساحة المخصصة 143928 هكتار ل 32559 مستفيد. في الموسم الأول من 1987 خصص 187178 هكتار ل 41744 مستفيد.[2]

أكثر من الأرض الدولة وفرت الدعم التقني و المالي في شكل قروض الاستثمارات، حملات و مخصصات عتاد فلاحي و عوامل الإنتاج المختلفة.

إعادة هيكلة القطاع الاشتراكي و منح الملكية، بالكاد تبدأ بدأت تعطي نتائج ايجابية، أتت هذه العملية بثمار حيث سجل في رصيد المزارع الفلاحية زيادة لأول مرة وذلك في السنة الفلاحية 87/86. و يرجع ذلك جزئيا إلى التسويق الحر للمنتجات الزراعية و التحكم في تسيير المزارع.

[1] رابح زيبري .1996 . مرجع سبق ذكره. ص 33.

[2] Baci L. Op.cit .p.287.

1 .2 . 2. إصلاح 1987:إعادة تنظيم القطاع الفلاحي:

تحويل المستثمرات الفلاحية الاشتراكية إلى مستثمرات فلاحية جماعية و فردية تخضع لقانون الانتفاع الدائم. التدخل في الشأن الاقتصادي أصبح صعبا، الدولة أطلقت هذا الإصلاح الرابع، فهي تريد قبل كل شيء ترك القطاع الفلاحي الذي أثقل كاهلها و أصبح غير مربح. الخسارة و تراكم ديون الشركات الفلاحية للقطاع الاشتراكي أصبحت تكلفتها ثقيلة التي لم تعد ترغبها الدولة. إصلاح هيكل الأراضي العمومية (1987) شكلت حق فردي للمزارع و قانون التوجيه العقاري الخاص بالأراضي الخاصة يلغي قانون الثورة الزراعية 1971 و يعيد الأراضي لملاكها السابقين.

ما إن انتهت إعادة الهيكلة التي استمرت بعض عملياتها إلى غاية موسم 1986/1985 حتى جاءت عملية إعادة تنظيم المستثمرات الفلاحية لقلب الوضع السابق كليا بعد صدور قانون 87-19 في 1987/12/08 المتضمن كيفية استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الوطنية و المحدد لحقوق و واجبات المنتجين. بناءا على القانون السالف الذكر فإن الدولة تمنح الفلاحين المنتجين حق الانتفاع الدائم على الأراضي الزراعية و على هذا الأساس فإن قانون المستثمرات الزراعية قد أبقى الملكية العقارية للأراضي الزراعية في يد الدولة و بالتالي فإن هذه الأراضي غير خاضعة للمعاملات التجارية مع وجود بعض الاستثناءات[1].

إن السبب الرئيسي لإعادة تنظيم المستثمرات الفلاحية التابعة للقطاع العام هو عدم ارتباط دخول العمال بناتج عملهم و هو ما يتنافى مع الأمر رقم 75-42 المتعلق بالتسيير الذاتي الذي ينص في المادة 11 أن "كل عضو في المجموعة يتلقى جزءا من عائدات المستثمرة المسيرة ذاتيا يتماشى مع العمل المبذول و النتائج المحققة"، فالتطبيق كان يسير في وضع مخالف. الوضعية المالية للمزرعة لم يكن لها تأثير ملموس في تحديد دخول العمال التي أصبحت مضمونة مهما كانت النتائج المالية حسب عدد أيام العمل، مما أدى إلى قتل التحفيز لدى العمال على زيادة الإنتاج و الاكتفاء بتقديم أقل جهد ممكن. بالإضافة إلى التدخل في تسيير هذه المزارع من طرف هيئات خارجية بحجة تقديم المساعدة و هو ما يتنافى مع النصوص المنظمة للقطاع التي تأكد على أن العمال أحرار في تسيير مزرعتهم بما يضمن لهم الإنتاج.[2]

تلخص أهداف هذا الإصلاح فيما يلي:

- إعادة تعريف و تعزيز الحقوق و الواجبات لجماعات المنتجين.
- تغيير حجم المزارع و جماعات العمال لتسهيل التسيير.
- إعادة تنظيم المحيط و القضاء على العراقيل و تحسين أداء الفلاحين.

[1] عياش خديجة. سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر، دراسة حالة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000 - 2007، كلية العلوم السياسية و الإعلام، جامعة الجزائر .2011 .ص 68 .

[2] رابح زبيري . مرجع سبق ذكره.ص.35.

و هو ما يعني إعادة تحديد حجم المزارع و القضاء على حواجز الإنتاج.

لهذا الغرض أنشأت "المؤسسات الفلاحية الجماعية (EAC)" من 4 إلى 11 عضو و"المؤسسات الفلاحية الفردية (EAI)" عندما لا تسمح الظروف بإنشاء المؤسسات الفلاحية الجماعية.

الجدول التالي أعد في 1992 عن وزارة الفلاحة و يبين الوضعية التالية:

الجدول 5.3 . ملخص إعادة ترتيب المزارع (المساحة: هكتار).

العدد	المزارع الجماعية EAC (مساحة)	المستفيدين	المزارع الفلاحية الفردية (EAI)		العدد	مجموع المساحة	المستفدين
			العدد	المساحة			
22356	2232588	156348	5677	55969	28033	2288557	162225

Source : baci.L (1999)[1].

من خلال هذا الإصلاح وزعت حوالي 2.8 مليون هكتار على مستغلين فلاحيين، كانت هذه التقسيمات على هيئة مستثمرات فلاحية جماعية (EAC) ومستثمرات فلاحية فردية (EAI). تسمح هذه القوانين برجوع ملكية الأرض للدولة، بينما المنتوج الفلاحي يعود للمستغلين الفلاحيين، و قد اختفت من الوجود كلية المزارع الفلاحية الاشتراكية (DAS) وحلت بدلها 29556 مستثمرة فلاحية جماعية (EAC) و 22206 مستثمرة فلاحية فردية (EAI) و165 مزرعة نموذجية.[2]

بعد مرور أقل من سنتين على إعادة تنظيم المستثمرات الفلاحية (انتهت العملية في صيف 1988) اتضح أن الاستقلالية التي منحها القانون قد أسيئ فهمها، و أن حق الانتفاع الدائم بالأرض لم يكن كافيا للمستفدين للتفاني في استثمار الأرض و المحافظة عليها، و الوضع رغم الإصلاحات لا زال يعاني.

في سنة 1990، جاء قانون التوجيه العقاري لمنح ملكية الأراضي الفلاحية لأعضائها و رد بعض الأراضي المؤممة لأصحابها و إلغاء قانون الثورة الزراعية و منح الحرية التامة للفلاحين .

و لعلاج هذه الأوضاع صدر القانون 90-25 المؤرخ في 18-11-1990 المتضمن التوجيه العقاري و يرمي إلى:[3]

- حماية الأراضي الفلاحية من أشكال التعدي الناجمة عن التوسع الحضري و الصناعي.
- ضمان استغلال جميع الأراضي الفلاحية.

[1] : baci.L. Op.cit.p. 290.

[2] **عمر** بسعود, مرجع سبق ذكره.

[3] رابح زبيري .مرجع سبق ذكره.ص .42 .

- مراجعة الإصلاحات السابقة و تسوية النزاعات العقارية الناجمة عنها، خاصة نص المادتين 75 و 76 على إلغاء أحكام رقم 71-73 الصادر في 8 نوفمبر 1971 المتضمن "الثورة الزراعية" و استعادة الأراضي الفلاحية أو ذات الوجهة الفلاحية التي حافظت على طابعها الفلاحي من الصندوق الوطني للثورة الزراعية و تبقى ملكا لملاكها الأصليين.

الجدول التالي يلخص شكل البنيات الفلاحية بعد هذه الإصلاحات الأخيرة:

الجدول3 .6. حالة البنيات الفلاحية (1999).

نوع الملكية	المعدود	المساحة الكلية (هكتار)	المساحة المتوسطة (هكتار)
الملكيات الخاصة	903000	4700000	5.20
منح الأملاك العقارية الفلاحية	70593	119477	1.69
مجموع/جزئي للمزارع الخاصة	973593	4819477	4.95
مستثمرة فلاحية جماعية	29556	1839163	62.23
مستثمرة فلاحية فردية	22206	220285	9.25
مجموع/فرعي : م.ف.ج-م.ف.ف	51762	2059448	39.79
مزارع نموذجية	165	138500	839.40
نوعيات أخرى (أراضي عمومية)	38876	513328	13.25
مجموع/فرعي مزارع عمومية	90803	2713276	29.90
المجموع العام	1064396	7527753	7.08

المصدر : المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي (CNES).[1]

أثرت التحولات الناجمة عن إعادة الهيكلة على المستغلين الصغار الذين يشكلون الغالبية العظمى في الريف الجزائري. تطور الإنتاج الفلاحي وكذا توجهات النظام الفلاحي لم تحقق أهدافها المنشودة. كما سجلت المنتوجات الفلاحية الإستراتيجية عجزا، بينما زادت المضاربة على المنتوجات الفلاحية المعدة للتسويق (فواكه، خضر، لحوم) في حين ظل مردود الأرض منخفضا.

هذا أدى بسلطات البلاد إلى تبني مخطط وطني للتنمية الفلاحية (PNDA) انطلاقا من سنة 2000، يعتمد على إعادة الاستثمار في القطاع الفلاحي، ويختص في تطوير الري والتشجير، والاهتمام بالغابات وكذا المحافظة على الثروات الطبيعية (ماء، تربة).

[1] مرجع مذكور من طرف: **عمر** بسعود، مرجع سبق ذكره.

2 . السياسات الفلاحية بعد سنة 2000 : عودة الدولة للقطاع الفلاحي

بعد سياسات أعطت الأولوية للصناعات الثقيلة قبل سنة 2000، ما أدى إلى عجز على مستوى المواد الغذائية، مع الزيادة المستمرة في عدد السكان جعل الجزائر ترتبط ارتباطا كبيرا بالواردات لتغطية الطلب المحلي. مقابل هذا الوضع، جعلت قضية الأمن الغذائي مسألة سيادة وطنية وإعطاء أهمية أكبر للأمن الغذائي و القطاع الفلاحي و جعله ذو أولوية ابتداء من سنة 2000، مع وضع برامج تكميلية إلى غاية يومنا هذا.

1.2 . المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA):

إن توجهات البرامج الفلاحية تعتمد على حتميات اجتماعية، اقتصادية وتقنية (أكسبت الفلاحة بالجزائر ارتفاعا في المردود والإنتاج الفلاحيين) كما أن معظم العمليات التي تبنتها وزارة الفلاحة تهدف إلى إعادة بناء المجال الفلاحي، حماية النظام الإيكولوجي الهش واستصلاح الأراضي الخاصة بالفلاحة. اعتمدت هذه التدخلات على العوائق المناخية التي أهملت من قبل في المخططات الوطنية السابقة.[1] بالتزامن مع تحسن الوضع الأمني الذي أفسح الطريق للاهتمام و إحياء قطاعات إستراتيجية هي من بين العوامل الرئيسية لإنعاش الاقتصاد الوطني، بالتالي فإن الدولة منحت له أهمية قصوى في سياسة التنمية التي ترغب فيها الدولة. الانشغال الرئيسي هو وضع آليات تسمح بالوصول إلى الاكتفاء الذاتي و تخفيض فاتورة الاستيراد. حالة العجز الغذائي الدائم قادت السلطات العمومية لإعداد برنامج وطني للتنمية الفلاحية انطلاقا من 2000 و كان ذلك وفقا للقانون رقم 99-11 المؤرخ في 23 ديسمبر 1999 المتضمن قانون المالية لسنة 2000. يهدف إلى إعادة بناء الاقتصاد الفلاحي، يشارك في إعادة تأهيل الوظائف التنظيمية للدولة و يحفز على الاستثمار، في إطار لا مركزي في أشكال التمويل تسمح بتسيير يكون فيه الخطر متقاسم بين الفلاح و البنوك، وكالات التأمين و الدولة. إذن وضع وسائل لمرافقة و مشاركة السكان في إطار العمل الجواري .[2]

لا يتعارض البرنامج الفلاحي مع الإطار الاقتصادي الحر الذي بدأ في الثمانينيات، لذا فإن توجهات المخطط الوطني للتنمية الفلاحية تصب بشكل أساسي في أهداف يرجى منها إعادة بناء المجال الفلاحي وحماية الموارد الطبيعية (ماء وتربة)، واستصلاح الأراضي الفلاحية. من جهة أخرى فإن الأراضي الفلاحية الموروثة عن الاستعمار تفرق بين جزائر ذات أراض فلاحية مرتفعة المردود مقارنة بباقي الأراضي الأخرى، وكذلك تدخل التناقضات الاجتماعية.[3]

---

[1] **عمر** بسعود، مرجع سبق ذكره.

[2] Ouardia Anseur. usages et besoins en information des agriculteurs en Algérie, Thèse de doctorat en Sciences de l'information et de la communication, Université Lumière Lyon 2,2009, p.28.

[3] **عمر** بسعود، مرجع سبق ذكره.

نظرة جديدة للتنمية الفلاحية و الريفية تكرس نموذج جديد لتمويل الاقتصاد الفلاحي و الريفي. هذه النظرة تتمحور حول البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية (PNDAR)، نظام مساعدة عمومية موجهة للمزارع الفلاحية و العائلات الفلاحية حيث العملية تكملها آليات منصوص عليها بمصفوفة مؤسسية معقدة للغاية تشمل على الوظائف التنظيمية، وكالات تأمين، وكالات بنكية، و منظمات مهنية و مؤسسات التنمية. الدولة إذن تنفذ سياسة لتأييد و دعم بواسطة صناديق التنمية و تشجيع تنصيب صناديق الاستثمار المشترك من قبل المنتجين. تطور القطاع يبين أن الدولة تبحث عن الانسحاب من مجال الإنتاج الزراعي و الحفاظ على دور الداعم و المنظم. لهذا فإنه من الضروري حشد و تنظيم المزارعين من خلال الغرف الفلاحية للولاية و الصناديق المشتركة. هذا التوجه يهدف مع الوقت إلى تجاوز القيود التي عرفها القطاع الفلاحي لتوليد تنمية مستدامة. الهدف الأساسي من هذه السياسة الجديدة هو تحسين الأمن الغذائي بالإضافة إلى[1] :

- التحسن المستدام لمستوى الأمن الغذائي.
- استخدام عقلاني للموارد الطبيعية.
- تشجيع إنتاج المزايا النسبية لتثبيت وجهة التصدير.
- الحفاظ على العمالة الزراعية و زيادة قدرة القطاع الفلاحي، فيما يخص التشغيل عن طريق تشجيع الاستثمارات.
- تحسين شروط الحياة و عائدات الفلاحين.

تحقيق هذه الأهداف الإستراتيجية هي بوضع في كامل التراب الوطني، برامج تمس كل الأنشطة المرتبطة بالفلاحة، من بينها نذكر ما يلي:

- برنامج تكييف أنظمة الإنتاج.
- المخطط الوطني للتشجير.
- برنامج استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز (المشاركة الفاعلة للسكان المحليين).
- برنامج لحماية و حفظ مراعي السهوب و مكافحة التصحر.
- برامج استصلاح الأراضي الفلاحة بالجنوب.

هذه البرامج تأخذ على عاتقها ثلاث انشغالات أساسية، تنمية الإنتاج و الإنتاجية الفلاحية، الحفاظ على الموارد الطبيعية (الأرض،المياه) و زيادة المساحات الفلاحية الصالحة.

[1] Hadibi A., Chekired-Bouras F.Z., et Mouhouche B. Analyse de la mise en oeuvre du plan national de développement agricole dans la première tranche du périmètre de la Mitidja Ouest, Algérie. Economies d'eau en systèmes irrigués au Maghreb. Actes du quatrième atelier régional du projet Sirma, Mostaganem, Algérie, 26-28 mai 2008. Cirad, Montpellier, France, colloques- cédérom. P.02.

2 .1 . 1. التمويل:

تحسين ظروف الأنشطة الفلاحية و الرعوية، تسريع مسار عصرنة القطاع الفلاحي و تشجيع الاستثمارات المنتجة و التقنية في المستثمرات الفلاحية. - المرافقة و تشجيع تعدد النشاطات كوسيلة لتحسين دخل العائلات الريفية. - تحسين الوصول إلى الخدمات العمومية و فتحها على السكان.- تطوير المناطق الجبلية، المراعي و المناطق الصعبة لتنمية الأنشطة البديلة و تبني أنظمة الإنتاج. الوسيلة المتميزة للوصول إلى هذه الأهداف هي تحفيز الاستثمار عن طريق أشكال تمويل تسمح بتقاسم المخاطر بين الفلاح، البنك (الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي CRMA) و الدولة. جندت أموال أخرى عن طريق الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية (FNRDA) و صندوق استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز(FMVC).

1- **الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية (FN**RDA): يشمل دعم الصندوق الفلاحين و المربين بطابع فردي أو جماعي، بالإضافة إلى المؤسسات العمومية و الخاصة بما في ذلك المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي و التجاري المتدخلة في أنشطة الإنتاج أو التحويل، أو تسويق و تصدير المنتجات الفلاحية و الغذائية. أنشئ بموجب قانون المالية لسنة 2000 يدعم الاستثمارات في إطار تطوير الفروع و حماية مداخيل الفلاحين و تمويل الأنشطة ذات الأولوية.

برنامج تنمية الأنشطة الفلاحية و وحدات تطوير الإنتاج الفلاحي يتم من قبل الدعم المالي للدولة من خلال الصندوق الوطني للضبط و التنمية الزراعية(FNRDA) الذي يشكل نموذج التمويل الأصلي، إنه لا يتبع نظام المحاصيل ذات الأولوية التي تحددها الدولة للحصول على الأموال، و لكن إلى برامج محددة وفقا لإمكانات كل منطقة. كل طلب يجب أن يتوافق مع البرنامج الذي تم اختياره للمنطقة المحتملة، لذا FNRDA يعتبر الوسيلة الأساسية لتطبيق السياسة الجديدة ل PNDA.

الجدول 3. 7. تمويل الاستثمارات في إطار PNDA (2000- 2005).

القيمة	إجمالي الاستثمارات	دعم FNRDA	قرض CRMA	تمويل ذاتي للمزارع
المبلغ (مليار أورو)	3.98	2.29	1.27	0.41
النسبة المئوية	100	58	32	10

Source : synthèse du Gredaal, 2005.[1]

ميزانية الأنشطة المدعمة من قبل السلطات العمومية خلال الفترة 2000-2005 سمحت بتلبية الجهود المتفق عليها في هذا المجال بما يقرب من 4 مليارات أورو، FNDRA شارك ب 58 % في تمويل الأنشطة الفلاحية بمبلغ 2.3 مليار أورو(جدول **3. 7**).

[1] Hadibi A., Chekired-Bouras F.Z., et Mouhouche B. Op.cit.

توزيع المبالغ أو مخصصات الدعم كان أغلبها موجه للري، حيث استفادت أنظمة الري بمختلف أشكالها من قرابة نصف التمويل الخاص بهذه الصناديق، كما سيوضحه الجدول التالي:

الجدول 8.3. توزيع المبالغ حسب نوع الأنشطة التي يدعمها FNRDA (%).

	إجمالي الاستثمار	دعم FNRDA	قرض CRMA	التمويل الذاتي
المحاصيل الخاصة و الزراعية	7	7	10	5
الطاقة	0	0	0	0
عتاد التخزين و التحويل	7	3	12	14
المحاصيل الحقلية	16	11	23	22
الري	48	55	37	44
غرس أشجار جديدة	15	17	13	10
إعادة تأهيل زراعات الأشجار المثمرة	1	1	0	0
الإنتاج الحيواني	5	6	4	4
وقاية النباتات	0	0	0	0
المجموع	100	100	100	100

Source : Bouammar Boualem (2010).[1]

2- **القرض الفلاحي و التأمينات الاقتصادية**: البداية مع CRMA تكفل بمنح القروض مع صناديقه المختلفة، و يتكون من ثلاثة مستويات من شكل هرمي لا مركزي. الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي (CNMA)، شبكة ب 62 صندوق جهوي (CRMA)، و 256 مكتب محلي. ثم بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR، الذي أوكلت له مهام بثلاثة أبعاد أساسية و هي، هيئة للإقراض و التأمين الاقتصادي و محاسبة الصناديق العمومية.

بين 2000 و 2003 الدولة طلبت من بنك CRMA (بنك عمومي بموافقة من وزارة المالية و تعيين مجلس الإدارة من طرف وزير الفلاحة) بمنح قروض للفلاحين من دون طلب ضمانات. خلال ثلاث سنوات، هذا البنك بدأ يتكبد خسائر فادحة، ليتولى بنك الفلاحة و التنمية الريفية المهمة لكن بضمانات، حيث العودة إلى الوضع السابق.[2]

[1] Bouammar Boualem. le développement agricole dans les régions sahariennes, Etude de cas de la région de Ouargla et de la région de Biskra (2006- 2008).thèse de doctorat. Université Ouargla. P.57.

[2] Abdel Hakim T. regards sur des expériences en Algérie et en Egypte, In : Abis S. (coord.), Blanc P. (coord.), Lerin F. (coord.), Mezou agh i M. (coord.). Mezouagh i M. (coord.). Perspectives des politiques agricoles en Afrique du *Nord.* Paris : CIHEAM, 2009. p. 152 (Option s Méditerranéennes : Série B. Etudes et Recherches; n.64)

نسجل أن هناك مؤسسات مالية كبيرة كالبنك الوطني المركزي (BNA) و القرض الشعبي الجزائري(CPA) أمضت عقود مع وزارة الفلاحة و التنمية الريفية لكي تمول المستثمرات التابعة للقطاع الفلاحي .[1]

3 - صندوق الاستصلاح عن طريق الامتياز(FMVTC): الصادر عن قانون المالية لسنة 1998 لتدعيم تطبيق برنامج استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز، و الذي يهدف إلى توسيع المساحات الزراعية المستغلة SAU، خلق مناصب شغل و خلق مراكز حيوية. لقد كان الصندوق محل تدابير خاصة تهدف إلى تنشيط استعماله عبر الشركة "العامة للامتيازات الفلاحية"GCA .

2 .1. 2. نتائج البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية:

سجل البرنامج الفلاحي تدخلات ذات صدى كبير منها إرجاع التربة إلى استخداماتها السابقة والتي شملت حوالي 3 ملايين هكتار منها 740000 هكتار كمرحلة أولى وذلك بتركيز زراعة الحبوب في مناطق صالحة لها (1.2 مليون هكتار) وإعادة استخدام الأرض السابق استغلالها مثل بعض الأراضي الجافة أو المعرضة للجفاف، وذلك بتعويض زراعة الحبوب بزراعة الأشجار المثمرة التي تستطيع تحمل الجفاف، وكذا الكروم وتربية الحيوانات. كما تم التركيز على تطوير زراعة (الحبوب، البطاطا، الأشجار المثمرة)، واستغلال أمثل لإنتاج الحليب. هناك أهداف أخرى للبرنامج الوطني للتنمية الفلاحية يتمثل في مضاعفة المردود الفلاحي والرفع من مردود العمل الفلاحي في السنوات المقبلة.[2]

حددت معالم تنازل الدولة عن الملكية للأرض المستصلحة بالمناطق الجبلية ومناطق السهوب، وكذا المناطق الصحراوية. كما شمل البرنامج الوطني لإعادة التشجير 1.2 مليون هكتار(رفع نسبة التشجير بالجزائر الشمالية من 11 % إلى 14 %).[3] منذ سنة 2000 التي شهدت انطلاق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية سمح بربح يفوق 500 000 هكتار للمساحة الفلاحية الصالحة للزراعة. فيما يخص الري فقد شهد توسع معتبر للمساحة المروية، حيث مرت المساحة المروية من 350000 هكتار سنة 2000 إلى 835000 في نهاية سنة 2006، بمكاسب 485000 هكتار من المساحة المروية.[4]

لكي تدعم هذه السياسة الفلاحية بات عليها أن تصحح تدخلات الدولة في القطاع، وتتابع هذه الأعمال لفترات طويلة، وتسهر على تقويم عمل المؤسسات عن طريق وضع قوانين ذات فائدة، وتستفيد أكثر من الإطارات التقنية في هذا المجال.

---

[1] بوبيبة نبيل،السياسات الفلاحية في الجزائر، https:// sites.google.com/ site/bouibia/ bouibia-tk-th- do ،تاريخ الاطلاع:12-01-2014.

[2] **عمر** بسعود، مرجع سبق ذكره.

[3] **عمر** بسعود، المرجع السابق.

[4] Hadibi A., Chekired-Bouras F.Z., et Mouhouche B. Op.cit.p.03.

بشكل عام من الناحية الاقتصادية، 6 سنوات بعد وضع البرنامج أعلنت وزارة الفلاحة في 2006 عن استفادة 350000 مستثمرة فلاحية من الأموال في إطار البرنامج الوطني للتنمية الريفية (PNDR) و إنشاء مليون منصب عمل. أتبع بعد ذلك ببرامج أخرى تجسد ما يسمى التجديد الفلاحي.[1] الجدول التالي يبين تأثير المخطط الوطني للتنمية الفلاحية على بعض المؤشرات الكلية و الذي أعد من طرف وزارة الفلاحة كتقييم للبرنامج السالف الذكر.

الجدول 3 . 9. بعض المؤشرات الكلية للبرنامج الوطني للتنمية الفلاحية PNDA.

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
معدل نمو الإنتاج الفلاحي (%)	-15.15	18.7	0.01	29.0	6.41	2.02	4.71
معدل نمو القيمة المضافة(%)	-	13.38	-1.3	17	3.10	2.44	4.48
القيمة المضافة الفلاحية(مليار دينار)	322.1	411	475	496	511	524.2	547.7
حصة القيمة المضافة الفلاحية من **PIB** (%)	8.4	9.7	9.3	9.7	8.4	6.97	6.6
عدد مناصب الشغل المستحدثة (**EEP**)	142287	171000	163499	179291	166203	132428	104323

المصدر: تقرير عن وزارة الفلاحة و التنمية الريفية، مديرية الإحصاءات و أنظمة المعلومات، 2006، ص 05.

في قراءة لأرقام الجدول، يمكن أن نتأكد أن النتائج تعتبر واعدة إذا اعتبرنا أن معدل نمو الإنتاج الفلاحي 18.7 % في 2001 و 29% في 2003، بالمقابل النمو ينخفض إلى 2.02 % في 2005 و 4.71% في 2006. الأزمات المتتالية لبعض المنتجات ذات الأولوية: البطاطا و الحليب أبرزت نقص التحكم فيها. رغم التفاؤل من قبل الرسميين، إلا أن نتائج PNDA تبدو مختلطة جدا.

نذكر أن هناك نقص في المعلومة على المستوى المحلي، الإدارة العمومية لها احتكار المعلومة و لا يوجد أي بث للمعلومات على المستوى المحلي، فهناك بعض الفلاحين أكدوا أنهم يجهلون كليا ظهور PNDA و بالنتيجة لم يستفيدوا أبدا من الوسائل المعروضة (مساعدات و إعانات).[2]

2 .2. سياسة التجديد الفلاحي و الريفي:

سياسة التجديد الفلاحي و الريفي مرادفة لعصرنة الفروع الفلاحية و الإمكانات الريفية لاكتشافها و تحسينها . فهي تأكد الهدف الأساسي للسياسات الفلاحية التي بدأت منذ 1962: تعزيز مستدام للأمن الغذائي الوطني مع إضافة بعد آخر و المتمثل **في تحويل الفلاحة إلى محرك للنمو الاقتصادي الإجمالي** الأمر الذي اعتقد بعدم إمكانية الفلاحة القيام به في مختلف البرامج التنموية السابقة. ففي خطاب

[1] Mohamed Naili. évolutions et adaptation nécessaire du secteur agricole en Algérie, les notes d'analyse du CIHEAM, n 52-septembre 2009.
[2] Abdel Hakim T. Op.cit.

رئيس الجمهورية في الندوة الوطنية للتجديد الفلاحي و الريفي، 28 فيفري 2009 ببسكرة:« الفلاحة الجزائرية يجب أن تحمل تحديين أساسيين : لعب دور المحرك الحقيقي للنمو الاقتصادي و المساهمة في التحسين المعتبر للأمن الغذائي للبلد » . فهل بإمكان القطاع الفلاحي لعب هذا الدور؟

ترتكز سياسة التجديد الفلاحي و الريفي على قانون الزراعة التوجيهي الذي صدر في شهر أوت سنة 2008 ، هذا القانون هو الذي يحدد المعالم و الإطار العام لسياسة التجديد الفلاحي و الريفي مع التأكيد على الهدف المحوري للسياسات الفلاحية السابقة المتمثل في التعزيز المستديم للأمن الغذائي. التجديد الفلاحي و الريفي يرمي إلى حكامة جديدة للقطاع الفلاحي و الريفي تقوم على إعادة تركيز دور الدولة على مهامها الرئيسية و مشاركة مسئولة، فعالة و تفاعلية لجميع المتدخلين في القطاع. ذلك من خلال :[1]

- ✓ الرفع من الإنتاج الوطني للمنتجات ذات الاستهلاك الواسع (قمح صلب، حليب) و ضمان معدل تغطية على الأقل 75% من الاحتياجات.
- ✓ عصرنة و نشر التقدم التكنولوجي في المزارع الفلاحية (تكييف الري، التسميد، المكننة، و استخدام البذور المحسنة...).
- ✓ وضع نظام ضبط المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع (SYRPALAC) مثل الحبوب، الحليب، البطاطا، الزيتون و اللحوم و غيرها....،تهيئة الظروف لاستقرار السوق .
- ✓ تعميم و توسيع أنظمة الري الفلاحي الذي يهدف للوصول إلى 1.6 مليون هكتار مع 2014، مقابل 900000 هكتار في 2010.
- ✓ تنمية القدرات الوطنية للوصول إلى الاكتفاء الذاتي فيما يخص البذور، الشتلات، و تربية الأسماك.
- ✓ تنمية الفضاءات الريفية بشكل متوازن، منسجم و مستدام.

للفترة 2010-2014 خصص مبلغ 1000 مليار دينار جزائري (200 مليار في السنة)بالنسبة للتجديد الفلاحي و الريفي. منها 600 مليار للتجديد الفلاحي.

تهدف سياسة التجديد الفلاحي و الريفي إلى تحسين نمو الإنتاج الفلاحي: المرور من مستوى 6% للفترة (2000-2008) إلى 8.33% للفترة (2010-2014). - خلق مناصب شغل : إنشاء 1200000 منصب شغل، و تنويع عائدات العائلات الريفية الفقيرة و خلق عمل خارج القطاع الفلاحي.

[1] برنامج التجديد الفلاحي و الريفي ، وزارة الفلاحة و التنمية الريفية ص 01 .

جدول 3 .10. برامج التكثيف و العصرنة بين (2008/2004)و أفق 2014 . الوحدة: قنطار

البرامج	متوسط الإنتاج السنوي 2008/2004	الهدف عند أفق 2014
الحبوب	34.300.000	53.671.000
البقول الجافة	504.000	872.000
الحليب (10^3 لتر)	1.900.000	3.240.000
البطاطس	20.000.000	33.626.000
زيت الزيتون	2.254.000	3.873.000
لحوم حمراء	2.800.000	4.083.000
لحوم بيضاء	1.900.000	3.240.000
التمور	5.000.000	8.895.000
البذور و الفسائل	- إنشاء مخزون استراتيجي. - تلبية 80 من الاحتياجات.	
السقي	- تجهيز حوالي 350 ألف هكتار لسقي الأراضي. - تسليم حوالي 200 ألف هكتار من المساحات المسقية الجديدة. - تعميم أنظمة اقتصاد المياه في الأراضي الزراعية المسقية.	

Source : MADR, projet de programme quinquennal de développement (2010-2014), 2009. P.07.

ترتكز سياسة التجديد الفلاحي و الريفي على ثلاث جوانب هي :

أ- **الجانب الفلاحي :التجديد الفلاحي**.

من الناحية العملية سيترجم التجديد الفلاحي بثلاث أنواع من الإجراءات:

- إطلاق برامج تكثيف و عصرنة يهدف إلى زيادة الإنتاج و الإنتاجية فضلا عن إدماج الفروع المعنية. هذه البرامج تستهدف الحبوب، الحليب الخام، الخضر الجافة، البطاطا و زراعة الزيتون و الطماطم الصناعية، التشجير، النخيل، اللحوم الحمراء و الدواجن. هذه البرامج تكون في إطار تعميم أنظمة الاقتصاد في الماء، تنمية الموارد الغذائية للثروة الحيوانية، تنمية إنتاج البذور، النباتات و المحسنات (géniteur) أيضا تطوير المكننة و التسميد مع تطوير قدرات التسيير و الإدارة للأطراف الفاعلة.
- وضع نظام ضبط المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع (SYRPALAC)، الذي يهدف إلى أمرين: من جهة حماية و ضبط العرض للمنتجات ذات الاستهلاك الواسع، و من جهة ضمان حماية لعائدات الفلاحين و مصالح المستهلكين.
- إنشاء محيط محفز و آمن بفضل إطلاق القرض الرفيق بدون فوائد، لضمان التمويل لاكتساب آلات و معدات فلاحية، و جهاز تأمين فعال ضد انخفاض المردود بسبب المصائب الزراعية(FGCA).

فيما يلي الشكل التفصيلي لبرنامج التجديد الفلاحي :

الشكل 1.3.مصفوفة تجديد الاقتصاد الفلاحي.

Source : La politique de renouveau agricole et rural en Algérie, MADR, novembre 2010. p. 03.

يأتي برنامج التجديد الفلاحي في إطار سياسة التجديد الفلاحي و الريفي، دخل حيز التنفيذ سنة 2009 بعد خطاب رئيس الجمهورية في ولاية بسكرة في شهر فيفري 2009، و الذي منح لقطاع الفلاحة و التنمية الريفية مكانة القطاع الاستراتيجي و الاعتماد عليه لهيكلة الاقتصاد الوطني، بعد سياسة اقتصادية عان من خلالها القطاع الفلاحي. هذا النهج سيؤدي إلى استكشاف مناطق جديدة للإنتاج، و

تأكد على الشراكة بين مختلف الفاعلين الاقتصاديين و المزارعين في إطار التعاقد. التجديد الفلاحي يسلط الضوء على الجانب الاقتصادي و الربح لضمان استدامة الأمن الغذائي للبلد. هو يشجع تكثيف و عصرنة الإنتاج في المزارع و اندماجها في مقاربة "الفرع"لتركيز العديد من الإجراءات لدعم الاستثمارات المحققة في القطاع لخلق قيمة مضافة على طول سلسلة الإنتاج و الاستهلاك. الهدف من وراء التجديد الفلاحي هو دمج الفاعلين و عصرنة الفروع لنمو مستدام، داخلي (internalisé) و مدعم للإنتاج الفلاحي. تنفيذا للبرنامج المتعلق بالتجديد الفلاحي 2010 – 2014 وفر له مبلغ 600 مليار دج (6.1 مليار اورو)، بمبلغ سنوي ب 120 مليار د ج (1.22 مليار اورو ،حوالي 0.9% من الناتج الداخلي الخام).

بالإضافة إلى التمويل حمل قانون التوجيه الزراعي السالف الذكر تسوية مسألة العقار الذي كرس نظام الامتياز كطريقة لاستغلال الأراضي الخاصة بالدولة عوض قانون الانتفاع الدائم الصادر سنة 1987. مع مطلع سنة 2011 تمكنت الوزارة من إعادة تفعيل نشاط الديوان الوطني للأراضي الفلاحية الذي كان مجمدا منذ سنة 1996. تم التوقيع على الآلاف من دفاتر الشروط التي تسمح للفلاحين باستغلال الأراضي لتنويع استثماراتهم على مدي 40 سنة، ولهم أحقية الدخول في شراكة مع أجانب للاستفادة من الخبرة الأجنبية و إنجاز سكناتهم الريفية، ويسمح لهم حق الامتياز بتوريث الأرض أو التنازل عنها للديوان الذي يقوم هو الآخر بتأجيرها لمن يخدمها.

ب- الجانب الريفي: التجديد الريفي:

شيدت على أساس نهج مبتكر للتنمية الريفية (المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المتكاملة - PPDRI -)، يستهدف بدرجة أولى المناطق التي تكون فيها ظروف الإنتاج صعبة بالنسبة للفلاحين (الجبال، السهوب، الصحراء) و حوكمة أكثر فعالية للفضاءات الغابية خاصة ما تعلق بالحرائق الغابية. إنها تهدف إلى إعادة إدماج المناطق المهمشة في الاقتصاد الوطني من خلال إبراز الموارد المحلية و المنتجات المهملة. كما يهدف البرنامج كذلك إلى جعل هذه المناطق مصدر للتصدير.

يرتكز التجديد الريفي على البرامج التالية :

- حماية الأحواض المائية.
- الإدارة المستدامة و حماية الثروة الغابية.
- الحد من التصحر.
- حماية الأماكن الطبيعية و المحميات و استصلاح الأراضي.

ج- **الجانب الثالث:** يجمع ثلاث برامج مشتركة لدعم الجوانب السابقة :

- برنامج البذور و الشتائل.
- البرنامج الخاص باقتصاد المياه.
- برنامج تعزيز القدرات البشرية و الدعم التقني (PRCHAT) .

النقاط المفتاح لبرنامج تعزيز القدرات البشرية و الدعم التقني(PRCHAT) هي :

- عصرنة طريقة الإدارة الفلاحية.
- استثمار أكثر انسجاما في البحث، التكوين و الإرشاد الفلاحي لتسهيل تطوير تكنولوجيات جديدة و سهولة تحويلها للمنتجين.
- تعزيز القدرات المادية و البشرية لكل المؤسسات و الوكالات المكلفة بدعم الفلاحين و العمليات في القطاع.
- تعزيز قدرات المراقبة و الحماية البيطرية و الصحة النباتية، مصالح شهادات البذور و الشتائل، المراقبة التقنية و الحد من حرائق الغابات.

خاتمة الفصل:

شهد القطاع الفلاحي سياسات فلاحية، كانت في كل مرة تتبع التوجه العام للاقتصاد الذي عمل على تكريس الاشتراكية بعد الاستقلال و إعطاء الأولوية للصناعات الثقيلة لقيادة عجلة التنمية الاقتصادية. هذه السياسات التي كانت في أغلبها مختلفة عن سابقتها و لم تكن مكملة لها. على سبيل المثال: قانون التوجيه العقاري جاء لإلغاء قانون الثورة الزراعية، كما أن تدخل الدولة في القطاع هو في كل مرة متعلق بالوضعية المالية للبلد و يأتي استجابة لظروف استعجاليه لا على أساس إستراتيجية تنموية طويلة المدى من دون مراعاة الفعالية الاقتصادية لهذه التدخلات.

السياسة الفلاحية في الجزائر كانت في كل مرة تفرضها الظروف و التوجه العام للاقتصاد، و تابعة لسياسات في مجالات أخرى من دون إجراء تقييم. الأمر الذي خلق عدم استمرارية و حدوث حالة من الانقطاع المؤسساتي (cloisonnement institutionnel) و هو ما ينعكس تدريجيا و تلقائيا بإلغاء السياسة السابقة أيا كانت نتائجها و فعاليتها الاقتصادية. هذا خلق حالة من ضعف في الاستثمار الفلاحي و العجز و التبعية الغذائية المزمنة و ضعف الأداء الفلاحي.

إن الفعالية الاقتصادية لأي سياسة عمومية مرتبطة بقيمتها المضافة أي بزيادة الناتج و بالتالي تأثيرها على النمو الاقتصادي. من الرهانات و الأهداف الأساسية للسياسة الفلاحية في الجزائر هي زيادة الناتج للتحقيق الأمن الغذائي الذي فشلت في كل مرة في الوصول إليه.

لذلك فمن الضروري وضع سياسة فلاحية تراعي الخصوصيات الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية للمجتمع الريفي الجزائري. ترتكز هذه السياسة على خلفية علمية و آخر ما توصلت إليه العلوم و الأبحاث في المجال (سواء محليا أو خارجيا) تكون هذه السياسة للمدى الطويل محمية بمنظومة مؤسساتية و لا يتم إلغائها بأي حال من الأحوال، إلا إذا أثبتت هذه السياسة عدم فعاليتها بالقرائن و البراهين العلمية و التجريبية لا على إيديولوجيات تبنى على قدر غير كاف من المعرفة.

من النقاط و الأهداف الجديدة و المهمة التي حملتها السياسة الفلاحية الحالية هي **تحويل الفلاحة إلى محرك للنمو الاقتصادي الإجمالي** الأمر الذي اعتقد بعدم إمكانية الفلاحة القيام به في مختلف البرامج التنموية السابقة. فهل بإمكان القطاع الفلاحي لعب هذا الدور؟ هذا ما سنحاول الإجابة عليه في الفصول اللاحقة.

الفصل الرابع

القطاع الفلاحي الجزائري: واقع و مقومات

تمهيد:

من المسلم الآن أن للقطاع الفلاحي أهمية قصوى في الاقتصاد، عن طريق مساهمته المباشرة في النمو الاقتصادي كقطاع رائد أو عن طريق الدور الذي يمكن أن يلعبه في تنمية القطاعات الأخرى للاقتصاد خاصة القطاع الصناعي. كما أن للقطاع الفلاحي مساهمات غير مباشرة في النمو متمثلة في توفير الغذاء للسكان و دوره في الحد من الفقر، ما يساعد على خلق مجتمع سليم يكون مؤهلا للإنتاج، فلا يمكن لشخص جائع أن ينتج، هذه المساهمات للقطاع الفلاحي لا تتم إلا من خلال سياسات عمومية صالحة و سليمة.

الجزائر لم تخرج عن القاعدة التي اتبعتها معظم الدول النامية في وقت سابق للنهوض باقتصادها و سلكت نفس المسار و اتبعت نهجا تنمويا يجعل من الصناعات الثقيلة أو ما يسمى بنموذج الصناعات المصنعة كأساس للتنمية الاقتصادية لسنوات السبعينيات، و هو ما ترجم بسياسات عملت على تهميش القطاع الفلاحي خاصة ما تعلق بمخصصات الاستثمار الموجهة للقطاع. هذا ما أسقط القطاع الفلاحي و الاقتصاد عامة في عديد المشاكل و الأزمات، حيث يرى عديد الاقتصاديين أن من بين الأسباب الرئيسية لما يشهده الاقتصاد من تأخر للتنمية إلى غاية يومنا هذا، هو من تبعات السياسة الاقتصادية لسنوات 1970.

تتوفر الجزائر على إمكانات طبيعية، مادية و بشرية مهمة للقطاع الفلاحي تؤهله للعب دور مهم في النمو و التنمية الاقتصادية، شريطة خلق جو مؤسساتي مناسب و فعال يعمل على تخصيص مثالي للموارد. القطاع الفلاحي لا زال بعيدا للعب هذا الدور، بالنظر على عدة معطيات سيتم التطرق إليها في هذا الفصل.

سنتطرق في هذا الفصل إلى أهم مقومات الفلاحة الجزائرية و تطور الاستثمارات العمومية المخصصة للقطاع الفلاحي و مساهمة هذا القطاع في الاقتصاد الجزائري، بالإضافة إلى تأثير بعض المتغيرات الاقتصادية على أداء القطاع الفلاحي.

1. مؤهلات القطاع الفلاحي في الجزائر:

1.1. الأراضي:

تبلغ مساحة الأراضي الزراعية 42.4 مليون هكتار، ما يمثل 17.8% من المساحة الإجمالية للجزائر، في حين تبلغ مساحة الأراضي الصالحة للزراعة (SAU) 8.4 مليون هكتار، أي 3.5 % من المساحة الإجمالية للجزائر هي صالحة للزراعة، و الشكل التالي يوضح توزيع الأراضي في الجزائر:[1]

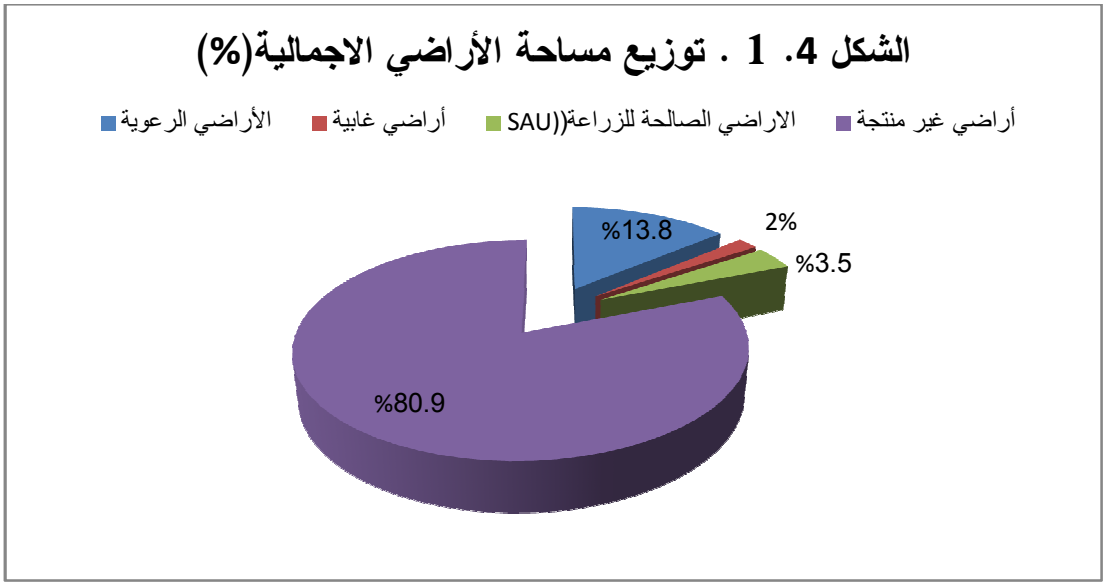

المصدر:إعداد الشكل بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات.

يتضح من الشكل استحواذ الأراضي الصالحة للزراعة(SAU) على 3.5 % فقط من المساحة الكلية للتراب الجزائري، و قد تطورت الأراضي الصالحة للزراعة بشكل واضح خاصة مع تبني قانون استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز في المناطق الجبلية و السهبية و الجنوبية، بالإضافة إلى الدعم المهم المقدم في هذا الإطار عن طريق صندوق استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز (FMVC). مرت المساحة الصالحة للزراعة من 7 مليون هكتار كمتوسط للفترة (1970-1974) إلى أكثر من 8.45 مليون هكتار سنة 2011 . الجدول التالي يبين تطور الأراضي الصالحة للزراعة و توزيعها:

[1] Office National des Statistique. L'Algérie en quelques chiffres .N 42.édition 2012.

الأراضي المستريحة: هي أراضي بلا زرع بشرط أن لا تتجاوز فترة الاستراحة 5 سنوات.

الجدول 1.4. تطور توزيع الأراضي الصالحة للزراعة للفترة (1988 - 2008). الوحدة:ألف هكتار.

البيان	89/88	00/99	03/02	04/03	05/04	06/05	07/06	08/07	09/08
الأراضي القابلة للزراعة	**7097.8**	**7662.4**	**7503.7**	**7498.9**	**7511.1**	**7469.6**	**7468.5**	**7489.4**	**7511.1**
المزروعات النباتية	3699.8	1956.8	3802.2	4110.0	3921.2	4064.9	3895.5	3926.1	3921.2
الأراضي المستريحة	3398.0	5707.6	3701.5	3382.9	3589.9	3404.8	3573.0	3563.3	3589.9
الزراعات الدائمة	**577.66**	**565.02**	**767.24**	**828.84**	**878.56**	**933.96**	**946.13**	**935.49**	**878.55**
المروج الطبيعية	34.34	35.23	25.95	25.43	26.07	25.55	25.46	24.30	26.07
الكروم	105.64	59.79	95.63	99.43	101.71	98.21	92.71	87.38	101.7
الأشجار المثمرة	437.68	470.00	645.66	703.97	750.78	810.19	827.96	823.81	750.78
المجموع	**7675.5**	**8227.4**	**8270.9**	**8321.7**	**8389.7**	**8403.9**	**8414.6**	**8424.8**	**8389.6**

المصدر: غردي محمد (2012).[1]

تمثل الأراضي المستريحة من الأراضي الصالحة للزراعة حوالي 3.589.900 هكتار، و هي مساحة كبيرة جدا تمثل 42.8% من الأراضي الصالحة للزراعة لسنة 2008، و هو ما يمكن استغلاله في رفع الإنتاج.

✓ **تحليل الطابع القانوني للمزارع[2]:**

يشير الإحصاء العام للفلاحة (RGA) لسنة 2001 إلى وجود 1.023.799 مستثمرة فلاحية، و هي موزعة كما يلي :

أ. حجم المزارع:

- 70 % من المزارع هي صغيرة الحجم، حيث مساحتها أقل من 10 هكتار (25.4% من المساحة الصالحة للزراعة).
- 22.6% من المزارع هي متوسطة الحجم بمساحة تقع ما بين 10 و أقل من 50 هكتار، و تستحوذ على 51.8 % من المساحة الصالحة للزراعة.

[1] غردي محمد.القطاع الزراعي الجزائري و إشكالية الدعم و الاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة. أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية.جامعة الجزائر-3- . 2012 .ص 19.

[2] Données : Ministère de l'agriculture et de développement rural. Recensement Général de l'Agriculture .2001.Direction des statistiques agricoles et des systèmes d'information.2003.

- 1.9% من المزارع هي كبيرة الحجم (أكبر من 50 هكتار)، و تشغل على 22.7% من المساحة الصالحة للزراعة. في هذه الفئة من المزارع، المزارع التي مساحتها 200 هكتار فأكثر تمثل 5.4% من المساحة الصالحة للزراعة، و لا تمثل سوى 0.1 من عدد المزارع.

ب. الطابع القانوني للمزارع (la nature juridique):

- تحليل الطابع القانوني للمزارع، يبين أن المزارع الفردية هي الطاغية ب 83.1% من مجموع المزارع و تشغل 79.7% من المساحة الصالحة للزراعة. و تمثل:
  - 72.8% من المزارع على أراضي ملكية خاصة (65.7% من مجموع الأراضي الصالحة للزراعة).
  - 10.2 % من المزارع الفردية و بتسيير خاص (gestion privative) (EAI)على الأراضي الخاصة بالدولة (14% من الأراضي الصالحة للزراعة).
- المزارع الجماعية تشكل 5% من مجموع المزارع و تغطي 14% من المساحة الصالحة للزراعة الإجمالية. المزارع الجماعية بتسيير خاص (EAC) تمثل 68.8% من المزارع و 78.1% من الأراضي الصالحة للزراعة الخاصة لهذه الفئة. للإشارة فإن المزارع الفلاحية الجماعية بتسيير خاص (EAC) تمثل 3.4% من مجموع المزارع الفلاحية و تغطي حوالي 11% من الأراضي الصالحة للزراعة.

ج. الوضع القانوني للأراضي (Statuts juridiques):

- 75.93% من المزارع تقام على أراضي ملك "Melk" و تغطي 69.25% من الأراضي الكلية الصالحة للزراعة. من بين هذه المزارع: 39.55% غير مقسمة و تمثل 46.34% من الأراضي الصالحة للزراعة، في حين 50.14 % من دون وضع قانوني و تمثل 41.05% من الأراضي الصالحة للزراعة.
- 17.7% من المزارع تقام على أراضي الميدان الخاص بالدولة و تغطي 30% من الأراضي الصالحة للزراعة.

باختصار الأراضي الفلاحية في الجزائر تميزت ب:

- ✓ المزارع الفردية عممت.
- ✓ المزارع الجماعية تشكل الاستثناء (أقل من 4% من المجموع).
- ✓ المزارع الكبيرة اختفت تحت التأثير المشترك للميراث و إعادة الهيكلة ل 1987.
- ✓ متوسط حجم المزارع تراجع، و هو عند 8.3 هكتار (كان 11.5 هكتار سنة 1973، و 13.2 هكتار سنة 1958).
- ✓ عدد المزارع في تزايد ثابت، دائما أكبر طبقة تتألف من مزارع صغيرة جدا.

2.1. الري:

يعتبر الجفاف من العقبات الرئيسية للتنمية الفلاحية، و يرتبط استغلال الأراضي الفلاحية و دخولها في الخدمة ارتباطا وثيقا بالري، كما أشارت عدة دراسات في دول شرق أسيا أن العامل الرئيسي في زيادة الأراضي الزراعية هو تجهيزها و تكثيف أنظمة الري الزراعي بها. كما يعتبر الماء محدد أساسي للإنتاجية الفلاحية و أهم العوامل المحددة للإنتاج الزراعي. يمكن إبراز أثر الري في رفع الإنتاج بما أنجز في الولايات المتحدة الأمريكية في مناطق شبه صحراوية (مشابها لمنطقة بوسعادة) لا تزيد المغياثية بها عن 70 مم في السنة، حيث أمكن بعد تجهيزها بنظام للري، سمح بالحصول على إنتاج يعادل 80 قنطار من الحبوب في الهكتار.[1]

يسود الجزائر مناخ معتدل يتميز بفترة طويلة من الجفاف في الصيف تتراوح من 3 إلى 4 أشهر على السواحل و أكثر من 6 أشهر في الصحراء. يعتبر مناخ الجزائر جاف في أغلب مناطق الوطن و نصف جاف في باقي المناطق. هطول الأمطار يشهد عديد التغيرات خلال السنة، تختلف من الغرب إلى الشرق (450 ملم في السنة في وهران إلى أكثر من 1000 ملم في السنة في عنابة). المعدل السنوي للهطول الأمطار تختلف من 50 ملم في السنة في منطقة مزاب في الجنوب و 1500 ملم في السنة في جيجل في الشمال. هطول الأمطار يعتبر من الأضعف بين دول البحر الأبيض المتوسط، حسب الوكالة الوطنية للموارد المائية (ANRH)، يقدر سقوط الأمطار (pluviométrie) ب 94,3 مليار م^3 ([2]). أهمية السقي بالمطر في الوقت و في المكان بالإضافة إلى نمو الطلب على استهلاك المياه يشكل ضغطا على البلد، حيث تشهد الجزائر قلقا على الماء و الوضعية تقترب من العجز.[3] بالإضافة إلى ذلك فإن سقوط المطر في الجزائر في تراجع مستمر من فترة إلى أخرى و هو ما يوضحه الجدول التالي:

[1] رابح زبيري.مرجع سبق ذكره. 1996.ص 223.

[2] Rethinking rural development in the Mediterranean : proceedings of the regional workshop on sustainable agriculture and rural development, MAP technical reports series n .172 . Bari, Italy. May, 2008. P. 102.

[3] Mohamed Chabane. L'agriculture algérienne dans la tourmente, d'un secteur générateur de croissance à un secteur en forte dépendance. ISBN : 978-613-1-58686-6. Éditions universitaires européennes.2011.p.19.

الجدول 4 .2. المؤشرات القطرية لسقوط الأمطار في الجزائر.

السنوات	مؤشر هطول الأمطار[1] (ملم/السنة)
1971 - 1980	312
1981 - 1990	296
1991 - 2000	274
2001	220
2002	254

Source : les annuaires statistiques FAOSTAT.

يرتبط الإنتاج الفلاحي في الجزائر ارتباطا وثيقا بالأمطار و مدى استفادة الأراضي الفلاحية من نظام للري التي شهدت تحسنا ملحوظا خلال سنوات 2000 حسب أرقام وزارة الفلاحة[2]. عكس معطيات المنظمة العالمية للأغذية كما يشير إليه الجدول التالي:

الجدول 4 .3. تطور الأراضي الزراعية المروية في الجزائر خلال سنوات 2000.

الأراضي المروية	99-2001	03-05	2006	2007	2008
1000 هكتار	568	569	570	570	570
% من مجموع الأراضي الصالحة	6.9	6.9	6.8	6.8	6.8

Source : annuaire statistique, FAOSTAT.2010

رغم تفاؤل المسئولين يلاحظ من الجدول ضعف نسبة استفادة الأراضي الزراعية من نظام للري حتى خلال فترة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، حيث 570.000 هكتار فقط سنة 2008 من هذه الأراضي الصالحة للزراعة هي أراضي مروية، أي ما يمثل 6.8 % . تعتمد الزراعة الجزائرية اعتمادا كبيرا على الزراعة المطرية، نظرا لكون 90% من المساحات الزراعية تستغل اعتمادا على الأمطار، إلا أن الأمطار في الجزائر تتسم بعدم الانتظام و التذبذب الشديد و التوزيع غير المنتظم بين مناطق الوطن ،[3] مما يتطلب مضاعفة الجهود فيما تعلق بالري الزراعي لتنمية القطاع الزراعي و مواجهة الطلب المتزايد على المنتجات الغذائية.

[1] بلغ هذا المؤشر سنة 355:2002 في تونس، 340 في المغرب،818 في فرنسا، 945 في ألمانيا و 939 في و م أ.و هو مؤشر ضعيف للجزائر حتى مقارنة بالدول المجاورة.

[2] المساحة المروية حسب وزارة الفلاحة و التنمية الريفية هي 907000 سنة 2007، ما يمثل 11 % من المساحة الصالحة للزراعة. هو ما يختلف مع بيانات المنظمة العالمية للأغذية (FAO) كما يوضحه الجدول .

[3] غردي محمد. مرجع سبق ذكره. ص 22.

هذه الزيادة الكمية (الزيادة المشار إليها من طرف وزارة الفلاحة) ترافقت مع تطور نوعي ناتج عن تطور أنظمة الري المقتصدة للمياه. المساحة المروية بنظام الاقتصاد في المياه (بالتقطير أو الرش) مرت من 75000 هكتار سنة 2000 إلى 362700 سنة 2007، ما يمثل 40 % من المساحة المروية .[1]

يجب الإشارة إلى أن أغلب هذه الموارد المائية هي مستخدمة لزراعة الخضروات و الأشجار المثمرة، و تمتص أكثر من 75 % من المياه . لهذا، تم إعادة تركيز سياسة التجديد الفلاحي في إعادة التوجيه بطريقة عقلانية و توزيع هذه الموارد لصالح المنتجات الإستراتيجية، بصفة خاصة الحبوب، العلف (لإنتاج الحليب) و للبذور، إضافة إلى التأكيد على تعميم نظام الاقتصاد في المياه.

1. 3. الأسمدة:

يعتبر سقوط الأمطار مفسرا لنقص الإنتاجية في الجزائر، لكن قلة استخدام الأسمدة هو الآخر عامل رئيسي لضعف الإنتاج و الإنتاجية. الجزائر رغم ثرواتها و إمكاناتها تستخدم قليل من الأسمدة مقارنة بالدول الأخرى، و يبقى مستوى استهلاك الأسمدة في الجزائر هو مقارب للدول الفقيرة و بعيدا جدا عن مستوى الاستهلاك في الدول المتقدمة أو حتى الدول النامية. حاليا الفلاحة الجزائرية تستهلك 100.000 ألف طن سنويا من عناصر التسميد، في حين المتوسط العالمي يجب أن يصل إلى 850.000 ألف طن في السنة (ASMIDAL ,2004 b). على سبيل المثال، احتياجات 2.5 مليون هكتار لزراعة الحبوب، بمعدل 72 كلغ من N، و 27 كلغ من p_2o_5 و 65 كلغ من k_2o للهكتار، سيمثل 410.000 طن من العناصر المغذية (2.5 مليون طن من الأسمدة).[2]

تطور الأسمدة (K. P. N) في الجزائر هو غير متسق، تبعا لعدة مراحل للسياسات الفلاحية :

مرحلة ما بعد الاستقلال أين كانت الأسمدة غير معروفة و تستخدم بقلة (1961-1970)، هذه الفترة هي فترة فلاحة الكفاف أو العيش (subsistance) .[3]

مرحلة الاستخدام القوي للأسمدة (1971-1986)، منذ أن شرع في تنفيذ المخطط الرباعي الأول حتى عرف استعمال الأسمدة تطورا ملحوظا و تضاعفت الكميات بين سنتي 1970 و 1979 ب2.7 مرات. يفسر نمو الاستهلاك بالدعم المقدم من قبل الدولة خلال المخطط الرباعي الثاني المتمثل في قرار تجميد أسعار الأسمدة (أفريل 1974)، بالإضافة إلى توزيع حوالي 73 ألف طن من الأسمدة مجانا على فلاحي القطاع الخاص في إطار تشجيع و تكثيف زراعة الحبوب. لكن، الملاحظ سنة 1979 أن القطاع

[1] REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE, MINISTERE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL, www.minagri.dz/pdf/Conferencedescadres.pdf, Consulté le 07-05-2014, p .10 .

[2] proceedings of the regional workshop on sustainable agriculture and rural development, MAP technical reports series n .172 . Op.cit. p. 119.

[3] FAO. Utilisation des engrais par culture en Algérie. Premiere édition, Rome, 2005 .p.28.

الخاص لم يمثل سوى 25% من مجموع الأسمدة رغم استحواذه على 59% من الأراضي الصالحة للزراعة.[1] هو ما يشير إلى عدم وجود تكافئ في استخدام و توزيع الأسمدة.

الجدول 4.4. تطور استعمال الأسمدة في الجزائر. الوحدة: طن من العناصر الغذائية.

السنة	الكمية	السنة	الكمية
1980	*235700	1997	**45000
1987	**232000	1998	**49000
1988	**191000	1999	**113000
1989	**149000	2000	*92300
1990	**120000	2001	*105300
1991	**119000	2002	*98000
1992	**96000	2004	*188038
1993	**129000	2005	*55806
1994	**113000	2006	*99072
1995	**83000	2007	*111748
1996	**49000	2008	*51205

Source :

- * Les annuaires statistiques FAOSTAT, 2001-2010.
- ** Utilisation des engrais par culture en Algérie .Première édition, publiée par la FAO, Rome, 2005.p.31.

مرحلة (1988 -1999) فترة إعادة هيكلة القطاع الفلاحي و تحرير السوق و إعادة الأراضي المؤممة، خلالها شهدنا تقريبا التخلي عن الأسمدة. هذه الفترة سجلت إعادة توزيع الأراضي و الزيادة في أسعار الأسمدة المتزامن مع الإصلاحات الاقتصادية و تخفيض قيمة العملة و رفع دعم الدولة. عرف استعمال الأسمدة خلال هذه الفترة تراجعا متواصلا منذ إصلاح 1987 المتضمن خوصصة القطاع العام و ازداد حدة إلى درجة أصبح مقلقا منذ إصلاح نظام الأسعار عام 1989 و يرجع ذلك إلى الارتفاع المهول في أسعار الأسمدة منذ دخول قانون الأسعار (رقم 12/89) المتضمن رفع الدعم عن عوامل الإنتاج حيز التطبيق و الانتقال إلى الأسعار الحقيقية. على سبيل المثال ارتفع سعر السماد الازوتي نوع 33.5 من 92 دج للقنطار سنة 1989 إلى 445 دج للقنطار عام 1993 كما ارتفع سعر السماد المركب (18-18-12 NPK) من 136 دج/ ق إلى 390 دج/ ق عام 1993. مع العلم أنهما يمثلان 75 % من إجمالي كميات الأسمدة المستهلكة في الجزائر.[2]

[1] رابح زبيري .1996. مرجع سبق ذكره.ص.233.
[2] المرجع السابق. ص.234.

مرحلة ما بعد 1999 وعودة استخدام الأسمدة، نتيجة لعودة دعم الدولة للقطاع خلال العشرية الأخيرة، رغم ذلك لا زال استعمال الأسمدة ضعيف.

يشير الجدول أعلاه أنه رغم عودة استخدام الأسمدة للفلاحة الجزائرية في الفترة ما بعد الإصلاحات الاقتصادية ، إلا أن استخدام الأسمدة لازال يشهد تذبذبا و ضعفا في استخدامها من موسم إلى آخر نتيجة لإراحة الأرض ما سيؤدي إلى تقليص المساحات المزروعة أو استخدامها لأغراض رعوية بسبب الجفاف، نظرا لارتباط استخدام الأسمدة ارتباطا وثيقا بالري في المزرعة. هذا الضعف لازالت تشهده الفلاحة الجزائرية حتى خلال فترة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية.

متوسط استهلاك الأسمدة لكل هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة في الجزائر مر من 9,6 كلغ للهكتار سنة 2002 إلى 12,7 سنة 2010، و هي كمية ضعيفة جدا حتى إذا قورنت بالدول المجاورة، و بعيدة كل البعد عن الدول المتطورة و تقارب الكمية المستخدمة في الدول الفقيرة و هو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول 4 .5. متوسط استهلاك السماد (كلغ لكل هكتار من الأرض الصالحة للزراعة).

السنوات	2002	03	04	05	06	07	08	09	10
الجزائر	9.6	6.0	25.1	7.4	13.3	15.0	8.6	7.9	12.7
المغرب	65.6	55.3	49.0	63.8	60.2	58.8	53.8	41.9	39.1
الاتحاد الأوروبي	165.3	174.2	166.6	159.5	155.4	167.3	136.2	129.1	145.5
فرنسا	210.4	222.1	211.0	191.0	188.9	207.7	151.9	148.3	150.0
الدول الفقيرة كمجموعة	6.9	6.2	10.2	8.2	9.1	10.1	9.1	8.6	10.7
تونس	25.2	36.3	36.1	64.1	34.5	27.1	34.4	43.5	40.4
و م أ	112.5	119.6	122.7	118.6	126.2	123.3	111.6	107.0	120.5
اليابان	333.5	335.2	353.7	348.0	332.8	350.5	278.2	239.6	261.4
الهند	100.6	105.1	115.4	127.8	136.4	142.8	153.4	167.6	178.5

المصدر:قاعدة البيانات للبنك الدولي.

في المقابل، متوسط الاستهلاك لكل هكتار هو عند مستوى 40 كلغ للهكتار في تونس و 39,1 للمغرب سنة 2010 (65,6 سنة 2002)، فرنسا تستهلك 150 كلغ للهكتار(210.4 سنة 2002)، الاتحاد الأوروبي يستهلك 145.5 واليابان 261.4 (333.5 سنة 2002).....الخ. يقيس استهلاك الأسمدة (100 غرام لكل هكتار من الأرض الصالحة للزراعة)،كمية المغذيات النباتية المستخدمة لكل وحدة من وحدات الأرض الصالحة للزراعة و تغطي منتجات التسميد: الأسمدة الأزوتية، البوتاسية و الفوسفاتية.

4.1. العتاد الفلاحي:

ترتبط الفلاحة الحديثة ارتباطا وثيقا بالمكننة التي يمكن اعتبارها واحدة من أهم المشاكل و العقبات التي تواجه تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر الذي يمتاز بضعف كبير في المعدات التكنولوجية و المكننة. أحد الأسباب الرئيسية لهذا الضعف هو الثمن المرتفع لهذه الآلات (جرارات، حاصدات دارسات، حاصدة البطاطا.....الخ)، الأمر الذي أدى بعدد كبير من الفلاحين عن العزوف عن شراء هذه الآلات، و القيام بانتظار لعدد قليل منها التي تتميز بقدمها في أغلب الحالات من طرف عدد كبير من المزارع على سبيل الإيجار مقابل العمل لفترة زمنية معينة، أو الاعتماد على الوسائل التقليدية مثل الحيوانات. بالإضافة إلى عامل آخر مهم و المتمثل في الآثار الناجمة عن الإدخال المكثف للمعدات التكنولوجية و المكننة خاصة ما تعلق ببعض الآلات التي يعوضها عدد كبير من العمال (مثل حاصدات الطماطم و البطاطا)، فبمجرد إدخال هذه الآلات ستتولد بطالة في حال عدم قدرة القطاعات الأخرى امتصاص هذا الفائض في العمالة، و هو ما لا ترغبه السلطات العمومية. مع العلم أن القطاع الفلاحي في الجزائر هو من أهم القطاعات مساهمة في العمالة و القضاء على البطالة، بالإضافة إلى ضعف القطاع الصناعي في الجزائر الذي يعتبر المستقبل الأول للعمالة في حال خروجها من القطاع.

و فيما يلي المتوفر لبعض العتاد الفلاحي في القطاع الفلاحي الجزائري وفقا للإحصاء العام للفلاحة لسنة 2001:

- عدد المزارع التي تحتوي على جرار على الأقل يصل إلى 91891، أي 9% من مجموع المزارع.
- يذكر أن توفر عتاد الجرار يمثل حجم ساعي إجمالي 108.14 مليون ساعة. هذا المتوفر يغطي 66.31% من الاحتياجات المقدرة ب 163.07 مليون ساعة.
- المساحة الصالحة للزراعة التي تحتوي على الأقل على جرار تعطي نسبة: جرار لكل 87 هكتار.
- الأرض المخصصة للحبوب و للخضر الجافة و التي تحتوي على حاصدة دارسة تعطي نسبة: حاصدة دارسة لكل 494 هكتار.
- الحظيرة الموجودة من الحاصدات تبلغ 8222 آلة بمختلف أنواعها. هذا يسمح بالقيام بعملية الحصاد الإجمالية للحبوب و الخضر الجافة (4066312 هكتار) في مدة 44 يوم.
- بالنسبة للمضخات، نسجل نسبة مضخة لكل 7 هكتارات من المساحة المروية.

بالقيام بمقارنة للموجود من العتاد الفلاحي في الجزائر ببعض الدول فإنها في نفس وضعية الدول المجاورة (المغرب و تونس)، في حين أنها بعيدة كل البعد عن دول أخرى كما يبينه الجدول التالي:

الجدول 4 .6. عدد الجرارات و الحاصدات الدارسات لكل ألف (1000) هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة.

الفترات	الجزائر		المغرب		تونس		فرنسا		تركيا		اليابان	
	جرار	حاصدة دارسة	جرار	حاصدة دارسة	جرار	حاصدة دارسة	جرار	حاصدة دارسة	جرار	حاصدة دارسة	جرار	حاصدة دارسة
81–79	6.8	0.6	3.4	0.5	7.9	0.8	83.6	8.3	16.9	0.5	272.3	174.3
91–89	12.5	1.3	4.5	0.5	8.6	1.0	79.9	6.9	27.8	0.5	430.6	254.7
00–99	12.5	1.1	5.3	0.4	12.3	1.0	68.7	5.2	39.1	0.5	460.1	238.7
2002	12.9	1.1	5.8	0.4	12.7	1.0	68.5	4.9	40.4	0.5	459.0	235.9
2003	12.9	1.1	5.8	0.4	12.6	1.0	58.5	4.9	42.7	0.5	461.2	237.0
2004	13.2	1.1	6	0.5	13.9	1.0	65.3	4.5	42.3	0.5	441.7	225.5
2005	13.3	1.1	6.1	0.5	14.3	1.0	63.5	4.3	42.9	0.5	438.2	223.0
2006	13.7	1.9	6.2	0.5	14.0	1.0	62.3	4.2	45.1	0.5	434.6	220.6
2007	13.9	1.5	–	–	14.9	1.2	–	–	47.3	0.6	–	–
2008	14.0	1.1	–	–	14.3	1.2	–	–	48.9	0.6	–	–

Source : les annuaires statistique. FAOSTAT.

يوضح الجدول أعلاه الزيادة المستمرة في معدل استخدام العتاد الفلاحي (جرارت و حاصدات) لكل 1000 هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة في الجزائر و تضاعف بأكثر من الضعف، حيث سجل عدد الجرارات معدل نمو 105.8% من الفترة 1979-1981 إلى سنة 2008، مقابل معدل نمو يبلغ 83.3% لعدد الحاصدات الدارسات في كل 1000 هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة لنفس الفترة. نفس الشيء حدث تقريبا بالنسبة لمعدلات النمو في تونس بالنسبة للجرارات، مع تسجيل نمو ضعيف جدا لعدد الحاصدات في الفلاحة التونسية. هذا و قد تطور عدد العتاد الفلاحي في الفلاحة المغربية بريتم مشابه كذلك لتونس و الجزائر بالنسبة للجرارات، لكن مع ضعف في عددها مع تسجيل استقرار على طول الفترة لعدد الحاصدات الدارسات. أما بالمقارنة مع دول أخرى فالفرق واضح، على سبيل المثال يبلغ عدد الجرارات و الحاصدات الدارسات لكل 1000 هكتار في الجزائر 13.7 و 1.9 على التوالي لسنة 2006، مقابل 45.1 و 0.5 لتركيا، 62.3 و 4.2 لفرنسا و 434.6 و 220.6 بالنسبة لليابان التي تشهد نسبة عالية جدا.

1 .5. البحث الفلاحي، التكوين و التأطير:

الارتقاء إلى مستوى التطلعات و الوصول إلى الأهداف المسطرة يستوجب استحداث طرق و تقنيات جديدة (مكننة، تقنيات ري، عناصر غذائية، أنظمة جديدة لاستخدام الأرض، أصناف جديدة من البذور، سياسات فلاحية ملائمة...) لزيادة الإنتاج الفلاحي كما و نوعا و عصرنة القطاع. هذا في ظل الظروف الجغرافية و المناخية الصعبة التي تعرفها الجزائر و هو ما يستدعي مستوى مرتفع للباحثين و درجة معينة من البحوث العلمية.

الجزائر سجلت تأخر في هذا المجال، السن المتقدم للفلاحين و مستوى التعليم المتدني. أيضا، حسب الإحصاء العام للفلاحة (2001)، 43% من الفلاحين لهم سن يقع بين 41 و 60 سنة، 37% لهم أكثر من 61 سنة و الأقل من 30 سنة لا يمثلون إلا 5% من مجموع الفلاحين. إضافة إلى، 67% من أصحاب المزارع ليس لهم أي مستوى تعليمي، و فقط 1.4% بينهم لهم مستوى تعليمي متوسط أو عالي.[1]

بعد الاستقلال مع الإرادة الموجودة لتكوين إطارات علمية مرتفعة المستوى قادرة على الاستجابة للصعوبات الفلاحية أدى بالإدارة السياسية للقيام بنداء إلى الخبراء الأجانب الموجودين في دول تسودها حالة الطقس و هيكل الأرض مشابه للجزائر على غرار زراعات الحبوب الجزائرية التي استخدمت نتائج البحوث الزراعية المكسيكية. بعد ذلك و بهدف الرفع من الإمكانات العلمية المحلية المتاحة للفلاحة في 1968، المعهد الوطني للعلوم الزراعية (INA) أخذ على عاتقه التعليم العالي فيما يخص العلوم الزراعية و تكوين الإطارات و التقنيات الفلاحية.[2]

مجموعة الوسائل البشرية و إمكانات البحث الفلاحي جمعت تحت سقف المعهد الوطني للبحوث الزراعية للجزائر (INRAA) . انطلاقا من 1971 إلى غاية 1978، إعادة هيكلة عميقة لآلة البحوث الزراعية الوطنية مع خلق عديد المعاهد للتنمية حسب الفروع، الأكثر أهمية المكلف بالزراعات الحقلية سنة 1974، و الذي أخذت مصدرها في إطار مشروع "الحبوب" وضع بالتعاون الخارجي. إضافة إلى معهد تنمية الإنتاج(ITGC)، المعاهد لحماية النباتات (INPV)، للصحة الحيوانية (INSA) و للإرشاد الفلاحي (INVA). تعمل مع محطات جهوية للبحث و التنمية و هي على علاقة مباشرة بالمزارع.[3]

التنظيم و العمل في أنظمة البحث للتنمية و التقييمات الموضوعة في الفلاحة أكدت محدوديتها و عدم قدرتها على تحمل الانشغالات و الأهداف العلمية و التقنية لهذا القطاع. فالبحث الزراعي تميز بحالة عدم استقرار مؤسساتي ناتجة عن إعادة الهيكلة المستمرة من دون تقييم. يشير " K Saka" أن

[1] Mourad, Boukella. "Politiques agricoles, dépendance et sécurité alimentaire" L'Algérie de demain Relever les défis pour gagner l'avenir . Fondation Friedrich Ebert. Alger. 2008. P. 42
[2] Chabane Mohamed. Heurs et malheurs du secteur agricole en Algérie 1962-2012. Editions L'Harmattan, 2013. p .92.
[3] Ibid. 93.

« النقائص الأساسية لهذا النظام ولدت انقطاع مؤسساتي (cloisonnement institutionnel) غير مناسب لتقييم الكفاءات و تحركها و أعاقت أيضا تنمية مقاربات الاندماج و بين المناهج و أدت إلى تهميش البحث العلمي. هذا يؤدي إلى تعزيز مسار التبعية العلمية للمعاهد التقنية للمعاهد الخارجية، ما ينعكس سلبا على الإنتاج الفلاحي في حالة أن هذه المكتسبات العلمية و التقنية هي غالبا غير ملائمة للخصوصيات الاقتصادية و الاجتماعية و إلى الخصائص الجغرافية و المناخية للبلد» [1] .هذا بالإضافة إلى غياب محيط محفز للعمل في مجال البحث الفلاحي من طرف الإطارات و التوجه إلى قطاعات أخرى أكثر جاذبية من الناحية المادية خاصة.

حاليا، المعاهد السبعة الوطنية للعلوم الزراعية (تكوين مهندسين خلال 5 سنوات)، المعاهد التسعة التقنية المتوسطة للعلوم الزراعية (ITMAS) و المركزين لتكوين المساعدين التقنيين للفلاحة و الغابات لا يمكن أن يستجيبوا لاحتياجات التكوين في القطاع، مع العلم أن هذه المعاهد تعاني هي الأخرى من نقص في الأساتذة بمستوى عالي.

فيما يخص البحث، ثلاث أنواع من المعاهد، لها مهام مختلفة هي موجودة حاليا:[2]

المعهد الوطني للبحوث الزراعية (INRAA) و المعهد الوطني للبحوث الغابية (INRF) لها هدف إنتاج المعرفة الأساسية و تحليل المشاكل المرتبطة بالعلوم الزراعية و الغابية.

ستة معاهد تقنية متخصصة في البحوث التجريبية لميادين كبرى في النشاط الفلاحي و تربية الحيوانات هي: المعهد التقني للزراعات الحقلية (ITGC)، المعهد التقني لزراعة أشجار الفواكه و الكروم (ITAFV)، المعهد التقني لزراعة الخضر و الزراعات الصناعية (ITCMI)، المعهد التقني لتربية الحيوانات (ITELV) و المعهد الوطني للإرشاد الفلاحي (INVA).

ثلاث مراكز و معاهد للبحث هي متخصصة في مراقبة جوانب خاصة بالإنتاج النباتي و الحيواني: المعهد الوطني لحماية النباتات (INPV)، و المعهد الوطني للطب البيطري (INMV) و المركز الوطني للمراقبة و المصادقة على البذور و الشتائل (CNCC) .

البحث الجامعي هو العامل الأساسي للبحث الزراعي في الجزائر، و الوزن النسبي للأساتذة من الدرجة السامية (بروفيسور و أستاذ محاضر) هي 15.48%، فالتأطير يرتكز بصفة أساسية على مكلفين بالدروس و أساتذة مساعدين الذين يشكلون حوالي 78.5% من جهاز الأساتذة.[3]

[1] Cité par : Chabane Mohamed.2013. Op.cit. p.93.
[2] Mourad, Boukella. 2008. Op.cit. p. 42.
[3] Anseur, Ouardia. 2009. Op.cit. p.41.

جدول 4 .7 . وضعية التأطير : 1990-1991/2002-2003.

السنوات	المسجلين	الأساتذة	معدل التأطير
1991-1990	197560	15171	1 لكل 13 طالب
1995-1994	238427	14593	1 لكل 16 طالب
1999-1998	372647	16260	1 لكل 22 طالب
2003-2002	589993	20769	1 لكل 28 طالب

Source : Anseur, Ouardia (2009).[1]

البحث العلمي من ناحية التأطير يواجه هو الآخر عديد القيود التي لا تسمح له بدمجه في التنمية الاقتصادية . فالتأطير الذي يتناقص من فترة إلى أخرى، كما أن عمل البحث يتطلب باحثين بكفاءة عالية، و ليس فقط على أفراد متحصلون على شهادات أكاديمية متواضعة. علاوة على ذلك، معدل التأطير زاد من فترة 1990-1991 إلى 2002-2003 من أستاذ لكل 13 طالب إلى أستاذ لكل 28 طالب.

الجدول 4 .8. معدل المردود الداخلي لشعب "العلوم الزراعية "1991-1992/2001-2005

الشعب	مدة الدراسة	معدل المردود الداخلي	
		1991–1992	2001–2005
العلوم الزراعية	5 سنوات	%51.8	%34.07

Source : Anseur, Ouardia (2009).[2]

هذه الأرقام تشير إلى الانخفاض المهم ب 17.01% لمعدل المردود في التكوين الزراعي من سنة 1991 إلى 2005، في حين أن البرامج الطموحة للتنمية الفلاحية الموضوعة من طرف السلطات تستوجب كفاءات بأعداد كافية و بكفاءة عالية لقيادة برامج البحث.

في سنة 1996 عدد الباحثين المجندين في الفلاحة قدر ب 322، و هو ما يمثل فقط 1.93% من إجمالي إمكانيات البحث المقدرة ب 16619 باحث. حتى و إن كانت الإحصائيات قديمة، فالوضعية لم تشهد تحسنا كبيرا، هذه الأرقام تضع الجزائر من بين الدول التي تتوفر على موارد بشرية ضعيفة في هذا الشأن.[3]

« بالنسبة لمستوى القطاع الفلاحي فئة الإطارات بالنسبة للمؤسسات و المنظمات الحكومية الفلاحية لسنة 2003، نرى أن فئة الإطارات و الإطارات السامية لا يمثل إلا 3.17% (5902) من مجموع العمال، هذه الفئة من التأهيل هي أكثر أهمية على المستوى المركزي (الوزارة) من معاهد البحث التي تتوفر على 24%. مؤسسة INRAA، 17% من عمالها هم باحثون. يجب التذكير أيضا أن في السنوات الأخيرة ظهرت

[1] Anseur, Ouardia. 2009. Op. cit. p.41.
[2] Ibid. P.42.
[3] Ibid. p.48.

ظاهرة أخرى :"هروب للأدمغة" التي أفرغت المعاهد من الإمكانات العلمية. للتوضيح، INRAA وحدها خلال سنة 2000 شهدت رحيل 2 من الدكاترة، و 4 من حاملي شهادة ماجستير و 2 مهندس دولة. هناك نقص كبير من فئة الباحثين لضمان تغطية احتياجات البرامج. في سنة 2006، فقط 4 أساتذة باحثون يأطرون على التوالي 84 و 42 مشروع علمي مسجل على مستوى INRAA و INRF . » [1] أغلبية التأطير يكون من طرف أشخاص أقل كفاءة.

الجدول 4 .9. الإمكانيات العلمية و التقنية ل INRAA و INRF: سنة 2006

Rubrique	INRAA	INRF	Total
Maîtres de Recherche (MR):	4	4	8
Chargés de Recherche (CR):	35	14	49
Attachés de Recherche (AR):	48	33	81
Chargés d'Etude (CE) :	50	40	90
Ingénieurs d'Etat (IE)	10+ Ing Principal		11
TOTAL	148	91	239

Source : Rapport sur la situation du secteur agricole. MADR.2006. p.45.

بالنسبة لمشاريع البحث لسنة 2006 حسب وزارة الفلاحة و التنمية الريفية هي على النحو التالي:[2]

- مشاريع قطاعية أو خاصة:20 مشروع.
- برامج وطنية للبحث (PNR):86 مشروع ب 240 باحث ل INRAA.
- برامج تعاونية (projets de coopérations):20 مشروع ب 52 باحث ل INRAA.

التكوين في المجال الفلاحي لسنة 2006 :

✓ **التكوين داخل الجزائر:**

- تكوين 4043 إطار في القطاع الفلاحي.
- تكوين 6526 فلاح.
- الشباب الحاصلين على شهادات و المستفيدين من برامج الاستثمار لدعم المزارع الفلاحية:277.
- تكوين أولي (formation initiale): 280 تقني، 136 مساعد تقني.

✓ **التكوين في الخارج :**

تم تخصيص 27 منحة للتكوين طويل الأجل في اختصاصات فلاحية مختلفة (بمتوسط مدة 12 شهر). تحقق 216 تكوين قصير الأجل في مختلف الميادين مثل: تسيير الأراضي، الإنتاج و الصحة الحيوانية، الجفاف و التصحر، السياسات الفلاحية...).

[1] Anseur, Ouardia. 2009. Op.cit. p.48.

[2] Rapport sur la situation du secteur agricole. MADR.2006. p.46.

2. الإنتاج الفلاحي:

الإنتاج الفلاحي سجل نمو ب 9.4% للموسم 2012-2013 مقابل 6.3% للموسم 2011-2012، حسب أرقام لوزارة الفلاحة و التنمية الريفية. كل الفروع تحسنت للموسم الفلاحي 2012-2013، ما عدا الحبوب و التبغ التي انخفض إنتاجها ب 4% و 5% على التوالي.

الإنتاج وصل إلى 2500 مليار دينار في موسم 2012 /2013 بزيادة 13.4 % مقارنة بالموسم الماضي حسب مديرية الإحصائيات بوزارة الفلاحة و التنمية الريفية .

1.2 . الإنتاج النباتي:

شهد إنتاج الحبوب زيادة معتبرة، حيث ارتفع من 7.76 مليون قنطار سنة 1966 إلى 37.26 مليون قنطار سنة 2011، أي تضاعف بمعامل 4.8 . هذا الارتفاع في الإنتاج ترافق مع حالة من عدم الاستقرار من سنة إلى أخرى، بتسجيل نموا مستمرا و بمعدلات جيدة إلى غاية منتصف سنوات 1970 أين بدأ يظهر تذبذب في الإنتاج، و انخفض من 21.28 مليون قنطار سنة 1968 إلى 14.80 مليون قنطار سنة 1974، ليشهد نموا كبيرا في السنة الموالية مسجلا 26.80 مليون قنطار سنة 1975، و استمرت هذه الوتيرة (الانخفاض تارة و نمو كبير تارة أخرى)، ليصل إلى أدنى مستوى له سنة 1994، ثم يرتفع الإنتاج بعد ذلك إلى 49.00 مليون قنطار سنة 1996، أي تضاعف الإنتاج بحوالي 5 مرات خلال سنتين، لينخفض بقوة بعد ذلك سنة 1997 مسجلا 8.69 مليون قنطار، مع استمرار هذا التذبذب طيلة سنوات 1990. استقرار نسبي شهده الإنتاج بعد ذلك خلال سنوات 2000، ما عدا الانخفاض المسجل سنة 2008 (الجدول4 -10). إنتاج الحبوب حسب أرقام وزارة الفلاحة الأخيرة وصل إلى 51.3 مليون قنطار للموسم 2011-2012، لينخفض هذا الإنتاج إلى 49.1 خلال الموسم الموالي 2013 أي انخفاض بمعدل 4%.

يجب التذكير أن الجزائر تحتل في السنوات القليلة الماضية مكان ثالث أكبر مستورد للحبوب في رقعة التجارة العالمية، الإمدادات السنوية للجزائر تمثل 6 % من الواردات العالمية سنة 2008، الواقع لا يحتاج إلى وصف.[1]

يرجع عدم الاستقرار في إنتاج الحبوب إلى ارتباطها بشكل مباشر بالظروف المناخية و تساقط الأمطار و عدم استفادة اغلب هذه الأراضي الموجهة لإنتاج الحبوب من نظام للري، بالإضافة إلى العامل الأمني خلال سنوات 1990، الذي نتج عنه نزوح عديد الفلاحين عن أراضيهم و تغيير نشاطاتهم. عامل مهم آخر متمثل في أسعار الحبوب في السوق الوطنية و العالمية و التي لم تكن محفزة كثيرا ما جعل عدد

[1] Mohamed Naïli. Evolutions et adaptation nécessaire du secteur agricole en Algérie. Les Notes d'analyse du CIHEAM n ° 52 – Septembre 2009.

كبير من المزارعين يستخدمون هذه الأراضي لأغراض أخرى خاصة الأنشطة الرعوية الأكثر ربحية من زراعة الحبوب. لتتفطن السلطات العمومية لهذا العائق و تتبنى نظام ضبط لأسعار المنتجات ذات الاستهلاك الواسع من خلال رفع الدولة لأسعار جميع أصناف الحبوب بالإضافة إلى تدابير أخرى مست التمويل كالقرض الموسمي لتحفيز المزارعين لتوسيع الإنتاج المحلي، و هو ما ساهم في عودة النشاط إلى هذا المنتوج الحيوي و الاستراتيجي. بالنسبة للموسم 2008-2009 قدر إنتاج الحبوب ب 52,6 مليون قنطار و هو ما يعتبر أمرا استثنائيا و لكن هذا لم يحول دون واردات من الحبوب تصل إلى 5 ملايين طن في نهاية السنة حسب تنبؤات المجلس الدولي للحبوب (CIC).

الجدول 4. 10. تطور الإنتاج النباتي(1965-2011). الوحدة: قنطار

	مجموع الحبوب	البقول الجافة	البقول في السباخ	الحمضيات	الطماطم الصناعية	الزراعات الصناعية
66/65	7.762.300	304610	5.744.900	4019.820	-	-
71/70	17.354.480	487120	7.246.150	5.089.410	334.590	1.424.240
76/75	23.131.860	754570	10.344.530	5.208.630	739.170	1.227.680
81/80	18.316.560	507460	12.897.760	3.553.270	1.685.760	2.389.770
86/85	24.024.090	678760	23.391.070	2.531.310	1.698.330	1.781.950
90/89	16.254.120	350.890	22.607.550	2.809.530	1.061.280	1.150.140
92/91	33.289.140	633.860	30.665.210	3.618.890	3.151.930	3.272.170
94/93	9.634.200	382.970	25.706.200	3.759.900	4.485.160	4.590.930
96/95	49.005.050	680.000	31.467.000	3.337.440	4.371.320	4.480.830
98/97	30.256.050	450.500	32.859.130	4.179.860	4.355.240	4.514.260
00/99	9.342.190	218.640	33.081.560	4.326.350	4.753.920	4.753.920
01/00	26.591.760	384.360	33.622.030	4.699.600	4.569.970	4.749.210
02/01	19.529.250	435.340	38.374.160	5.194.590	4.135.770	4.290.500
03/02	42.659.920	577.480	49.088.610	5.599.300	4.301.640	4.440.490
04/03	40.328.280	580.000	54.800.000	6.091.110	5.800.780	5.981.590
05/04	35.274.335	471.060	59.265.500	6.274.060	5.096.650	5.246.015
06/05	40.117.450	440.690	59.291.430	6.803.450	2.472.265	2.627.900
07/06	36.019.070	500.830	55.242.790	6.894.670	2.528.240	2.688.920
08/07	15.356.665	401.725	60.681.320	6.973.665	5.125.954	5.288.360
09/08	52.531.502	642.890	72.912.950	8.444.950	3.822.731	3.999.863
10/09	40.016.470	723.450	86.404.430	7.881.110	7.619.420	7.776.900
11/10	37.264.740	788.170	95.692.325	11.067.500	7.058.640	7.237.140

المصدر:الحوصلة الاقتصادية (1962-2011)، الديوان الوطني للإحصائيات.

إجراءات أخرى أثرت على سلع أساسية أخرى مثل البطاطا التي وصلت احتياجاتها إلى مليوني طن في السنة. مع تنفيذ نظام ضبط للمنتجات ذات الاستهلاك الواسع لحماية المنتجين بعد انهيار الأسعار سنة 2008 كردة فعل لإنتاج وفير، من خلال هذا الإجراء الدولة أخذت على عاتقها التخزين و الإخراج من المخازن الباردة، سيتم وفقا لاحتياجات السوق بسعر مرجعي ثابت.[1] إنتاج البطاطا حقق 48.5 مليون قنطار لموسم 2012 -2013 ، مقابل 42.2 مليون قنطار للموسم السابق.

شهد باقي الإنتاج النباتي تطورا كبيرا في مجمله، حيث تضاعف إنتاج البقول الجافة من سنة 1966 إلى 2011 بمعامل 2.6، معامل 16.6بالنسبة لإنتاج البقول في السباخ (مجموعة الخضر)،2.8 بالنسبة للحمضيات ،21.1 للطماطم الصناعية و تضاعف إنتاج مجموع الزراعات الصناعية بمعامل 5.1 لنفس الفترة . الملاحظ أن هذا الإنتاج لم يكن مستقرا و شهد انخفاض متكرر خاصة خلال سنوات 1990، ليعود الإنتاج في الارتفاع المستمر خلال سنوات 2000 مع تبني الدولة للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية، ما عدا الزراعات الصناعية التي شهدت انخفاضا خلال هذه الفترة، و مر إنتاجها من 5.2 مليون قنطار سنة 2005 إلى 2.6 مليون سنة 2006، أي انخفض بمعدل 50 %.

بالرغم من هذه الزيادة في الإنتاج كما يوضحه الجدول أعلاه إلا أنه لم يصل إلى التطلعات و الأهداف و لم يستطع مجاراة الطلب المتزايد على المنتجات الغذائية و تغطية الاحتياجات الوطنية.

2. 2. الإنتاج الحيواني:

تعتبر الثروة الحيوانية في الجزائر من أهم عناصر الثروة الزراعية الأساسية، فاستنادا إلى بعض التقارير فإن الثروة الحيوانية تمثل 50% من الإنتاج الإجمالي الزراعي في بداية التسعينات.[2] تتصف تربية الحيوانات في بلادنا بنظامين، نظام تقليدي الذي يتلاءم مع الحيازات الفلاحية الصغيرة و الواسعة الانتشار، إلى جانب النظم الحديثة للتربية و الإنتاج المكثف التجاري الذي يتسع و يتطور بشكل ملحوظ.[3] بالنسبة للحوم الحمراء فالإنتاج الوطني لا يغطي إلا حوالي 28.2% من إجمالي الاحتياجات الوطنية (71,8 يتم استيرادها)[4]، هذا بالرغم من التطور الحاصل في رؤوس الماشية المنتجة لهذه المادة كما يوضحه الجدول (4 .11)، إلا أنه لازال الاعتماد على الواردات لتغطية الجزء الأعظم من الطلب المحلي.

[1] Mohamed Naïli. Op.cit.

[2] نزعي عز الدين، هاشمي الطيب. السياسات الزراعية في الجزائر وسيلة لتحقيق الأمن الغذائي، العلوم الاقتصادية، العدد 33، المجلد 9 تموز 2013 . ص 20.

[3] غردي محمد. مرجع سبق ذكره. ص 30.

[4] نزعي عز الدين، هاشمي الطيب. مرجع سبق ذكره. ص 19 .

الجدول 4 .11 . تطور رؤوس الماشية.الوحدة: ألاف الرؤوس.

	البقر	الضأن	المعز	الجمال
1965	602	5726	1762	176
1970	885	7786	2581	184
1980	1363	13370	2723	149
1990	1393	17697	2472	122
2000	1595	17616	3027	234
2001	1613	17299	3129	245
2002	1511	17057	3281	250
2003	1561	17503	3325	253
2004	1614	18293	3451	273
2005	1586	18909	3590	269
2006	1608	19616	3755	287
2007	1634	20155	3838	291
2008	1641	19946	3751	295
2009	1682	21405	3962	301
2010	1748	22869	4287	314
2011	1790	23989	4411	319

المصدر:حوصلة اقتصادية (1962-2011)، الديوان الوطني للإحصائيات.

إضافة إلى تطور الحيوانات المنتجة للحوم الحمراء، تطور مهم حصل على مستوى الثروة الحيوانية المنتجة للعسل و اللحوم البيضاء و البيض كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول 4 . 12 . تطور عدد بعض الحيوانات المنتجة خلال الفترة 2001-2006. الوحدة:رأس

إنتاج	2001	2002	2003	2004	2005	2006	نسبة النمو خلال الفترة 01-06
النحل(عدد الخلايا)	476328	565686	718503	891497	916860	964026	102.39
دواجن اللحم 10^3	68657.25	70446.1	71397.4	76.791.65	77009.4	154831.0	125.51
دواجن البيض 10^3	16486.32	17349.26	16344.58	17705.7	14428.0	17132.01	3.92

المصدر: غردي محمد.مرجع سبق ذكره.ص 31.

لم يترافق هذا التطور في الثروة الحيوانية مع نمو مماثل في الإنتاج مع الانخفاض الكبير المسجل في المردود خاصة، على سبيل المثال متوسط إنتاج البقرة من الحليب في اليوم في الجزائر لا يفوق 6 لترات،[1] مقابل متوسط إنتاج 28 لتر من الحليب للبقرة الواحدة العادية في فرنسا، البقرات ذات

[1] Mohamed Naïli. Op.cit.

المردود العالي قد يصل إنتاجها إلى 60 لتر يوميا.[1] رغم الأهمية التي تولها الدولة لهذا المنتوج الاستراتيجي عبر مختلف سياساتها الفلاحية و هو منتوج مدعم من الدولة، الطلب الوطني قدر ب 3.5 مليار لتر في السنة (أكثر من 100 لتر للفرد في السنة)، 60 %من الاحتياجات مغطاة بواسطة الاستيراد.[2] إذن زيادة ارتباط الجزائر بالسوق الخارجة لتغطية الطلب المتزايد الناتج عن الزيادة السكانية من جهة و زيادة الدخل من جهة أخرى، هذه الزيادة في معدلات التبعية الغذائية بشكل متناقض مع نمو الإنتاج المحلي، حيث يوضح الجدول رقم (4-13) أن إنتاج الحليب مر من إنتاج يقدر ب 1.637 مليار لتر سنة 2001 إلى 2.244 مليار لتر سنة 2006، و تحقيق نسبة نمو للفترة 2001-2006 تقدر ب 37.08 % .

السلطات العمومية وضعت مخطط استعجالي بإعانات جديدة لمنتجي الحليب. خلال الفترة الأخيرة شهد إنتاج الحليب زيادة كبيرة فاقت الأهداف المسطرة لمخطط التجديد الفلاحي، حسب أرقام وزارة الفلاحة و التنمية الريفية فإن إنتاج الحليب وصل إلى 3.4 مليار لتر للموسم 2012-2013 ، مقابل 3.2 مليار لتر للموسم 2011-2012 . أما عن جمع الحليب فقد مر هو الآخر من 687.9 مليون لتر للموسم 2011-2012 إلى 700 مليون لتر للموسم 2012-2013.[3]

الجدول 4 .13. تطور الإنتاج الحيواني خلال الفترة 1990-2006.

الإنتاج	94-89	00-95	2001	2002	2003	2004	2005	2003	06-01
اللحوم ح (طن)	270000	304100	259800	290762	300459	320000	301568	298554	295190.5
اللحوم ب (طن)	211966.7	129204.7	201000	150600	156800	170000	143578	241166	177190.7
الحليب (10^6 لتر)	1088.0	1257.1	1637	1544	1610	1915	2092	2244	1840.83
العسل(طن)	1572	1522.8	1600	1950	2051	2800	2666	2543	2268.3
الصوف (طن)	17250	19926.7	18146	19752	19908	20000	25296	20357	20076.5
البيض (10^6 بيضة)	2435.3	2333.3	2160	3220	3302	3629	3528	3570	3234.8

المصدر: غردي محمد.مرجع سبق ذكره.ص 30.

إنتاج اللحوم شهد نمو للفترة 2001-2006 بنسبة 14.9% بالنسبة للحوم الحمراء، كما يبين الجدول أن الفترة 1995-2000 سجل فيها أعلى مستوى إنتاج من هذه المادة يقدر ب 304100 طن. اللحوم البيضاء سجلت معدل نمو 19.9% للفترة 2001-2006، 58.93 % لإنتاج العسل،12.1 % لإنتاج الصوف و نمو بنسبة 65.27% بالنسبة لإنتاج البيض خلال نفس الفترة (2001-2006).

إنتاج اللحوم الحمراء وصل إلى 4.7 مليون قنطار في 2013 مقابل 4.4 مليون للسنة السابقة، في حين اللحوم البيضاء حققت 4.2 مليون قنطار مقابل 3.6 مليون قنطار.[4]

[1] www.ciwf.fr/animaux-de-ferme/**vaches-lait**ieres/elevage-standard. consulté le:28-08-2014.
[2] Mohamed Naïli. Op.cit.
[3] www.djazairess.com/fr/**maghreb**emergent/31648. consulté le:02-01-2014
[4] Ibid.

3. مكانة الفلاحة من الاستثمارات العمومية:

1.3 . المخطط الثلاثي (1967-1969):

انتهجت الجزائر بعد استقلالها نظاما اشتراكيا جعل كل شيء تحت وصاية الدولة، خاصة بعد تولي الرئيس بومدين للبلاد سنة 1965، و بدأ تحديد الهوية المستقبلية للاقتصاد، و ترسيخ الاقتصاد الاشتراكي المخطط. أول مخطط شهده الاقتصاد الجزائري، تمثل في المخطط الثلاثي الأول الذي يهدف إلى بناء قاعدة اقتصادية و اجتماعية و ثقافية مهمة، مع إعطاء الأولوية للتصنيع . توزعت الاستثمارات العمومية بين مختلف القطاعات كما يلي:

جدول 4 .14. نصيب الزراعة من الاستثمارات خلال المخطط الثلاثي (1967-1969).الوحدة:مليار دج

نوع الاستثمار	استثمارات مخططة	النسبة المئوية
الزراعة	1,869	17
الصناعة	5,4	49
قاعدة هيكلية	1,124	10
إجمالي الاستثمارات المخططة	11,0881	100

المصدر:جميلة لرقام (1997).[1]

يبين الجدول استفادة الفلاحة خلال هذا المخطط من 17 % من الاستثمارات العمومية بمبلغ 1,869 مليار دينار جزائري، مقابل 5,4 مليار للقطاع الصناعي. في هذه الفترة لعب القطاع الخاص دورا بارزا في الإنتاج الفلاحي،كما عرفت البلاد في هذه المرحلة بناء قاعدة صناعية أساسية خاصة الصناعات الغذائية .

2.3. المخطط الرباعي الأول(1970-1973):

اهتم هذا المخطط بتطوير الصناعة خاصة الصناعات الثقيلة كأساس لتطوير القطاعات الأخرى للاقتصاد بما فيها القطاع الفلاحي، أو نموذج الصناعات المصنعة كما نادى بها (de Bernis) .لعبت من خلاله الفلاحة دورا هامشيا. ازدادت الاستثمارات الإجمالية خلال هذه الفترة بأكثر من الضعف مسجلة 27,740 **مليار دج** للرفع من الإنتاج الوطني .كما سجلت خلال هذا المخطط زيادة في الاستثمارات المخصصة للقطاعات الاقتصادية، مقابل انخفاض حصتها من إجمالي الاستثمارات.

[1] جميلة لرقام . مساهمة الزراعة في التنمية الاقتصادية و تحقيق الأمن الغذائي. رسالة ماجستير.جامعة الجزائر.1997. ص 46.

الجدول4 .15.نصيب الفلاحة من المخطط الرباعي 1973-1970 (مليار دج).

نوع الاستثمار	استثمارات مخططة	النسب المئوية
الزراعة	4,140	15
الصناعة	12,400	45
قاعدة هيكلية	2,307	08
إجمالي الاستثمارات	27,740	100

المصدر: جميلة لرقام (1997).[1]

يظهر الجدول الزيادة في الاستثمارات المخصصة للقطاع الفلاحي، ارتفعت من 1,869 مليار دج للمخطط السابق إلى 4,140 خلال هذا الخطط، أي تضاعفت بمعامل 2.2 مقارنة بالبرنامج السابق، في حين حصتها من إجمالي الاستثمارات شهدت انخفاضا إلى 15 % .

3. 3. المخطط الرباعي الثاني: 1974-1977:

توجهات المخطط هي مطابقة للمخططات السابقة، يهدف هذا المخطط إلى رفع الإنتاج الغذائي و جعله يتماشى و تزايد السكان، و تحسين المستوى المعيشي للأفراد، عن طريق الرفع من القدرة الشرائية للمواطنين و ترقية حياتهم الغذائية و الصحية، من خلال تقليص الفوارق بين المناطق و زيادة النوعية الاجتماعية خاصة في الريف.[2]

الجدول4 .16. حصة الفلاحة من المخطط الرباعي الثاني (1974-1977).(مليار دينار جزائري).

القطاعات	الاستثمارات	النسبة المئوية
الزراعة	12,005	10,9
الصناعة	48,0	43,5
منشآت مائية	4,6	4,2
قاعدة هيكلية	15,521	14
صيد بحري	0,155	0,1
نشاط اجتماعي	14,610	13,3
إجمالي استثمارات المخطط	110,217	100

المصدر :التقرير العام، المخطط الرباعي الثاني 1974-1977، الجزائر، وزارة الإعلام و الثقافة، 1974.

الملاحظ من الجدول تضاعف الاستثمارات الإجمالية بمعامل 3.7، في حين بلغت الاستثمارات في الزراعة 12.005 مليار دج بنسبة مئوية تقدر ب 10.9% من إجمالي الاستثمارات و هو ما يبين

[1] المرجع السابق .ص 47.

[2] جميلة لرقام .مرجع سبق ذكره. ص 48.

الانخفاض المستمر لحصة الفلاحة من الاستثمارات عبر مختلف المخططات التنموية، و الانخفاض الأهمية النسبية للزراعة ضمن هذه المخططات، مقابل دعم قوي للصناعة.

3. 4.المخطط الخماسي الأول (1980 -1984):

جاء هذا المخطط بهدف التحكم في التوازن و الإقلال من حجم الديون و استيعاب التأخر في بعض القطاعات و إدخال اللامركزية في اتخاذ القرارات. خلال هذا المخطط شرع في الرفع من قيمة الاستثمارات العمومية في قطاع الفلاحة و الري و تدعيم المنتجين. كما تم الشروع في التقليل من تدخل الدولة في الاقتصاد.

الجدول4 .17. توزيع الاستثمارات حسب القطاعات (مليون دج).

السنوات	الفلاحة		الري		الصناعة		المجموع	
	المبالغ	(%)	المبالغ	(%)	المبالغ	(%)	المبالغ	(%)
1984-1980	29000	7.23	/	/	148222	37	400600	100

Source : Anseur, Ouardia (2009).[1]

استفادت الفلاحة من 29 مليار دج، أي تضاعفت مخصصاتها بمعامل 2.41 مقارنة بالمخطط السابق، مع استمرار انخفاض نسبتها من إجمالي الاستثمارات مع مرور الوقت، مسجلة 7.23% من إجمالي الاستثمارات العمومية. في حين استفاد القطاع الصناعي و الذي سجل انخفاضا في مخصصاته هو الآخر و التي بلغت 37% من الاستثمارات.

3. 5. المخطط الخماسي الثاني (1985- 1989):

التوجه نحو الاقتصاد الحر مع أكبر استقلالية تجارية و اختفاء وزارة التخطيط التي أنشأت في 1970، كما اهتم المخطط بالقطاع الفلاحي لتوسيع الإنتاج الفلاحي و الاستجابة لتلبية الحاجات الغذائية للسكان. لكن الظروف السيئة منذ سنة 1985 قد أثرت سلبا على توقعات هذا المخطط نتيجة لانخفاض الإيرادات البترولية بسبب الانخفاض المفاجئ في الأسعار، جعل الدولة عاجزة عن تمويل برامجها التنموية.

الجدول 4 .18. توزيع الاستثمارات حسب القطاعات (مليون دج).

السنوات	الفلاحة		الري		الصناعة		المجموع	
	المبالغ	(%)	المبالغ	(%)	المبالغ	(%)	المبالغ	(%)
1989-1985	30000	5.45	41000	7.45	174200	31.61	200000	100

Source : Anseur, Ouardia (2009).[1]

[1] Anseur, Ouardia. 2009. Op cit. p.25.

يوضح الجدول انخفاض الوزن النسبي للفلاحة من إجمالي استثمارات، حيث استفادت من 5.45% من إجمالي الاستثمارات العمومية مع استقرار في المبلغ المخصص لها ب 30 مليار دج، كما شهد المخطط أيضا انخفاض حصة الصناعة من الاستثمارات العمومية و أصبحت تمثل 31.61 % من الاستثمارات مقابل 49% خلال المخطط الثلاثي الأول. هذا يبين بداية خروج الدولة من النهج التنموي المعتمد على التدخل الصريح للدولة في القطاعات الاقتصادية.

6.3. الاستثمارات الفلاحية خلال فترة الإصلاحات الاقتصادية:

تفاقم الأزمات و البيروقراطية و قرارات الاستثمار المرتبطة بأجهزة التخطيط المركزية، بالإضافة إلى الدافع الرئيسي المتمثل في الأزمة التي ضربت الاقتصاد العالمي بسبب انخفاض أسعار المحروقات و انخفاض سعر الدولار سنة 1986، كانت نقطة انعطاف للاقتصاد الوطني، بحيث تغيرت المعطيات و تفاقم الوضع و اتجه الاقتصاد نحو الأسوأ. في ظل انخفاض الإيرادات و تفاقم أزمة الديون، لم تستكمل المخططات التنموية السابقة، و التحول نحو تطبيق مبادئ الاقتصاد الحر، كان ذلك عن طريق إصلاحات اقتصادية عميقة بمعية صندوق النقد الدولي و البنك العالمي سنة 1989 كمرحلة أولى من الإصلاحات ثم مرحلة ثانية سنة 1992 لاستكمال مسار الإصلاحات مع الرضوخ للشروط المعروفة و الصارمة لصندوق النقد الدولي. عدم الوصول إلى النتائج المرجوة رغم التوصل إلى بعض النتائج المرضية أدى بالجزائر إلى الدخول في مرحلة ثالثة و الأخيرة من الإصلاحات و التي يطلق عليها "برامج التعديل الهيكلي" التي تعتبر المرحلة الأكثر صرامة و هو ما أدى إلى الحد الأدنى من تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية مع إلغاء كافة أشكال دعم الدولة للقطاع الفلاحي. ما خلق صعوبات كبيرة على مستوى تمويل القطاع الفلاحي، انعكس ذلك سلبا على الإنتاج الفلاحي و أسعار المنتجات الفلاحية نتيجة لضعف القدرة الشرائية و انخفاض الطلب، و هو ما سرع من تخلي السكان الفلاحين عن أنشطتهم الفلاحية و مساكنهم و الاتجاه نحو القطاعات غير الفلاحية و النزوح نحو المناطق الحضرية .

بعد الانتقال إلى اقتصاد السوق أصبحت القطاعات تتحصل على مخصصات قطاعية سنوية كما يوضحه الجدول التالي:

[1] Ibid. P.25.

الجدول4 .19. تطور مخصصات الاستثمار الزراعي العام من ميزانيات الاستثمار السنوية للدولة خلال الفترة 1991-2000. الوحدة:مليار دج

السنوات	91	93	95	97	98	99	00
الاستثمار الزراعي	9.8	18.24	23.16	28.51	36.01	42.43	43.53
الاستثمارات الكلية	55.4	109	173.5	186.5	195.7	258.2	265.8
نصيب الزراعة من مجموع الاستثمارات %	17.7	16.73	13.35	15.29	18.40	16.43	16.37
نصيب الزراعة من الناتج المحلي الإجمالي %	1.30	1.28	1.33	1.03	1.30	1.33	1.06

المصدر: غردي محمد.مرجع سبق ذكره.ص 100.

شهد الاستثمار الزراعي تطورا ملحوظا من سنة إلى أخرى طيلة فترة الإصلاحات مقابل تخفيض حجم الاستثمارات من قبل الدولة. مرت مخصصات القطاع الفلاحي من مبلغ 9.8 مليار دج سنة 1991 إلى 43.53 مليار سنة 2000 و هي السنة التي كانت قد توقفت فيها الإصلاحات، الملاحظ من الجدول أيضا أن حصة القطاع الفلاحي من إجمالي الاستثمارات هي مرتفعة طيلة سنوات 1990، حيث بلغت حصته 17.7% سنة 1991 ثم 18.40% سنة 1998 و هي نسبة مرتفعة، ما يفسر عودة الأهمية للقطاع الفلاحي مقارنة بالقطاعات الأخرى خلال هذه فترة من الأزمة المالية.

7.3. مكانة القطاع الفلاحي من الاستثمارات العمومية لسنوات 2000:

إن الهدف من البرامج الاقتصادية لسنوات 2000 هو وضع أكبر قدر ممكن من الاستثمارات المحلية و الأجنبية لتسريع وتيرة النمو و بالتالي التقليص من البطالة و فجوة الفقر عن طريق إنشاء مناصب شغل في مختلف القطاعات بمعنى الوصول إلى مستوى خلق القيمة المضافة من خلال الإنتاج و الإنتاجية. أما عن القطاع الفلاحي فكان الهدف تطوير و تنمية القطاع الفلاحي و العمل على إتاحة إمكانية التشغيل فيه و ذلك للتقليل من النزوح الريفي من جهة و لخفض الفاتورة الغذائية من جهة أخرى.

شهد الاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة ثلاث برامج مهمة رصدت لها مبالغ ضخمة. استهلت ببرنامج الإنعاش الاقتصادي الممتد من سنة 2001-2004 و قد صرف على هذا البرنامج 525 مليار دج، الغلاف المالي المخصص للقطاع الفلاحي يقدر ب 65.4 مليار دج، أي ما نسبته 12.4% من إجمالي الاستثمارات العمومية جسدت في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية. يقسم برنامج الدعم هذا إلى قسمين:برنامج خاص بدعم قطاع الفلاحة و برنامج خاص بدعم الصيد البحري: استفاد القطاع

الفلاحي من إعانة في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية تقدر ب 55.89 مليار دينار، وزعت على ثلاث صناديق مكلفة بتمويل مشاريع الدعم المسجلة في المخطط الوطني للتنمية الفلاحية.[1]

المخطط الثاني و الذي أطلق عليه "برنامج دعم النمو الاقتصادي" يعتبر امتداد للبرنامج السابق، رصد له مبلغ 4202.7 مليار دج (55 مليار دولار)، تم تخصيص 312 مليار دينار جزائري للقطاع الفلاحي في إطار الشطر الثاني من المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية. كما تم خلال هذا البرنامج مسح ديون الفلاحين و المقدرة بمبلغ 41 مليار دينار جزائري سنة 2009. عن مكانة الفلاحة من هذا البرنامج فقد انخفضت من 12.4% إلى 7.4% من استثمارات المخطط الخماسي (2005-2009).

ثالث مخطط هو مخطط خماسي أيضا، امتد للفترة 2010-2014، و خصص له مبلغ 21214 مليار دج (286 مليار دولار). يشير الملاحظون أن المبالغ التي تم استثمارها من طرف الدولة الجزائرية للفترة (2010-2014) تساوي تقريبا نصف ما قرر زعماء الأوروبيون منحه من أجل إنقاذ اليونان من الإفلاس و قد أثار هذا البرنامج بعض التعاليق من حيث قوامه و عبئه المالي و جدواه.[2] استفاد القطاع الفلاحي من مبلغ 1000 مليار دج تجسيدا لبرنامج التجديد الفلاحي و الريفي و هو ما يمثل نسبة مئوية 4.71 من إجمالي الاستثمارات العمومية، و هي النسبة الأضعف مقارنة بالبرامج السابقة.

الدولة انتقلت إلى نهج آخر من التنمية تأكد من خلاله على جوانب التنمية البشرية على حساب القطاعات الاقتصادية كما يبين الجدول التالي. حيث خصص لقطاعات التنمية البشرية ما نسبته 38.8% من المخطط الرباعي الأول، 45.5% للبرنامج الخماسي الأول (2005- 2009)، ثم 45.42% من استثمارات العمومية للمخطط الخماسي الثاني. هذا مقابل الضعف الكبير في مخصصات الاستثمار للقطاعات الخلاقة للثروة، حيث نالت القطاعات الاقتصادية مجتمعة بما فيها القطاع الصناعي حصة 8% و 16.05% من البرنامج الخماسي الأول و الثاني على الترتيب.

[1] CNES. Rapports sur la conjoncture Economique et Sociale de l'Année 2001. p185 .

[2] عماري زهير،حافظ أمين بوزيدي. دور البرامج التنموية في تحقيق التنمية الفلاحية- حالة الجزائر- تقييم التجربة و أفاق تطورها (2014/2001)، المؤتمر الوطني الأول حول السياسات الاقتصادية العمومية في الجزائر، جامعة بسكرة. 2014. ص 05.

الجدول 20.4. توزيع الاستثمارات العمومية على مختلف القطاعات و نصيب القطاع الفلاحي منها للفترة (2001-2014) .الوحدة:مليار دج

البرنامج	برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001–2004)		برنامج دعم النمو (2005–2009)		المخطط الخماسي (2010–2014)	
	المبالغ	%	المبالغ	%	المبالغ	%
- تنمية محلية و بشرية.	**204.2**	**38.8**	–	–	–	–
- برنامج تحسين الظروف المعيشية للسكان.	–	–	**1908**	**45.5**	**9903**	**45.42**
1- برنامج تطوير الهياكل القاعدية.	**210.5**	**40.1**	**1703.1**	**40.5**	**8400**	**16.05**
2- برنامج دعم التنمية الاقتصادية.	–	–	**337.2**	**8**	**3500**	**16.05**
- الفلاحة و التنمية الريفية و الصيد البحري.	65.4	12.46	312	7.4	1000	4.71
- الصناعة و ترقية الاستثمار.	–	–	18	0.43	–	–
- السياحة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الحرف.	–	–	7.2	0.17	–	–
- دعم القطاع الصناعي العموميي.	–	–	–	–	2000	9.43
- المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التشغيل	–	–	–	–	500	2.36
مجموع الاستثمارات	**525**	**100**	**4202.7**	**100**	**21214**	**100**

المصدر:من إعداد الباحث انطلاقا من :

- CNES، تقرير حول الوضع الاقتصادي و الاجتماعي للجزائر خلال السداسي الثاني من 2001، ص 139.
- نبيل بوفليح،دراسة تقييميه لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010،أبحاث اقتصادية و إدارية-العدد الثاني عشر،2012،جامعة بسكرة ،ص 254 و 255.

4. مساهمة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الجزائري:

1.4. مساهمة الفلاحة في النمو الاقتصادي:

مساهمة الفلاحة في النمو الاقتصادي تظهر خاصة من خلال عرض المنتجات الفلاحية و الغذائية التي تعتبر أساسية للأفراد للقيام بالنشاطات الاقتصادية و أهميتها في رفع الإنتاج الوطني، بالإضافة إلى عديد المخرجات الفلاحية التي تعتبر مادة أساسية لصناعات عديدة كالصناعات الغذائية و صناعة أخرى غير غذائية .كما تساهم الفلاحة في النمو عن طريق توفيرها للموارد في شكل عمالة و رأس المال للقطاعات الأخرى للاقتصاد، ما يترجم بتحسن الإنتاجية في القطاع الفلاحي.

متوسط نمو القيمة المضافة للقطاع الفلاحي هي 7.21 % للفترة (2001- 2010)أكبر من معدل النمو الإجمالي لنفس الفترة (3.41 %)[1](دور مهم للفلاحة في النمو الاقتصادي) و هو ما يبين الأهمية النسبية للفلاحة الجزائرية في الاقتصاد الوطني و مساهمتها في النمو الاقتصادي .

لم يتغير كثيرا وزن الفلاحة منذ السنوات الأولى للاستقلال إلى يومنا هذا، فمساهمة الفلاحة في النمو الاقتصادي بقيت ثابتة تقريبا (9.2 % من الناتج الداخلي الخام سنة 1970 و 9.3% سنة 2011). مساهمة القطاع في معدل النمو الاقتصادي الإجمالي مرت من 0.6% سنة 2002 إلى 2 % سنة 2004 .[2]

هذا الاتجاه للدور الذي تلعبه الفلاحة في الاقتصاد هو مختلف عما شهدته الدول المتطورة و المصنعة، حيث تتراجع تدريجيا الأهمية النسبية للفلاحة مع اتجاه البلد نحو التطور و التصنيع.

يتضح من الجدول التالي انخفاض الوزن النسبي للفلاحة من الناتج الداخلي الخام في أغلب الدول المتطورة أو حتى الناشئة و التي شهدت تحسنا مستمرا في معدلات نموها الاقتصادي و خاصة تطور القطاع الصناعي فيها. مساهمة الفلاحة في الناتج الداخلي الخام هي ضعيفة و لم تتجاوز هذه المساهمة نسبة 2% من الناتج الداخلي الخام في عديد الدول المتطورة في حين هي أقل من 1% في دول أخرى مثل بريطانيا (0.7%) و ألمانيا (0.9%) سنة 2010. في سنة 1970 هذه النسبة كانت عند حدود 8.1% في فرنسا، 5.1% في اليابان و 8.8% في ايطاليا و هو ما يوضح الانخفاض الكبير و المستمر لوزن الفلاحة في الناتج الداخلي الخام على مر السنوات .

الجدول 21.4.القيمة المضافة للقطاع الفلاحي (نسبة مئوية من الناتج الداخلي الخام).

	1970	1980	1990	2000	2010	2011	2012
فرنسا	8.1	4.9	4.2	2.8	1.7	–	–
الاتحاد الأوروبي	6.7	4.6	3.8	2.4	1.6	–	–
المملكة المتحدة	2.9	2.1	1.8	1.0	0.7	–	–
و.م.أ	3.4	2.8	2.0	1.1	1.1	–	–
ألمانيا	3.7	2.4	1.5	1.3	0.9	–	–
اليابان	5.1	3.1	2.1	1.5	1.1	–	–
ايطاليا	8.8	6.0	3.5	2.8	1.9	–	–
OCDE	6.2	4.4	3.2	2.0	1.5	–	–
تركيا	40.2	26.5	18.1	11.3	9.6	–	–
الصين	35.2	30.2	27.1	15.1	10.1	–	–
البرازيل	12.3	11.0	8.1	5.6	5.3	–	–
مجموعة الدول الأقل تقدما حسب تصنيف ONU	–	36.6	36.0	30.7	24.8	–	–
الجزائر	9.2	8.5	11.4	8.9	8.6	8.3	9.3

المصدر: من إعداد الباحث، انطلاقا من قاعدة البيانات للبنك الدولي.

[1] معدلات النمو مأخوذة من قاعدة بيانات البنك الدولي.

[2] proceedings of the regional workshop on sustainable agriculture and rural development, MAP technical reports series n .172 . Op.cit. p. 104.

أما في الصنف الآخر من الدول و التي يمثل فيها القطاع الفلاحي أهمية كبيرة و من القطاعات الأساسية مساهمة في النمو و التنمية الاقتصادية كالصين، تركيا و البرازيل فقد انخفضت فيها هي الأخرى مساهمة الفلاحة في الناتج الداخلي الخام، و مرت من 40.2% سنة 1970 إلى 9.6 % سنة 2010 بالنسبة لتركيا، من 35.2 إلى 10.1% لنفس الفترة بالنسبة للصين، و قدرت ب 12.3 % سنة 1970 مقابل 5.3 % سنة 2010 في البرازيل.

هذه المساهمة للقطاع الفلاحي في الناتج لا تزال مرتفعة في الدول الأقل تقدما، و تبلغ نسبة 24.8 % سنة 2010 في مجموعة الدول الأقل تقدما حسب تصنيف منظمة الأمم المتحدة(ONU) .

4 . 2. مساهمة الفلاحة في العمل :

تعرف FAO الفئة النشطة للقطاع الفلاحي « الفئة النشطة من السكان التي تملك أو تبحث عن عمل في الزراعة، الصيد، الصيد البحري و الغابات» . تضاعفت هذه الفئة بين 1981 و 2010 في الجزائر (مرت من مؤشر 100 سنة 1981 إلى مؤشر193 سنة 2010). بمقارنة هذه النسبة بالمغرب (مؤشر 100 سنة 1981 و 118 في 2010) و بقيت ثابتة تقريبا في تونس (مؤشر 100 في 1981 و 98 سنة 2010). أما عن العمال في الفلاحة (population occupée agricole) فقد تضاعف بمعامل 1.3 من 1966 إلى2010، في حين أن إجمالي العمال في الاقتصاد (population occupée totale) تضاعف بمعامل 5.6 من 1966 إلى 2010.[1]

الجدول 4 .22. تطور إجمالي العمال و العمال الفلاحين (مؤشر 100 سنة 1966).

	1966	1977	1987	1997	2007	2010
تطور إجمالي العمال	100	135	240	331	498	564
تطور العمال الفلاحيين	100	79	83	101	134	130
حصة العمال الفلاحيين من إجمالي العمال	51%	30%	18%	15%	14%	12%

Source : Bedrani, Slimane. "Nourrir la population: un recours encore massif aux importations." à partir de cread.edu.dz

يشرح هذا التطور في زيادة استخدام العمالة في القطاع الفلاحي عدم الاعتماد على المكننة بشكل كبير، بالإضافة إلى عدم قدرة القطاع الصناعي امتصاص اليد العاملة للقطاع الفلاحي للحث على إدخال عتاد جديد. القطاع الفلاحي الذي تنخفض أهميته تدريجيا و تنخفض العمالة فيه نتيجة للاعتماد على المكننة و التكنولوجيا مع مراحل متقدمة من التطور، ما يؤدي إلى ارتفاع الإنتاجية في القطاع الفلاحي و البلد يتطور كالذي حدث في الدول الصناعية.

[1] Bedrani, Slimane. "Nourrir la population: un recours encore massif aux importations. " à partir de cread.edu.dz

في فرنسا في القرن 20، انخفضت الفئة النشطة للقطاع الفلاحي بنسبة 90 % بسبب (بفضل) مكننة تقريبا كل الأعمال الفلاحية.[1] نفس المسار حدث تقريبا في معظم الدول الصناعية.

هذا التطور النسبي للعمالة في القطاع الفلاحي مقابل نمو متواضع للإنتاج لم يحسن كثيرا من إنتاجية العامل في الجزائر. في حين شهدت أغلب الدول في مسار تطورها زيادة كبيرة في الإنتاجية للعامل نتيجة لنمو الإنتاج من جهة، بالإضافة إلى الإدخال الكبير للمكننة للقطاع و انتقال العمالة إلى القطاعات الأخرى من جهة أخرى.

الشكل2.4.القيمة المضافة في القطاع الفلاحي بحسب العامل (بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي 2005)

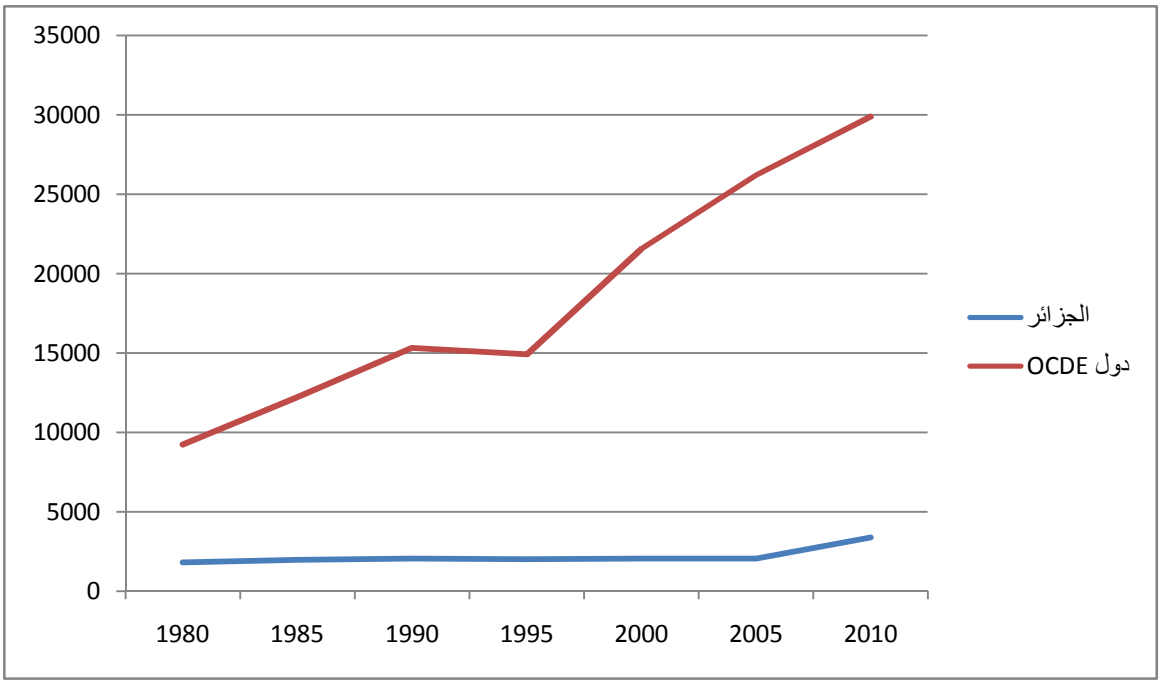

المصدر: تم إعداد الشكل بالاعتماد على معطيات البنك الدولي.

يوضح الشكل أعلاه النمو الضعيف لإنتاجية العامل في الجزائر مع بعض التحسن نسبيا ابتداءا من سنة 2010 . في المقابل شهدت أغلب الدول في مسار تطورها الاقتصادي نموا كبيرا جدا للإنتاجية للعامل على غرار دول التعاون و التنمية في الميدان الاقتصادي.

بين 1986 و 2002 ازداد حجم الإنتاج الفلاحي في دول OCDE ب 25 % مقابل انخفاض في حجم العمال بالثلث (33 %). ما سمح بنمو في الإنتاجية ب 90% خلال نفس الفترة.[2]

[1] Ibid.
[2] Butault, J. P., Drogué, S., et Le Mouël, C. (2004). 4. Les soutiens à l'agriculture: une mise en perspective internationale. *Mieux comprendre*. p. 143.

يكشف هيكل العمالة حسب القطاعات في الجزائر عن القطاع الثالث (التجارة والخدمات و الإدارة) الذي يمتص أكبر عدد من الوظائف تفوق النصف (58,4 ٪)، يليه البناء و الأشغال العمومية (16,6 ٪) والصناعة (14,2 ٪)، وأخيرا الفلاحة(10,8%).

الجدول 4 .23. توزيع العمالة حسب القطاعات (%)

	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الفلاحة	18.5	13.62	13.69	13.11	11.67	10.8
الصناعة	14.25	11.96	12.48	12.61	13.73	14.2
مباني و أشغال عمومية(BTP)	14.18	17.96	17.22	18.14	19.37	16.6
التجارة، خدمات و الإدارة	53.42	56.69	56.61	56.14	55.23	58.4
المجموع	100	100	100	100	100	100

المصدر:الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)

القطاع الفلاحي في الجزائر يعتبر مساهما مهما في العمالة بمساهمة تبلغ 18.5 % من مجموع العمالة حسب القطاعات لسنة 2006، لتنخفض هذه النسبة تدريجيا إلى 10.8 مسجلة أدنى حد لها خلال سنوات 2000، كان ذلك في سنة 2011. بشكل متناقض مع هذا الانخفاض في نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في العمالة، عدد العمال في القطاع يزيد بشكل كبير.

الجدول 4 .24. تطور مستويات التشغيل و البطالة للفترة (2000 - 2008).الوحدة: مليون نسمة

السنوات	2000	2002	2004	2006	2008
القوى العاملة	4.977	5.562	5.981	6.517	7.002
أ- قطاع الفلاحة	1.185	1.438	1.617	1.780	1.841
- معدل النمو(%)	-	8.28	3.32	10.08	3.42
ب- قطاع البناء و الأشغال العمومية	0.781	0.860	0.980	1.160	1.371
- معدل النمو(%)	-	7.09	8.04	18.36	18.18
ج- قطاع الصناعة	0.497	0.504	0.523	0.525	0.530
- معدل النمو(%)	-	0.39	5.54	0.38	0.95
د- قطاع الخدمات (الإدارة،التجارة و خدمات أخرى)	2.514	2.660	2.861	3.052	3.260
- معدل النمو(%)	-	17.43	3.69	6.67	6.81

المصدر: نبيل بوفليح (2012) .[1]

[1] نبيل بوفليح . دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010، أبحاث اقتصادية و إدارية- العدد الثاني عشر،2012، جامعة بسكرة . ص 262.

بلغ متوسط النمو السنوي للعمال في القطاع 6.27% خلال الفترة 2000-2008، حيث انتقل عدد العمال في الفلاحة من 1.185 مليون عامل سنة 2000 إلى 1.841 مليون عامل سنة 2008 أي بنسبة زيادة تبلغ 55.35% . يعود هذا التحسن بالدرجة الأولى إلى المخطط الوطني للتنمية الفلاحية منذ سنة 2000 كما يوضحه الجدول (4 .24).

نمو اليد العاملة في القطاع الفلاحي عرف معدلات جيدة و موافقة للتطلعات، و يعتبر مساهم جيد في العمالة إذا ما قورن بقطاعات أخرى خاصة القطاع الصناعي الذي لا يزال متخلف حتى في نسبة مساهمته في العمالة مسجلا معدلات نمو منخفضة جدا للعمالة الصناعية لم تتجاوز 1% في أغلب السنوات (عدا سنة 2004). لكن هذا المسار للنمو السريع للعمالة في القطاع الفلاحي يختلف مع مسار التنمية الفلاحية لعديد الدول، حيث ترافق تطور القطاع الفلاحي لديهم مع انخفاض في نسبة اليد العاملة الفلاحية من اليد العاملة الإجمالية، مقابل زيادة نسبة المساهمة لقطاعات أخرى كالصناعة و الخدمات (التحول الهيكلي للاقتصاد)، الأمر الذي ينتج عنه تحسن في الإنتاجية في القطاع الفلاحي نتيجة لتبني التكنولوجيا و المكننة. هذا يستوجب خلق مناصب عمل إضافية في القطاعات غير الفلاحية خاصة في القطاع الصناعي لامتصاص فائض العمالة في القطاع الفلاحي.

هذا التطور لمساهمة القطاع الفلاحي في العمالة قد يعد نجاحا للسياسات و البرامج الاقتصادية العمومية الموجهة للقطاع الفلاحي إذا ما تم تقييمها من داخل القطاع، في حين قد يعتبر فشلا للسياسة العمومية إذا ما تم تقييمها من خارج القطاع، أي مدى تكامل السياسات القطاعية و مساهمة القطاع الفلاحي في تنمية القطاعات الأخرى خاصة القطاع الصناعي، و تأثيرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية و النمو الاقتصادي .

4. 3. تزايد مستمر للواردات والتبعية الغذائي:

تعاقبت السياسات و الإصلاحات الفلاحية الذي كان و لازال توفير الغذاء للسكان هدفها الأساسي، مع المبالغ و الاستثمارات الكبيرة الموجهة لهذا الغرض، إلا أنه استمر بل زاد ارتباط الاحتياجات الغذائية الداخلية بالواردات التي تغطيها بنسبة 75 % سنة 2013 [1]. قدر حجم الواردات الغذائية سنة 2013 بأكثر من 9,85 مليار دولار بمعدل نمو 6,18 % مقارنة بسنة 2012 (9,022 مليار دولار)، ما يمثل 17,47 % من إجمالي الواردات الجزائرية[2]، هذا يجعل الجزائر من أهم دول العالم المستوردة للغذاء و الأولى إفريقيا. التبعية الغذائية هي قوية جدا خاصة لبعض المنتجات (الحليب، الحبوب، الزيت و

[1] Ingénierie Méditerranéenne pour l'Export et le développement (IMEN). Algérie, décembre 2013. www.**imed**fr.org/wp-content/.../**IMED**_Fiche_pays_**Algérie_2013**.pdf.

[2] Ministère des Finances, Direction Générale des Douanes, Centre National de l'Informatique et des Statistiques, statistiques du commerce extérieur de l'Algérie. 2013.

السكر....).الجزائر هي المستورد رقم واحد في العالم لمادة القمح للفرد، بأكثر من 160 كلغ/للفرد للموسم 2011/2010 .[1]

يمر الوقت و مازلت الواردات الغذائية تشكل دوما حصة مهمة من الواردات الإجمالية في الجزائر، للفترة 1979 – 1981 (متوسط الفترة) يمثل هذا الصنف من الواردات 20.81 % من الواردات الكلية للاقتصاد بمبلغ يقدر بأكثر 2 مليار دولار ، مقابل 7.8 مليار دولار لسنة 2008 أي تضاعفت ب 3.71 مرة، مع انخفاض طفيف لنسبتها من إجمالي الواردات ب 19.7 % (الجدول **26.4**)، لتسجل رقما قياسيا سنة 2013 ب 9,85 مليار دولار (17,47 % من إجمالي الواردات).

خلال سنة 2013 و حسب المركز الوطني للإعلام الآلي و الإحصائيات (CNIS) التابع للجمارك الوطنية، فإن الواردات من السلع الغذائية تقدر ب 7.32 مليار دولار ل 9 أشهر الأولى مقابل 6.56 مليار دولار لنفس الفترة من 2012، بنمو يقدر ب 11.45 % (752 مليون دولار).

هذه الزيادة نتجت بصفة أساسية عن الارتفاع في واردات الخضر الجافة (51.15 %)، الحبوب 9.1% و السكر ب 6.23%.

واردات الخضر الجافة (légumes sec) وصلت إلى 312.4 مليون دولار خلال 9 أشهر الأولى من 2013 مقابل 206.7 مليون لنفس الفترة من 2012. واردات الحبوب التي تمثل 35% من الواردات الغذائية الجزائرية ارتفعت إلى 2.56 مليار دولار، مقابل 2.35 مليار دولار لنفس الفترات السابقة الذكر.

فاتورة استيراد السكر عرفت هي الأخرى ارتفاعا من 713.9 مليون دولار لتسعة أشهر الأولى من سنة 2012 إلى 758.4 مليون دولار خلال نفس الفترة من 2013.

واردات السلع الأخرى، لحوم، قهوة، حليب عرفت بالمقابل انخفاضا. الانخفاض الأكبر سجل على مستوى اللحوم ب 16.85%، لأن فاتورته مرت من 225.3 مليون دولار إلى 187.3 مليون دولار.

فاتورة المشتريات من الخارج للبن و الشاي عرفت انخفاض بحوالي 14.8 %، مرت من 304.2 إلى 259.2 مليون دولار.

واردات الحليب و مشتقاته انخفضت ب 8.8 % ، مرت من 1.02 مليار دولار إلى 927.3 مليار دولار.

أما عن الواردات الإجمالية للجزائر من يناير إلى سبتمبر لسنة 2013 هي 41.33 مليار دولار مقابل 36.20 مليار دولار لنفس الفترة من 2012 ، ما يمثل زيادة بنسبة 14.16 %.

[1] République française, ministère de l'agriculture, de l'agroalimentaire et de la foret. Les politiques agricoles a travers le monde : quelques exemples**.** agriculture.gouv.fr/IMG/pdf/6-_**Algerie**_cle021b11.pdf, consulté le 06/05/2014. p. 04.

نسبة تغطية الواردات للاحتياجات الداخلية هي الأخرى في زيادة مستمرة: لمنتوج القمح زادت بأكثر من الضعف من الفترة 1963-1967 إلى 2006– 2010، لمجموع الحبوب تضاعفت ب 2.6 مرات، الخضر الجافة تضاعفت تقريبا ب 8 مرات، الحليب 2.6، الزيوت تقريبا ب 2 مرات. في المقابل، اللحوم بقيت ثابتة تقريبا و البطاطا انخفضت و أصبحت معدومة تقريبا في نهاية الفترة(الجدول **25. 4**).

الجدول 25. 4.حصة الواردات من المواد الغذائية الأساسية في الجزائر.

المنتوج	1967-1963	2010-2006	المنتوج	1967-1963	2010-2006
القمح	%30	%69	الزيوت	%46	%89
إجمالي الحبوب	%25	%67	اللحوم	%8	%8
الخضر الجافة	%12	%95	البطاطا	%27.7	%0.1
الحليب	%31	%80			

المصدر:المنظمة العالمية للأغذية[1].

قراءة أرقام الجدول بصيغة أخرى: إن المنتوج المحلي كان يغطي 70% من احتياجات القمح للفترة 63-67 مقابل 31% فقط للفترة 2006-2010، نفس الشيء تقريبا بالنسبة لإجمالي الحبوب، أما عن الإنتاج الوطني للخضر الجافة الذي كان يغطي 88 % من الاحتياجات للفترة 1963-1967 هو يغطي فقط 5 % !، الإنتاج المحلي من الحليب الذي كان يغطي 69% في بداية الفترة، هو يلبي فقط 20 % من احتياجات السكان في 2006-2010. ما عدا اللحوم التي خرجت عن القاعدة و بقيت ثابتة، فالإنتاج المحلي للحوم يلبي 92% من الاحتياجات الوطنية، و تغطية الإنتاج المحلي للبطاطا كل الاحتياجات الوطنية تقريبا للفترة 2006-2010 مقابل 72.3 % خلال الفترة 1963-1967.

هذا الارتفاع في فاتورة الواردات يقابله ضعف و انخفاض في الصادرات و جلب العملة الذي تستغله عديد الدول في استعادت التوازنات و تصحيح الاختلالات المالية للاقتصاد. تبلغ صادرات الجزائر من المنتجات الغذائية ما قيمته 76 مليون دولار سنة 2008 مقابل 119 مليون دولار للفترة 1979 - 1981، ما يمثل 0.92 % من إجمالي الصادرات في 1979-1981 و 0.1 % سنة 2008 (الجدول 4 .26).

[1] Cité par : Bedrani, Slimane. "Nourrir la population: un recours encore massif aux importations." à partir de cread.edu.dz

الجدول 4 .26.قيمة الصادرات و الواردات و حصتها من مجموع الكلي.

	قيمة الواردات الغذائية (مليون دولار)	قيمة الصادرات الغذائية (مليون دولار)	حصة الواردات الغذائية من مجموع الواردات	حصة الصادرات الغذائية من مجموع الصادرات
1981-1979	2098	119	20.81	0.92
1991-1989	2693	46	30.18	0.38
2001-1999	2570	29	27.29	0.16
2002	3036	40	25.37	0.22
2003	3062	55	24.69	0.22
2004	4050	55	22.25	0.17
2005	3922	95	19.2	0.2
2006	4131	107	19.7	0.2
2007	5244	87	19.0	0.1
2008	7785	76	19.7	0.1

Source : base des données FAO (les annuaires statistiques 2004-2010)

الصادرات الجزائرية للمواد الغذائية ارتفعت في الفترة الأخيرة، مسجلة 85 مليون أورو سنة 2009 ، ثم 242 مليون أورو في 2010 و 257 مليون أورو في سنة 2011. هذا يفسر بإعادة تصدير السكر المكرر الذي لم يكن موجود قبل 2009 الذي وصلت صادراته إلى 178 مليون أورو في 2010 و 191 مليون أورو في 2011 (الصادرات خارج السكر هي 64 مليون سنة 2010 و 66 مليون أورو سنة 2011).[1] الصادرات من المواد الغذائية سجلت سنة 2013: 402 مليون دولار [2].

5. تأثير الأداء الاقتصادي في الجزائر على القطاع الفلاحي:

مساهمة الأداء الاقتصادي في تنمية القطاع الفلاحي تكون خاصة عن طريق خلق العمالة في القطاعات غير الفلاحية ما يسمح بانتقال اليد العاملة ضعيفة الإنتاجية من الفلاحة إلى القطاعات الأخرى للاقتصاد. كما أن النمو الاقتصادي الكلي يرفع من الطلب على المنتجات الغذائية وغير الغذائية ما يؤدي إلى تنشيط الصناعات الفلاحية و الغذائية بالإضافة إلى الصناعات الأخرى، هذا يؤدي إلى

[1] République française, ministère de l'agriculture, de l'agroalimentaire et de la foret. Les politiques agricoles a travers le monde : quelques exemples, agriculture.gouv.fr/IMG/pdf/6-_Algerie_cle021b11.pdf, consulté le 06/05/2014,p :04.

[2] Ministère des Finances, Direction Générale des Douanes, Centre National de l'Informatique et des Statistiques, statistiques du commerce extérieur de l'Algérie. 2013.

تحرك الإنتاجية المعدومة في القطاع الفلاحي (العمل و رأس المال) إلى القطاع الصناعي، ما يساهم في رفع الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في القطاع الفلاحي وإدخال المكننة و عصرنة القطاع الفلاحي.

5 .1. زيادة الطلب على المنتجات الغذائية:

ارتفع معدل الاستهلاك الفردي من المنتجات الغذائية من 411 دولار سنويا للفترة 1961-1965، إلى 921 دولار للفترة 2009– 2005، ما يمثل نموا من مؤشر 100 للفترة 1961-1965 إلى مؤشر 224 للفترة 2005-2009.

جدول4 .27. نفقات الاستهلاك النهائي الفردي للعائلات (بالدولار الثابت سنة 2000).

	65 –61	79 –75	89 –85	99–95	09–05
القيمة	411	893	1025	747	921
المؤشر	100	218	250	182	242

Source : Bedrani, Slimane. "Nourrir la population: un recours encore massif aux importations." à partir de cread.edu.dz

إن استهلاك الغذاء في الجزائر لكل فرد في تزايد بنسبة 46%بين المدتين (1970-1979) و (2000-2005)، بحيث نجد أن معدل نمو نفقات استهلاك الغذاء للفرد الجزائري مرتفعة مقارنة بالدول المجاورة في الفترة الأولى، ثم بدأ متوسط استهلاك الفرد من مكونات الطاقة و البروتين و الدهون بالانخفاض حتى وصل إلى معدل سلبي (-0.2%) في المدة 1990-1999، هذا راجع إلى عدة عوامل أهمها انخفاض أسعار البترول، و تبني الجزائر الإصلاحات الهيكلية التي بدأت سنة 1994، و التي كانت لها أثار سلبية على سلوك المستهلك الجزائري (ارتفاع أسعار السلع الغذائية نتيجة لرفع الدعم الحكومي عنها).[1] في الفترة 2000-2005 يرتفع معدل النمو إلى 0.03 % و الجدول التالي يبين ذلك:

[1] نزعي عز الدين، هاشمي الطيب. 2013. مرجع سبق ذكره.

الجدول4 .28.المتوسط السنوي لاستهلاك الفرد في اليوم و معدل النمو. الوحدة:الحصة: كيلوحريرة ،معدل النمو %:

البيان	الجزائر		المغرب		تونس		اسبانيا		فرنسا	
الفترات	كمية الحصة	معدل النمو	كمية الحصة	معدل النمو	كمية الحصة	معدل النمو	كمية الحصة	معدل النمو	كمية الحصة	معدل النمو
79-70	2125	3.71	2621	2.14	2573	2.01	2946	2.42	3312	0.46
05-00	3113	0.03	3318	0.03	3170	2.00	3241	1.1-	3632	1-

المصدر: نزعي عز الدين، هاشمي الطيب (2013).[1]

هذا الارتفاع في الطلب على المنتجات الغذائية الناتجة عن النمو السريع للسكان لم يكن محفزا لنمو الإنتاج المحلي بالقدر الذي ساهم في زيادة الواردات لتغطية الجزء الأعظم من هذا الطلب بشكل متناقض مع معدلات نمو الإنتاج الفلاحي التي تفوق معدلات نمو السكان.

الجدول 4 .29. متوسط السنوي لنمو الإنتاج الفلاحي و معدل نمو السكان.

	70 -61	80 -71	90 -81	00 -91	10 -01	2011
نمو القيمة المضافة الفلاحية (%)	0.75-	7.82	3.24	4.19	7.21	10.3
نمو السكان (%)	2.6	2.8	3.0	1.9	1.5	1.9

Source : à partir des données de la banque mondiale.

2 .5. صناعات غذائية وصناعات أخرى متراجعة:[2]

تعول الجزائر على الصناعات الغذائية لتحسين البيئة الاقتصادية، الاجتماعية و السياسية، و التي استفادت من الدعم للمساهمة في الناتج الداخلي الخام.

قطاع الصناعات الغذائية أصبح يغلب عليه بصفة كبيرة القطاع الخاص الذي يمثل سنة 2003 حوالي 75% من القيمة المضافة للقطاع (مقابل 71 %سنة 2002). من بين 13673 مؤسسة صغيرة و متوسطة تم إحصائها بواسطة دراسة سنة 2004، فإن قطاع الصناعات الغذائية من بين سبع قطاعات أكثر أهمية وفقا لنفس الدراسة التي صنفت 22 قطاعا، و أتت في المركز السابع بنسبة 6% من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، بعد البناء و الأشغال العمومية (BTP) ب 32%، التجارة و التوزيع

[1] نزعي عز الدين، هاشمي الطيب. 2013. مرجع سبق ذكره.

[2] قد لا يعكس هذا التحليل وضعية قطاع الصناعات الغذائية، نظرا لاعتمادنا على معطيات القطاع العام لعدم توفر بيانات رسمية و تفاصيل حول القطاع الخاص (القطاع الخاص يمثل سنة 2003 حوالي 75% من القيمة المضافة للقطاع).

ب 17%، النقل و الاتصال بنسبة 9% ، 7.5 % للخدمات المقدمة للعائلات و قطاع الفندقة و الإطعام (restauration) ب 6.3% .[1]

الجدول4 .30. توزيع القيمة المضافة للقطاع الصناعي خارج المحروقات للقطاع العام الوطني.(%)

البيان	2010	2011	2012
المياه و الطاقة	10	16.7	16.8
المناجم و المقالع	03	2.9	3.1
ص.ح.م.م.ك.إ *	38	13.5	13.4
مواد البناء	11	11.3	10.4
الصناعات الكيميائية الصيدلية	11	8.0	8.1
الصناعات الفلاحية و الغذائية	**07**	**34.9**	**36.5**
الصناعات النسيجية	10	2.0	1.9
صناعات الجلود و الأحذية	02	0.4	0.4
صناعات الخشب و الفلين و الورق	06	2.7	2.9
صناعات مختلفة	01	7.6	8.4
المجموع	100	100	100

*الصناعات الحديدية و المعدنية و الميكانيكية و الكهربائية و الالكترونية.

Source : ONS, l'activité industrielle, 2013.

بالنسبة للقطاع الصناعي العام، مرت القيمة المضافة فيه من 663.7 مليار دينار سنة 2011 إلى 728.6 مليار دينار سنة 2012، بنمو 9.8 %. تساهم الصناعات الفلاحية و الغذائية ب 33.1% سنة 2010، 34.9 سنة 2011 و 36.5 سنة 2012 في القيمة المضافة للقطاع الصناعي. تحتل المرتبة الأولى في أنشطة التصنيع خارج المحروقات.

مساهمة الصناعات الغذائية في إجمالي اليد العاملة الصناعية (خارج المحروقات و الطاقة) تمثل 18.8% سنة 2010 ب 19169 عامل، مقابل 19.8 % سنة 2012 ب 19854 عامل، بنمو 1.9% .

[1] Bedrani S. L'agriculture, l'agroalimentaire, la pêche et le développement rural en Algérie. In : Allaya M. (ed.). Les agricultures méditerranéennes : analyses par pays. Montpellier : CIHEAM, 2008. p. 37 -73 (Options Méditerranéennes : Série B. Etudes et Recherches; n. 61)

الجدول 4 .31. تطور العمالة في القطاع الصناعي حسب النشاط - للقطاع العام الوطني-

	العمالة			نسبة المئوية			التغير %
البيان	2010	2011	2012	2010	2011	2012	12-11
المناجم و المقالع	20937	20471	23095	6.6	5.8	6.5	12.8
ص.ح.م.م.ك.إ	99896	102551	107345	31.6	29	10.1	4.7
مواد البناء	56734	66415	62569	18.0	18.8	17.6	5.8 -
الصناعات الكيميائية الصيدلية	30478	29274	29436	9.7	8.3	8.3	0.6
الصناعات الغذائية و الفلاحية	**78883**	**104412**	**106172**	**25.0**	**29.5**	**29.8**	**1.7**
الصناعات النسيجية	12462	12308	7053	3.9	3.5	2.0	42.7 -
صناعة الأحذية و الجلود	1904	1867	2344	0.6	0.5	0.7	25.5
صناعة الخشب و الفلين و الورق	14416	15962	18152	4.6	4.5	5.1	13.7
المجموع	315709	353709	356167	100	100	100	

Source : ONS, l'activité industrielle, 2013.

شهد مؤشر الإنتاج للصناعات الفلاحية و الغذائية ارتفاعا ملحوظا منذ سنوات منتصف الستينيات إلى غاية منتصف التسعينيات، مر من مؤشر 32.5 سنة 1970 إلى مؤشر 100 سنة 1989 إلى 101.5 سنة 1990، لينخفض بعد ذلك ابتداء من 1994 إلى 94.3، ليستمر في الانخفاض و يصل إلى أدنى مستوى له سنة 2010 ب 30.3 ثم 36.6 سنة 2011.

الجدول 4 .32.مؤشر الإنتاج للصناعات الغذائية – للقطاع العام الوطني.

البيان	1970	1975	1980	1985	1989	1990	1995	2000	2005	2010	2011
الصناعات الفلاحية و الغذائية	32.5	47.6	62.4	98.6	100	101.5	89.0	85.5	34.6	30.3	36.6
المؤشر خارج المحروقات	22.2	32.2	59.1	103.3	100	101.1	82.9	75.0	77.0	76.8	78.7
المؤشر الكلي	30.0	37.8	61.9	96.9	100	101.9	87.6	85.2	93.0	89.9	90.3

المصدر:الديوان الوطني للإحصائيات.

الصناعات الغذائية و الفلاحية تنمو في جميع أنحاء العالم بشكل مستمر و مستدام، أكبر من الصناعات الأخرى، لأنه قطاع حيوي ما يستوجب تدخل حكومي و دعم من جانب السلطات العمومية خاصة خلال فترة الأزمة[1]. في الجزائر، الصناعات الغذائية استفادت من طلب متزايد ناتج عن النمو

[1] Boukella M. Les industries agro-alimentaires en Algérie : politiques, structures et performances depuis l'in dépendance. In : Boukella M. (ed.). *Les industries agro-alimentaires en Algérie : politiques, structures et*

الديمغرافي بالإضافة إلى زيادة الاستهلاك الذي يمثل أكثر من 50 % من النفقات الكلية للعائلات و سياسة دعم حكومية للمنتجات الغذائية. لكن هذا الطلب انعكس ايجابيا على هذه الصناعة إلى غاية سنوات التسعينات حين بدأت بالانخفاض. قد يفسر ذلك بضعف الإنتاج الفلاحي الذي يعتبر المادة الخام و ارتفاع أسعار مدخلات الصناعات الغذائية من المنتجات الفلاحية في الأسواق المحلية و العالمية، إضافة إلى تطور الصناعات الغذائية للقطاع الخاص التي قامت بإزاحة القطاع العام.

إذن هذا الضعف في الأداء الصناعي و التباطؤ في خلق و نمو الإنتاج و العمالة فيه يجعله غير قادر على امتصاص فائض الإنتاج و العمالة من القطاع الفلاحي، بالتالي لا يسمح بإدخال تكنولوجية و مكننة إضافية نتيجة لوجود قدر كاف من العمالة في القطاع الفلاحي، فإدخال مزيد من التكنولوجيا في القطاع سيولد بطالة. هذا يتعارض مع أهداف السياسة الفلاحية في الجزائر و التي تعول كثيرا على القطاع الفلاحي للحد من البطالة ما قد يعتبر عائق لنمو الإنتاج و الإنتاجية.

كما يساهم النمو الاقتصادي في تنمية القطاع الفلاحي، عن طريق نمو قطاعات أخرى تعتبر مخرجاتها مدخلات أساسية و ضرورية للقطاع الفلاحي،كالعتاد الفلاحي و فيما يلي الانخفاض الواضح في إنتاج بعض هذه المنتجات.

الجدول 4 .33.تطور أهم الصناعات التحويلية و الميكانيكية- القطاع العام الوطني.

	1980	1985	1990	1995	2000	2005	2010	2011
جرارات(الوحدة:عدد)	4206	6250	3505	2712	2258	2574	1807	2311
حاصدات(الوحدة:عدد)	429	700	567	46	14	171	320	-

المصدر:الديوان الوطني للإحصائيات.

يشير الجدول أعلاه إلى الانخفاض الكبير في هذه الصناعات الميكانيكية التي تعتبر مهمة جدا للقطاع الفلاحي، بالنسبة للجرارات مر إنتاجها للقطاع العام الوطني من 4206 سنة 1980 إلى 6250 سنة 1985 لتنخفض بأكثر من النصف، كان ذلك سنة 2011 ب 2311 جرار. أما عن الحاصدات فشهدت نفس المسار بإنتاج وطني يقدر 320 وحدة سنة 2010 مقابل 700 حاصدة سنة 1985 و 429 سنة 1980.

performances depuis l'indépendance. Montpellier : CIHEAM, 1996. p.1 67 (Cahiers Options Méditerranéennes; n. 19)

خاتمة الفصل:

تحتوي الجزائر على مؤهلات طبيعية و بشرية مهمة لتحسين و تطوير أداء القطاع الفلاحي بما يسمح له بتلبية الحاجات الغذائية للسكان و المساهمة في تنويع الصادرات من جهة، و المساهمة في تطوير القطاعات الأخرى للاقتصاد خاصة القطاع الصناعي عن طريق روابط الإنتاج و الاستهلاك، و بالتالي لعب دورا ايجابيا في النمو الاقتصادي من جهة أخرى. لكن تحقق هذا الهدف الأخير هو مرتبط بزيادة الإنتاجية في القطاع و التي لا زالت ضعيفة في الجزائر و لم تتحسن كثيرا و هو ما يعتبر عائق في مسار الارتقاء بالقطاع الفلاحي للمساهمة في النمو الاقتصادي.

يرجع هذا الضعف في الإنتاجية الفلاحية خاصة إلى ضعف استخدام التكنولوجيا و المكننة مع انخفاض في كفاءة المورد البشري (يد عاملة أو على المستوى الأكاديمي)، إضافة إلى قلة استخدام المدخلات مثل الأسمدة و محددودية شبكة الري. كذلك، يشهد القطاع الفلاحي نموا متزايدا للعمالة، مقابل ضعف معدلات نمو الإنتاج الفلاحي ما يؤثر سلبا على الإنتاجية في الفلاحة. إن خلق مناصب شغل إضافية في الفلاحة هو من الأهداف الرئيسية للسياسة الفلاحية نظرا لعدم قدرة القطاعات الاقتصادية الأخرى خاصة القطاع الصناعي القيام بذلك، و بالتالي فإن تحقيق هذا الهدف قد يكون على حساب الإنتاج و الإنتاجية في القطاع الفلاحي.

خلال سنوات 2000 شهد الإنتاج الفلاحي تحسنا لأغلب المنتجات المصنفة إستراتيجية، رغم ذلك هناك زيادة مقابلة في الواردات. و بالتالي يجب العمل على تعزيز النقاط الايجابية للسياسة الفلاحية لسنوات 2000 مع مزيد من الحرص على المزيد من التنظيم و المراقبة للأسواق ووضع الوسائل في الوقت المناسب. زيادة الإنتاج يجب أن تمس عدد كبير من المنتجات و بصفة مستدامة و لفترة طويلة للارتقاء به إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي و تسجيل فائض يمكن تصديره و جلب العملة. كذلك، الرفع من إنتاجية عوامل الإنتاج في الفلاحة هو أمر ضروري، يكون ذلك من خلال إدخال المزيد من التكنولوجيا و الاهتمام أكثر بالبحث و الابتكار، و تكريس المزيد من الإمكانات للبحوث الزراعية بما يجعلها تتماشى مع طبيعة الفلاحة الجزائية. الرفع من الإنتاجية في القطاع الفلاحي بما يجعله مساهما في النمو الاقتصادي يستوجب وضع سياسات عمومية متكاملة خاصة ما تعلق بالروابط بين القطاع الفلاحي و القطاع الصناعي.

الفصل الخامس

السياسات السعرية وسياسات الدعم الفلاحي في الجزائر

تمهيد:

سياسة الدعم الفلاحي في الجزائر بدأت بصورة صريحة مع السنوات الأولى للثمانينات كمحاولة لإنقاذ القطاع الفلاحي من تبعات السياسة الاشتراكية و خلق محيط محفز للفلاحين للرفع من الإنتاج و تحقيق الأمن الغذائي. الوسيلة الأساسية المستخدمة في هذا الإطار في تلك الفترة تمثلت في دعم المدخلات و العتاد الفلاحي، و التي كان لها تأثير متواضع على الإنتاج الفلاحي (بسبب صعوبة وصول المزارعين الصغار لهذه المدخلات حتى و هي مدعمة)، بالإضافة إلى تكلفتها المرتفعة. انخفاض إيرادات الدولة ابتداءا من سنة 1986 جعل من الحكومة تتعامل بأكثر صرامة و حذر مع ميزانيتها و محاولة الإنفاق بأقل قدر ممكن، و هو ما أدى بالمقررين إلى الانتقال إلى دعم المنتجات المرغوب فيها بدلا من دعم المدخلات التي قد تستعمل في منتوجات غير مرغوب فيها و ليست ذات أولوية و اقتصارها على فئة من الفلاحين، كان ذلك ابتداءا من سنة 1988 إلى غاية سنة 1995 أين قررت الدولة الإلغاء التام للدعم الفلاحي بشتى أنواعه.

تزامنا مع ارتفاع إيرادات الجزائر بفضل انتعاش سوق المحروقات، سنة 2000 شهدت عودة دعم الدولة للقطاع الفلاحي عبر المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و ذلك من خلال إجراءات عديدة و في ميادين مختلفة. دعم الاستثمار و العتاد الفلاحي في المزرعة كان الغالب على نفقات الدولة لدعم القطاع باستحواذه على أكثر من 60% من الدعم.

مبالغ مهمة تم تخصيصها عبر صناديق مختلفة أبرزها الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية (الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي حاليا) الذي يمثل الوسيلة الأساسية لتمويل الإجراءات المتعلقة بدعم القطاع الفلاحي.

من خلال هذا الفصل سوف نستعرض مختلف سياسات الدعم الفلاحي المتعاقبة في الجزائر، إضافة إلى السياسات السعرية التي تم تبنيها مع التركيز على الأسعار عند الإنتاج للمنتجات الإستراتيجية.

1 .تحليل السياسة السعرية :[1]

شهدت الجزائر عدة سياسات سعرية للمنتجات الفلاحية، بعد الاستقلال إلى غاية بداية سنوات 1980 و بالضبط سنة 1983 (سنة إعادة الهيكلة) و هي فترة التخطيط المركزي للفلاحة، أسعار المنتجات الفلاحية خاصة الإستراتيجية (الحبوب، الحليب، الخضر...) حددت من طرف الدولة و كانت تراعي بالدرجة الأولى القدرة الشرائية للمستهلكين دون مراعاة جانب الإنتاج عند تحديد هذه الأسعار، حيث اعتبرت الأسعار أداة للسياسة الاقتصادية و الاجتماعية. انطلاقا من سنة 1983، الأسعار عند الإنتاج تتحدد بحرية و تعبر عن تكلفة الإنتاج لأغلبية المنتجات الفلاحية، ما عدا المنتجات التي يرغب المنتجون بصرفها لمنظمات أو مؤسسات الدولة (حبوب، بقول جافة، طماطم صناعية، حليب البقر الطازج) [2] لتضاف لها بعد ذلك منتجات أخرى بعد إلغاء الدعم لعوامل الإنتاج و المدخلات سنة 1989 و التي جعل لها سعر مضمون عند الإنتاج إلى غاية سنة 1995.

بصفة عامة الدولة اتخذت نظامين للسعر، نظام سعر حر خاص بالمنتجات التي لا تعتبر ذات أولوية للدولة و نظام سعر مراقب بالنسبة للمنتجات ذات الأولوية أو المصنفة إستراتيجية. بعد سنة 1983، بالنسبة للمنتجات المصنفة إستراتيجية (قمح صلب، قمح لين، حليب)، تطور سعرها المضمون عند الإنتاج هو محفز أكثر من الأسعار عند الاستهلاك. كذلك دعم الأسعار عند الاستهلاك لم يعد على حساب الأسعار عند الإنتاج بل من خزينة الدولة، حسب بدراني و آخرون (1997) « فإن السياسة السعرية قد مرت من سياسة سعر منخفض عند الإنتاج للحفاظ على سعر منخفض عند الاستهلاك إلى سياسة سعر مرتفع عند الإنتاج لمحاولة زيادة المردود و الإنتاج و تخفيض الفاتورة الغذائية، و الإعانات لأسعار الاستهلاك لم يعد يتحملها المنتجون و لكن من الإيرادات البترولية »[3].

الشكل التالي يبين تطور الأسعار عند الإنتاج للفترة 1970- 1999 :

[1] سوف نقوم بتحليل الأسعار التي اعتبرت ذات أولوية عند الدولة أو المصنفة إستراتيجية خاصة.

[2] هذه المنتجات السابقة الذكر الموجهة للتحويل لها أسعار مضمونة عند الإنتاج منذ 1980.

[3] Bédrani, S., Boukhari, N., et Djennane, A. (1997). Eléments d'analyse des politiques de prix, de subvention et de fiscalité sur l'agriculture en Algérie. Options Méditerranéennes, Série B, (11), 121-149.

الشكل 1.5.تطور الاسعار عند الانتاج لبعض أنواع الحبوب للفترة 1970- 1999

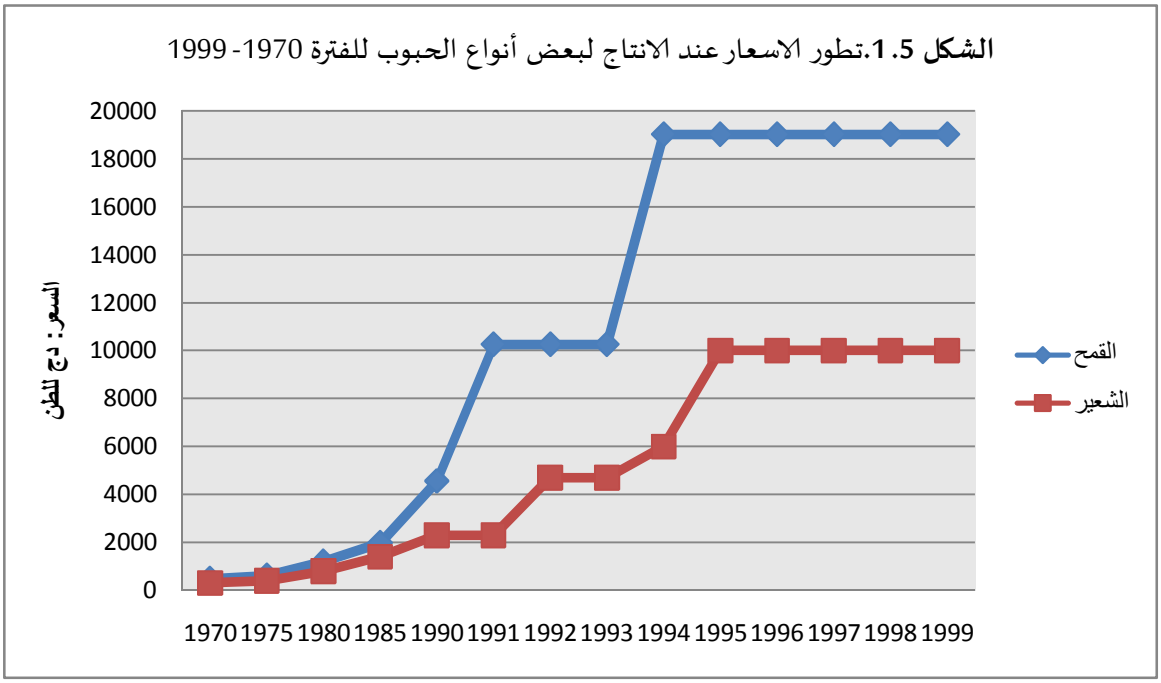

Source : établi par le chercheur à partir de : **faostat**.fao.org.

يوضح (الشكل 1.5) التطور الواضح في أسعار القمح، التي انتقلت من 497.0 دج للطن سنة 1970 إلى 1978.0 دج للطن سنة 1985. استمر السعر في الارتفاع بعد ذلك و بوتيرة سريعة ليصل إلى 19000.0 دج للطن سنة 1995، أي زيادة سعر القمح ب 38.22 مرة من 1970 إلى 1995. شهد السعر بعد ذلك استقرارا إلى غاية منتصف سنوات 2000. هذا التطور للأسعار الداخلية للقمح و التي أصبحت أكبر من الأسعار العالمية هو ناتج بصفة أساسية عن الانخفاض في قيمة العملة المحلية في فترة الإصلاحات الهيكلية، بالإضافة إلى اعتماد الدولة في دعمها للأسعار عند الاستهلاك على إيرادات البترول و ليس على الأسعار عند الإنتاج.

بالعودة إلى سعر القمح الذي مر من 1581.0 دج للطن سنة 1984 إلى 10250.0 دج للطن سنة 1992، أين تضاعف بست مرات و هو ما لم يكن له معنوية اقتصادية حسب (1997) Djenane الذي أشار في هذا الشأن أنه « يمكن للارتفاع في السعر الاسمي، الذي يعني حقيقة عن تدهور القدرة الشرائية و إفقار فلاحي الحبوب. في حين أن كمية 1175 قنطار من القمح الصلب يتم تبادلها في سنة 1985 مقابل: جرار بعجلات (60 حصان)، و 30 قنطار من الأسمدة (10 قنطار من نوع TPS، 10 قنطار من نترات الامونيوم (AMMONITRATRE) 35% ، و 10 قنطار من نوع NPK)، 1 آلة حاصدة دراسة، 1 آلة للبذر، 1 cover-crop ، 1 presse ramasseuse ، 10 قنطار من القمح اللين و 10 قنطار من

الشعير. سنة 1992 يجب وضع 1480 قنطار من القمح الصلب، يعني كمية إضافية ب 305 قنطار لشراء نفس الكمية من السلع »[1].

بالنسبة للشعير شهد نفس الوتيرة تقريبا، مع ملاحظة بداية تطور السعر بسرعة ابتداءا من سنة 1985 مسجلا 1400.0 دج للطن مقابل 317.0 سنة 1970 ، ثم 4700.0 سنة 1992 ليصل إلى 10000.0 دج للطن سنة 1995 ويستقر لفترة طويلة بعد ذلك إلى غاية سنة 2008 كما يوضحه الشكل الموالي.

خلال سنوات 2000 (المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و التجديد الفلاحي والريفي)، عرفت أسعار الحبوب طيلة فترة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية استقرارا من سنة 2000 إلى سنة 2007. بالنسبة لمنتوج القمح فقد بقي ثابتا من سنة 1995 إلى سنة 2005 ب 19000.0 دج للطن ليشهد ارتفاعا طفيفا في السنتين المواليتين ب 20000.0 و 21000.0 دج للطن على التوالي. هذا الاستقرار في السعر لمدة طويلة مع الارتفاع المسجل في أسعار المدخلات و عوامل الإنتاج لم يكن محفزا للمنتجين لتسويق منتجاتهم و تخزينها لإطعام الماشية، أو استخدام هذه الأراضي المخصصة لزراعة الحبوب لأغراض رعوية أو في زراعات أخرى كانت أكثر ربحية أو عدم زراعتها أصلا في كثير من الأحيان، و هو ما انعكس سلبا على الإنتاج.

الشكل 2.5.تطور الاسعار عند الانتاج لبعض أنواع الحبوب للفترة 2000- 2011

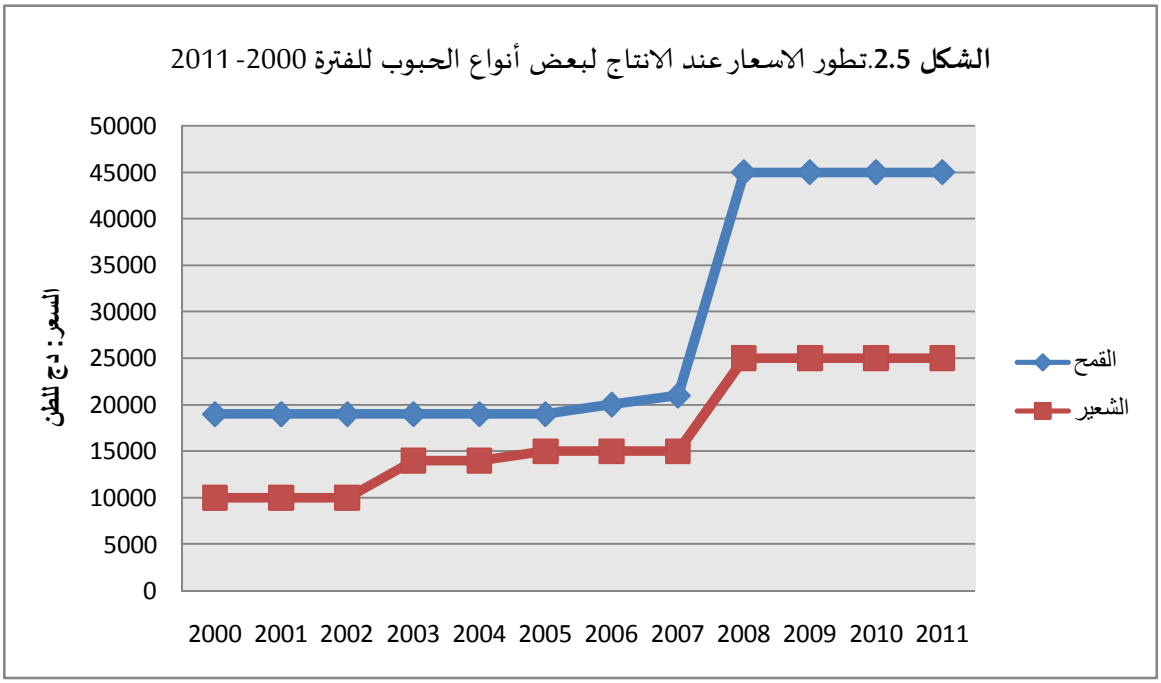

Source : établi par le chercheur à partir de : **faostat**.fao.org.

[1] DJENANE, A. Réformes économiques et agriculture en Algérie. Thèse de doctorat. Université Ferhat Abbas Institut des Sciences Economiques Sétif (Algérie), 1997, p. 178.

سنة 2008 تفطنت السلطات العمومية للوضع، لتتخذ قرارا في أفريل من نفس السنة يقضي بتسديد ثمن القمح المقدم إلى تعاونيات الحبوب و البقول الجافة بالأسعار العالمية، لينتقل سعر القمح من 21000.0 دج للطن سنة 2007 إلى 45000.0 دج للطن سنة 2008، أي بزيادة 114.2% في السعر، ما ساهم في زيادة معتبرة في الإنتاج ابتداءا من الموسم 09/08. بالإضافة إلى هذا النظام للأسعار عند الحصاد الذي اعتبر محفزا للمنتجين لكي لا يخزنوا إنتاجهم. سنة 2009، تعاونيات الحبوب قاموا بجمع مجموع الإنتاج للتسويق، ما سمح بتسيير جيد للإنتاج و للواردات.[1]

الدواوين تقوم بإعادة بيع هذه الحبوب بأسعار أقل من سعرها إلى المطاحن : القمح و الفرينة لصناعة الخبز، القمح الصلب لصناعة السميد، العجائن و الكسكسي. نص جديد في جانفي 2008 محدد لأسعار بيع القمح الصلب من طرف الديوان الجزائري المهني للحبوب (OAIC) إلى مصانع السميد ب 2250 دج للقنطار.[2] في حين أن سعر القمح عند الإنتاج هو 4500 دج للقنطار. فارق السعر بين الإنتاج و الاستهلاك تتحمله خزينة الدولة.

نفس التطور النسبي للأسعار شهدته أسعار الشعير و التي شهدت استقرارا هي الأخرى منذ سنة 1995 إلى غاية سنة 2008 التي وصل فيها السعر إلى 25000.0 دج للطن مقابل 10000.0 سنة 1995 مع تسجيل ارتفاع نسبي لسعر الشعير مقارنة بسعر القمح سنة 2003.

فيما يخص مادة الحليب و التي شهدت عديد الأزمات المتكررة، فأسعارها عند الإنتاج استفادت من سعر أدنى مضمون لتحفيز المنتجين لزيادة إنتاجهم رغم عدم رضا من طرف هؤلاء بهذا السعر المضمون و المنحة المقدمة عند الإنتاج لهذه المادة. عرف سعرها تطورا كبيرا و مستمرا من بعد الاستقلال إلى يومنا هذا، حيث مر من 513.0 دج للطن سنة 1970 لحليب البقر الطازج إلى 2907.0 دج للطن سنة 1985، هذه الوتيرة لتطور أسعار الحليب ازدادت سرعة ابتداءا من سنة 1992 مسجلة 10000.0 دج للطن ، ثم 26000.0 دج للطن سنة 1999.

[1] Bencharif A., Lemeilleur S., Tozanli S. Dynamique des acteurs dans les filières agricoles et agroalimentaires. Perspectives des politiques agricoles en Afrique du Nord. Paris : CIHEAM, 2009 .P. 93-141 (Options Méditerranéenne: Série B. Etudes et Recherches; n. 64).

[2] Mourad, Boukella. (2008). Politiques agricoles, dépendance et sécurité alimentaire. L'Algérie de demain : relever les défis pour gagner l'avenir.

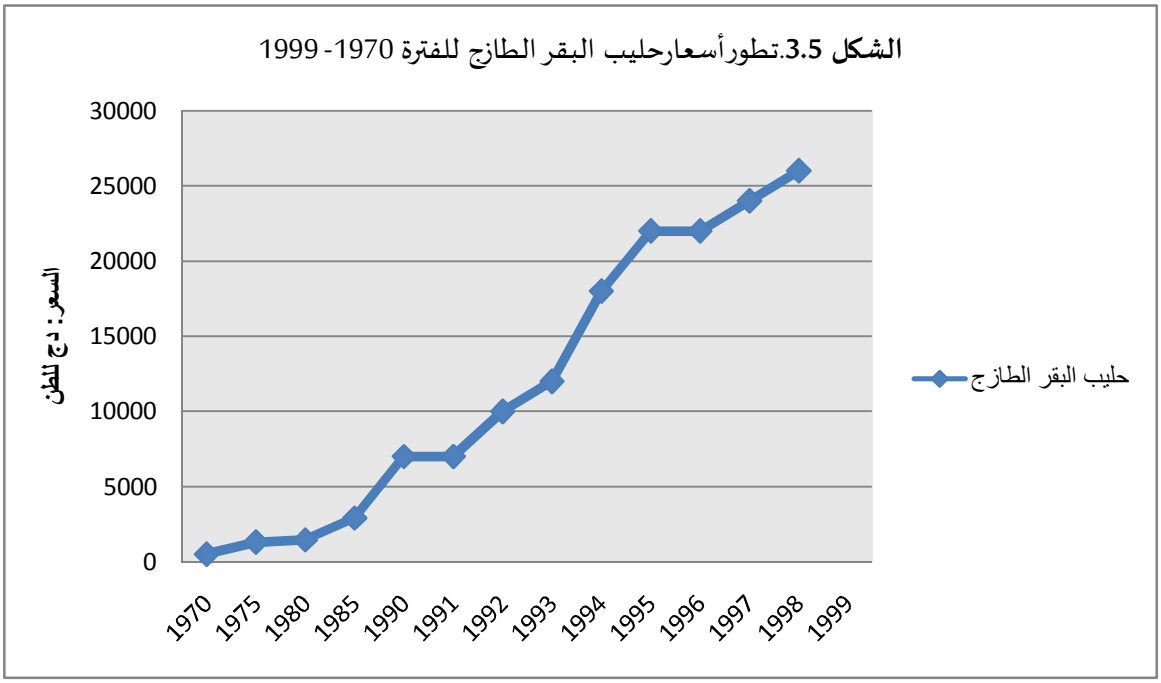

Source : établi par le chercheur à partir de : **faostat**.fao.org.

هذا الارتفاع لأسعار الحليب ازداد بمعدلات ضعيفة ومتذبذبة نسبيا خلال سنوات 2000 مقارنة بمادة الحبوب مسجلة 33000 دج للطن سنة 2001، لينخفض السعر قليلا بعد ذلك إلى غاية سنة 2008، ليعاود الارتفاع ابتداءا من سنة 2009 و يصل إلى 38000 دج للطن سنة 2011. الشكل التالي يوضح ذلك:

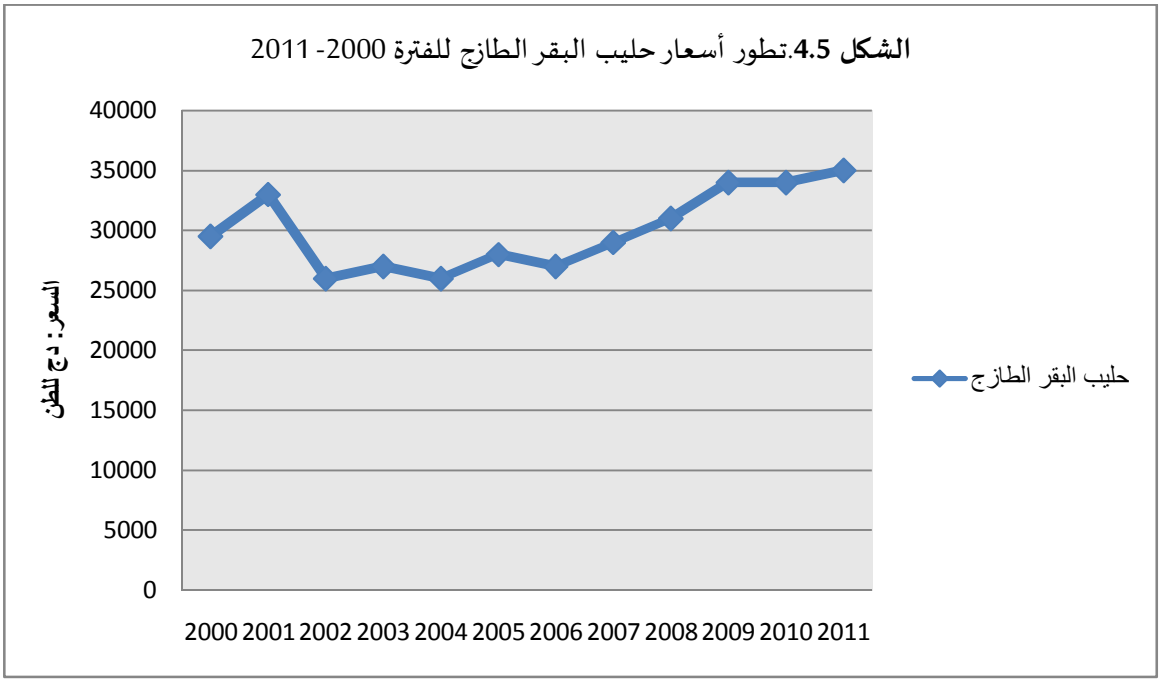

Source : établi par le chercheur à partir de : **faostat**.fao.org.

بالنسبة لأسعار الخضر عند الإنتاج، بأخذ سعر البطاطا على سبيل المثال لاستفادته من برامج خاصة نتيجة للأزمات المتكررة التي أصبحت تطال هذه المادة ذات الاستهلاك الواسع، مر سعرها عند الإنتاج من 3250.0 دج للطن سنة 1991 إلى 16000.0 سنة 1999 لتصل إلى 31000 سنة 2011.

الشكل 5.5.تتطور أسعار البطاطا عند الانتاج للفترة 1991-2011

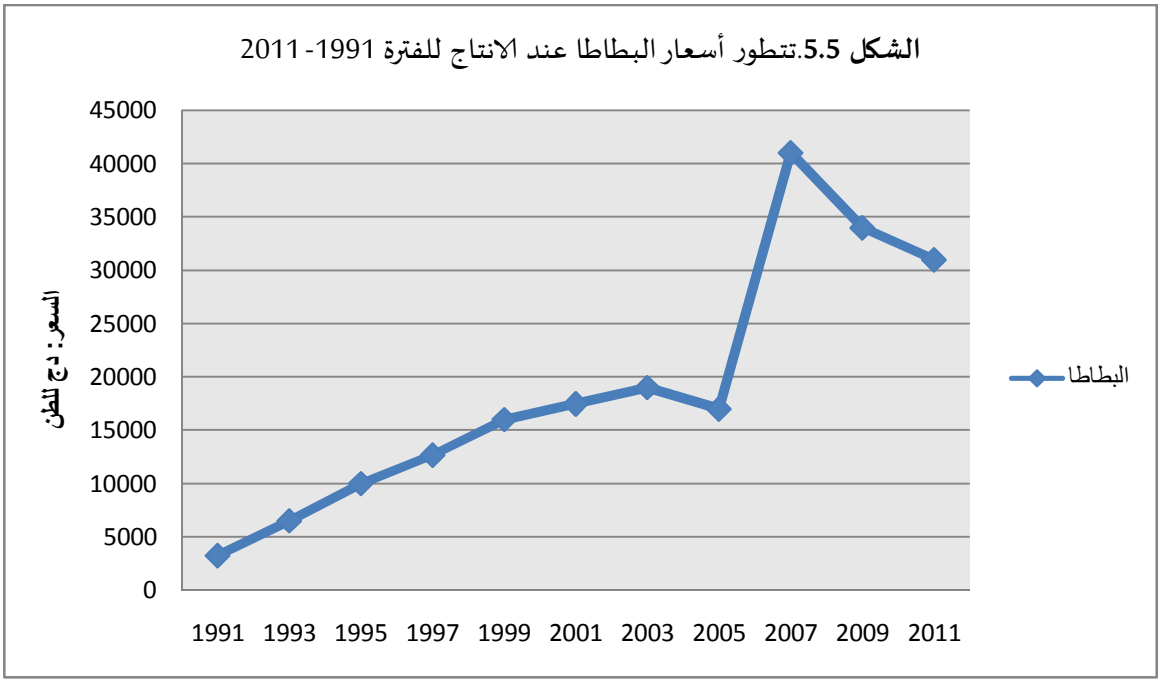

Source : établi par le chercheur à partir de : **faostat**.fao.org.

مقابل ذلك، منتوج البطاطا عند الاستهلاك عرف أسعار مرتفعة جدا، وصلت إلى 100 دج للكلغ في أواخر سنة 2014 رغم دعم الدولة. مقابلة مع مدير المعهد الوطني للبحوث الزراعية ، Chehat (2014) أكد حول موضوع البطاطا و نظام ضبط المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع" سيربلاك" (ضمان الحد الأدنى للسعر) بأن «الأهداف هي جيدة، أما الآليات فلا..... يجب الحفاظ على المبدأ و مراجعة الآلية. فالآلية أعطت نتائج جيدة و مشجعة للصالح الإنتاج، بل أدى إلى فائض في الإنتاج، لكن يجب مراقبة سوق البطاطا و يجب استخدام الوسائل في وقتها ».[1]

إذن لسنوات 2000، استمرار نفس السياسة القديمة للأسعار، عن طريق ضمان الدولة للأسعار عند الإنتاج لمنتجات معينة و المصنفة إستراتيجية، في حين الأسعار عند الاستهلاك يتم تحملها من خزينة الدولة و ليس من طرف المنتجين.

[1] L'Algérie doit revoir les mécanismes de soutiens à l'agriculture. www.maghrebemergent.com.consulté le 05 novembre 2014.

2 .سياسة الدعم الفلاحي:

1.2.سياسة الدعم الفلاحي قبل سنة 2000 :

أخذت سياسة الدعم عدة أشكال، كل شكل من الأشكال امتد لفترة زمنية معينة: الشكل الأول من أشكال الدعم تمثل في دعم الدولة لأسعار عوامل الإنتاج (مدخلات، عتاد فلاحي ....الخ)، أما الشكل الثاني فتمثل في دعم المنتجات الفلاحية، إضافة إلى الدعم المتمثل في الحوافز الجبائية و معدلات الفائدة التفضيلية. لكل من هذه الوسائل كانت لها مرحلتها، و غالبا ما استخدمت هذه الوسائل منفردة خاصة ما تعلق بالآليتين الأوليتين (دعم أسعار عوامل الإنتاج و دعم أسعار المنتجات الفلاحية عند الإنتاج). و كانت سنة 1988 تاريخ التحول من دعم عوامل الإنتاج إلى الدعم المباشر للإنتاج.

دعم الدولة للقطاع الفلاحي استهل مع بداية سنوات 1970، كان ذلك من خلال دعم الدولة لأسعار عوامل الإنتاج (المدخلات و العتاد الفلاحي)، لكن هذا الدعم لا يدخل في إطار سياسة دعم للقطاع الفلاحي مدعمة برغبة سياسية و إنما يدخل في إطار السياسة الاشتراكية لتلك الفترة، و التي كانت تدعم أغلب المنتجات و بصفة خاصة مخرجات القطاع الصناعي للدولة. سياسة الدعم "**الصريحة**" بدأت في سنة 1982، حسب بدراني و آخرون (1997) « إن سياسة الدعم الصريحة للفلاحة و الفلاحين لم تظهر بصورة صريحة إلا في سنة 1982 و طبقت انطلاقا من سنة 1983»[1]، و كانت سنة 1995 نهاية دعم الدولة للقطاع.

1.1.2. دعم الاستثمار و عوامل الإنتاج:

دعم الدولة لعوامل الإنتاج (مدخلات و عتاد فلاحي) كان مع سنوات 1970، حيث استفادت أسعار المدخلات و العتاد الفلاحي من دعم الدولة، و كانت تباع بأسعار لا تعبر عن سعرها الحقيقي في السوق و لا عن تكلفتها الفعلية في أغلب الأحيان، و الفرق بين سعرها الحقيقي و تكلفتها يتم تعويضه من طرف صناديق تعويض الأسعار (FCP)[2]. شهدت سنة 1991 نهاية دعم الدولة لأسعار عوامل الإنتاج و الانتقال إلى الأسعار الحقيقية. اختفاء الدعم لعوامل الإنتاج كان بصورة تدريجية مع بداية سنوات 1980، ليتم الإلغاء النهائي لدعم عوامل الإنتاج سنة 1988، إلا بعض المنتجات التي استمر تدعيم أسعارها و التي سيتم إلغائها لاحقا، كان ذلك سنة 1992 و يتعلق الأمر بالأسمدة و منتجات الصحة النباتية.

[1] Bédrani, S., Boukhari, N., et Djennane, A. (1997). Op.cit.

[2] رابح زبيري .(1996) . مرجع سبق ذكره. ص 162.

الجدول 1.5.تطور الإعانات الفلاحية (مليون دج، بالأسعار الجارية)

السنوات	دعم المدخلات	دعم العتاد الفلاحي	الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية (FNDA)
1983	241.2	353.7	
1984	866.1	543.9	
1985	811.2	192.7	
1986	526.0	100.8	
1987	729.6	0.0	
1988	104.8	0.0	
1989	562.2	0.00	
1990	233.80	0.00	
1991	101.00	0.00	419.50
1992	668.00	0.00	307.75
1993	0.00	0.00	350.00
1994	0.00	0.00	657.50
1995	0.00	0.00	787.00

Source : Bédrani, S et autres (1997).[1]

يتضح من الجدول الانخفاض التدريجي للدعم المرتبط بالمدخلات و العتاد الفلاحي، ليتم بعد ذلك الإلغاء النهائي للدعم و بوتائر مختلفة. تبين الأرقام تذبذبا كبيرا في مبالغ الدعم المخصصة للمدخلات الفلاحية مسجلة 729.6 مليون دج سنة 1987 لتنخفض إلى 104,8مليون دج سنة 1988 ثم تعيد الارتفاع بعد ذلك إلى 688,00 مليون دج سنة 1992 و التي تعتبر آخر سنة لدعم الدولة لعوامل الإنتاج. أما العتاد الفلاحي فإن تحرير أسعارها كان بوتيرة سريعة، ابتداء من سنة 1983 ليتم الإلغاء النهائي للدعم و الانتقال إلى الأسعار الحقيقية ابتداءا من سنة 1987.

إذن، كما يوضح الجدول أعلاه فإن دعم الدولة لأسعار المدخلات لم يتوقف بعد صدور القانون رقم 12/89 سنة 1989 الذي ينص على تحرير أسعار عوامل الإنتاج. عكس العتاد الفلاحي التي تخلت الدولة عن دعمه مع إصلاح سنة 1987.

مسار الدعم هذا أثر كثيرا على أسعار المدخلات و العتاد، التي شهدت ارتفاعا موازيا للانخفاض في الدعم الموجه لها، لتصل إلى أقصى مستويات لها مع بداية سنوات 1990 كما يوضحه الجدول التالي.

[1] Bédrani, S., Boukhari, N., et Djennane, A. (1997). Op. cit.

الجدول 2.5.تطور الأرقام القياسية لأسعار بعض مستلزمات الإنتاج الفلاحية و وسائل الإنتاج الفلاحية.

	83	84	85	86	87	88	89	90	91	92
جرارات	100	133	133	198	242	274	329	561	747	1062
آلات الحصاد و الدرس	100	192	192	241	316	316	379	568	1075	1075
آلات البدور و التسميد	100	223	223	283	454	454	545	958	1037	1037
عتاد خدمة الأرض	100	210	210	255	361	361	433	761	823	823
عتاد العلاج	100	146	146	183	240	240	209	294	557	233

المصدر: رابح زبيري (2004).[1]

يبين الجدول الارتفاع الكبير في أسعار بعض المدخلات و وسائل الإنتاج الضرورية و التي شهدت مؤشرات أسعارها نموا بمعدلات مرتفعة جدا : على سبيل المثال، الرقم القياسي للأسمدة وصل إلى 648 سنة 1992 (95 سنة 1983)، الرقم القياسي لأسعار الجرارات وصل إلى 1062 سنة 1992 (100 سنة 1983)، نفس وتيرة النمو للأسعار تقريبا شهدتها المنتجات الأخرى. هذا الارتفاع كان له أثرا سلبيا على استخدام هذه الاستهلاكات الوسيطية ما انعكس سلبا على القطاع الفلاحي.

موسم 1998 -1999 شهد عودة دعم المدخلات (أسمدة، منتجات الصحة النباتية، الطاقة الكهربائية، الديزل....الخ) في مناطق ذات إمكانيات عالية مثل السهول بمعدل سقوط الأمطار 450 ملم من المطر. هذا كان نتيجة لانخفاض الإنتاج الفلاحي ب 24% للموسم 96-97 الناتج بصفة أساسية عن انخفاض في التموين بالأسمدة و المدخلات الأخرى.[2]

مقابل تدابير تحرير أسعار المدخلات و العتاد و الانتقال إلى الأسعار الحقيقية، شهدت سنة 1988 إنشاء الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية (FNDA)، الذي لم يبدأ بالعمل حتى سنة 1991 و يهدف إلى تمويل الاستثمارات الفلاحية (استصلاح الأراضي، توسيع نظام الري، تكثيف و تنمية المحاصيل....الخ). تطورت الإعانات للاستثمارات بشكل ملحوظ من سنة إلى أخرى، حيث وصلت إلى 787.00 مليون دج سنة 1995 مقابل 307.75 مليون دج سنة 1992، ما يمثل نموا ب 155.7 % خلال ثلاث سنوات.

[1] زبيري رابح."حدود وفعالية دعم الدولة فى السياسة الزراعية الجزائرية" .ملتقى بجامعة محمد خيضر بسكرة ،فيفري 2004.
[2] Chaouki, Bouri. Les Politiques de développement agricole: le Cas de l'Algérie: Impact du PNDA\ PNDAR sur le développement économique. 2011. Thèse de doctorat. Université d'Oran-Sénia. p.504.

2.1.2.دعم الإنتاج:

مع تراجع موارد الدولة نتيجة لانخفاض أسعار البترول سنة 1986، بدأت الدولة تتعامل بأكثر صرامة و تسيير حذر لميزانيتها و محاولة الإنفاق بأقل قدر ممكن. اختار المقررون دعم أسعار المنتجات المرغوب فيها و ليس دعم المدخلات و التي قد تستعمل في منتوجات غير مرغوب فيها من طرف الدولة و ليست ذات أولوية (منتجات غير إستراتيجية). الإعانات للإنتاج الفلاحي لم توجد بصفة صريحة إلا بعد سنة 1989، بمعنى لا يوجد أي مبلغ مسجل في خزينة الدولة.[1]

قبل إصلاحات 1989، فإن التحرير التدريجي للأسعار الزراعية بموجب المرسوم الرئاسي رقم 13/82 بتاريخ 9 جانفي 1982 فإن فقط الحبوب و البقول الجافة هو مدعم سعرها عند الإنتاج . أما بعد إصلاحات 1989 و بعد إلغاء الدعم لعوامل الإنتاج، شمل دعم الإنتاج عن طريق آلية الأسعار الدنيا المضمونة (prix minimum garantis à la production) و بموجب القانون رقم 12/89 المؤرخ في 05 جويلية 1989 سبعة (07) منتوجات مع ملاحظة إمكانية تغيير تشكيلة هذه المنتجات. حيث أبقى للمنتجات المصنفة إستراتيجية بالنظر إلى أهميتها في الحصة الغذائية أو درجة تبعيتها للخارج بالنسبة لتموين البلاد، هذه المنتوجات هي:[2]

- الحبوب المخصصة للاستهلاك و البذر.
- البقول الجافة المخصصة للاستهلاك و البذر.
- البطاطس المخصصة للاستهلاك و البذر.
- الثوم المخصص للاستهلاك و البذر.
- الطماطم الصناعية، حليب الأبقار الطازج، التبغ.

لما نتكلم عن دعم الإنتاج الفلاحي في الجزائر في هذه الفترة، فنحن نتكلم عن سعر أدنى مضمون (PMG) عند الإنتاج، حيث تقوم هيئة عمومية بضمان شراء كل الإنتاج بسعر معين، هذا السعر غالبا ما يكون أقل من أسعار السوق (الأسعار العالمية)، بالإضافة إلى تقديم تعويضات و منح أخرى على الإنتاج تقدم من طرف صناديق التعويض[3] و صندوق ضمان السعر الأدنى المضمون عند الإنتاج. هذا الأخير تكفل ابتداءا من سنة 1990 بتقديم هذا النوع من الدعم مكان صناديق تعويض الأسعار.

يستحوذ ضمان أسعار المنتجات الفلاحية على حصة كبيرة من إجمالي الدعم المخصص للقطاع الفلاحي حيث وصل إلى 87% من الدعم الإجمالي سنة 1991 (78.8% من مجموع الإعانات كمتوسط

[1] Bédrani, S., Boukhari, N., et Djennane, A. (1997). Op.cit.

[2] رابح زبيري. (1996) .مرجع سبق ذكره.ص. 161.

[3] آلية السعر الأدنى المضمون الذي شمل سبعة سلع مصنفة إستراتيجية دعمها لم يعد من خزينة الدولة بل عن طريق صندوق التعويض الذي يمول من الرسوم عند الاستيراد و عند الإنتاج الوطني (لبعض المواد ليست ذات أولوية).

للفترة 1989 - 1994). أما توزيع الدعم المخصص لضمان أسعار المنتجات الفلاحية حسب كل منتوج، فإن الحبوب (خاصة القمح) و البقول الجافة هي التي تمتص الحصة الأكبر.[1]

هذه الأسعار (PMG) غالبا ما تكون قليلة التحفيز للمنتجين، ما جعل المنتجون يفضلون تخزين الإنتاج أو بيعه بشكل غير رسمي (عدم تمريره على الهيئة العمومية) لأن أسعار السوق تعوض أكثر المنتجين، ما قد يفسر ضعف الإعانة المدفوعة إذا ما تم مقارنتها بالنفقات الكلية للدولة .

بالنسبة للأسعار الدنيا المضمونة عند الإنتاج، بأخذ منتوج القمح على سبيل المثال، فإنها تدفع عن طريق تعاونيات الحبوب و البقول الجافة التي تضمن شراء مجموع الإنتاج. هذه الأسعار التي تحدد بمرسوم بقيت منذ الاستقلال مستقرة، ومن 1968 إلى 1975 الأسعار الدنيا المضمونة عند الإنتاج هي نفسها أقل من الأسعار العالمية، ما ينعكس سلبا على الإنتاج الوطني وتعزيز العجز الهيكلي من الحبوب للبلد.[2] مع ذلك فإن التعديلات التي تسارعت منذ 1983 سمحت للأسعار الوطنية بأن تكون أكبر من الأسعار العالمية.[3]

الجدول 3.5. تطور الإعانات الموجهة للمنتوجات الفلاحية (مليون دج، بالأسعار الجارية).

السنوات	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
دعم المنتجات الفلاحية							1303.0

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995
دعم المنتجات الفلاحية	1562.30	6570.00	9295.00	6091.00	4405.00	7229.00

Source : Bédrani, S et autres (1997).[4]

يتضح من الجدول غياب دعم الدولة عند الإنتاج قبل سنة 1989، إضافة إلى تسجيل زيادة مهمة في نصيب القطاع من الدعم، فقد مر من 1303,0 إلى 7229,00 مليون دج من سنة 1989 إلى سنة 1995، هذه الأخيرة أتت بعد مرور سنة من اتفاق **ستاند باي** مع صندوق النقد الدولي و التي شهدت الإلغاء التام للدعم بشتى أنواعه ما عدا القمح و الحليب، مع إعادة تأهيل فرع الحليب عن طريق

[1] Chaouki, Bouri. (2011).Op. cit. p. 503.
[2] Bencharif A., Lemeilleur S., Tozanli S. Dynamique des acteurs dans les filieres agricoles et agroalimentaires. Perspectives des politiques agricoles en Afrique du Nord. Paris : CIHEAM, 2009 .P. 93-141 (Options Méditerranéenne:Série B. Etudes et Recherches; n. 64).
[3] Chehat F. (2006). Les politiques céréalières en Algérie. . In : Hervieu B. (dir.). Agri.Med : Agriculture, pêche, alimentation et développement rural durable dans la région méditerranéenne. Rapport annuel 2006. Paris : CIHEAM. p. 87-116.
[4] Bédrani, S., Boukhari, N., et Djennane, A. (1997). Op. cit.

مساعدة التجارب الصغيرة بدلا من نظام السعر الأدنى المضمون عند الإنتاج الذي لم تكن له أي نتيجة مهمة على الإنتاج .

3.1.2. أشكال أخرى للدعم:

✓ معدلات فائدة تفضيلية و تعويضات على الكوارث الطبيعية:

هذا النوع من الإعانات ظهر مع بداية سنوات 1990 و بالضبط سنة 1993. بدأ العمل بهذا الإجراء بموجب قانون المالية لسنة 1993 الذي نص على تخصيص غلاف مالي بمبلغ مليار دج لتحمل نسب الفوائد على القروض الفلاحية إزاء البنك قدرها 15.5% للقروض قصيرة الأجل و 17.5 % للقروض المتوسطة و الطويلة الأجل، على أن يتحمل الفلاح المقترض نسبة 8% و 6% على الترتيب، ثم تدعم هذا الإجراء بإعادة جدولة ديون الفلاحين (في جويلية 1994 و ماي 1997) و تحمل لجزء من الفوائد المستحقة عليهم للبنك (بلغت الديون المعاد جدولتها 7.6 مليار دج). معدلات الفائدة على القروض شهدت ارتفاعا عنيفا و مفاجئا ابتداءا من 1990/05/02 إلى غاية 1992/10/01، بحيث أصبحت تتراوح بين 13% و 23.5% بالنسبة للقروض القصيرة و القروض المتوسطة الأجل و بين 15% و 23.5% للقروض طويلة الأجل(حسب فرع الإنتاج)، بعد أن كانت تتراوح بين 4% و 6% لجميع أنواع القروض خلال الفترة 1986- 1990 .[1]

كما تلقى الفلاحون تعويضات نتيجة للكوارث الطبيعية التي ألحقت بهم، بلغت 498.67 مليون دج كل سنة طيلة الفترة 1990-1995، تدفع عن طريق صندوق الضمان من الكوارث الطبيعية الذي شرع في العمل سنة 1990(fonds de garantie des calamités agricoles).

الجدول التالي يوضح التطور في نفقات الدولة على الإعانات لمعدلات الفائدة التفضيلية و صناديق الضمان من الكوارث الطبيعية:

الجدول 4.5. تطور الإعانات المخصصة لتحمل معدلات الفائدة التفضيلية و صناديق الكوارث الزراعية. (ملون دج،بالأسعار الجارية)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995
معدلات الفائدة التفضيلية				150.00	255.00	250.00
صناديق الضمان من الكوارث الطبيعية	498.67	498.67	498.67	489.67	498.67	498.67

Source : Bédrani, S et autres (1997).[2]

[1] زبيري رابح. (2004) .مرجع سبق ذكره.

[2] Bédrani, S., Boukhari, N., et Djennane, A. (1997). Op. cit.

✓ **الجباية الفلاحية:**

ظل النشاط الزراعي منذ الاستقلال و إلى غاية 1974 يخضع لضريبة وحيدة تدعى "الضريبة العقارية" تفرض بطريقة جزافية على الأرض الفلاحية في كلا القطاعين العام و الخاص، لم تكن تراعي الإمكانيات الحقيقية للأرض و لا طبيعة النشاطات الزراعية الممارسة عليها. مع بداية سنة 1975 و بهدف تشجيع تنمية النشاطات الزراعية و تربية الماشية أعفت الدولة الفلاحين من أي ضريبة، و قد جاء القرار في خضم تطبيق الإصلاح الزراعي برسم الثورة الزراعية و في فترة الرخاء المالي للبلاد (على إثر ارتفاع أسعار البترول سنة 1974).[1]

الفلاحون أعفوا من الضرائب إلى غاية 1984 أين شهد القطاع عودة الضريبة على مداخيل الفلاحين تحت إسم " المساهمة الوحيدة الضريبية" (contribution unique agricole). هذه المساهمة تفرض على كل مزرعة يفوق ربحها الصافي 60000 دج و بمعدل 4% من هذا الدخل. حصيلة هذه الضريبة التي اعتبرت ضعيفة بسبب عدم التصريح أو التصريح الخاطئ، أو بسبب إعفاء عديد الفلاحين من دفعها: بحيث أعفي من هذه الضريبة من يقل دخلهم عن 60000 دج، و الفلاحون الذين يزرعون أراضي مستصلحة جديدة لمدة خمس سنوات، إضافة إلى إعفاء عديد النشاطات الزراعية ذات الأولوية بالنسبة للدولة (منتجات إستراتيجية أو نشاطات تقام في مناطق معينة)، العتاد الريفي و تجنيد موارد مائية ...الخ.

الجدول 5.5.تطور حصيلة المساهمة الوحيدة الفلاحية .(الوحدة: مليون دج)

السنوات	حصيلة المساهمة الوحيدة الفلاحية – 1–	إجمالي الإرادات الجبائية – 2–	(2/1) × 100
1980	0	58020	0.00
1981	0	76714	0.00
1982	0	69448	0.00
1983	0	74852	0.00
1984	0	90809	0.00
1985	0	93778	0.00
1986	140	74095	0.19
1987	133.8	78694	0.17
1988	0.066	62300	0.00
1989	0.12	73500	0.00
1990	0.089	81500	0.00

Source : Bédrani, S et autres (1997).[2]

[1] رابح زبيري. (1996) .مرجع سبق ذكره.ص. 179.

[2] Bédrani, S., Boukhari, N., et Djennane, A. (1997). Op. cit.

تمثل نسبة إيراد المساهمة الفلاحية الوحيدة (CUA) من إجمالي موارد الدولة الجبائية حوالي 0.19% و 0.17% لسنتي 1986 و 1987 على التوالي. رغم أهمية القطاع الفلاحي إلا أن موارده الجبائية هي ضعيفة جدا و تؤول إلى الصفر بالمائة من موارد الدولة الجبائية.

الإقرار الضريبي (constatation fiscale) مر في بعض المناطق الفلاحية الغنية للبلد من مؤشر 100 سنة 1985 إلى مؤشر 43 سنة 1988، 20 سنة 1990 و 0 سنة 1992 .[1]

في مجال الجباية غير المباشرة، أخضعت جميع وسائل و مستلزمات الإنتاج الفلاحية لإتاوة جزافية و أخرى جمركية بنسبة 2% و 4% على الترتيب من سعرها، يضاف إليها حسب الحالات و تبعا لأحكام قانون المالية- حقوق الجمارك و رسوم إضافية بالنسبة لبعض وسائل و مستلزمات الإنتاج، كتحديد حقوق الجمارك عند الاستيراد ب: 25% لمواد الصحة النباتية و 15% لقطع الغيار و 3% للمواد البيطرية و الأدوات الصغيرة. كما أدخل قانون المالية لسنة 1991 الرسم التعويضي بنسبة موحدة 25% ، تسري على جميع التجهيزات الفلاحية التي تستورد و الإنتاج الفلاحي.[2]

بالنسبة للمربين و الفلاحين، القطاع الفلاحي للدولة و القطاع الخاص لا يخضع رقم الأعمال و الإنتاج لأي ضريبة. قانون المالية التكميلي لسنة 1991 أنشأ رسم تسجيل العقود الإدارية الخاصة بحق التمتع بالأراضي الفلاحية العمومية ب 500 دج للمزارع الفردية (EAI) و 1500دج للمزارع الجماعية (EAC)، هي الضريبة الوحيدة التي يدفعونها. أما بالنسبة لبقية الفلاحين فعليهم أن ينتظروا إلى سنة 1994 لإعداد الرسوم العقارية على الأراضي الفلاحية (تدفع من طرف ملاك الأراضي)، رسم حدد عند 3% من القيمة الإيجارية حسب المناطق و وفقا للإمكانيات.[3]

إذن، الجباية الزراعية هي موجودة شكليا فقط في القطاع الفلاحي، فهي غائبة لعدة أسباب تم التطرق إليها سابقا إلا ما تعلق ببعض الحقوق الجمركية المتعلقة بوسائل الإنتاج المستوردة. كما أن نسبتها من الإيرادات الجبائية للدولة هي شبه منعدمة، ما يجعله قطاعا غير معنيا بالضريبة رغم ارتفاع مداخيل عديد الفلاحين مقارنة بنشاطات أخرى. لذلك فإن الجباية الزراعية هي ملائمة جدا للاستثمار الزراعي ما يمكن اعتباره دعم آخر في تلك الفترة.

[1] DJENANE, A. Op.cit. p. 182.

[2] زبيري رابح."حدود وفعالية دعم الدولة في السياسة الزراعية الجزائرية" . ملتقى بجامعة محمد خيضر بسكرة. فيفري 2004.

[3] Bédrani, S. (1995). L'intervention de l'Etat dans l'agriculture en Algérie: constat et propositions pour un débat. Options Méditerranéennes, 14, 83-99.

2.2.السياسة الحالية للدعم الفلاحي: بعد سنة 2000

أخذت سياسة الدعم القديمة عدة أشكال (دعم أسعار الإنتاج و المدخلات، دعم الاستثمارات و العتاد الفلاحي في المزرعة.....الخ) و غالبا ما تم استخدام كل شكل من أشكال الدعم لوحده و لفترة زمنية معينة، بمجرد تبني الدولة لشكل دعم جديد يتم إلغاء الشكل السابق. مع بداية سنوات 2000، استخدمت وسائل عديدة للدعم في آن واحد و أصبحت تمس عدد كبير من الميادين.

دعم الاستثمارات في المزرعة أخذ القسط الأكبر من الإعانات الموجهة للقطاع الفلاحي مقابل حصة ضئيلة لمداخيل الفلاحين. حسب التقديرات « وصل الدعم الفلاحي خلال فترة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 750 أورو لكل مزرعة، أكثر من 60% من هذا الدعم هو موجه إلى تجنيد الموارد المائية. تقدير الإعانات للمنتجين (نسبة مئوية من إجمالي الإرادات ESP) يصل إلى 5% في 2005- 2006 »[1] . كما أن الإعانات الكلية للقطاع الفلاحي هي ضعيفة و تمثل 9.1% من القيمة المضافة للقطاع الفلاحي و أقل من 1% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2004 (0.84%).[2] إذن دعم الدولة للقطاع الفلاحي هو ضعيف نسبيا، و الإجراءات التي يمكن أن تحدث تشويه للإنتاج و التجارة لا تمثل إلا نسبة ضعيفة و بالتالي فهو دعم مسموح و مستثنى من التزام المنظمة العالمية للتجارة .

سنة 2009 تم إطلاق مخطط جديد يطلق عليه التجديد الفلاحي و الريفي و الذي يعد بمثابة برنامج تكميلي أو تمديد للبرنامج الوطني للضبط و التنمية الفلاحية مع التشديد على إعطاء دور و مكانة أكبر للفلاحة في الاقتصاد الوطني. أيضا من خلال هذا البرنامج تم التركيز على الإعانات للاستثمار و التي أخذت الحصة الأكبر من الإعانات للقطاع الفلاحي مقارنة بالإعانات للمداخيل الفلاحين.

الدعم الإجمالي للقطاع الفلاحي في إطار التجديد الفلاحي (2010 – 2014) يبلغ 600 مليار دج (6.1 مليار أورو)، ما يمثل 120 مليار د ج سنويا (1.22 مليار أورو، حوالي 0.9% من الناتج الداخلي الخام)، إضافة إلى 400 مليار دج للتجديد الريفي للفترة (2010 – 2014).

مجموعة من الصناديق أنشأت للتكفل بتمويل برامج الدعم الفلاحي في إطار السياسة الفلاحية الجديدة (المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، و التجديد الفلاحي و الريفي) أبرزها الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية الذي يعتبر الوسيلة الأساسية لتمويل هذه السياسة و سيعوض (سنة 2005) بالصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي (FNDIA) .

[1] Soutiens et subventions agricoles. FILAH : le site agriculture, http://www.filaha.net.
[2] Bedrani S. L'agriculture, l'agroalimentaire, la pêche et le développement rural en Algérie. In :Allaya M. (ed.). Les agricultures méditerranéennes : analyses par pays. Montpellier : CIHEAM, 2008. p. 37 -7 3 (Options Méditerranéen nes : Série B. Etudes et Recherch es; n. 61).

1.2.2.مختلف صناديق الدعم:

1.1.2.2. الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية (FNRDA):

تم اعتماد الصندوق من خلال قانون المالية لسنة 2000، بموجب المرسوم التنفيذي رقم 118 – 2000 ل 30 ماي 2000 المحدد لكيفيات تسيير الحساب الخاص رقم 067- 302 المتعلق ب" الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية "[1] .الصندوق قام بدمج صندوقين موجودين من قبل هما: الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية (FNDA) و صندوق ضمان الأسعار عند الإنتاج الفلاحي (FGPPA) .

يتحصل الصندوق على إيراداته من : مخصصات ميزانية الدولة، الموارد شبه الضريبية، هبات و وصايا، و جميع الموارد الأخرى من مساهمات أو إعانات منصوص عليها بالقانون.

المؤسسة المالية المتخصصة في تمويل نفقات الصندوق هي الصندوق الوطني للتعاضدية الفلاحية (CNMA). ويقوم صندوق FNRDA بتقديم الدعم للأنشطة التالية:

- الإعانات التي تضمن مساهمة الدولة في تنمية الإنتاج و الإنتاجية الفلاحية و ترقيتها، التخزين، التوضيب، أو التصدير.
- الإعانات التي تضمن مساهمة الدولة في عمليات التنمية في الري الفلاحي و حماية و تنمية الثروة الوراثية الحيوانية و النباتية.
- الإعانات في إطار دعم أسعار المنتجات الطاقوية المستعملة في الفلاحة.
- تحمل الفوارق بين معدلات الفائدة التفضيلية و المعدلات الحقيقية على القروض الفلاحية و الصناعات الغذائية في المدى القصير، المتوسط و الطويل.[2]
- التكفل بالمصاريف المرتبطة بالدراسات و التكوين المهني و الإرشاد الفلاحي، و كذا المتابعة التنفيذية للمشاريع المحققة مقارنة بالأهداف.
- الإعانات في إطار حماية المداخيل عن طريق التكفل بالمصاريف الناتجة عن تحديد الأسعار المرجعية.
- الإعانات المتعلقة بتمويل مخازن الأمن الغذائي و خاصة الحبوب و بذورها.

الحصول على دعم الصندوق غير مشروط بمنتجات معينة ذات أولوية عند الدولة، لكن ببرامج محددة حسب الإمكانيات و الميول الزراعية الخاصة بالمناطق الريفية.

نفقات الصندوق هي موجهة للفلاحين و المربين بصفة فردية أو منظمين في تعاونيات، مجموعة أو جمعية. بالإضافة إلى المؤسسات الاقتصادية العمومية و الخاصة، بما في ذلك المؤسسات ذات الطابع

[1] JORA, n 31 du 04 juin 2000.

[2] بما في ذلك العتاد الفلاحي المكتسب في شكل تمويل إيجاري.

الصناعي أو التجاري المتدخلة في أنشطة الإنتاج الفلاحي، التحويل، التسويق و تصدير المنتجات الفلاحية و الغذائية.

خصص لصندوق FNRDA مخصصات مالية معتبرة بلغت 33400 مليون دج لكل سنة كمتوسط للفترة 2001-2006 . بلغت هذه المخصصات أقصى مستوى لها سنة 2003 بمبلغ 40900 مليون دج.

هذه المخصصات كما يشير الجدول التالي وجهت إلى منح مخصصة إلى المنتجات التي تولهم الدولة أكبر أهمية في إستراتجيتها لتنمية القطاع الفلاحي و هما الحليب و الحبوب: بالنسبة لمنتوج الحبوب فقد خصص له مبلغ 8100 مليون دج كل سنة كمتوسط للفترة 2001-2006، تخص هذه المنحة منتجي الحبوب الذين يقومون بتسليم إنتاجهم إلى تعاونيات الحبوب لجمعها و تخزينها عن طريق ضمان سعر مرتفع لهذه المادة عند هذه الدواوين. إذن الدولة تقوم بما يسمى بتسيير الإنتاج عن طريق آلية دعم الأسعار. أما فيما يخص منتوج الحليب فإن منحة جمع الحليب خصص لها مبلغ 760 مليون دج سنويا كمتوسط للفترة 2001-2006 . للإشارة فإن هذه المخصصات الخاصة بجمع الحليب وصلت إلى 5000 مليون دج سنة 2000 لتنخفض بعد ذلك تدريجيا و تستقر عند 1000 مليون دج ابتداء من سنة 2003 إلى غاية 2006.

الدعم الموجه للاستثمار من هذا الصندوق يبلغ 23340 مليون دج لكل سنة كمتوسط للفترة 2001-2006 .

متوسط الدعم الموجه لتحمل تسديد الفوارق في معدلات الفائدة يبلغ 680 مليون دج كل سنة خلال الفترة 2001-2006.

الجدول6.5.مخصصات الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية و بعض المنح المخصصة من طرف الصندوق. الوحدة:مليون دج

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	متوسط الفترة 06/01
المخصصات FNRDA منها:	9400	21700	27110	40900	40000	36000	36000	33400
منحة جمع الحبوب	7000	8000	6500	8000	9000	9000	-	8100
منحة جمع الحليب	5000	0	800	1000	1000	1000	1000	760
تسديد فوارق الفوائد	1200	700	700	1000	0	1000	-	680
الدعم الموجه للاستثمار	700	13000	17800	30900	30000	25000	-	23340

Source : MADR[1]

[1] Ministère de l'agriculture et du développement rural. Rapports sur la situation du secteur agricole. Direction des statistiques agricoles et des systèmes d'information .2005 et 2006.

استفادت فروع أخرى من برامج دعم الدولة مشابهة جمعت بين دعم الأسعار و دعم اقتناء عوامل و مستلزمات الإنتاج، بالإضافة إلى معدلات فائدة تفضيلية تضمن للفلاحين الوصول إلى القروض بمعدلات منخفضة و تحمل فارق معدلات الفائدة من قبل الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية.

دعم الصندوق لم يقتصر على منتوجي (الحبوب و الحليب)، الجدول التالي يشير إلى المنتوجات و الفروع المستفيدة فعلا من دعم الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية و الذي نال منها الري و منتوج الحبوب على أكبر حصة وصلت إلى أكثر من 70 % من الدعم سنة 2005 .

الجدول التالي يبين الفروع المستفيدة فعلا من دعم FNRDA إلى غاية سنة 2005:

الجدول7.5 .الفروع المستفيدة من دعم FNRDA إلى غاية 2005. الوحدة: مليون دج

	2001		2002		2003		2004		2005	
	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%
الحبوب	8797	37.2	7353	25.49	13164	34.62	9437	30.66	6088	25
البقول	17	0.07	4	0.01	15	0.03	64	0.2	84	0.3
الأعلاف	237	0.11	60	0.20	175	0.46	140	0.45	197	0.72
البطاطا	18	0.07	19	0.06	25	0.06	33	0.1	294	1
المزروعات المحمية	493	2.08	347	1.20	123	0.32	53	0.17	–	–
زراعة الزيتون	0	–	1563	5.41	1761	4.63	2145	6.97	132	0.48
الحمضيات	254	1.07	466	1.61	324	0.85	251	0.81	128	0.47
الكروم	1000	4.22	1204	44.17	980	2.57	730	2.37	940	3.48
زراعة الفاكهة	3361	14.21	3314	11.48	3119	8.20	2691	8.51	758	2.8
زراعة النخيل	1785	7.54	1621	5.61	1396	3.67	1056	3.43	2187	8.1
الري	5603	23.96	9180	31.82	15253	40.11	13011	42.28	12219	45.25
الحليب	624	2.63	743	2.57	877	2.30	3	0.009	151	0.55
التثمين	120	0.50	2460	8.52	418	1.09	1192	3.87	790	2.9
الطاقة	95	0.40	81	0.28	–	–	1	3.24	157	0.58
المشاتل	208	0.87	42	1.45	1	0.002	0	–	1972	7.3
تربية النحل	951	4.02	366	1.49	385	1	38	0.001	672	2.48
تربية الدواجن	83	0.35	21	0.07	4	0.01	0	–	222	0.8
المجموع	23646	100	28844	100	38020	100	30845	100	26998	100

Source : ministère de l'agriculture et développement rural, 2005.

دعم تنمية إنتاج الحبوب بشتى أنواعه (قمح، شعير، خرطال..) هو من الأهداف الرئيسية للسياسة الفلاحية عن طريق دعم المدخلات و عوامل الإنتاج لزيادة الإنتاج و الإنتاجية أو عن طريق ضبط أسعار السوق من طرف تعاونيات جمع الحبوب التابعة للديوان الوطني للحبوب و الذي يهدف إلى تسيير

عقلاني للإنتاج، بالإضافة إلى تحفيز الفلاحين على زيادة إنتاجهم و استغلال أقصى طاقاتهم، خاصة الأراضي التي خصت هي الأخرى ببرنامج دعم خاصة لتهيئتها و زيادة مساحتها، هذه الأراضي التي استخدمت في وقت سابق لأغراض رعوية و أغراض أخرى كانت أكثر تعويضا للفلاحين من زراعات الحبوب التي عرفت أسعارها مستويات منخفضة جدا.

سياسة الدعم الجديدة تجمع بين جميع آليات الدعم السابقة الذكر بالنسبة لمنتوج القمح (دعم الأسعار، دعم المدخلات و عوامل الإنتاج، معدلات فائدة تفضيلية).

2.1.2.2.صندوق التنمية الريفية و استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز (FDRMVTC):

أنشأ بموجب القانون 11- 02 ل 24 ديسمبر 2002 الخاص بقانون المالية لسنة 2003، المادة 118 و 119 .[1] المرسوم التنفيذي رقم 145-03 ل 29 مارس 2003 يحدد كيفيات تسيير الحساب الخاص رقم 111- 302 الخاص بالصندوق .[2] أما إيرادات و نفقات الصندوق فهي محددة بالقرار الوزاري ل 15 أفريل 2003. يقوم الصندوق بتقديم الدعم للنشاطات التالية :[3]

- الإعانات الموجهة لعمليات التنمية الريفية المتمثلة في التهييئات الخاصة بالري، أشغال المحافظة على التربة، تحسين أنظمة الإنتاج الفلاحي، تحسين الإنتاجي الحيواني، تثمين المنتجات الفلاحية.
- الإعانات الموجهة لعمليات استصلاح الأراضي المتمثلة في تهيئة المياه، التزويد بالطاقة الكهربائية، الممرات للدخول إلى محيط الأراضي، إنجاز مجموعة العمليات الضرورية للاستغلال العقلاني و الأفضل للأملاك العقارية المعدة للاستصلاح.
- تقديم المصاريف الخاصة بالدراسات و المقاربة و التكوين و التنشيط.
- تقديم كل النفقات الأخرى الضرورية ذات الصلة مع أهداف الصندوق.

الصندوق قام بتعويض صندوق الاستصلاح عن طريق الامتياز (FMVC) مع إضافة البعد الريفي، و هو موجه إلى سكان الريف المسجلة استثماراتهم في إطار المشاريع الجوارية للتنمية الريفية.

يغطي الصندوق 100% من الفوائد الناجمة عن القرض للاستثمار ذات الصلة بأهداف الصندوق تصل إلى 500000 دج كحد أقصى.

[1] JORA N° 86, du 25/12/2002.
[2] JORA N° 23, du 02/04/2003.
[3] JORA N° 36, du 08/06/2003.

الشكل 6.5.تطور مخصصات صندوق التنمية الريفية و استصلاح الاراضي عن طريق الامتياز و مدفوعاته الحقيقية

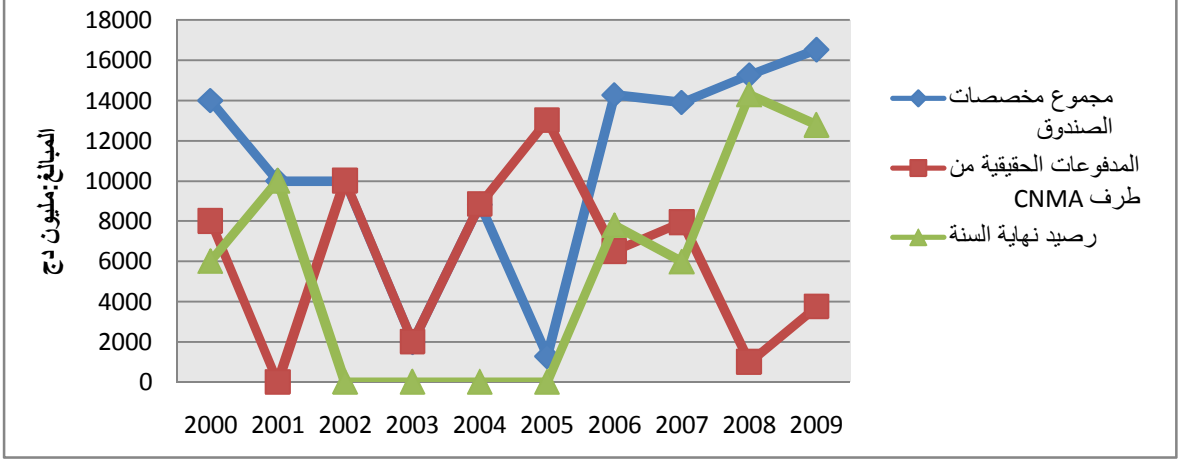

عرفت مخصصات الصندوق تذبذبا من سنة إلى أخرى، مرت من 1400 دج سنة 2000 إلى 2000.027 مليون دج سنة 2003 و 1300.380 مليون دج سنة 2005، لترتفع بعد ذلك ابتداءا من سنة 2006 ارتفاعا كبيرا و تصل إلى 14280.649 مليون دج سنة 2006 ثم 16520.416 م دج سنة 2009. هذا الارتفاع في المخصصات يرجع خاصة إلى عدم دفع كل المبالغ فعلا من طرف CNMA، ما أدى إلى ارتفاع أرصدة نهاية السنة التي تضاف إلى مخصصات السنة الموالية و الذي وصل فيها الرصيد إلى 12770.417 مليون دج سنة 2009 (الشكل6.5). حدث هذا نتيجة لإنشاء ثلاث حسابات تخصيص جديدة تتماشى و دعم الصندوق هي الحساب الخاص بدعم البرامج الخاصة بالجنوب و الحساب الخاص بدعم البرامج الخاصة بالهضاب العليا و الحساب الخاص ببرامج التنمية الريفية في الهضاب العليا.[1]

3.1.2.2.صندوق ترقية الصحة الحيوانية و الوقاية النباتية (FPZPP):

أنشأ هذا الصندوق بموجب المرسوم التنفيذي رقم 119- 2000 ل 30 ماي 2000 المحدد لكيفيات تسيير الحساب الخاص بالصندوق رقم 302-071.[2] معوضا بذلك " صندوق الوقاية النباتية " " fonds pour la protection phytosanitaire" و " صندوق حماية الصحة الحيوانية "" fonds pour la protection zoo sanitaire"

يتكفل الصندوق بتقديم الدعم للأنشطة التالية:

- التصدي للأمراض الدخيلة و تعزيز التحكم في المراكز التي تستوجب أقصى درجة من الأمن الصحي.

[1] غردي محمد. مرجع سبق ذكره. ص. 153.

[2] JORA N° 31, du 04 juin 2000.

- التحكم في النظام الصحي و المراقبة الصحية.
- تحسين المعرفة العلمية لمختلف الفاعلين فيما تعلق بالصحة الحيوانية و النباتية.
- تقديم تعويضات عن الأعمال المنجزة لمكافحة بعض الأمراض أو التصحر، و التكفل بالمصاريف المتعلقة بالصحة الحيوانية و الوقاية النباتية.

مخصصات الدولة لهذا الصندوق عرفت نموا ملحوظا مع مرور السنوات، حيث بلغت 154.6 مليون دج سنة 2000 مقابل 1469.3 مليون دج سنة 2008 و 1172.9 مليون دج سنة 2009. أما المدفوعات الفعلية من طرف CNMA لهذه المخصصات فكانت ضعيفة في بعض السنوات خاصة سنة 2000 أين لم يسجل فيها تقديم أي مبلغ من هذه المخصصات، سنة 2003 شهدت هي الأخرى ضعف المبلغ المدفوع فعلا من طرف البنك، هذا بالإضافة إلى ارتفاع الرصيد المتبقي في نهاية السنة في بعض السنوات **(الشكل 7.5)**. مقابل ذلك شهدت باقي السنوات تزايدا في المدفوعات الفعلية للصندوق خاصة سنة 2007 أين استهلك كل المبلغ المخصص نتيجة لقيام الدولة بمراقبة صحية و نباتية كثيفة.

الشكل 7.5.تطور مخصصات صندوق ترقية الصحة الحيوانية و الوقاية النباتية و مدفوعاته الحقيقية

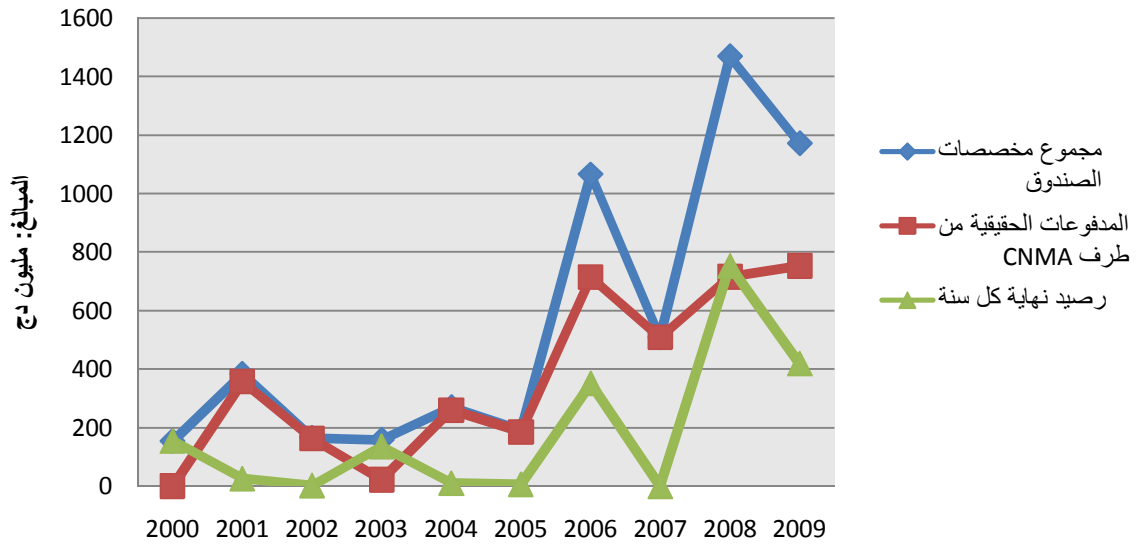

4.1.2.2.صندوق مكافحة التصحر و تنمية الاقتصاد الرعوي و السهوب (FLDDPS):

بدأ العمل بموجب القانون رقم 01- 02 ل 25 فيفري 2002 الخاص بقانون المالية التكميلي لسنة 2002. المرسوم التنفيذي رقم 248- 02 ل 23 جويلية 2002 يحدد كيفيات تسيير الصندوق الذي فتح له حساب خاص رقم 109- 302 .[1]

يدعم الصندوق بصفة أساسية عمليات الحد من التصحر و حماية و تنمية الرعي، يدعم المنتوجات الحيوانية في المناطق السهبية و الزراعات الرعوية. كما يقدم الصندوق إعانات لحماية مداخيل المربين و المربين الزراعيين، و التكفل بمصاريف التكوين المهني للمربين و تعميم تقنيات الإنتاج.

هو صندوق موجه للمجتمع الرعوي الذين لهم أنشطة مسجلة في إطار المشاريع الجوارية للتنمية الريفية. هذا الجهاز هو موجه لتغطية 100% من معدلات الفائدة الناتجة. يغطي أيضا 10% من المبلغ الأساسي للاستثمار مرفق بقرض مرتبط بالانجاز أو 15% من المبلغ الرئيسي للاستثمار المحقق من طرف المربين أو المربين الزراعيين الذين يتراوح سنهم ما بين 18 و 40 سنة.

مخصصات الصندوق هي في تطور ملحوظ من سنة 2002 إلى سنة 2009. حيث مرت من 500 مليون دج سنة 2002 إلى 15512.4 سنة 2008 و 15762.4 سنة 2009. لكن هذا التطور يفسر نسبيا بالرصيد المتبقي في نهاية السنة نتيجة لعدم استهلاك كل مخصصات الصندوق السنوية خاصة ابتداءا من سنة 2005 و لم يتم دفع أي مبلغ من هذه المخصصات سنة 2007 (الشكل 8.5).

الشكل 8.5.تطور مخصصات صندوق مكافحة التصحر و تنمية الاقتصاد الرعوي و السهوب و مدفوعاته الحقيقية

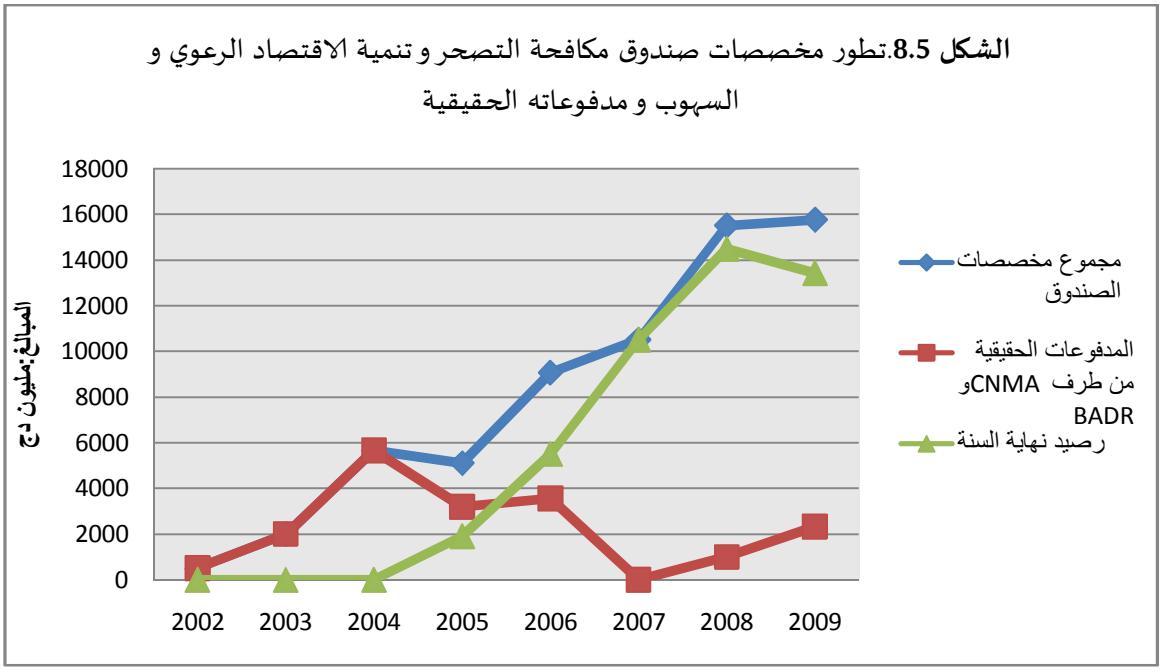

[1] JORA N° 51, du 24/07/2002.

هذه الفجوة بين مخصصات الصندوق و المدفوعات الفعلية من قبل CNMA و BADR يرجع إلى "الإصلاحات التي عرفها القطاع سنة 2006، و التي من خلالها تم إنشاء صندوقان يقومان بنفس الدور الذي يقوم به هذا الصندوق، وكذا تشييد شروط منح هذه الإعانات"[1]

5.1.2.2.الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي (FNDIA):

هو صندوق موجه لدعم الاستثمار الفلاحي، أنشأ بموجب قانون المالية لسنة 2005، في مادته 28.[2] فتح له نفس حساب التخصيص الخاص بالصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية الذي حل محله.

إيراداته هي نفسها إيرادات الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية و يقوم بدعم الأنشطة التالية:[3]

- الإعانات التي تضمن مساهمة الدولة لتنمية الإنتاج و الإنتاجية الفلاحية.
- الإعانات التي تضمن مساهمة الدولة لتثمين، تخزين، توضيب و تصدير الإنتاج الفلاحي.
- الإعانات التي تضمن مساهمة الدولة لعمليات تنمية الري الفلاحي.
- الإعانات لحماية الثروة الوراثية الحيوانية و النباتية.
- الإعانات التي تضمن مساهمة الدولة لدعم أسعار المنتجات الطاقوية المستعملة في الفلاحة.
- معدلات فائدة تفضيلية على القروض الفلاحية و الغذائية في المدى القصير، المتوسط و الطويل المتحصلة في إطار برامج تنمية القطاع الفلاحي.
- المصاريف المرتبطة بدراسات الجدوى الاقتصادية و التكوين المهني و الإرشاد و متابعة تنفيذ المشاريع ذات الصلة.

يستفيد من دعم الصندوق الفلاحين و المربين بصفة فردية أو المنظمين في تعاونيات أو تجمعات أو جمعيات، و كذا المؤسسات الاقتصادية المتدخلة في تثمين المنتجات الفلاحية و الصناعات الغذائية و تصديرها.

شهدت مخصصات الصندوق تطورا هي الأخرى من سنة إلى أخرى مرت من 39335.3 مليون دج سنة 2006 إلى 58781.6 مليون دج سنة 2009. لكن الملاحظ كذلك عدم إنفاق كامل المخصصات، بحيث المدفوعات الحقيقية للدعم من طرف الصندوق الوطني للتعاضدية الفلاحية و بنك الفلاحة و التنمية الريفية كانت ضعيفة للغاية خاصة سنتي 2008 و 2009 أين لم تتجاوز المدفوعات الفعلية 16% من المخصصات الإجمالية.

---

[1] غردي محمد. مرجع سبق ذكره. ص. 152.

[2] JORA N° 52, du 26/07/2005.

[3] الفروع المدعمة في كل نشاط موضحة بالتفصيل في الجريدة الرسمية رقم 44، ل 04 جويلية 2006 . ص 18 .

في نهاية 2008 استفاد من هذا الجهاز قرابة 264000 مستثمر فلاحي بمبلغ إجمالي 3.691 مليار دج.[1]

الشكل 9.5.المخصصات المالية للصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي و مدفوعاته الحقيقية

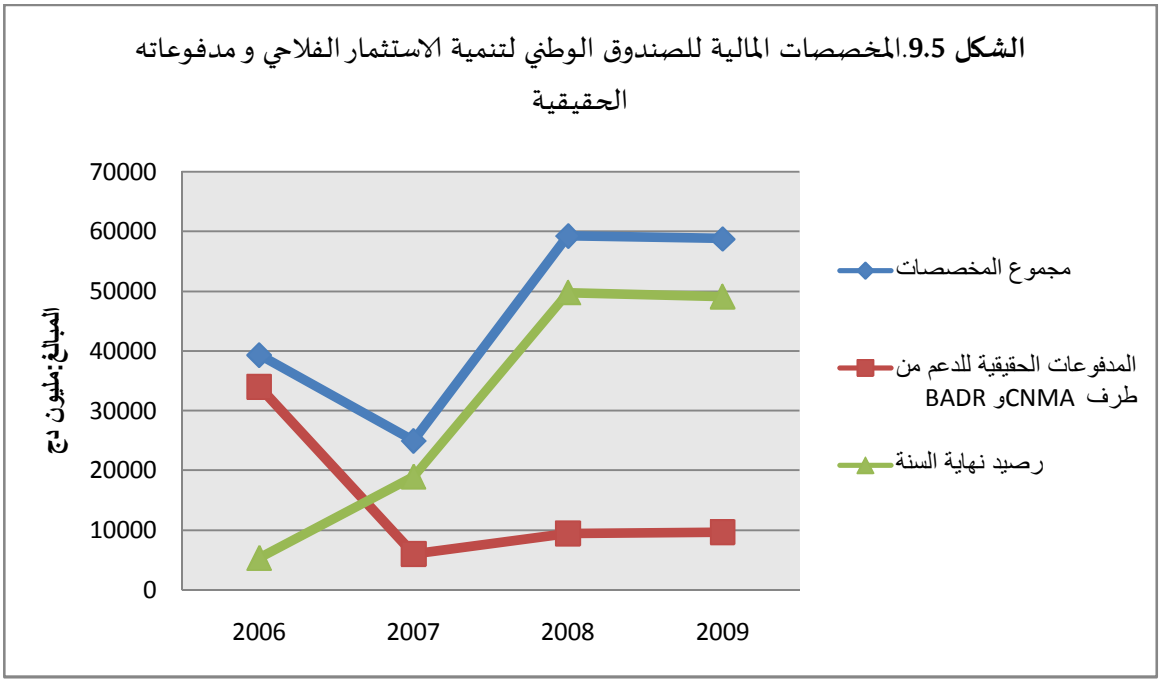

6.1.2.2.الصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي (FNRPA):

أنشأ بموجب القانون رقم 05-05 الخاص بقانون المالية التكميلي لسنة 2005، في مادته 29.[2] فتح له حساب خاص رقم 302-121. أما عن نفقات و إيرادات الصندوق فقد حددت بالقرار الوزاري المؤرخ في 24 أفريل 2006 .[3] الصندوق الذي يتحصل على إيراداته من مخصصات ميزانية الدولة، ضرائب خاصة تفرضها قوانين المالية، بالإضافة إلى كل الموارد الأخرى، المساهمات أو الإعانات المحددة بموجب قانون. هو يدعم النشاطات التالية :

- الإعانات في إطار حماية مداخيل الفلاحين للتكفل بالمصاريف الناتجة عن تحديد الأسعار المرجعية.
- الإعانات الموجهة لضبط المنتجات الفلاحية و ذلك عن طريق المساهمة في تحمل مصاريف تخزين المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع و البذور و الشتائل، و تقديم منحة عند الإنتاج لبعض المنتجات الفلاحية.
- المنح القصوى للفائض من الإنتاج الزراعي.

[1] Chabane, Mohamed. (2013). Heurs et malheurs du secteur agricole en Algérie 1962-2012. Editions L'Harmattan. P.234.
[2] JORA N° 52, du 26/07/2005.
[3] JORA N ° 44, du 04/07/2006.

- التكفل بمصاريف تنويع الإنتاج الفلاحي الناتجة عن تحول نمط الإنتاج.

يستفيد من دعم الصندوق الفلاحون و المربون بصفة فردية أو منظمون في تعاونيات أو تجمعات أو جمعيات أيضا المؤسسات المتدخلة في الأنشطة المرتبطة بتثمين الإنتاج الفلاحي.

مخصصات الصندوق عرفت استقرارا في سنوات 2005، 2006 و 2007 بمبلغ 8500 مليون دج لكل سنة. لترتفع المخصصات بعد ذلك سنة 2008 إلى 14500 مليون دج و 12000 مليون دج سنة 2009. الملاحظ كذلك من الشكل عدم استهلاك كل المخصصات في معظم السنوات ما زاد من رصيد نهاية السنة الذي يحول إلى مخصصات السنة الموالية، ما عدى سنة 2006 أين كان رصيد نهاية السنة فيها يساوي الصفر. في مقابل ذلك شهدت بعض السنوات و بدرجة متفاوتة ضعف في المبالغ المدفوعة فعلا من طرف الصندوق الوطني للتعاضدية الفلاحية و بنك الفلاحة و التنمية الريفية على غرار سنة 2005 أين لم يسجل دفع أي مبلغ من طرف هاتين المؤسستين الماليتين من مخصصات الصندوق، وسنة 2008 أين أنفق 5800 مليون دج فقط من أصل 14500 مليون دج تم تخصيصها (الشكل 10.5).

الشكل 10.5.تطور مخصصات الصندوق الوطني لضبط الانتاج الفلاحي و مدفوعاته الحقيقية

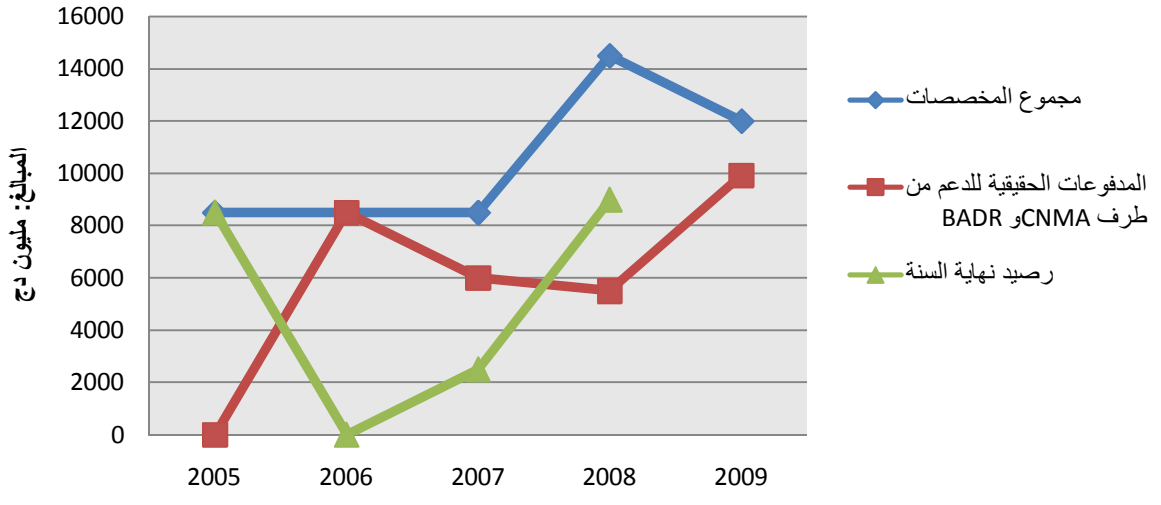

يرجع الارتفاع في المخصصات سنة 2008 خاصة إلى الدعم المقدم لضبط إنتاج المنتجات ذات الاستهلاك الواسع أو المصنفة إستراتيجية عن طريق ما يسمى ب SYRPALAC في إطار التجديد الفلاحي الذي يتكفل الصندوق بتحمل المصاريف المرتبطة به.

2.2.2.إجراءات الدعم:

1.2.2.2.دعم الإنتاج (دعم الأسعار و المدخلات المتغيرة):[1]

من بين الإجراءات المهمة للسياسة الفلاحية الجديدة، قيام جهاز يتعلق بتقريب الأسعار المحلية بالأسعار العالمية خاصة ما تعلق بالحبوب عند تسليمها إلى تعاونيات الحبوب و البقول الجافة (CCLS). إضافة إلى منح مرتبطة بالإنتاج لبعض المنتجات و دعم أسعار المدخلات المتغيرة. تمويل الإجراءات المرتبطة مباشرة بالإنتاج (دعم الأسعار و المنح) الذي يخص السلع المصنفة إستراتجية تكفل به الصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي بالنسبة لدعم أسعار المنتجات الفلاحية،[2] و الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي بالنسبة لأسعار المدخلات [3].

سنة 2008 شهدت إجراء مهم لمنتجي الحبوب عن طريق مضاعفة الأسعار عند الإنتاج عند تسليمها لتعاونيات الحبوب. أسعار الحبوب التي شهدت مستويات منخفضة جدا قبل ذلك كانت وراء عزوف الفلاحين في كثير من الأحيان عن زراعة الحبوب التي أصبحت غير مربحة. الأسعار حددت عند 4500 دج للقنطار من القمح الصلب، 3500 دج للقمح اللين و 2500 دج للقنطار من الشعير.[4] كذلك، منتجي الحبوب يستفيدون من دعم في شكل منح: منحة لتكثير بذور الحبوب تتغير بين 15 و 25% من السعر حسب نوعية البذور من تعاونيات الحبوب و الخضر الجافة، و منحة لجمع الخرطال تقدر ب 450 دج للقنطار و منحة صيانة أصناف الخرطال تصل إلى 500 دج للقنطار.

بالنسبة لشعبة الحبوب الجافة (الحمص و العدس)، فإن دعم الدولة من خلال الصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي يتمثل في تقديم منحة تقدر ب 3.000 دج للقنطار لجمع الحمص و 2.600 دج للقنطار لجمع العدس. كما يستفيد منتجي الحبوب الجافة من منحة تكثير بذور الحبوب الجافة تتغير من 20 إلى 35% من السعر حسب نوعية البذور.

إجراء آخر يخص تطوير إنتاج الحليب الذي يمول من طرف الصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي. الدعم لتنمية الإنتاج و جمع الحليب هو عند 12 دج للتر الواحد لكل مربي منتج لحليب البقر، المعز، النعجة و الناقة و تسليمه إلى الملبنات المتعاقدة. منحة ب 5 دج للتر الواحد بالنسبة لجامعي الحليب و لمراكز الجمع. منحة أخرى للإدماج الصناعي للحليب تتراوح ما بين 2 إلى 4 دج للتر الواحد لكل محول مصنع للحليب المبستر المعبئ.

---

[1] تم إدراج المدخلات المتغيرة (أسمدة، مواد طاقوية، البذور.....) مع دعم الأسعار عند الإنتاج باعتبارها الأكثر ارتباطا بالإنتاج و تشويها للتجارة من بين آليات الدعم الأخرى.

[2] وزارة الفلاحة و التنمية الريفية: القرار الخاص بالصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي رقم 010 المؤرخ في 13 جانفي 2009.

[3] " و ف ت ر " الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي رقم 2023 المؤرخ في 15 ديسمبر 2008.

[4] لتفاصيل أكثر حول رفع الأسعار يمكن العودة إلى عنصر تحليل السياسة السعرية .

فرع البطاطا هو الآخر يحظى بدعم خاص للدولة في إطار نظام ضبط المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع (SYRPALAC). في إطار هذا البرنامج الدولة تقدم منحة من خلال الصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي لتخزين البطاطا الموجهة للاستهلاك تحت التبريد تقدر ب 1.80 دج/ للكغ من البطاطا الموضوعة في أكياس شبكية في الشهر، أو منحة تقدر ب1.50 دج/ للكغ للبطاطا بدون تعبئة. كما تقدم منحة تخزين شتلات البطاطا تحت التبريد بسقف 0.75 دج/ كلغ للشهر، و في مدة أقصاها 6 أشهر. السعر المرجعي للتدخل محدد عند 20 دج/ للكلغ.

كما تقدم الدولة دعما لإنتاج مادة التمور يقدر ب 5 دج للكغ بالنسبة للتمور على هيئة أكوام (بالجملة)، أما بالنسبة للتمور الموضبة في علب وزنها 1 كلغ أو أقل فيقدر الدعم ب 8 دج للكغ.

الطماطم الصناعية هي الأخرى خصت بدعم يقدم من طرف الصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي بسقف 2 دج للكغ للمنتجين المتعاقدين مع المحولين، و منحة بسقف 1.50 دج للكغ لكل وحدة تحويل متعاقدة مع الفلاح.

من جهة أخرى، تقوم الدولة بدعم المدخلات المتغيرة المستعملة في الفلاحة للمستثمرين في مختلف الزراعات المؤهلة مثل الحبوب، زراعة الأعلاف، البطاطا و التمور من خلال الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي (الأسمدة و المواد الطاقوية) على النحو التالي:

بالنسبة للأسمدة، يقدر الدعم ب 20% من السعر، حيث تبرم مديرية المصالح الفلاحية اتفاق مع التعاونيات و الجمعيات أو الجمعيات المنظمة الحائزة على اعتماد من وزارة الطاقة و المناجم. أما بالنسبة للمواد الطاقوية، الدولة تقدم دعم للمواد الطاقوية المستخدمة في الفلاحة (الكهرباء و المازوت) يتغير من منطقة إلى أخرى (يتغير من 170 دج إلى 3.500 دج للهكتار بالنسبة للكهرباء، و من 140 إلى 260 دج للهكتار بالنسبة للمازوت).

2.2.2.2.دعم الاستثمار و العتاد الفلاحي:

دعم الاستثمارات و العتاد الفلاحي في المزرعة شمل إجراءات عديدة و ميادين مختلفة في إطار سياسة التجديد الفلاحي و الريفي موجهة أساسا إلى تجهيز، عصرنة و تعزيز قدرات الإنتاج في المزرعة و استخدام عقلاني للموارد، خاصة المائية عن طريق التأكيد على أنظمة السقي الحديثة و المقتصدة للمياه. هذه الإجراءات التي تهدف إلى تحسين الإنتاجية و المردود في القطاع الزراعي تمول من طرف الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي و تخص الفروع التالية:[1]

[1] " و ف ت ر " الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي رقم 2023 المؤرخ في 15 ديسمبر 2008.

➢ **برنامج تطوير الري:** يشمل دعم الدولة للري الميادين التالية:

✓ **تجنيد الموارد المائية:**

- انجاز الآبار العميقة بالضرب: 30% دعم بسقف 2.000 دج / متر طولي (م. ط).
- انجاز الآبار العميقة بالدوار بصفيحة سوداء مملسة و ملحمة: 30% دعم بسقف 8.000 دج / م. ط .
- انجاز الآبار العميقة بالدوارة من مادة الإنوكس (مصفاة جونسون): 30% دعم بسقف 15.000 دج / م. ط .
- انجاز الآبار العميقة الجماعية بالضرب: دعم بسقف 2.400 دج / م.ط .
- انجاز الآبار العميقة الجماعية بالدوار بصفيحة سوداء مملسة و ملحمة: دعم بسقف 9.000 دج / م. ط .
- انجاز الآبار العميقة الجماعية بالدوار من مادة الإنوكس (مصفاة جونسن): 30% دعم بسقف 20.000 دج / م. ط .
- حفر و أعمال البناية: 30% دعم بسقف 5.000 دج / م ط .
- إقامة شبكة لجلب مياه السقي بتجهيزات و النهايات لمساحة سقي من سد المياه: 30% دعم لمشروع جماعي.

✓ **أجهزة الضخ في إطار القرض بالإيجار:**

- أجهزة الضخ ذات الاستعمال الفردي أو الجماعي: 30% دعم.
- أجهزة / مرافق البئر العميق.
- أجهزة / مرافق البئر.
- أجهزة الضخ لجميع المياه في التيار.

✓ **إنشاء هياكل التخزين الوسيطة للمياه:**

- أحواض الجمع من الإسمنت بسعة قصوى تقدر ب 100 م^3 : 30% دعم بسقف 150.000 دج / للمنشأ.
- أحواض الجمع بالغلاف الأرضي بسيعة 1500 م^3 و بسمك 1.5 مم و ما فوق : 30% دعم بسقف 400.000 دج / للمنشأ.
- أحواض الجمع بالغلاف الأرضي جماعية بسيعة تفوق 1.500 م^3 إلى غاية 4.500 م^3 و بسمك 1.5 مم و ما فوق: 30% دعم بسقف 500.000 دج / للمنشأ.

✓ **تجهيزات الري:**

تجهيزات الري بالرش: دعم يقدر ب 30% في إطار القرض بالإيجار:

- مجموعة من 24 مرش لسقي مساحة ما بين 01 و 10 هكتارات.
- لفافة واحدة لكل مستثمرة قدرتها من 05 هكتار فأكثر.

تجهيزات الري الموضعي لمساحة لا تتجاوز 10 هكتارات: دعم يقدر ب 30% في إطار القرض بالإيجار:

- محطة رأسية للتصفية (إجبارية) بالإضافة إلى شبكة الري بالحقل (بالتقطير) أو صف من الرشاشات الصغيرة أو قاذفات الماء الصغيرة.
- مصفاة لجهاز الري بالإضافة إلى جهاز الري الشعيري للنخيل.

✓ **إعادة الاعتبار للفقرات (زراعة الواحات):**

- صيانة الآبار و تهيئة الشبكات (الأروقة) و صيانتها بالمناطق الجنوبية.
- إعادة الاعتبار و تثمين الأنماط المبتكرة لتجميع المياه و استعمالها في السقي، لكل التراب الوطني.
- إقامة أنظمة للسقي مقتصدة للمياه على مستوى الحقول للمساحات المسقية: الدعم يقدر ب 30% .
- إقامة أنظمة للسقي مقتصدة للمياه على مستوى الحقول للمساحات الحابسة للمياه. الدعم يقدر ب 30% .

➢ **برنامج تطوير الحبوب:**

إجراءات مختلفة لدعم الاستثمارات و العتاد الفلاحي استفاد منها فرع الحبوب في إطار سياسة التجديد الفلاحي و الريفي. تمويلها مسجل بشكل أساسي في ميزانية الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي.

« حساسية محاصيل الحبوب إلى التغيرات في سقوط الأمطار، أيضا كفاءة عتاد الأراضي فيما تعلق بعتاد الري التكميلي لتحسين المردود، وضعت الدولة تحت تصرف منتجي الحبوب دعم بحجم 50% في إطار فردي و 60% ضمن اتفاقية بين الدولة و مؤسسات تسويق عتاد الري. الفلاح له الاختيار بين ثلاث أنواع لتسديد بقية العتاد: يمكن أن يسددها إما فورا أو عن طريق قرض إيجاري (crédit leasing) من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية، أو يمكن أن يسدد من خلال تسليم إنتاجه الخاص إلى تعاونيات الحبوب و البقول الجافة التي على أساس اتفاقية موقعة مع الفلاح، ستقوم الشركة بدفع خصم على

المبلغ المحدد سابقا من الإنتاج المسلم. كما يستفيد منتجو الحبوب من دراسة تقنية لتحديد شبكة الري الضرورية و العتاد المناسب.» [1]

الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي يدعم أيضا إنتاج و تخزين بذور الحبوب، بتقديم دعم للفلاحين يقدر ب 30% من منشآت تخزين البذور في المزرعة، ويصل إلى حد أقصاه 500.000 دج.

بالنسبة للمؤسسات المنتجة، يقدر الدعم كذلك ب 30% من تكلفة منشآت التخزين و يصل إلى 2000.000 دج كحد أقصى و 3000.000 دج كحد أقصى للتخزين بالتبريد لمخزون الأمن للبذور. بالإضافة إلى دعم يقدر ب 30% لعتاد التصنيع، ويصل إلى 4000.000 دج كحد أقصى.[2]

إجراء آخر لدعم الفلاحة بصفة عامة و منتجي الحبوب بصفة خاصة يخص اكتساب العتاد الفلاحي المصنوع في الجزائر. مستوى الدعم يتغير حسب الإطار الفردي أو الجماعي كما يقدمه الجدول التالي:

المستفيد	في إطار فردي	في إطار جماعي
حاصدات	%40	%50
جرارت*	30 إلى 40%	35 إلى 50%
عتاد الجرار (équipement de tracté)	%30	%40

* تتغير حسب القوة.

Source : Maghni Billal (2013).[3]

- **برنامج تطوير الحليب:**

تولي الدولة أهمية قصوى لإنتاج الحليب بالنظر لأهميته البالغة في المنظومة الغذائية للفرد الجزائري أو لاستحواذه على حصة كبيرة من الواردات الغذائية التي وصلت إلى 1.84 مليار دولار بين شهر جانفي و نهاية شهر نوفمبر 2014 مقابل 1.04 مليار دولار لنفس الفترة من سنة 2013، ما يمثل زيادة ب 77 %. في 2013، الجزائر استوردت 1.13 مليار دولار من مسحوق الحليب حسب الإحصائيات المقدمة من طرف الجمارك[4].

دعم الحليب استفاد من إجراءات مختلفة لدعم الدولة و التي تهدف إلى تنمية الإنتاج و الإنتاجية، و حماية و تنمية الثروة الوراثية للأنواع الحيوانية. إجراءات الدعم تتعلق ب (5) أنواع من الإجراءات و التي تمول من طرف الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي :

[1] Maghni Billal. Analyse des politiques de soutien à l'agriculture en Algérie. Communication à présenter lors des 7es journées de recherches en sciences sociales INRA – SFER – CIRAD à Agrocampus Ouest (Centre d'Angers), les 12 et 13 décembre 2013.

[2] الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي رقم 2023 المؤرخ في 15 ديسمبر 2008، وزارة الفلاحة و التنمية الريفية 2015.

[3] Maghni Billal .Op.cit.

[4] Le quotidien de l'économie, LEMAGHREB. http://www.lemaghrebdz.com/?page=detail_archive&id=67999&dj=2015-01-06 .

✓ **اكتساب عتاد و التجهيزات الخاصة بالتربية :**

- اقتناء أحواض شرب آلية و كذا أنابيب التوصيل: دعم يصل إلى 30% بسقف لا يتعدى 40.000 دج لكل مربي له إسطبل به على الأقل ست (6) بقرات حلوب.
- عتاد الحليب: دعم بنسبة 30% و بسقف محدد حسب طبيعة العتاد.
- تهيئة منشات التربية: دعم بنسبة 30% و بسقف لا يتعدى 500.000 دج بالنسبة للتهيئة.

✓ **إنشاء هياكل خاصة بجمع الحليب:**

- مركز جمع أولي: دعم بنسبة 30% بسقف لا يتعدى 160.000 دج بالنسبة للبرميل ذو سعة 500 لتر.
- مركز جمع رئيسي: دعم بنسبة 30% بسقف محدد حسب سعة البرميل.

✓ **نقل الحليب:**

- دعم بنسبة 30% بسقف محدد حسب سعة الصهريج.

✓ **مراقبة نوعية الحليب:**

- اقتناء حقيبة المراقبة: 30% دعم بسقف لا يتعدى 35.500 دج.

✓ **حماية و تنمية الثروة الحيوانية للأنواع الحيوانية:**

- دعم التلقيح الاصطناعي للأبقار يعادل 1.800 دج للتلقيح الاصطناعي المخصب.
- دعم إنتاج فحول الأبقار يتراوح ما بين 10.000 و 50.000 دج.
- دعم مشتلات إنتاج العجلات: يتراوح ما بين 10.000 و 60.000 دج.

إضافة إلى برنامج خاص بإنتاج الأعلاف و الذي يمول من طرف الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي و ذلك من خلال:

- تطوير الإنتاج و الإنتاجية:

50% دعم بسقف لا يتعدى 6.000 دج للهكتار لكل مستثمر فلاحي يدمج الزراعات العلفية في أنظمة الإنتاجية.

- اقتناء آلة السيلاج:

30% دعم بسقف لا يتعدى 40.000 دج للمستثمر الواحد و لكل مستثمر يقوم بعملية السيلاج.

- بناء المطمورات:

دعم بسقف 500 دج/ م^3 إلى حد أقصاه 100.000 دج للمستثمرة، لكل مستثمر و مربي يملك على الأقل ست (6) بقرات و هياكل ذات حجم 250 م^3.

➢ **برنامج تطوير زراعة النخيل:**

تشغل التمور أهمية خاصة في الفلاحة الجزائرية باعتبارها من المنتجات الفلاحية النادرة التي يتم تصديرها و تجلب العملة الصعبة. في هذا الإطار، استفادت من دعم يقارن بذلك الموجه للمنتوجات الإستراتيجية ذات الاستهلاك الواسع. دعم الدولة لزراعة النخيل هو لتحسين الإنتاج كما و نوعا للرفع من تنافسية هذه المادة في الأسواق العالمية.

الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي يقدم دعم على توضيب التمور الموجهة للتصدير يقدر ب 30% على اقتناء العتاد لوحدات جديدة، أو تجديد عتاد الوحدات المتواجدة سابقا و بسقف 4000.000 دج. إجراءات أخرى لدعم شعبة زراعة النخيل تسجل أيضا في برامج الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي للأنشطة التالية:

✓ **إعادة الاعتبار لبساتين النخيل:**

- اقتلاع الأشجار المسنة: يقدر الدعم ب 30%، ويسقف ب 1200 دج للنخلة.
- تخصيب الأراضي بالرمل: يقدر الدعم ب 10.000 دج للهكتار (هكتاران كحد أقصى).
- الغراسات الجديدة: يقدر الدعم ب 30%، و بسقف 70.000 دج للهكتار (10 هكتارات كحد أقصى).

✓ **حماية النباتات:**

- اقتلاع و إتلاف أشجار النخيل المصابة بمرض البيوض: يقدر الدعم ب 30% و يسقف ب 1.400 دج للنخلة.
- إبادة الأعشاب الضارة المحيطة بالنخيل: يقدر الدعم ب 30%، و يسقف 5.000 دج للهكتار.
- حماية عراجين التمر (نوع دقلة نور): يقدر الدعم ب 30%، و يسقف 12.000 دج للهكتار، بكثافة 120 نخلة للهكتار.

➢ **برنامج تطوير تربية الدواجن و تربية الحيوانات الصغيرة:**

يستفيد فرع تربية الدواجن و تربية الحيوانات الصغيرة من إجراءات دعم في إطار التجديد الفلاحي و الريفي من خلال الصندوق الوطني لضبط الاستثمار الفلاحي على النحو التالي:

✓ **تطوير الإنتاج و الإنتاجية:**

- تربية الديك الرومي:

اقتناء تجهيزات خاصة: 30% دعم بسقف محدد ب 160.000 دج لكل مستثمر له منشآت تربية الحيوانات.

- تربية الأرانب:

- اقتناء تجهيزات خاصة: 30% دعم بسقف محدد ب 500.000 دج.
- اقتناء قطيع للتكاثر (50 فرد): 30% دعم بسقف محدد ب 40.000 دج.

✓ **تثمين الإنتاج:**

يقدر الدعم ب 20% لتجهيزات الذبح أو التقطيع، التعبئة أو ترميم مباني تربية الحيوانات بسقف محدد ب 1000.000 دج.

للإشارة فإن إنتاج البيض لا يستفيد من أي إجراء للدعم.[1]

➢ **برنامج تطوير زراعة البطاطا:**

تولي الدولة أهمية قصوى لإنتاج البطاطا نظرا للطلب الكبير و المتزايد على هذه المادة ذات الاستهلاك الواسع و التي عرفت أسعارها ارتفاعا كبيرا في الفترة الأخيرة. دعم الدولة لمادة البطاطا من خلال الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي يخص تطوير إنتاج البذور عند 30% ل:

- إنشاء بيوت بلاستيكية بشكل أنفاق بغطاء مراقب، بسقف لا يتعدى 200.000 دج للبيت البلاستيكي بمساحة 400 م^2.
- تجهيز مختبر للمراقبة الذاتية الصحية لشتلات البطاطا، بسقف دعم لا يتعدى 3500.000 دج.
- عتاد التوضيب، بسقف لا يتعدى 1500.000 دج.

➢ **برامج الدعم لمنتجات أخرى:**

✓ **زراعة الحمضيات:**

زراعة الحمضيات تستفيد من دعم الدولة من خلال الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي يخص الأنشطة التالية:

- اقتلاع المغروسات الهرمة لأشجار الحمضيات: يقدر الدعم ب 70 دج للشجرة الهرمة بسقف 18.000 دج.
- تجديد الغراسات: يقدر الدعم ب 30% بسقف 50 دج للجذل و حد أقصاه 13.000 دج للهكتار.

[1] MAGHNI Billal. (2013).Op. cit.

- غراسات جديدة في المناطق الساحلية و شبه الساحلية: يقدر الدعم ب 60% بسقف محدد ب 25.000 دج للهكتار.

✓ **زراعة الكروم:**

تستفيد زراعة الكروم من دعم الدولة من خلال الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي يقدر ب 60% لغرس الكروم المخصصة للاستهلاك و العنب الموجه للتجفيف، بسقف يتغير حسب نوع الشتلات و حسب طريقة زرعها (إما بالتسنيد البلاستيكي أو العريشة).

✓ **تربية النحل:**

دعم الدولة لتربية النحل في إطار التجديد الفلاحي من خلال الصندوق الوطني لضبط الاستثمار الفلاحي يخص الأنشطة التالية:

- **فيما يخص مربي النحل:**
- اقتناء مجموعة مكونة من 10 صناديق خلايا مملوءة: مستوى الدعم يقدر ب 50.000 دج للمجموعة.
- اقتناء المعدات و التجهيزات الخاصة بالتربية: 30% دعم بسقف 3.000 دج.
- اقتناء تجهيزات جني العسل: يتراوح الدعم ما بين 20.000 و 40.000 دج حسب طبيعة العتاد.
- **فيما يخص التعاونيات:**
- إنتاج الخلايا و فرق النحل: 30% دعم بسقف 1500.000 دج.
- حماية و تطوير الثروات الوراثية: إنتاج الملكات المنتقات، الدعم مقدر ب 300 دج للملكة .

✓ **زراعة الأشجار:**

تستفيد الغراسات الجديدة في إطار برنامج تطوير زراعة الأشجار من دعم الدولة من خلال الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي يقدر ب 60% بسقف محدد متغير وفقا لطبيعة الغراسات.

استفادت شعب أخرى من دعم الدولة في إطار برنامج التجديد الفلاحي على غرار برنامج تطوير تربية الإبل و الخيول، برنامج تطوير تربية الغنم و الماعز، برنامج تطوير الزراعة البيولوجية، برنامج تطوير زراعة البيوت البلاستيكية و برنامج لإنتاج شتلات الأشجار المثمرة و الكروم.

3.2.2.2.دعم الائتمان:

منذ الاستقلال، نقص القروض هو واحد من أهم الميزات الرئيسية للقطاع الفلاحي في الجزائر، ما جعل من الفلاحة تلجأ دائما إلى التمويل الذاتي . المخاطر المرتبطة بخصوصيات النشاط الفلاحي[1] (مخاطر مناخية، خسارة الحصاد....)، إضافة إلى الطابع المعقد للأراضي الفلاحية (أراضي غير مقسمة، غياب التوثيق، استحالة رهن حقوق الاستعمال أو الملكية.....) هي من العقبات التي تحد كثيرا من حظوظ الاستفادة من قرض بنكي، حتى في حالة الحصول على القرض، من الصعب تسديده في الغالب. هذه الخصائص للنشاط الفلاحي، قد تجعل من المستفيدين من القروض في حالة عدم القدرة على الوفاء بديونهم و يواجهون صعوبات جادة لاستمرار أعمالهم، ما يشكل تهديدا على مستقبل مزارعهم.[2] المستحقات غير القابلة للتحصيل وصلت إلى 41 مليار دج و الذي تم مسحها بقرار من رئيس الجمهورية في سنة 2009. مجيء القرض الرفيق يمكن أن يكون استجابة لحل هذه الوضعة .

سنة 2008 شهدت إطلاق الحكومة للقرض" **الرفيق** "[3] الذي هو عبارة عن قرض استغلال بدون فوائد لمدة سنة يمنح من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية للفلاحين، المربين، بصفة فردية أو منظمين في شكل تعاونيات، مجموعات، جمعيات و الفدراليات، وحدات الخدمات الفلاحية و مستودعي المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع. يمول اقتناء المدخلات الأساسية لنشاط المستثمرات الفلاحية (بذور، شتلات، أسمدة، مواد المعالجة....). أيضا هذا الإجراء هو موجه إلى اقتناء أغذية الحيوانات(كل الأصناف)، وسائل التروية و المواد الدوائية البيطرية و اقتناء المنتجات الفلاحية للتخزين في إطار جهاز ضبط المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع " سيربلاك ". كما يخص القرض الرفيق تقوية قدرات المستثمرات الفلاحية عن طريق:

- تحسين جهاز الري.
- اقتناء العتاد الفلاحي في نطاق القرض بالإيجار.
- انجاز و إعادة الاعتبار لمنشآت التربية و التخزين على مستوى المستثمرات الفلاحية.
- انجاز و إقامة البيوت البلاستيكية متعددة الأسقف.
- اعمار و إعادة اعمار الإسطبلات و الحضائر.

تسديد الفوائد من طرف الدولة هو مشروط باحترام آجال الاستحقاق. بحيث المستفيدين من القرض "الرفيق" الذين سددوا خلال السنة يقع على عاتق وزارة الفلاحة و التنمية الريفية تسديد فوائد القرض و منحهم قروض جديدة. أما المستفيدين الذين لم يسددوا ديونهم خلال سنة (مع التمديد ب

[1] بصفة خاصة غياب التأمين لأغلب المزارع. حصب الإحصائيات الرسمية 1% من المزارع الفلاحية الكلية هي مغطاة بعقد للتأمين (Source :Chabane, Mohamed. (2013).Op. cit. p.242.)

[2] Chabane, Mohamed. (2013).Op. cit. p.242.

[3] MADR. Crédit « **RFIG** ».

06 أشهر في الحالات القصوى) يفقدون حقهم في التكفل بالفوائد و الاستفادة من قروض جديدة من طرف الوزارة.

في المقابل، قرض " **التحدي**"[1] هو قرض للاستثمار يمنح من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية في إطار إنشاء مزارع فلاحية جديدة و لتربية الحيوانات على الأراضي غير المستغلة في إطار الملكية الخاصة أو ملكية الدولة. قرض التحدي موجه أساسا لتمويل إنشاء مستثمرات فلاحية جديدة و تجهيزها و عصرنتها و تعزيز قدرات إنتاج المستثمرات الموجودة و غير المثمنة بما فيه الكفاية. هذا القرض يمكن أن يكون متوسط الأجل (إلى غاية 7 سنوات) كما يمكن أن يكون 15 سنة. معدلات الفائدة تتحملها وزارة الفلاحة و التنمية الريفية عبر الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي من خلال التكفل ب 100% من فوائد القرض خلال السنوات الثلاثة الأولى، لكن ابتداءا من السنة الرابعة إلى غاية السنة الخامسة تصبح نسبة الفوائد 1% و ترتفع النسبة إلى 3% من السنة السادسة إلى السنة السابعة. بعد هذه الفترة يأخذ المستفيد على عاتقه نسبة الفائدة بأكملها.

4.2.2.2.نظام ضبط المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع(سيربلاك):تسيير العرض

وضع بالقرار رقم 498 ل13 أوت 2008 المتعلق بجهاز التدخل الذي يطلق عليه " نظام ضبط المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع (**سيربلاك**)" معتمدة على الصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي للمصاريف و الهوامش الملازمة. هدفه الأول هو محاربة إجراءات المضاربين ووقف ظاهرة المضاربة على سوق المنتجات الفلاحية. هذا الإجراء يدخل في إطار يهدف إلى قطع العجز من المنتجات الفلاحية و ضمان توفر مستمر من هذه المنتجات في الأسواق المحلية مع الحفاظ على القدرة الشرائية للمستهلكين.

نظام ضبط المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع (SYRPALAC) وضع من خلال إنشاء مخزون عمومي انطلاقا من الإنتاج الوطني، له كهدف امتصاص الفائض و حماية مداخيل الفلاحين، لكن أيضا وضع الكميات المخزنة في السوق في أوقات مدروسة للحفاظ على القدرة الشرائية للمستهلكين.

في هذا السياق، خلية ملاحظة و متابعة ملاحظات ضبط المنتجات ذات الاستهلاك الواسع يجب أن تتبع عن قرب تطور الأسعار في سوق البطاطا و صياغة سيناريوهات تدخل مختلفة (إخراج المنتجات من المخازن) أو عدم التدخل. هذه الخلية يجب أن تعرض على الولاة الكميات التي يجب إخراجها من المخازن، المخازن المعنية، الفترات المناسبة و مستوى أسعار المنتجات الخارجة من المخازن.

وضع **السيربلاك** يحتاج إلى موارد ضخمة للتخزين، لهذا الدولة تريد إنعاش عدد مهم من غرف و مخازن التبريد القديمة، و بنية تحتية أخرى و وحدات التخزين، بصفة خاصة ما كان مملوك في الماضي للديوان الوطني للخضر و الفواكه (OFLA) . هاته الأخيرة التي كانت تملك ممتلكات كبيرة خلال

[1] MADR. Crédit « **ETTAHADI** »

سنوات 1970 مع استثمارات هائلة بلغت الملايير (غرف التبريد، أماكن تخزين فعالة، وحدات التعبئة للمنتجات المتجهة للتصدير). هذا الإرث سيصبح تحت وصاية وزارة التجارة في سنوات 1990 (تحت وصاية المؤسسة الوطنية للخضر و الفواكة : L' ENAFLA)، قبل أن يتم التخلي عنها و تدخل في طي النسيان سنوات بعد ذلك. فقط في منطقة وهران الخسائر تبلغ بالملايير. في المحمدية، في ولاية معسكر وحدة بقدرات قرابة 1000 طن في اليوم مع هياكل ملحقة تم التخلي عنها. في معسكر، وحدة ب 3000 طن في اليوم، في سيدي بلعباس وحدة ب 5000 طن في اليوم...الخ. في المحمدية دائما، وحدة للتعبئة و التغليف بقدرات 1000 طن في اليوم و التي كانت موجهة لضمان التصدير تم التخلي عنها تماما. نفس الشيء شهدته أخرى للتعبئة و التغليف من 300 إلى 400 في غليزان.[1]

الإجراء الأول بدأ مع البطاطا عن طريق تجنيد متعاملين خواص، عموميين و مؤسسات، يتعلق بإنشاء مخزون من البطاطا للاستهلاك موزعة عبر كامل التراب الوطني. السعر المرجعي للتدخل هو 20 دج/ للكغ.

هذا البرنامج قام بدمج المنتجات الفلاحية الأخرى ذات الاستهلاك الواسع لتسمح بضمان كفاءة هذا النظام و سيتم تعزيز قدرات التخزين، التعبئة و الذبح.

5.2.2.2.أشكال أخرى للدعم:

إضافة إلى الإجراءات السابقة، تحفيزات أخرى جاءت في إطار سياسة التجديد الفلاحي و الريفي. هذه المجموعة من الإجراءات وردت في قانون المالية التكميلي لسنة 2008 تمس بالإضافة إلى " القرض الرفيق" النقاط التالية:

- إلغاء الرسم على القيمة المضافة لمجموعة من المنتجات و المدخلات الفلاحية، إضافة إلى المنتجات الموجهة للإنتاج الحيواني. هذا الإلغاء يخص خاصة منتجات الصحة النباتية، الأسمدة و البذور. أيضا على تكاليف القرض الايجاري على اكتساب العتاد الفلاحي المنتج محليا.[2]
- في إطار التسهيلات البنكية، قانون المالية التكميلي ينص على تحمل تام لمعدلات الفائدة للقروض الموسمية الممنوحة للمربين و الفلاحين من طرف المؤسسات المالية.
- إنشاء صندوق خاص لدعم المربين و المزارعين الصغار لمواجهة مشاكل غلاء أغذية الماشية خاصة.

[1] Chabane, Mohamed. (2013).Op. cit. p.240.

[2] هذا الإعفاء هو إلى غاية 31 ديسمبر 2018 (Source :Ibid. P. 239.).

- الإعفاء من الحقوق و الرسوم على المنتجات الكميائية و العضوية المستوردة من طرف الشركات المصنعة للمنتجات و الأدوية البيطرية.

خاتمة الفصل:

شهدت سياسة الدعم الفلاحي في الجزائر أشكال مختلفة و مست ميادين عديدة. قبل سنة 2000، الدولة قامت بتبني وسائل و آليات معينة، كل آلية أو وسيلة من هذه الوسائل استخدمت منفردة و لفترة زمنية قصيرة، فبمجرد اعتماد الحكومة على شكل جديد للدعم يتم إلغاء الشكل السابق في أغلب الأحيان. أي لم تشهد هذه الفترة الجمع بين آليات مختلفة من الدعم في فترة واحدة. بعد سنة 2000، تم الجمع بين أشكال مختلفة للدعم و أصبح يمس ميادين عديدة (دعم الأسعار عند الإنتاج، دعم المدخلات، دعم الاستثمار و العتاد الفلاحي.....).

دعم الاستثمار و العتاد الفلاحي نال على الحصة الأكبر من هذا الدعم مقارنة بالدعم المباشر لمداخيل الفلاحين. إجراءات الدعم المرتبطة بالإنتاج أو الأسعار و التي تلتزم الدول بتخفيضها في إطار المنظمة العالمية للتجارة هي ضعيفة نسبيا و لا تخرج عن التزامات المنظمة العالمية للتجارة.

بالنسبة للأسعار عند الإنتاج للمنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع و التي حرصت الدولة على جعلها أكثر مكافئة للمنتجين ابتداءا من سنة 1983 إلى غاية يومنا هذا من خلال آلية السعر الأدنى المضمون. حاليا مع زيادة الطلب على المنتجات الغذائية و ارتفاع أسعارها في الأسواق العالمية و المحلية بما يجعلها أعلى من الأسعار المرجعية، قد يجعل من دعم الدولة للأسعار مقتصرا على الاستهلاك، لأن أسعار السوق هي أكثر تعويضا للفلاحين من الأسعار المرجعية المحددة من قبل الدولة. و بالتالي دور الدواوين في ضبط الأسعار عند الإنتاج قد لا يبدو مبررا حاليا.

من خلال تحليل سياسة الدعم بعد سنة 2000، يتضح أن الصناديق لا تقدم كل المخصصات إلى أنشطة الدعم ما أحدث فجوة كبيرة بين هذه المخصصات و المدفوعات الفعلية، هذه الأخيرة وصلت في بعض السنوات إلى نسب ضعيفة جدا. هذا يطرح انشغالا كبيرا، حول أهمية تخصيص مبالغ لدعم القطاع من دون دفعها فعلا إلى البرامج المخصصة لها ! و ما سبب عدم التوافق الكبير بين المخصصات و المدفوعات الفعلية؟

ثلاثة أسباب قد تفسر الانشغال السابق الذكر و التي قد تعتبر كذلك من أسباب فشل السياسة:

- ✓ فيما يخص دعم الدولة هناك نقص للمعلومة على المستوى المحلي، الإدارة العمومية لها احتكار المعلومة و لا يوجد أي بث للمعلومة على المستوى المحلي إلا لكبار التجار و الفلاحين الذين لهم نفوذ في هذه الهياكل العمومية. في دراسة[1] أقيمت في بعض بلديات ولاية" تيارت" المعروفة بإنتاج الحبوب بينت أن بعض الفلاحين أكدوا أنهم يجهلون كليا ظهور المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و بالنتيجة لم يستفيدوا أبدا من الوسائل المعروضة (مساعدات أو إعانات). في هذا الموضوع، « دراسة استقصائية أخرى في وقت سابق حول مواقف الفلاحين من آليات منح إعانات FNDA يكشف أن 50% من الفلاحين لم يطلبوا إعانات FNDA . هذا التأكيد يعزز عند معرفة أن 25 % من الأشخاص الذين سئلوا و جاوبوا لم يخبروا حتى بوجود FNDA . أغلبية الفلاحين صرحوا أنهم ليسوا على علم بهذه الإعانات، لا من طرف السلطات العمومية أو الجمعيات المهنية»[2]. هذه النتيجة تأكد نتائج الإحصاء العام للفلاحة الأخير(RGA) التي بينت أن 12.3% فقط من المستثمرات الفلاحية صرحت أنها استفادت من دعم الدولة. نتائج الدراسات تبين أن المعلومات هي عقبة أساسية لتطور الفلاح في عمله.
- ✓ الطابع المعقد للأراضي الفلاحية لم يخول للفلاحين الاستفادة من برامج الدعم و من القروض، و هو ما يطرح مشكل العقار الفلاحي و الذي تمت تسوته جزئيا و مؤقتا سنة 2011 عن طريق قانون التوجيه العقاري من خلال الانتقال من الانتفاع إلى الامتياز لمدة 40 سنة .
- ✓ ارتفاع أسعار المنتجات الفلاحية في الأسواق الداخلية، و هو ما لم يسمح للصناديق بتدعيم الأسعار نتيجة لارتفاعها عن الأسعار المرجعية المحددة من طرف الدولة، بسبب دخول المحتكرين إلى اللعبة مع كثرة الوسطاء بين المنتج و المستهلك و القيام بشراء كميات كبيرة من هذه المنتجات الإستراتيجية و القيام بتخزينها بدل من الدواوين المعتمدة من طرف الدولة و هو ما يبقي سعرها مرتفعا. هذا في ظل غياب رقابة صارمة من طرف الدولة، الأمر الذي شهدته مجموعة من المنتجات على غرار البطاطا رغم الارتفاع الكبير الذي شهده إنتاج هذه المادة.

[1] Abdel Hakim T. Regards sur des expériences en Algérie et en Egypte. In : Abis S. (coord.), Blanc P. (coord.), Lerin F. (coord.), Mezouaghi M. (coord.). Perspectives des politiques agricoles en Afrique du Nord. Paris : CIHEAM, 2009. p. 142 -171 (Options Méditerranéennes : Série B. Etudes et Recherches; n. 64)

[2] L'étude fait par INVA, juin 2000.cité par : Anseur, Ouardia (2009). Usages et besoins en information des agriculteurs en Algérie. Thèse de doctorat. Lyon 2, 2009.p.143.

الملاحظ كذلك من إجراءات الدعم للسياسة الفلاحية الحالية، غياب إجراء عملي لدعم التصدير. الواجب حاليا تركير جزء من السياسة الفلاحية على هذا النوع من الإجراءات. البداية مع مادة البطاطا و التي سجلت فائض في الإنتاج و العمل على تعميم التجربة إلى أكبر عدد من المنتجات و التفكير جديا في دخول الأسواق الدولية لتخفيف العجز الكبير في الميزان التجاري للمنتجات الغذائية.

الفصل السادس

أثر الدعم الفلاحي على أداء القطاع الفلاحي و النمو الاقتصادي في الجزائر– دراسة قياسية -

تمهيد:

اختلفت نتائج و طريقة دراسة العلاقة بين الدعم الحكومي، فعالية القطاع الفلاحي و النمو الاقتصادي، هناك من درس أثر الدعم الفلاحي على فعالية القطاع الفلاحي و بصفة خاصة أثر الدعم على الإنتاج و العمالة في القطاع الفلاحي من دون مراعاة نتائج الدعم خارج القطاع. دراسات أخرى درست أثر الدعم على النمو الاقتصادي، و ذلك بجعل هذا الأخير متغيرا تابعا أو من خلال دراسة أثر الدعم الفلاحي على إنتاجية عوامل الإنتاج في الفلاحة و يتم إسقاط الأثر على النمو الاقتصادي باعتبار أن إنتاجية عوامل الإنتاج في الفلاحة هي من أهم محددات العلاقة بين الفلاحة و النمو الاقتصادي. الصنف الثالث من الدراسات قارنت بين مكاسب الإنتاج و العمالة في القطاع الفلاحة مع التكلفة التي يتحملها النمو الاقتصادي من جراء برامج الدعم الفلاحي.

التأثير الايجابي للدعم الفلاحي على نمو الإنتاج في القطاع هو أمر شبه متفق عليه تقريبا سواء من الناحية النظرية أو التجريبية، الجدل يكمن في أثر الدعم الفلاحي على إنتاجية عوامل الإنتاج، على الاقتصاد غير الفلاحي و النمو الاقتصادي. من خلال هذا الفصل سنحاول تحديد أثر الدعم على نمو الإنتاج الفلاحي و النمو الاقتصادي من خلال تقدير نموذجين قياسيين أحدهما لتفسير النمو الاقتصادي و الآخر لتفسير نمو الإنتاج الفلاحي.

الهدف هو تحديد العلاقة في المدى الطويل بين النمو الاقتصادي و محدداته من جهة، و بين نمو الإنتاج الفلاحي و محدداته من جهة أخرى. التقدير يرتكز على تحليل سلاسل زمنية لبيانات إحصائية تخص الجزائر على طول الفترة 1970 – 2014.

للقيام بذلك قسمنا هذا الفصل إلى قسمين. القسم الأول خصص لدراسة أثر الدعم الفلاحي على النمو الاقتصادي في الجزائر. في القسم الثاني درسنا أثر الدعم على نمو الإنتاج الفلاحي في الجزائر.

1. النموذج و منهجية الدراسة:

دراسة أثر دعم الدولة للقطاع الفلاحي في الجزائر سوف تتم في قسمين: في القسم الأول سنحاول تفسير النمو الاقتصادي في الجزائر، أما في القسم الثاني فسنحاول تفسير نمو الإنتاج الفلاحي. محددات نمو الإنتاج الفلاحي و النمو الاقتصادي حددت اعتمادا على النظرية الاقتصادية و الدراسات السابقة مع مراعاة الواقع الجزائري.

بينت الدراسات النظرية و التجريبية اختلاف أثر دعم الدولة للقطاع الفلاحي في كثير من الأحيان بين النمو الفلاحي و النمو الاقتصادي. أي ليس بالضرورة أن يكون الأثر الايجابي على النمو الفلاحي هو نفسه على النمو الاقتصادي، و بالتالي لا يمكن إسقاط نتائج التقدير المتعلقة بتأثير الدعم الفلاحي في نموذج نمو الإنتاج الفلاحي على النمو الاقتصادي. هذا الاختلاف في الأثر من وجهة نطر العديد من الدراسات السابقة، قادنا إلى تقدير نموذجين (النموذج الأول لمعرفة أثر الدعم الفلاحي على النمو الاقتصادي، و النموذج الثاني لتبيان الأثر على نمو الإنتاج الفلاحي) .

متغير النمو الاقتصادي هو المتغير التابع في القسم الأول من الدراسة التطبيقية و متغير نمو الإنتاج الفلاحي جاء مستقلا إضافة إلى باقي المتغيرات لتفسير النمو الاقتصادي. أما في القسم الثاني من الدراسة التطبيقية، نمو الإنتاج الفلاحي هو المتغير التابع المراد تفسيره، و متغير النمو الاقتصادي متغير مستقل مع باقي المتغيرات. من الناحية النظرية و الدراسات السابقة، السببية قد تشتغل في الاتجاهين، إمكانية أن تسبب الفلاحة النمو الاقتصادي تبدو مقنعة لا سيما في سياق البلدان النامية. مع ذلك من الضروري أن ندرك أن العديد من الحجج تشير إلى أن السببية قد تشتغل في الاتجاه المعاكس، بمعنى من الاقتصاد غير الفلاحي إلى النمو الفلاحي (أنظر الفصل الثاني).

أما عن طريقة التقدير فقد اعتمدنا على طريقة الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) لدراسة العلاقة في المدى الطويل. طريقة ARDL تسمح لنا بدراسة العلاقة في المدى الطويل مع الأخذ بعين الاعتبار تأثير القيم المتباطئة للمتغيرات المستقلة و للمتغير التابع على القيم الحالية للمتغير التابع. تطبيق تقنية التكامل المشترك لتحليل النمو في المدى الطويل تتمثل في اختبار ما إذا تبع المتغير التابع و المتغيرات المستقلة اتجاه مشترك في المدى الطويل.

الدراسات التي استخدمت طريقة المربعات الصغرى و اختبار معامل الارتباط البسيط لدراسة العلاقة بين الفلاحة و النمو الاقتصادي قد تكون لها مشاكل حول إمكانية أن تكون هذه الارتباطات زائفة لأنها

لم تأخذ بعين الاعتبار خصائص السلاسل الزمنية الديناميكة (2009) .Awokuse, T. O [1] . كما أن التقدير بطريقة المربعات الصغرى لا يأخذ بعين الاعتبار العلاقة في المدى الطويل، مع العلم أن في حالة السياسة العمومية عادة ما تحدد لها أهداف في المدى الطويل على غرار بعض إجراءات دعم الدولة للقطاع الفلاحي و التي لا تظهر نتائجها إلا بعد فترة زمنية ليست بالقصيرة. بالتالي الدعم للسنة t قد يكون له أثر على إنتاج السنة t+1+2+3+.....+n ، و هي حالة بعض إجراءات الدعم في الفلاحة الجزائرية.

دراسات كثيرة استخدمت طريقة ARDL لتقدير نماذج تخص العلاقة بين القطاع الفلاحي، السياسة الفلاحية و النمو الاقتصادي. من بين هذه الدراسات، نجد تلك التي درست العلاقة في الاتجاهين (بين النمو الفلاحي و النمو غير الفلاحي). أهم المتغيرات المستخدمة و طريقة التقدير المنتهجة في هذه الدراسات هي موضحة فيما يلي:

دراسة Samimi et Khyareh (2012) [2] و Awokuse (2009)[3] قدرت تأثير نمو القيمة المضافة للقطاع الفلاحي على النمو الاقتصادي. للقيام بذلك استخدمت طريقة ARDL لتقدير معلمات العلاقة في المديين الطويل و القصير الخاص بالنموذج المستوحى من النظرية النيوكلاسيكية للنمو (نموذج سولو). اعتبرت الدراسة أن النمو الاقتصادي هو دالة للمتغيرات التالية: العمل، رأس المال، نمو القيمة المضافة للقطاع الفلاحي، الصادرات و معدل التضخم.

Kadir et Tunggal (2015) [4] يدرسان العلاقة في المديين الطويل و القصير بطريقة ARDL بين نمو الإنتاجية الفلاحية و المتغيرات التفسيرية التالية: الصادرات، معدل التضخم، معدل الفائدة، سعر الصرف الاسمي، الإنفاق الحكومي و عرض النقود.

دراسة Masood Mashkoor et al (2010) [5] تدرس العلاقة بين أسعار السلع الفلاحية، الإنفاق الحكومي و فعالية القطاع الفلاحي عن طريق ARDL. تعتبر الدراسة أن القيمة المضافة للقطاع الفلاحي

[1] Awokuse, T. O. (2009, July). Does agriculture really matter for economic growth in developing countries. In American Agricultural Economics Association Annual Meeting, Milwaukee, WI, July (pp. 26-28).
[2] Samimi, Ahmad Jafari, and Mohsen Mohammadi Khyareh. (2012). Op.cit.
[3] Awokuse, T. O. (2009, July). Op.cit.
[4] Kadir, Shariff Umar Sh Abd and Tunggal, Noor Zainab. THE IMPACT OF MACROECONOMIC VARIABLES TOWARD AGRICULTURAL PRODUCTIVITY IN MALAYSIA.South East Asia. Journal of business, Economics and Law, Vol.08, Issue 3 (2015). ISSN 2289-1560.
[5] Siddiqui, Masood Mashkoor, HYE, Qazi Muhammad Adnan, and MALIK, Summaira. Government Expenditure, Agricultural Product Prices and Agricultural Growth: A Case of Pakistan. *Middle Eastern Finance and Economics*, 2010, no 7.

(المعبر عن فعالية القطاع الفلاحي) هي دالة للمتغيرات التالية: العمالة في القطاع الفلاحي، رأس المال الثابت في القطاع الفلاحي، تطور النفقات الحكومية في القطاع الفلاحي و أسعار السلع الفلاحية.
Muchapondwa (2008) [1] يقدر استجابة الإنتاج الفلاحي الكلي للعوامل السعرية و غير السعرية بطريقة ARDL.

بتطبيق طريقة ARDL ، ورقة Hosseini et al (2012) [2] تدرس أثر سياسات الحماية في القطاع الفلاحي في المديين القصير و الطويل على الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في هذا القطاع.

Kumar (2011) [3] درس مساهمة القطاع الفلاحي، القطاع الصناعي و قطاع الخدمات في النمو الاقتصادي بطريقة ARDL، اعتبرت الدراسة أن النمو الاقتصادي هو دالة للقيمة المضافة للقطاع الفلاحي، القيمة المضافة للقطاع الصناعي و القيمة المضافة لقطاع الخدمات. تم التعبير عن هذه المتغيرات في المعادلة بالنسب المئوية لكل قطاع من الناتج الداخلي الخام. Kohansal et al (2013) [4] استخدمت نفس طريقة التقدير (ARDL) و نفس المتغيرات المستقلة لدراسة Kumar (2011) مع إضافة متغير نمو القيمة المضافة في قطاع النفط لتفسير النمو الاقتصادي.

ناقشت الورقة المقدمة من طرف Udoh (2011) [5] تأثير النفقات العامة و الاستثمارات الخاصة على نمو نمو الإنتاج الفلاحي في المدى الطويل و ذلك باستخدام طريقة ARDL .اعتبرت الدراسة أن الإنتاج الزراعي الكلي هو دالة للاستثمار العمومي، الاستثمار الأجنبي المباشر، حالة الطقس، العمل و رأس المال.
Dabiri et al (2013) [6] تقدر أثر الإنتاجية الفلاحية، إضافة إلى متغيرات العمل و رأس المال على النمو الاقتصادي في المدى الطويل و ذلك باستخدام طريقة ARDL.

[1] Muchapondwa, Edwin. "Estimation of the aggregate agricultural supply response in Zimbabwe: The ARDL approach to cointegration." *School of Economics, University of Capetown, Working Paper* 99 (2008): 1-13.
[2] Hosseini, S. S., and al. "Investigating the effects of protection policy on agriculture sector TFP." (2012): 507-516.
[3] Kumar, Ronald R. Exploring Sectoral Contributions to Growth in Fiji: a focus on Agriculture Development. *Journal of International Academic Research*, 2011, vol. 11, no 2, p. 1-14.
[4] Kohansal, Mohammad Reza, Torabi, Sasan, and Dogani, Azadeh. Agricultural impact on economic growth in Iran using ARDL approach co integration. *International Journal of Agriculture and Crop Sciences*, 2013, vol. 6, no 17, p. 1223.
[5] Udoh, Elijah. An examination of public expenditure, private investment and agricultural sector growth in Nigeria: Bounds testing approach. *International Journal of Business and Social Science*, 2011, vol. 2, no 13.
[6] Dabiri, F., Khoshnevis, Y. S., and Zandi, F. (2013). Agriculture productivity effects on the Iran economic growth.

دراسات أخرى درست العلاقة في الاتجاهين بين الفلاحة و الاقتصاد غير الفلاحي من خلال دراسة العلاقة السببية و التكامل المشترك. دراسة العلاقة السببية و التكامل المشترك بطريقة ARDL من طرف Apostolidou, et al (2015) [1] تأكد وجود علاقة سببية في الاتجاهين بين نمو الإنتاج الفلاحي و النمو الاقتصادي.

دراسة Hye (2009) [2] تقدر في الاتجاهين علاقة المدى الطويل بين نمو الإنتاج الفلاحي و النمو الصناعي بواسطة نموذج ARDL عن طريق تقدير نموذجين بمتغيرين أحدهما تابع و الآخر مستقل. النمو الفلاحي هو المتغير التابع في النموذج الأول و متغير النمو الصناعي هو المتغير المستقل. أما في النموذج الثاني فالنمو الصناعي هو المتغير التابع و النمو الفلاحي هو المتغير المستقل.

Hye (2009) [3] توصل من خلال دراسة العلاقة السببية بطريقة ARDL إلى وجود علاقة سببية في الاتجاهين بين التطور المالي و النمو الفلاحي. في نفس سياق التأثير المتبادل بين القطاع الفلاحي و الاقتصاد غير الفلاحي، دراسة Memon et al (2008) [4] تؤكد العلاقة السببية في الاتجاهين بين نمو القيمة المضافة في القطاع الفلاحي و الصادرات الكلية و ذلك وفقا لمنهجية " أنجل غرونجر و ARDL ".

الدراسات التي استخدمت منهجية ARDL لدراسة العلاقة بين الاقتصاد الفلاحي، السياسة العمومية و النمو الاقتصادي و نتائجها هي ملخصة فيما يلي:

[1] Apostolidou, Ioanna, and al. "Agriculture's Role in Economic Growth: An Exploratory Study Among Southern and Northern EU Countries." EU Crisis and the Role of the Periphery. Springer International Publishing, 2015. 147-162.
[2] Hye, Qazi Muhammad Adnan. "Agriculture on the road to industrialization and sustainable economic growth: an empirical investigation for Pakistan."International Journal of Agricultural Economics & Rural Development 2.2 (2009): 1-6.
[3] Hye, Qazi Muhammad Adnan. "Relationship between Agricultural Growth and Financial Development: a Rolling Window Bound Testing Analysis of Pakistan Economy." *Banking and Finance Letters* 1.4 (2009): 169.
[4] Memon, Manzoor Hussain, Waqar Saleem Baig, and Muhammad Ali. "Causal relationship between exports and agricultural GDP in Pakistan." *Pakistan: University of Karachi, Applied Economics Research Center* (2008).

عنوان الدراسة	السنة	صاحب الدراسة	المنهجية المتبعة	مجال الدراسة	نتائج الدراسة
Agriculture and Economic Growth: The Case of Iran.	2012	Samimi, Ahmad Jafari, et Mohsen Mohammadi Khyareh	دراسة العلاقة السببية، و تقدير العلاقة في المدى الطويل و نموذج تصحيح الخطأ باستخدام طريقة ARDL.	سلاسل زمنية لدولة إيران ممتدة على طول الفترة 1970 – 2009.	- الفلاحة تسبب الناتج المحلي الإجمالي للفرد في المدى القصير و المدى الطويل، لكن الناتج المحلي الإجمالي الفردي يسبب إلا في المدى القصير. - الفلاحة تقدم مساهمة كبيرة للنمو الاقتصادي في المدى الطويل.
Does Agriculture Really Matter for Economic Growth in Developing Countries?	2009	Awokuse, T. O.	تقدير العلاقة باستخدام طريقة ARDL.	معطيات الدراسة تخص 15 دولة نامية (des économies en transitions) من أمريكا اللاتينية، آسيا و إفريقيا جنوب الصحراء للفترة 1971 – 2006.	- الدراسة تقدم حجج قوية تؤكد أن القطاع الفلاحي هو محرك النمو الاقتصادي في الدول النامية.
Agriculture's Role in Economic Growth: An Exploratory Study Among Southern and Northern EU Countries	2015	Apostolidou, Ioanna, et al	دراسة العلاقة السببية و التكامل المشترك بطريقة ARDL	معطيات الدراسة تخص 11 دولة من الاتحاد الأوروبي على طول الفترة 1970 – 2011.	- نتائج الدراسة التطبيقية تؤكد أن الفلاحة يمكن أن تقود النمو الاقتصادي في العديد من دول الاتحاد الأوروبي.

عنوان الدراسة	السنة	صاحب الدراسة	المنهجية المتبعة	مجال الدراسة	نتائج الدراسة
Exploring Sectoral Contributions to Growth in Fiji: a focus on Agriculture Development	2011	Ronald Ravinesh Kumar et Radika Kumar	دراسة العلاقة في المدين الطويل و القصير باستخدام ARDL.	سلاسل زمنية لبيانات تخص Fiji (ISLANDS) للفترة 1969 – 2008 .	- قطاع الخدمات هو الأكبر تأثيرا في النمو الاقتصادي في المدى الطويل، يليه القطاع الصناعي ثم القطاع الفلاحي. المرونة في المدى الطويل للقطاعات الثلاثة على التوالي هي: 0,91، 0,88 و 0,22 .
Agricultural impact on economic growth in Iran using ARDL approach co integration.	2013	Kohansal, Mohammad Reza et Al.	تقدير العلاقة باستخدام طريقة ARDL .	سلاسل زمنية لدولة إيران ممتدة على طول الفترة 1959 – 2010.	- في المدى الطويل، القيمة المضافة لقطاع الفلاحة، الخدمات، المناجم و الصناعة و النفط تأثر جميعها إيجابا على النمو الاقتصادي. قطاع الخدمات له الأثر الأكبر من باقي القطاعات، و مساهمة الفلاحة في النمو الاقتصادي في المدى الطويل هي ضعيفة جدا.
Agriculture on the Road to Industrialisation and Sustainable Economic growth: An Empirical Investigation for Pakistan	2009	Qazi Muhammad Adnan Hye	دراسة العلاقة بين النمو الفلاحي و النمو الصناعي باستخدام ARDL.	سلاسل زمنية لدولة باكستان ممتدة على طول الفترة 1971 – 2007.	- الإنتاج الفلاحي يؤثر في الإنتاج الصناعي في المدى الطويل و القصير، لكن الإنتاج الصناعي يؤثر في الإنتاج الفلاحي إلا في المدى الطويل. - الإنتاج الفلاحي يؤثر في الإنتاج الصناعي أكثر من تأثير الإنتاج الصناعي في الإنتاج الفلاحي.

عنوان الدراسة	السنة	صاحب الدراسة	المنهجية المتبعة	مجال الدراسة	نتائج الدراسة
An examination of Public Expenditure, Private investment and Agricultural Sector Growth in Nigeria: Bounds Testing Approach	2011	UDOH, Elijah	دراسة العلاقة باستخدام ARDL.	سلاسل زمنية لدولة نيجيريا ممتدة على طول الفترة 1970 – 2009.	- نتائج المدى القصير تشير إلى أن النفقات العمومية لها أثار ايجابية على نمو الإنتاج الفلاحي، في حين الاستثمارات الأجنبية لها أثر ضعيف جدا على نمو الإنتاج الفلاحي في المدى القصير.
Government Expenditure, Agricultural Product Prices and Agricultural Growth: A Case of Pakistan	2010	Siddiqui, Masood Mashkoor et Al	دراسة العلاقة باستخدام ARDL.	معطيات الدراسة تخص دولة باكستان على طول الفترة 1971 – 2007.	- سياسة الأسعار و سياسة النفقات العمومية هما معا ضروريان لنمو القطاع الفلاحي.
Relationship between Agricultural Growth and Financial Development: a Rolling Window Bound Testing Analysis of Pakistan Economy	2009	Qazi Muhammad Adnan HYE	دراسة العلاقة السببية و التكامل المشترك بطريقة ARDL.	سلاسل زمنية لدولة باكستان.	- التطور المالي له أثر ايجابي في المدى الطويل على النمو الفلاحي. - وجود علاقة سببية في الاتجاهين بين التطور المالي و النمو الفلاحي.

عنوان الدراسة	السنة	صاحب الدراسة	المنهجية المتبعة	مجال الدراسة	نتائج الدراسة
The Impact Of Macroeconomic Variables Toward Agricultural Productivity In	2015	KADIR, Shariff Umar Sh Abd et TUNGGAL, Noor Zainab	دراسة العلاقة باستخدام طريقة ARDL.	معطيات الدراسة تخص دولة ماليزيا على طول الفترة 1980 – 2014.	- هناك علاقة طويلة المدى بين الإنتاجية الزراعية و متغيرات الاقتصاد الكلي، و هي الصادرات، معدل التضخم، سعر الفائدة، سعر الصرف الاسمي، الإنفاق الحكومي و عرض النقود. النتيجة الأبرز هي أن سعر الصرف الاسمي له أثر مهم على الإنتاجية الفلاحية في المدى الطويل، في حين أن بقية المتغيرات ليس لها تأثير كبير على الإنتاج الزراعي في المدى الطويل.
Causal Relationship Between Exports and Agricultural GDP in Pakistan	2008	Manzoor Hussain Memon et Waqar Saleem Baig et Muhammad Ali	دراسة العلاقة السببية و التكامل المشترك بطريقة Angel et Granger) و طريقة ARDL)	معطيات الدراسة تخص دولة باكستان على طول الفترة 1971 – 2007.	- هناك علاقة قوية في المدى الطويل بين إجمالي الصادرات و القيمة المضافة الفلاحية. أيضا هناك علاقة سببية لغرونجر في الاتجاهين بين الصادرات و القيمة المضافة الفلاحية.
Estimation of the aggregate agricultural supply response in Zimbabwe: The ARDL approach to cointegration	2008	Edwin Muchapondwa	تقدير العلاقة باستخدام طريقة ARDL.	معطيات الدراسة تخص دولة زمبابوي على طول الفترة 1970 – 1999.	- استجابة الإنتاج الفلاحي الكلي للسعر هي مرنة.

2. متغيرات الدراسة:

المعطيات المتعلقة بمتغيرات الدراسة هي عبارة عن معدلات نمو و نسب من الناتج الداخلي الخام، إضافة إلى نسبة الواردات الغذائية من إجمالي الواردات و متغير الدعم الكلي للقطاع الفلاحي و الذي تم التعبير عنه بقيمة النفقات الحكومية الموجهة لقطاع الفلاحة و الري. هذا الأخير أخذناه باللوغاريتم لجعله متجانسا مع المتغيرات الأخرى و التي هي عبارة عن معدلات و نسب. كما احتوى النموذج على متغير وهمي للتعبير عن التغير في سياسة دعم الإنتاج الفلاحي و المنتجين من فترة إلى أخرى. المعطيات الكمية للدراسة عبارة عن سلاسل زمنية سنوية تخص دولة الجزائر و بالأسعار الثابتة، ممتدة على طول الفترة (1970-2014).

المتغيرات المشكلة للنماذج و مصادرها هي ملخصة في الجدول التالي:

الجدول 1.6 . متغيرات الدراسة و مصادرها.

رمز السلسلة	اسم السلسلة	مصدر السلسلة
PIB	معدل نمو الناتج الداخلي الخام	قاعدة البيانات للبنك الدولي
PIBA	معدل نمو القيمة المضافة في القطاع الفلاحي	قاعدة البيانات للبنك الدولي
PIBI	معدل نمو القيمة المضافة في القطاع الصناعي	قاعدة البيانات للبنك الدولي
INDU	القيمة المضافة للقطاع الصناعي (نسبة مؤوية من الناتج الداخلي الخام)	قاعدة البيانات للبنك الدولي
AGRI	القيمة المضافة للقطاع الفلاحي (نسبة مؤوية من الناتج الداخلي الخام)	قاعدة البيانات للبنك الدولي
IMPO	الواردات الغذائية (% من إجمالي الواردات)	قاعدة البيانات للبنك الدولي
ST	النفقات ذات الطابع النهائي للقطاع الفلاحة و الري (نفقات التجهيز – باللوغاريتم –	قوانين المالية لكل سنة

المتغيرات المستقلة المستخدمة في النموذج الخاص بتفسير النمو الاقتصادي هي: نمو الإنتاج الفلاحي، النمو الصناعي، حصة الفلاحة من الناتج الداخلي الخام، الواردات الغذائية و الدعم الفلاحي. هذا الأخير تم التعبير عنه بمتغيرين هما: نفقات التجهيز لقطاع الفلاحة و الري و الذي يعبر عن الدعم الكلي للقطاع (ST) و متغير دعم الإنتاج الفلاحي و المنتجين (SP).

بالنسبة للمتغيرات المستقلة المستخدمة لتفسير نمو الإنتاج الفلاحي فهي نفسها المستخدمة في نموذج النمو الاقتصادي، هذا الأخير يضاف إلى المتغيرات المستقلة في نموذج نمو الإنتاج الفلاحي.

- ✓ **معدل نمو الناتج الداخلي الخام (PIB):**

استخدم هذا المتغير للتعبير عن النمو الاقتصادي الذي يعتبر من أهم المؤشرات التي تعكس الحالة الاقتصادية للبلد، و الذي جعل متغير تابع في القسم الأول من الدراسة القياسية.

جاء متغير النمو الاقتصادي كذلك مستقلا في القسم الثاني من الدراسة القياسية لتفسير النمو الفلاحي. دراسات عديدة استخدمت معدل النمو الاقتصادي متغيرا مستقلا في نماذج لتفسير الإنتاج الفلاحي لتبيان تأثير النمو الاقتصادي و الاقتصاد غير الفلاحي على نمو الإنتاج و الإنتاجية في القطاع الفلاحي. من بين هذه الدراسات نذكر دراسة Martın-Retortillo et Pinilla (2014) التي جمعت بين متغير النمو الاقتصادي و متغير الإعانات كمتغيرات مستقلة لتفسير نمو الإنتاجية في القطاع الفلاحي.

- ✓ **متغير نمو الإنتاج الفلاحي (PIBA):**

استخدم هذا المتغير مستقلا لتفسير النمو الاقتصادي، و قد أشارت أدبيات الاقتصاد إلى الدور المهم للنمو الفلاحي في الدفع بعجلة النمو الاقتصادي. دراسات عديدة استخدمت معدل نمو الإنتاج الفلاحي لتفسير النمو الاقتصادي في نماذج مماثلة لدراستنا أو في دوال الإنتاج نذكر منها: Samimi et (2012) Khyareh، De Janvry et Sadoulet (2009b) ، Hwa, Erh-Cheng (1988)، Timmer (2002) ، Lederman et Bravo-Ortega (2005).

جعلنا كذلك متغير نمو الإنتاج الفلاحي متغيرا تابعا في القسم الثاني من الدراسة التطبيقية.

- ✓ **متغير النمو الصناعي (PIBI):**

استخدم متغير النمو الصناعي مستقلا في نموذج النمو الاقتصادي. تشير النظرية الاقتصادية و التحليل التاريخي للتنمية الاقتصادية في مختلف أصناف الدول إلى الدور الكبير للنمو الصناعي في دفع النمو الاقتصادي. كما يشرح النمو الصناعي قدرا كبيرا من الاختلاف في مستويات النمو و التنمية الاقتصادية بين الدول. من بين الدراسات التي جمعت بين متغير نمو القيمة المضافة للقطاع الصناعي و متغير نمو القيمة المضافة للقطاع الفلاحي في نماذج لتفسير النمو الاقتصادي نذكر Kumar (2011)، Kohansal et al (2013).

جاء متغير النمو الصناعي مستقلا كذلك في نموذج النمو الفلاحي بالنظر للدور الذي يلعبه القطاع الصناعي في تنمية القطاع الفلاحي، و تشير النظرية الاقتصادية إلى أن النمو الفلاحي مرتبط كثيرا بالنمو الصناعي خلال عملية التنمية. استخدم هذا المتغير، إضافة إلى متغيرات أخرى على غرار متغير النمو الاقتصادي كمتغيرات تفسيرية في نماذج و دوال الإنتاج الفلاحي لتبيان أثر النمو الصناعي و الاقتصاد غير الفلاحي عامة على نمو الإنتاج الفلاحي في العديد الدراسات نذكر منها : Hwa, (1988) Erh-Cheng، Muhammad Azhar, et al (2013) ، Gardner (2000)، Estudillo et Otsuka (1999) ، Butzer et Larson (2002) ، Mundlak et al (2004).

- ✓ **متغيرات القيمة المضافة للقطاع الصناعي (نسبة مئوية من الناتج الداخلي الخام) INDU و القيمة المضافة للقطاع الفلاحي (نسبة مئوية من الناتج الداخلي الخام) AGRI :**

أشارت النظرية الاقتصادية إلى أن إعادة توزيع النشاط الاقتصادي من القطاعات ذات الإنتاجية المنخفضة إلى القطاعات ذات الإنتاجية المرتفعة تسمح بنمو أقوى، مستدام و شامل. الدراسات في هذا الإطار و الأفكار السائدة لوقت طويل تعتبر أن القطاع الفلاحي هو قطاع الإنتاجية المنخفضة، و القطاع الصناعي هو قطاع الإنتاجية المرتفعة الذي يجب دعمه [1]. تم إدراج هاتين المتغيرين في نماذج دراستنا كمتغيرات مستقلة لتبيان أثر التغير في توزيع النشاط الاقتصادي بين القطاع الفلاحي و القطاع الصناعي على النمو الاقتصادي و النمو الفلاحي.

- ✓ **الدعم الفلاحي:**

تم التعبير عن الدعم الفلاحي بمتغيرين، المتغير الأول هو الدعم الكلي للقطاع الفلاحي (ST) و تم التعبير عنه بنفقات التجهيز الموجهة لقطاع الفلاحة و الري، أما المتغير الثاني فهو متغير دعم الإنتاج و المنتجين (SP) الذي هو عبارة عن متغير وهمي يأخذ القيم (0 و 1).

الإنفاق الحكومي السنوي للقطاع الفلاحي يعبر عنه في الكثير من الأحيان و في العديد من الدراسات بالدعم الكلي للقطاع الفلاحي على غرار دراسات OCDE التي تفرق بين الدعم الموجه للمنتجين (soutien aux producteurs) و الدعم الكلي للقطاع الفلاحي (soutien total)، هذا الأخير يضم النفقات الكلية أو الدعم الكلي للقطاع الفلاحي بغض النظر عن علاقته بالإنتاج و المنتجين.

تعريف و طريقة تقدير كل نوع من أنواع الدعم المذكورة أعلاه حسب تقارير OCDE هو على النحو التالي:

Estimation du soutien total (EST) : *valeur monétaire annuelle de tous les transferts bruts des contribuables et des consommateurs découlant des mesures de soutien à l'agriculture, déduction faite des recettes budgétaires associées, quels que soient leurs objectifs et leurs incidences sur la production et le revenu agricoles, ou sur la consommation de produits agricoles.*

Estimation du soutien aux producteurs (ESP) : *valeur monétaire annuelle des transferts bruts des consommateurs et des contribuables au titre du soutien aux producteurs agricoles, au départ de l'exploitation, découlant des mesures de soutien à l'agriculture, quels que soient leur nature, leurs objectifs ou leurs incidences sur la production ou le revenu agricoles. Elle comprend le soutien des prix du marché, les paiements budgétaires et les recettes budgétaires perdues, c'est-à-dire les transferts bruts des contribuables aux producteurs agricoles résultant des mesures fondées sur : le niveau effectif de la production, l'utilisation d'intrants, la superficie cultivée/le nombre d'animaux/les recettes/ le revenu (en fonction ou indépendamment de leur niveau effectif), et des critères relatifs aux produits autres que les produits de base.*

[1] وجهة النظر هذه لاقت انتقادا شديدا، خاصة في العشريتين الأخيرتين. كما أن نتائج عديد الدراسات جاءت عكس ذلك، أين سجلت الإنتاجية في القطاع الفلاحي مستويات نمو أعلى من نظيرتها في القطاعات غير الفلاحية.

يأخذ متغير دعم الإنتاج و المنتجين القيمة 0 في الفترة التي لا يوجد فيها دعم للإنتاج و المنتجين و القيمة 1 في فترة دعم الدولة الصريح للإنتاج الفلاحي و الفلاحين. تم التعبير عن هذا المتغير بمتغير وهمي نظرا لعدم تمكننا من الوصول إلى بيانات كمية رسمية لسلسلة زمنية طويلة تكون مقبولة إحصائيا. تقسيم الفترات تم كما يلي :

متغير دعم الإنتاج و المنتجين في الجزائر يأخذ القيمة 0 في الفترة 1970 إلى غاية 1982 و في الفترة 1995 إلى غاية 1999 و هي فترات غياب الدعم للإنتاج و المنتجين. و يأخذ القيمة 1 في ما دون ذلك.

اعتبرنا الفترات بدون دعم للإنتاج و المنتجين بالنظر إلى:

في الفترة الأولى (1970 - 1982): يؤكد بدراني و آخرون (1997) « إن سياسة الدعم الصريحة للفلاحة و الفلاحين لم تظهر بصورة صريحة إلا في سنة 1982 و طبقت انطلاقا من سنة 1983»[1]، و بالتالي قبل 1982 لم يكن هناك سياسة دعم للإنتاج و المنتجين، حتى و إن سجلت هذه الفترة بعض الدعم على مستوى أسعار بعض عوامل الإنتاج المستخدمة في الفلاحة، لكن هذا الدعم لا يعكس رغبة سياسية في دعم المنتجين بالنظر إلى أسعار المنتجات الفلاحية التي كانت تحدد عند مستوى منخفض من طرف الدولة و ما لا يعتبر تماما تحفيز للإنتاج و المنتجين.

أما الفترة الثانية (1995 - 1999): فهي فترة الإلغاء التام للدعم الفلاحي بعد اتفاق **ستاند باي مع** صندوق النقد الدولي.

بالنسبة لفترات دعم الدولة للمنتجين فهي (1983 – 1994) و (2000 – 2014) و هي فترات الدعم الصريح و المدعم برغبة سياسية للإنتاج الفلاحي و المنتجين.

- ✓ **متغير الواردات الغذائية:**

أدرجنا هذا المتغير في النماذج لوزن هذا المتغير و تأثيره في الاقتصاد الجزائري. إضافة إلى الجدل الذي يثيره موضوع الواردات و تأثيراتها على النمو الاقتصادي في الدول النامية. كذلك، عديدة هي الدراسات التجريبية التي استخدمت متغير الواردات في نماذج النمو.

[1] Bédrani, S., Boukhari, N., et Djennane, A. (1997). Op.cit.

3. نتائج التقدير:

1.3. أثر دعم الدولة للقطاع الفلاحي على النمو الاقتصادي في الجزائر:

تحديد أثر الدعم الفلاحي على النمو الاقتصادي في المدى الطويل سيتم من خلال تقدير نموذج قياسي يفسر النمو الاقتصادي بواسطة المتغيرات المستقلة التالية: النمو الفلاحي، النمو الصناعي، حصة الفلاحة من الناتج الداخلي الخام، حصة الصناعة من الناتج الداخلي الخام، الواردات الغذائية و الدعم الكلي للقطاع الفلاحي. هذا الأخير تم التعبير عنه بنفقات التجهيز لقطاع الفلاحة و الري.

يأخذ النموذج الشكل الخطي التالي:

$$PIB = f\ (PIBA, PIBI, ST, INDU, AGRI, IMPO) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$

لتقدير العلاقة السابقة الذكر في المدى الطويل سوف نستخدم نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة Auto Regressive Distributive Lags (ARDL) المطور من قبل Pesaran et al (2001) [1]. هذا النموذج يعتبر كبديل لاختبارات التكامل المشترك المعروفة، بحيث يمتاز هذا الاختبار المطور من قبل Pesaran et al (2001) عن باقي الاختبارات بأنه لا يتطلب أن تكون السلاسل الزمنية جميعا متكاملة من نفس الدرجة I(0) أو I(1). الشرط الوحيد لتطبيق هذا الاختبار هو أن لا تكون درجة تكامل أيا من المتغيرات I(2). كذلك، ARDL يمكن تطبيقه في حالة ما إذا كان حجم العينة صغير وهذا عكس معظم اختبارات التكامل المشترك التقليدية التي تتطلب أن يكون حجم العينة كبير لكي تكون النتائج أكثر كفاءة.

« نموذج ARDL يمكننا من فصل تأثيرات الأجل القصير عن الأجل الطويل حيث نستطيع من خلال هذه المنهجية تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع و المتغيرات المستقلة في المديين الطويل و القصير في نفس المعادلة، بالإضافة إلى تحديد حجم تأثير كل من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع. أيضا في هذه المنهجية نستطيع تقدير معلمات المتغيرات المسقلة في المديين القصير و الطويل. تعد معلماته المقدرة في المدى القصير و الطويل أكثر اتساقا من تلك التي في الطرق الأخرى مثل انجل-غرنجر (1987)، جوهانسن (1988) و طريقة جوهانسن-جسلس (1990). لتحديد طول فترات الإبطاء الموزعة يستخدم عادة معيارين هما (AIK) و (SC) حيث يتم اختيار طول الفترة التي تدني قيمة كل من (AIK) و (SC). [2] »

---

[1] Pesaran, M. H., Shin, Y., and Smith, R. J. (2001). Bounds testing approaches to the analysis of level relationships. Journal of applied econometrics, 16(3), 289-326.

[2] دحماني محمد ادريوش، ناصور عبد القادر. دراسة قياسية لمحددات الاستثمار الخاص في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة. أبحاث المؤتمر الدولي: تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو خلال الفترة 2001 – 2014. جامعة سطيف 1 ، 2013.

نموذج ARDL للمعادلة (1) يكتب على الشكل التالي:

$$\boldsymbol{\Delta PIB_t} = a_0 + \sum_{j=1}^{P_1} \beta_j \, \Delta PIB_{t-j} + \sum_{j=0}^{p_2} \vartheta_j \, \Delta PIBA_{t-j} + \sum_{j=0}^{p_3} \gamma_j \, \Delta PIBI_{t-j} + \sum_{j=0}^{p_4} \delta_j \, \Delta ST_{t-j} + \sum_{j=0}^{p_5} \lambda_j \, \Delta INDU_{t-j} + \sum_{j=0}^{p_6} \theta_j \, \Delta AGRI_{t-j} + \sum_{j=0}^{p_7} \mu_j \, \Delta IMPO_{t-j} + \pi_1 PIB_{t-1} + \pi_2 PIBA_{t-1} + \pi_3 PIBI_{t-1} + \pi_4 ST_{t-1} + \pi_5 INDU_{t-1} + \pi_6 AGRI_{t-1} + \pi_7 IMPO_{t-1} + \varepsilon_t \ \ldots\ldots (\mathbf{2})$$

يبين النموذج (2) أن النمو الاقتصادي يمكن شرحه عن طريق قيمه المتباطئة، و القيم المتباطئة للمتغيرات المستقلة.

الخطوة الأولى لمنهجية ARDL هي اختبار وجود علاقة تكامل مشترك، بحيث يرتكز التكامل المشترك وفقا ل Pesaran and al (2001) في نماذج ARDL على اختبار الفرضية التالية:

$$\begin{cases} H_0 & : \quad \pi_1 = \pi_2 = \pi_3 = \pi_4 = \pi_5 = \pi_6 = \pi_7 = 0 . \\ H_1 & : \pi_1 \neq 0, \pi_2 \neq 0, \pi_3 \neq 0, \pi_4 \neq 0, \pi_5 \neq 0, \pi_6 \neq 0, \pi_7 \neq 0. \end{cases}$$

إحصائية الاختبار هي F-statistics (Wald test)، و القرار هو على النحو التالي: إذا كانت قيمة F-stat أكبر من الحد العلوي للقيم الحرجة، فإننا نرفض فرضية العدم بعدم وجود علاقة تكامل مشترك. أما إذا كانت F-stat أقل من الحد الأدنى للقيم الحرجة، فإننا نقبل فرضية العدم بعدم وجود علاقة تكامل مشترك. أما إذا كانت القيمة المحسوبة لإحصائية **F** تقع ما بين الحد الأعلى و الحد الأدنى للقيم الحرجة المقترحة من قبل Pesaran and al (2001)، عندئذ لا يمكن أن نقرر.

قيمة الحد الأدنى تفترض أن كل المتغيرات ساكنة في قيمها الأصلية (في مستواها)، بمعنى أنها متكاملة من الرتبة صفر I(0). أما قيمة الحد الأعلى فتفترض أن المتغيرات ساكنة في الفروق الأولى لقيمها، بمعنى أنها متكاملة من الرتبة واحد الصحيح I(1).[1]

الخطوة الثانية تتمثل في تقدير معلمات النموذج في المدى القصير و المدى الطويل. يكون ذلك بعد التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة.

قبل تقدير المعادلة ينبغي دراسة الخصائص الإحصائية للمتغيرات و بصفة خاصة دراسة الاستقرارية. الهدف هو كشف العلاقة في المدى الطويل و تفادي التقديرات الزائفة التي قد تنتج في حال كانت السلاسل المستخدمة في التقدير غير مستقرة.

[1] مجدي الشوربجي. أثر النمو الاقتصادي على العمالة في الاقتصاد المصري. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا: العدد السادس. ص. 158.

تم اختبار جذر الوحدة لمتغيرات النموذج بواسطة اختبار (Augmented Dickey Fuller Test) . بالنسبة لدرجة التأخير فقد حددت اعتمادا على أقل قيمة لمعياري **أكاييك وشوارز (**max p = 4**).** الجدول التالي يلخص درجة تكامل السلاسل الزمنية المشكلة للنموذج :

المتغيرات	IMPO	AGRI	INDU	ST	PIBI	PIBA	PIB
درجة التكامل	I(1)	I(1)	I(1)	I(1)	I(1)	I(0)	I(1)

في حال كانت القيمة الحرجة (حسب Mackinnon 1996) عند درجة معنوية 5 % أكبر من القيمة المحسوبة لاختبار ديكي فولر (ADF) (بالقيمة المطلقة)، هذا يعني قبول فرضية العدم، أي المتغير يحتوي على جذر وحدة، و بالتالي السلسلة غير مستقرة. أما إذا كانت القيمة المحسوبة لاختبار ديكي فولر أكبر من القيمة الحرجة فإن السلسة مستقرة (نتائج اختبار جذر الوحدة هي مفصلة في الملحق رقم 02).

بإجراء الفروق الأولى على السلاسل الزمنية غير المستقرة، تحصلنا على سلاسل زمنية مستقرة.
بعد التأكد من شرط تطبيق منهجية ARDL و المتمثل في درجة تكامل السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة من خلال اختبار جذر الوحدة، بحيث درجة تكامل جميع المتغيرات هي متكاملة من الدرجة(1)I، ما عدا سلسلة نمو الإنتاج الفلاحي (PIBA) التي هي مستقرة في المستوى (0)I. سوف نختبر وجود علاقة تكامل مشترك.

- **اختبار علاقة التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود:**

قيمة إحصائية التكامل المشترك هي F= 8.506578 و حدود القيم الحرجة عند مختلف درجات المعنوية المقترحة من قبل Pesaran and al (2001) هي موضحة في الجدول التالي:

الجدول 6. 2 . اختبارات الحدود

F-statistic = 8.506578		
القيم الحرجة		
مستويات المعنوية	الحد السفلي	الحد العلوي
10%	1.99	2.94
5%	2.27	3.28
2.5%	2.55	3.61
1%	2.88	3.99

يوضح الجدول (6. 2) أن F-stat هي أكبر من الحد العلوي للقيمة الحرجة عند مختلف درجات المعنوية (1 % ، 5 % ، 10 %)، و بالتالي نرفض فرضية العدم و نقبل الفرضية البديلة بوجود علاقة توازنية طويلة الأجل .

بعد التأكد من وجود علاقة طويلة الأجل بين النمو الاقتصادي و محدداته، سوف نقوم بتقدير معالم هذه العلاقة وفقا لمنهجية ARDL بالاعتماد على برنامج Eviews 09. اعتمادا على معيار Schwarz) (Bayesian Criterion تم تحديد فترات التباطؤ، و تبين أن النموذج (4، 3 ، 2، 4، 4، 4، 4) هو النموذج الأمثل. نتائج التقدير في المديين القصير و الطويل هي موضحة في الجدول التالي:

الجدول 6. 3 . تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (4، 3 ، 2، 4، 4، 4، 4).

Included observation : 41 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob
Short run : Dependent Variable : **DPIB**				
$D(PIB_{(-1)})$	-0.746571	0.092618	-8.060748	0.0000
$D(PIB_{(-2)})$	0.344761	0.081707	4.219466	0.0022
$D(PIB_{(-3)})$	0.348838	0.058041	6.010191	0.0002
$D(PIBA)$	-0.296148	0.047133	-6.283227	0.0001
$D(PIBA_{(-1)})$	0.474087	0.047719	9.934962	0.0000
$D(PIBA_{(-2)})$	0.358002	0.037507	9.544931	0.0000
$D(PIBI)$	0.869703	0.068947	12.614068	0.0000
$D(PIBI_{(-1)})$	0.133591	0.055258	2.417582	0.0388
$D(ST)$	3.663947	0.800086	4.579443	0.0013
$D(ST_{(-1)})$	3.419475	0.967799	3.533249	0.0064
$D(ST_{(-2)})$	3.829235	0.841832	4.548695	0.0014
$D(ST_{(-3)})$	7.451488	1.026343	7.260232	0.0000
$D(INDU)$	0.556824	0.089045	6.253303	0.0001
$D(INDU_{(-1)})$	0.572860	0.110367	5.190488	0.0006
$D(INDU_{(-2)})$	0.412823	0.098628	4.185657	0.0024
$D(INDU_{(-3)})$	1.031083	0.110173	9.358753	0.0000
$D(AGRI)$	3.223906	0.430893	7.481923	0.0000
$D(AGRI_{(-1)})$	-0.206323	0.346082	-0.596168	0.5658
$D(AGRI_{(-2)})$	-0.666100	0.321592	-2.071258	0.0682
$D(AGRI_{(-3)})$	3.559593	0.387207	9.192989	0.0000
$D(IMPO)$	0.632331	0.068587	9.219331	0.0000
$D(IMPO_{(-1)})$	0.924112	0.100196	9.223066	0.0000
$D(IMPO_{(-2)})$	0.625249	0.092450	6.763079	0.0001
$D(IMPO_{(-3)})$	0.381435	0.078608	4.852346	0.0009
$ECM_{(-1)}$	0.032140	0.002922	10.999202	0.0000

Long-run : Dependent Variable : **PIB**				
PIBA	30.654734	369.611888	0.082938	0.9357
PIBI	-29.404640	361.104593	-0.081430	0.9369
ST	-54.569083	657.866938	-0.082949	0.9357
INDU	4.059261	49.149326	0.082590	0.9360
AGRI	-83.442900	997.566373	-0.083646	0.9352
IMPO	23.571485	284.504045	0.082851	0.9358
C	593.085007	7078.911192	0.083782	0.9351

توضح نتائج الجدول (**6. 3**) أن النموذج غير صالح لا من الناحية الإحصائية، لا من الناحية الاقتصادية. من الناحية الاقتصادية قد يرفض النموذج لمجموعة من الأسباب: السبب الأول متمثل في الأثر السلبي لمعدل النمو الصناعي على النمو الاقتصادي و هو ما يتعارض مع النظرية الاقتصادية و نماذج النمو. السبب الثاني متمثل في المضاعفات الكبيرة جدا للمتغيرات المستقلة و التي هي عبارة عن معدلات نمو، يعني على سبيل المثال الزيادة في معدل النمو الفلاحي ب 1 % تؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي بأكثر من 30 % و هو ما لا يقبل تماما لا من الناحية النظرية، لا من الناحية التطبيقية. السبب الثالث مرتبط بالقيمة الايجابية الكبيرة للثابت (593.08) و التي تعني أنه في حالة انعدام جميع المتغيرات المستقلة فإن معدل النمو الاقتصادي يساوي 593.08 %، و بالتالي المتغيرات المستخدمة لها تأثير ضعيف جدا على النمو الاقتصادي و لا تقوم بتفسيره.

أما من الناحية الإحصائية فإن عدم صلاحية النموذج ترجع إلى ما يلي: جميع المتغيرات هي غير معنوية إحصائيا عند مختلف درجات المعنوية، كما أن الإشارة الموجبة لمعامل تصحيح الخطأ تنفي وجود علاقة تكامل مشترك.

عدم صلاحية النموذج قد ترجع إما لجودة المعطيات المستخدمة، أو هي مرتبطة بالنموذج نفسه و الذي لا يعبر عن الظاهرة محل الدراسة، كغياب غياب متغير أو عدة متغيرات مهمة في النموذج.
حاولنا حل المشكل بعد ذلك من خلال تقدير النموذج بطريقة المربعات الصغرى، كما قمنا باستخدام معطيات أخرى للمتغيرات و من قواعد بيانات مختلفة (على غرار المعطيات المتوفرة في الديوان الوطني للإحصائيات)، النتيجة كانت مقبولة من الناحية الإحصائية، لكن عدم توافق بعض النتائج مع النظرية الاقتصادية لازمت النموذج.

لحل المشكل المشار إليه أعلاه و الذي يتكرر كثيرا في الدراسات من هذا النوع، اختبرنا مجموعة من المتغيرات لإضافتها في النموذج على غرار (الانفتاح التجاري، الصادرات، نمو القيمة المضافة لقطاع الخدمات، حصة الخدمات من الناتج الداخلي الخام، و أخيرا متغير دعم الإنتاج و المنتجين). المتغير

الوحيد الذي أعطانا نتائج مقنعة و الذي يعتبر مهم جدا لدراستنا هو متغير دعم الدولة للإنتاج الفلاحي و المنتجين (SP).

ليصبح النموذج كما يلي:

PIB = f (PIBA, PIBI, ST, SP, INDU, AGRI, IMPO) ………(3)

سلسلة دعم الإنتاج الفلاحي و المنتجين (SP) هي متكاملة من الدرجة الأولى I(1) و بالتالي يمكن تقدير النموذج باستخدام طريقة ARDL.

نموذج ARDL للمعادلة 3 يكتب على الشكل التالي:

$$\boldsymbol{\Delta PIB_t} = a_0 + \sum_{j=1}^{P_1} \beta_j\, \Delta PIB_{t-j} + \sum_{j=0}^{p_2} \gamma_j\, \Delta PIBA_{t-j} + \sum_{j=0}^{p_3} \delta_j\, \Delta PIBI_{t-j} + \sum_{j=0}^{p_4} \lambda_j\, \Delta ST_{t-j} + \sum_{j=0}^{p_5} \theta_j\, \Delta SP_{t-j} + \sum_{j=0}^{p_6} \vartheta_j\, \Delta INDU_{t-j} + \sum_{j=0}^{p_7} \mu_j\, \Delta AGRI_{t-j} + \sum_{j=0}^{p_8} \eta_j\, \Delta IMPO_{t-j} + \pi_1\, PIB_{t-1} + \pi_2\, PIBA_{t-1} + \pi_3\, PIBI_{t-1} + \pi_4\, ST_{t-1} + \pi_5\, SP_{t-1} + \pi_6\, INDU_{t-1} + \pi_7\, AGRI_{t-1} + \pi_8\, IMPO_{t-1} + \varepsilon_t \quad \ldots\ldots \textbf{(4)}$$

- **اختبار علاقة التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود:**

سوف نختبر الفرضية التالية:

$$\begin{cases} H_0 : & \pi_1 = \pi_2 = \pi_3 = \pi_4 = \pi_5 = \pi_6 = \pi_7 = \pi_8 = 0 . \\ H_1 : & \pi_1 \neq 0, \pi_2 \neq 0, \pi_3 \neq 0, \pi_4 \neq 0, \pi_5 \neq 0, \pi_6 \neq 0, \pi_7 \neq 0, \pi_8 \neq 0 . \end{cases}$$

قيمة إحصائية التكامل المشترك هي F= 33.80485 و حدود القيم الحرجة عند مختلف درجات المعنوية المقترحة من قبل Pesaran and al (2001) هي موضحة في الجدول التالي:

الجدول 4.6 . اختبارات الحدود.

F-statistic = 33.80485		
القيم الحرجة		
الحد العلوي	الحد السفلي	مستويات المعنوية
2.89	1.92	10%
3.21	2.17	5%
3.51	2.43	2.5%
3.9	2.73	1%

يوضح الجدول (6. 4) أن F-stat هي أكبر من الحد العلوي للقيمة الحرجة عند مختلف درجات معنوية (1 % ، 5 % ، 10 %)، و بالتالي نرفض فرضية العدم و نقبل الفرضية البديلة بوجود علاقة توازنية طويلة الأجل .

بعد التأكد من وجود علاقة طويلة الأجل بين معدل نمو الاقتصادي و محدداته، سوف نقوم بتقدير معالم هذه العلاقة وفقا لمنهجية ARDL. اعتمادا على معيار (Schwarz Bayesian Criterion) تم تحديد فترات التباطؤ، و تبين أن النموذج (4، 3 ، 3، 4، 4، 4، 4، 3) هو النموذج الأمثل. نتائج التقدير في المديين القصير و الطويل هي موضحة في الجدول التالي:

الجدول 5.6 . تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (4، 3 ، 3، 4، 4، 4، 4، 3).

Included observation : 41 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob
Short run : Dependent Variable : DPIB				
D(PIB(-1))	0.731782	0.057848	12.650056	0.0002
D(PIB(-2))	1.591100	0.067422	23.599101	0.0000
D(PIB(-3))	0.721217	0.031615	22.812549	0.0000
D(PIBA)	-0.245202	0.018478	-13.270116	0.0002
D(PIBA(-1))	0.539075	0.021324	25.279739	0.0000
D(PIBA(-2))	0.425587	0.015700	27.107559	0.0000
D(PIBI)	0.474540	0.017742	26.747212	0.0000
D(PIBI(-1))	0.116432	0.023387	4.978564	0.0076
D(PIBI(-2))	-0.161202	0.019479	-8.275572	0.0012
D(ST)	-0.415509	0.253255	-1.640677	0.1762
D(ST(-1))	2.365872	0.360030	6.571319	0.0028
D(ST(-2))	0.628846	0.376467	1.670389	0.1702
D(ST(-3))	2.315837	0.317306	7.298429	0.0019
D(SP)	-3.476800	0.295503	-11.765686	0.0003
D(SP(-1))	-2.100121	0.253823	-8.273956	0.0012
D(SP(-2))	3.417324	0.272395	12.545482	0.0002
D(SP(-3))	2.965939	0.254217	11.666953	0.0003
D(INDU)	0.712644	0.042940	16.596237	0.0001
D(INDU(-1))	0.337803	0.044879	7.526954	0.0017
D(INDU(-2))	0.740018	0.045149	16.390403	0.0001
D(INDU(-3))	1.380480	0.047951	28.789591	0.0000
D(AGRI)	3.287815	0.183766	17.891273	0.0001
D(AGRI(-1))	2.770496	0.200157	13.841614	0.0002
D(AGRI(-2))	2.831264	0.187322	15.114437	0.0001
D(AGRI(-3))	6.597704	0.227001	29.064649	0.0000
D(IMPO)	0.345156	0.027093	12.739569	0.0002
D(IMPO(-1))	0.118168	0.031130	3.795943	0.0192
D(IMPO(-2))	-0.292087	0.030323	-9.632664	0.0006
ECM(-1)	-1.208690	0.040008	-30.211439	0.0000

Long-run : Dependent Variable : PIB				
PIBA	-0.869084	0.263170	-3.302366	0.0299
PIBI	0.204306	0.233178	0.876181	0.4304
ST	1.082510	0.323232	3.349017	0.0286
SP	-2.955807	0.768758	-3.844915	0.0184
INDUPIB	0.691793	0.216054	3.201939	0.0328
AGRIPIB	1.402213	0.554629	2.528201	0.0648
IMPO	-0.517931	0.137176	-3.775659	0.0195
C	-39.477410	13.557374	-2.911877	0.0436
R^2 = 0.9967; adjusted R^2 = 0.9677; SE = 0.488485; SSR = 0.954469 F-Stat = 34.29353; prob(F-Stat)= 0.001719; DW=2.816675				

توصلنا بعد تقدير النموذج الثاني بطريقة ARDL إلى التأثير السلبي لنمو الإنتاج الفلاحي، دعم المنتجين و الواردات الغذائية على النمو الاقتصادي في المدى الطويل، فالزيادة ب 1 % في نمو الإنتاج الفلاحي تؤدي إلى انخفاض معدل النمو الاقتصادي ب 0.86 %، هذه النتيجة إن كانت مقبولة إحصائيا إلا أنها قد تأخذ بتحفظ من الجانب الاقتصادي، رغم ذلك الإشارة السلبية لمساهمة القطاع الفلاحي في النمو الاقتصادي قابلة للتفسير نسبيا بالنظر إلى الجدل الدائر حول دور الفلاحة في النمو الاقتصادي في البلدان النامية، و أهمية التحسن في إنتاجية العوامل في الفلاحة لكي تصبح مساهمة الفلاحة في النمو الاقتصادي أمرا ممكنا. التأثير السلبي على النمو الاقتصادي في المدى الطويل جاء كذلك من جانب دعم الإنتاج الفلاحي و المنتجين و الواردات الغذائية، بحيث الزيادة ب 1 % في الدعم الحكومي للإنتاج و المنتجين يؤدي إلى انخفاض معدل النمو الاقتصادي ب 2.95 %، أما بالنسبة للواردات الغذائية فإن الزيادة بنفس النسبة تؤدي إلى انخفاض معدل النمو الاقتصادي ب 0.51 %.

تأثير باقي المتغيرات على النمو الاقتصادي جاء ايجابيا، بحيث الزيادة ب 1 % في معدل النمو الصناعي، الدعم الكلي للقطاع الفلاحي، حصة الصناعة من الناتج الداخلي الخام و حصة الفلاحة من الناتج الداخلي الخام تؤدي إلى الزيادة في معدل النمو الاقتصادي في المدى الطويل ب 0.20 % ، 1.08 % ، 0.69 % و 1.40 % على التوالي.

طبيعة العلاقة في المدى القصير جاءت مختلفة قليلا عن العلاقة في المدى الطويل، اختلاف الأثر جاء على مستوى متغير الدعم الكلي و متغير الواردات الغذائية، الأول جاء بالإشارة السالبة في نموذج تصحيح الخطأ أما الثاني فإشارته موجبة. أما تأثير باقي المتغيرات على معدل النمو الاقتصادي في المدى القصير فهو موافق لتأثيراتها في المدى الطويل.

يتبين من نتائج تقدير تصحيح الخطأ بأن هناك علاقة ديناميكية قصيرة الأجل بين معدل النمو الاقتصادي و بين المتغيرات المفسرة و هذا راجع للخطأ المقدر سالب الإشارة و المعنوي إحصائيا. بينما

معامل تصحيح الخطأ المساوي (1.20-) الذي يقيس سرعة العودة إلى وضع التوازن في المدى الطويل. أيضا، الإشارة السالبة للخطأ المقدر تدعم وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين المتغيرات.

بالنسبة لمعنوية المعلمات، ما عدا معامل النمو الصناعي غير المعنوي إحصائيا، جميع المتغيرات الأخرى بما فيها الثابت لها معنوية إحصائيا عند درجة 5 % (حصة الفلاحة من الناتج الداخلي الخام لها معنوية إحصائية عند 7 %) . كما أن المتغيرات المستقلة المستخدمة في النموذج لها قدرة تفسيرية و تشرح قدرا كبيرا من المتغير التابع ($R^2 = 0.97$).

كذلك، تقارب القيم المقدرة مع القيم الحقيقية كما هو موضح في الشكل (6. 1) تدعم جودة و صلاحية النموذج و يمكن الاعتماد عليه في تحليل و تفسير النتائج.

الشكل 1.6 . القيم الحقيقية و المقدرة و البواقي:

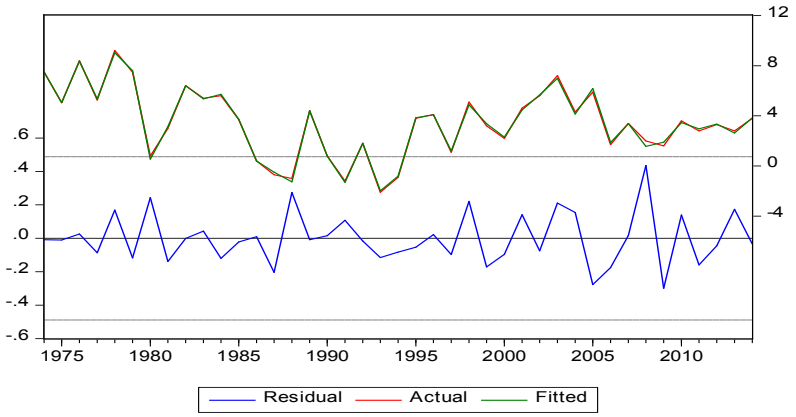

- **اختبار استقرار النموذج:**

اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات الأجلين القصير والطويل سوف تتم من خلال اختبارين تم اقتراحهما من قبل Brown, Durbin, and Evans (1975) هما: اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM) و اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (CUSUM of Squares).

يعد هذان الاختباران من أهم الاختبارات في هذا المجال لأنه يوضح أمرين مهمين وهما تبيان وجود أي تغير هيكلي في البيانات، ومدى استقرار وانسجام المعلمات طويلة الأمد مع المعلمات قصيرة الأمد. وأظهرت الكثير من الدراسات أن مثل هذه الاختبارات دائما نجدها مصاحبة لمنهجية ARDL.[1]

يتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة لصيغة تصحيح الخطأ لنموذج ARDL إذا وقع الشكل البياني لإحصاء كل من (CUSUM) و (CUSUM of Squares) داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية

[1] دحماني محمد ادريوش، ناصور عبد القادر. مرجع سبق ذكره.

5 %. من ثم تكون هذه المعاملات غير مستقرة إذا انتقل الشكل البياني لإحصاء الاختبارين المذكورين خارج الحدود الحرجة عند هذا المستوى[1].

الشكل 2.6 . الشكل البياني لاختبار كل من المجموع التراكمي للبواقي المعاودة و اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة.

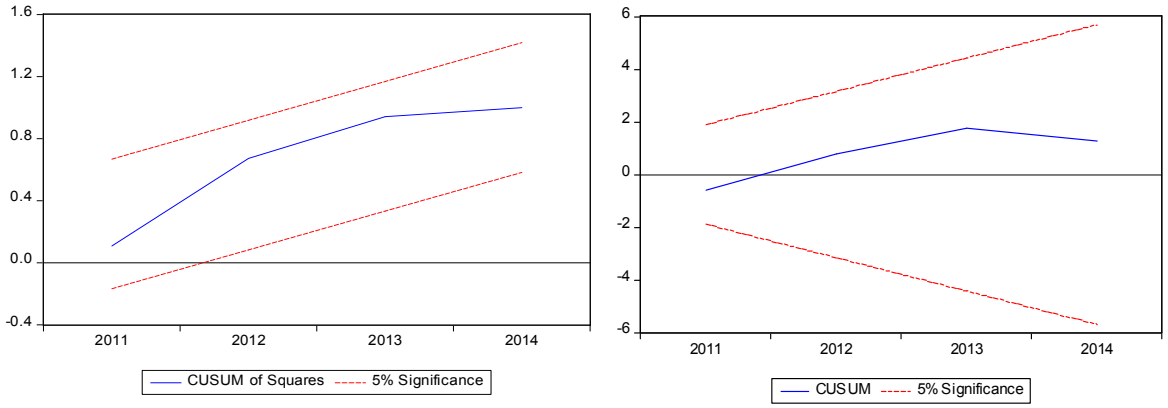

يتضح من الشكل (6. 2) أن المعاملات المقدرة للنموذج هي مستقرة هيكليا خلال فترة الدراسة، نظرا لوقوع الرسم البياني للاختبارين (CUSUM) و (CUSUM of Squares) داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5 %.

2.3. أثر الدعم الفلاحي على نمو الإنتاج الفلاحي في الجزائر:

في القسم الثاني من الدراسة التطبيقية سنحاول تفسير نمو الإنتاج الفلاحي باعتباره أحد أهم المؤشرات المعبرة عن أداء القطاع. إمكانية اشتغال السببية في الاتجاه المعاكس أي من النمو الاقتصادي و الاقتصاد غير الفلاحي إلى النمو الفلاحي، إضافة إلى اختلاف الأثر في كثير من الأحيان بين تأثير الدعم على القطاع الفلاحي و النمو الاقتصادي حسب عديد الدراسات السابقة قادنا إلى تقدير هذا النموذج. النمو الفلاحي هو المتغير التابع في هذا النموذج و النمو الاقتصادي متغير مستقل مع المتغيرات المستقلة الأخرى.

يأخذ النموذج الشكل الخطي التالي:

$$PIBA = f\ (PIB, PIBI, ST, SP, INDU, AGRI, IMPO) \ldots\ldots\ldots(5)$$

بينا سابقا أنه لا يوجد أيا من المتغيرات متكاملة من درجة أكبر من (1)I، و بالتالي يمكن تقدير النموذج بواسطة طريقة ARDL.

بعد التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، قمنا بتقدير النموذج و الذي جاءت نتائجه في المدى الطويل على النحو التالي:

[1] مجدي الشوربجي. مرجع سبق ذكره.

Long-run : Dependent Variable : **PIBA**				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob
PIB	-0.941984	0.768315	-1.226039	0.3450
PIBI	0.909746	1.394943	0.652174	0.5812
ST	1.483032	0.618705	2.396992	0.1387
SP	-1.815723	2.443768	-0.743002	0.5349
INDU	0.386723	0.686599	0.563244	0.6300
AGRI	2.051810	1.173043	1.749135	0.2224
IMPO	-0.677101	0.230685	-2.935171	0.0991
C	-34.307362	26.214961	-1.308694	0.3208

يتضح من الجدول عدم صلاحية النموذج من الناحية الإحصائية، نلاحظ أن كل المتغيرات هي من دون معنوية إحصائية، كما أن الإشارة السالبة لمساهمة الدعم للإنتاج الفلاحي في نمو الإنتاج الفلاحي تختلف مع النظرية الاقتصادية و نتائج الدراسات التجريبية. لحل المشكل قمنا بحذف متغير من النموذج، و البداية باختبار النموذج من دون متغير حصة الفلاحة من الناتج الداخلي الخام، ثم تقدير النموذج من دون حصة الصناعة من الناتج الداخلي الخام. اخترنا هذين المتغيرين بالنظر إلى عدم استخدامهما في الدراسات السابقة لتفسير النمو الفلاحي، إضافة إلى الارتباط القوي بين المتغيرين (r=0.70). توصلنا إلى نتائج أفضل بعد حذف متغير حصة الصناعة من الناتج الداخلي الخام (INDU).

بعد حذف متغير حصة الصناعة من الناتج الداخلي الخام يصبح الشكل الخطي للنموذج على النحو التالي:

$$PIBA = f\ (PIB, PIBI, ST, SP, AGRI, IMPO) \ldots\ldots\ldots(6)$$

نموذج ARDL الخاص بالمعادلة 6 يكتب كما يلي:

$$\boldsymbol{\Delta PIBA_t} = a_0 + \sum_{j=1}^{P_1} \beta_j\, \Delta PIBA_{t-j} + \sum_{j=0}^{p_2} \gamma_j\, \Delta PIB_{t-j} + \sum_{j=0}^{p_3} \delta_j\, \Delta PIBI_{t-j} + \sum_{j=0}^{p_4} \lambda_j\, \Delta ST_{t-j} + \sum_{j=0}^{p_5} \theta_j\, \Delta SP_{t-j} + \sum_{j=0}^{p_6} \vartheta_j\, \Delta AGRI_{t-j} + \sum_{j=0}^{p_7} \mu_j\, \Delta IMPO_{t-j} + \pi_1\, PIBA_{t-1} + \pi_2\, PIB_{t-1} + \pi_3\, PIBI_{t-1} + \pi_4\, ST_{t-1} + \pi_5\, SP_{t-1} + \pi_6\, AGRI_{t-1} + \pi_7\, IMPO_{t-1} + \varepsilon_t \ldots\ldots\ldots\mathbf{(7)}$$

- **اختبار علاقة التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود:**

سوف نقوم باختبار وجود علاقة تكامل مشترك من خلال اختبار الفرضية التالية:

$$\begin{cases} H_0 : \pi_1 = \pi_2 = \pi_3 = \pi_4 = \pi_5 = \pi_6 = \pi_7 = 0 . \\ H_1 : \pi_1 \neq 0, \pi_2 \neq 0, \pi_3 \neq 0, \pi_4 \neq 0, \pi_5 \neq 0, \pi_6 \neq 0, \pi_7 \neq 0 . \end{cases}$$

قيمة إحصائية التكامل المشترك هي F= 10.50472 و حدود القيم الحرجة عند مختلف درجات المعنوية المقترحة من قبل Pesaran and al (2001) هي موضحة في الجدول التالي:

الجدول 6.6 .اختبارات الحدود.

F-statistic = 10.50472		
القيم الحرجة		
مستويات المعنوية	الحد السفلي	الحد العلوي
10%	1.99	2.94
5%	2.27	3.28
2.5%	2.55	3.61
1%	2.88	3.99

يوضح **الجدول (6. 6)** أن F-stat هي أكبر من الحد العلوي للقيمة الحرجة عند مختلف درجات معنوية (1 % ، 5 % ، 10 %)، و بالتالي نرفض فرضية العدم و نقبل الفرضية البديلة بوجود علاقة توازنية طويلة الأجل .

بعد التأكد من وجود علاقة طويلة الأجل بين نمو الإنتاج الفلاحي و محدداته، سوف نقوم بتقدير معالم هذه العلاقة وفقا لمنهجية ARDL بالاعتماد على برنامج Eviews 09 . اعتمادا على معيار (Schwarz Bayesian Criterion) تم تحديد فترات التباطؤ، و تبين أن النموذج (4، 2 ، 0، 4، 1، 2، 4) هو النموذج الأمثل. نتائج التقدير في المديين القصير و الطويل هي موضحة في الجدول التالي (**7.6**).

يوضح الجدول التأثير الايجابي لأغلب المتغيرات على نمو الإنتاج الفلاحي في المدى الطويل ما عدى الواردات الغذائية التي جاءت إشارتها سالبة. الأثر الأكبر أهمية جاء من جانب حصة الفلاحة من الناتج الداخلي الخام، بحيث الزيادة في حصة الفلاحة من الناتج الداخلي الخام ب 01 % تؤدي إلى زيادة معدل نمو الإنتاج الفلاحي في المدى الطويل ب 3.63 %، كما أن زيادة الدعم الكلي للقطاع الفلاحي ب 01 % تؤدي إلى زيادة معدل نمو الإنتاج الفلاحي ب 1.22 %، في حين زيادة الدعم للمنتجين ينفس النسبة يؤدي إلى نمو الإنتاج الفلاجي ب 0.54 %. كذلك، بينت نتائج التقدير في المدى الطويل التأثير الايجابي للنمو الاقتصادي و النمو الصناعي على النمو الفلاحي بمعاملات 1.39 و 0.15 على التوالي. التأثير السلبي على نمو الإنتاج الفلاحي و بمعنوية إحصائية عند مختلف درجات المعنوية هو من جانب نمو الواردات الغذائية بحيث الزيادة في الواردات الغذائية ب 01 % يؤدي إلى انخفاض نمو القيمة المضافة في القطاع الفلاحي بنسبة 0.66 %.

الجدول 7.6 . تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (4، 2، 0، 4، 1، 2، 4).

Included observation : 41 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob
Short run : Dependent Variable : **DPIBA**				
$D(PIBA_{(-1)})$	0.551857	0.111450	4.951594	0.0001
$D(PIBA_{(-2)})$	0.216273	0.077912	2.775871	0.0129
$D(PIBA_{(-3)})$	-0.140532	0.051285	-2.740195	0.0140
$D(PIB)$	-0.391169	0.260985	-1.498818	0.1523
$D(PIB_{(-1)})$	-1.139565	0.184906	-6.162957	0.0000
$D(PIBI)$	0.342993	0.147435	2.326409	0.0326
$D(ST)$	3.976921	2.154646	1.845743	0.0824
$D(ST_{(-1)})$	6.002797	2.786817	2.153998	0.0459
$D(ST_{(-2)})$	6.722267	3.054989	2.200423	0.0419
$D(ST_{(-3)})$	14.997407	2.683903	5.587909	0.0000
$D(SP)$	-6.847039	1.903110	-3.597815	0.0022
$D(AGRI)$	6.803805	0.474937	14.325689	0.0000
$D(AGRI_{(-1)})$	-5.041384	0.457489	-11.019686	0.0000
$D(IMPO)$	0.134732	0.169843	0.793272	0.4386
$D(IMPO_{(-1)})$	0.496335	0.196864	2.521208	0.0220
$D(IMPO_{(-2)})$	1.085808	0.199473	5.443391	0.0000
$D(IMPO_{(-3)})$	0.569681	0.203683	2.796899	0.0124
$ECM_{(-1)}$	-1.617409	0.152261	-10.622595	0.0000
Long-run : Dependent Variable : **PIBA**				
PIB	1.398793	0.450206	3.107003	0.0064
PIBI	0.157221	0.183100	0.858663	0.4025
ST	1.227110	0.382097	3.211515	0.0051
SP	0.549227	1.338865	0.410218	0.6868
AGRIPIB	3.636387	0.805496	4.514471	0.0003
IMPO	-0.662594	0.191315	-3.463363	0.0030
C	-35.094494	11.673313	-3.006387	0.0079
R^2 = 0.9546; adjusted R^2 = 0.8933; SE = 3.435213; SSR = 200.6117 F-Stat = 15.56756; $prob_{(F-Stat)}$= 0.0000; DW=2.580117				

بالنسبة لنموذج تصحيح الخطأ، النتائج تختلف قليلا عن المدى الطويل، الاختلاف يكمن في التأثير السلبي لمعدل النمو الاقتصادي و دعم المنتجين و التأثير الايجابي للواردات الغذائية على نمو الإنتاج الفلاحي في المدى القصير، أما تأثير باقي المتغيرات على نمو الإنتاج الفلاحي فهو موافق لتأثيراتها في المدى الطويل.

يتبين من نتائج تقدير تصحيح الخطأ بأن هناك علاقة ديناميكية قصيرة الأجل بين معدل نمو الإنتاج الفلاحي و بين المتغيرات المفسرة و هذا راجع للخطأ المقدر سالب الإشارة و المعنوي إحصائيا الذي يمكن تفسيره على أنه يقيس نسبة اختلال التوازن في المتغير التابع التي يمكن تصحيحها من فترة زمنية لأخرى. بينما معامل تصحيح الخطأ المساوي (1.61-) أي 161 %من معدل نمو الإنتاج الفلاحي يمكن تصحيحها من فترة لأخرى. أيضا، الإشارة السالبة للخطأ المقدر تدعم وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين المتغيرات.

يوضح الجدول أعلاه كذلك المعنوية الإحصائية لأغلب المتغيرات المستقلة و الثابت (ما عدا النمو الصناعي و دعم المنتجين) عند مختلف درجات المعنوية (1 %، 5 %، 10 %). كما أن المتغيرات المستقلة المستخدمة في النموذج لها قدرة تفسيرية و تشرح قدرا كبيرا من المتغير التابع ($R^2 = 0.89$).

التمثيل البياني للقيم الحقيقية و المقدرة يبين تقارب القيم المقدرة مع القيم الحقيقية كما هو موضح في الشكل (3. 6)، و هو ما يؤكد جودة و صلاحية النموذج و يمكن الاعتماد عليه في تحليل و تفسير النتائج.

الشكل 3.6 . القيم الحقيقية و المقدرة و البواقي.

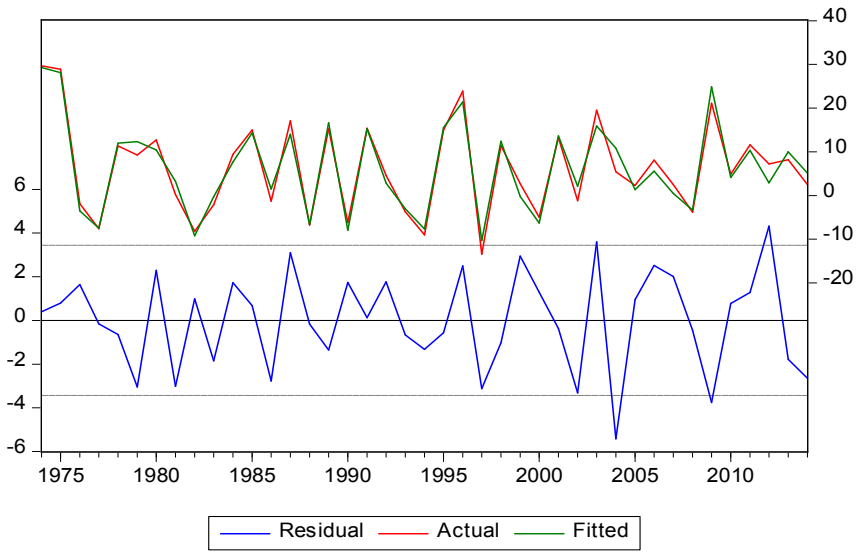

- **اختبار استقرار النموذج:**

يتضح من الشكل (4. 6) أن هناك استقرارا هيكليا و انسجاما في النموذج بين النتائج في المدى الطويل و المدى القصير، نظرا لوقوع الرسم البياني لاختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM) و اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (CUSUM of Squares) داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5 %.

الشكل 4.6 . الشكل البياني لاختبار كل من المجموع التراكمي للبواقي المعاودة و اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة.

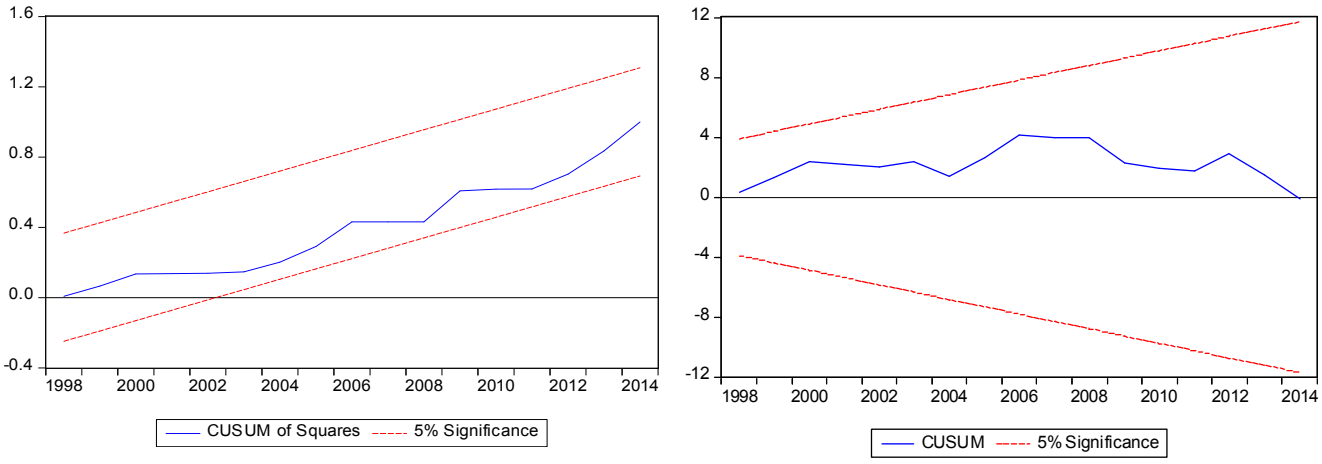

4.التفسير الاقتصادي للنتائج :

- **أثر الدعم الفلاحي:**

توصلنا إلى التأثير الايجابي لدعم المنتجين على نمو الإنتاج الفلاحي و السلبي على النمو الاقتصادي. التأثير الايجابي لدعم المنتجين على الإنتاج الفلاحي يفسر بزيادة الاستثمار الناتج عن الدعم الفلاحي، و بالتالي زيادة المدخلات، منطقيا هذا يؤثر إيجابا على الإنتاج الفلاحي .

أما التأثير السلبي لدعم الإنتاج والمنتجين على النمو الاقتصادي قد يرجع إلى تأثيرها على إنتاجية عوامل الإنتاج في الفلاحة، فمساهمة الفلاحة في النمو الاقتصادي في البلدان النامية مرتبط بالتحسن في إنتاجية عوامل الإنتاج، بل هناك من يعتبر أن تحسن إنتاجية عوامل الإنتاج في الفلاحة أمر ضروري لبدأ و استمرار عملية النمو الاقتصادي في البلدان النامية. الإنتاجية الفلاحية هي حساسة جدا لدعم الدولة، و بالتالي الأثر السلبي لدعم الدولة للقطاع الفلاحي على النمو الاقتصادي هو بسبب التأثير السلبي للدعم على الإنتاجية بحيث : سياسة الدعم الفلاحي قد تسمح لحجم أعلى من عوامل الإنتاج بالبقاء في هذا النشاط أكبر من الذي سيكون عليه خلافا لذلك (بدون دعم)، و منطقيا هذا يؤثر سلبا على الإنتاجية. إضافة إلى ذلك متلقي الدعم قد يصبح أقل حرصا على حماية ثروته نتيجة لضمانه حصة كبيرة من الدخل تأتي من الإعانة (تحمل الخطر من طرف الدولة)، و لم يعد يتصرف تصرف المؤسسة في البحث عن طرق ووسائل جديدة لتحسين الإنتاج و الإنتاجية. كما يمكن أن ينتج الأثر السلبي للدعم عن الأثر الذي يمكن أن تلحقه برامج الدعم على كفاءة التخصيص، فيصبح الإفراط في استخدام العامل المدعم على حساب العوامل الأخرى، ما قد يؤثر سلبا على الكفاءة و الإنتاجية، مع أثار أكبر على مستوى أسواق عوامل الإنتاج.

كذلك هناك من يعتبر أن القطاع الفلاحي هو قطاع الإنتاجية المنخفضة، بالتالي توجيه الاستثمارات العمومية في صيغة الدعم الفلاحي ناحية قطاع منخفض الإنتاجية هو في غير صالح النمو الاقتصادي.

في المقابل فإن الدعم أو الإنفاق الكلي للقطاع الفلاحي (ST) في شكل النفقات ذات المصالح العامة بغض النظر عن علاقتها المباشرة بالإنتاج و المنتجين (نفقات البنية التحتية، البحث و التكوين.....الخ) هي أفضل للنمو الاقتصادي و أفضل حتى لنمو القطاع الفلاحي من الدعم المقتصر على المصالح الفردية للمنتجين. هذه النتيجة تتوافق مع أغلب الدراسات التي تعتبر أن إجراءات الدعم غير المرتبطة بالإنتاج هي أفضل للنمو الاقتصادي و لتنافسية القطاع الفلاحي. كذلك، النتيجة المتوصل إليها من طرف Armas et al (2010) تأكد أن توجيه الإنفاق العام إلى تحسين الخدمات العامة هو أفضل من دعم المدخلات الخاصة حتى من ناحية النمو الفلاحي.

- **الأثر السلبي لنمو الإنتاج الفلاحي، و الأثر الايجابي للنمو الصناعي على النمو الاقتصادي:**

من الناحية النظرية، هناك من يعتبر أن القطاع الفلاحي هو قطاع الإنتاجية المنخفضة و بالتالي التوسع في قطاع منخفض الإنتاجية قد لا يكون في صالح النمو الاقتصادي، و القطاع الصناعي هو قطاع الإنتاجية المرتفعة و المحرك للنمو الاقتصادي.

الذين شككوا في دور الفلاحة في التنمية الاقتصادية طرحوا عديد الحجج، على سبيل المثال، (2010) Gollin أشار أن في عديد الدول النامية، النمو الزراعي لا يعني على الفور النمو الإجمالي، إذ لا بد من إستراتيجية من نوع ADLI.

كذلك هناك من يؤكد أن وفرة الموارد و الزراعة واسعة النطاق تعرقل النمو الاقتصادي. الحجة في ذلك هي أن الاعتماد الكبير على الموارد الطبيعية و الزراعة يؤدي إلى البحث المستمر عن الريع و فشل السياسة العمومية و قد لا يشجع التعليم و التجارة الخارجية و الادخار الحقيقي ما قد يؤخر النمو Gylfason, T (2000).

هذه النتيجة تؤيد الفكرة القائلة بأن القطاع الصناعي هو أساس النمو و التنمية الاقتصادية. دراسات عديدة تتفق مع هذه الفكرة و تعتبر أن القطاع الصناعي هو قطاع الإنتاجية المرتفعة، و بالتالي فإن انتقال فائض عوامل الإنتاج من القطاعات (القطاع الفلاحي و قطاع الخدمات) و التي اعتبرت منخفضة الإنتاجية إلى القطاع الصناعي هو الذي يحدث النمو الاقتصادي.

هذه النتيجة هي موافقة لفرضية كالدور و التي مفادها أن « انتقال فائض العمالة من القطاعات غير الصناعية إلى القطاع الصناعي الأكثر إنتاجية هو المحدد الرئيسي لمعدل الناتج، و بذلك استنتج كالدور

أن الإنتاج الصناعي هو أساس النمو..... كما يفترض كالدور بأن هناك علاقة طويلة الأجل بين الإنتاج الصناعي و التنمية الاقتصادية التي يمثلها الناتج الداخلي الخام » .[1]

بالنسبة لحالة الجزائر، النمو الذي شهده القطاع الفلاحي هو نتيجة طبيعية للنفقات الحكومية الكبيرة خاصة في السنوات الأخيرة، فالنمو الحاصل على مستوى الإنتاج الفلاحي يقابله زيادة في تكلفة الإنتاج، الأمر الذي ينعكس سلبا على إنتاجية العوامل في الفلاحة و النمو الاقتصادي. هذه النتيجة قد تدعم التأثير السلبي لدعم الإنتاج الفلاحي (SP) على النمو الاقتصادي و التي تم التوصل إليها سابقا.

- **الأثر السلبي للواردات الغذائية على نمو الإنتاج الفلاحي و على النمو الاقتصادي:**

هذه النتيجة تتوافق مع عديد الدراسات النظرية و التجريبية و التي تعتبر أن حجم أعلى من الواردات ينعكس سلبا على النمو الاقتصادي، و تفرق النظرية الاقتصادية عند دراسة أثر الواردات على النمو الاقتصادي بين صنفين: الصنف الأول يخص واردات عوامل الإنتاج و التكنولوجيا و التي تأثر إيجابا على النمو الاقتصادي بفضل ما يمكن أن تخلقه من إنتاج في المدى الطويل، أما الصنف الثاني من الواردات و المتمثل في واردات السلع الموجهة للاستهلاك النهائي على غرار السلع الغذائية و التي لها أثر سلبي على النمو الاقتصادي. كذلك يجب أن لا نهمل الجانب المعنوي في هذا الإطار، بحيث اللجوء في كل مرة إلى الواردات لتغطية الطلب المحلي على المواد الغذائية في الجزائر قد يقتل التحفيز للمنتجين المحليين لتغطية هذا الطلب، و تسود الفكرة بأن الفلاحين المحليين هم تلقائيا غير قادرين على مواجهة هذا الطلب ما يؤثر سلبا على نمو الإنتاج الفلاحي.

- **الأثر الايجابي للنمو الاقتصادي و النمو الصناعي على نمو الإنتاج الفلاحي:**

التأثير الايجابي للنمو الاقتصادي و النمو الصناعي على نمو الإنتاج الفلاحي هو موافق لعديد الدراسات السابقة التي تعتبر أن نمو الاقتصاد غير الفلاحي هو من أهم محددات النمو الفلاحي، سواء من خلال امتصاص فائض عوامل الإنتاج في القطاع الفلاحي من طرف القطاع الصناعي نتيجة للنمو المسجل في هذا الأخير، إضافة إلى روابط الإنتاج و الاستهلاك المهمة بين القطاع الفلاحي و القطاع الصناعي، فنمو المخرجات في القطاع الصناعي قد يستفيد منها القطاع الفلاحي (أسمدة، عتاد فلاحي، مخرجات تكنولوجية...). كذلك نمو قطاع الصناعات الغذائية قد يشكل طلب إضافي على المنتجات الفلاحية المنتجة محليا ما يعتبر حافزا للإنتاج الفلاحي.

في المقابل، الأثر الايجابي للنمو الاقتصادي على نمو الإنتاج الفلاحي هو ناتج عن زيادة المخصصات في شكل تحويلات مالية و إعانات للقطاع الفلاحي، ما يؤثر إيجابا على نمو الإنتاج الفلاحي. التأثير الايجابي

[1] يوسف يخلف مسعود و يوسف فرج الأصفر. قانون "كالدور" و تقدير العلاقة بين الإنتاج الصناعي و التنمية الاقتصادية للاقتصاد الليبي. بحوث اقتصادية عربية، العددان 69 – 70 / شتاء – ربيع 2015 .

للتحويلات الحكومية في شكل (دعم المنتجين أو نفقات كلية) على نمو الإنتاج الفلاحي و التي توصلنا إليها في نفس النموذج قد تدعم هذه النتيجة.

- **الأثر الايجابي لحصة الفلاحة و الصناعة من الناتج الداخلي الخام على النمو الاقتصادي:**

الأثر الايجابي لحصة الفلاحة من الناتج الداخلي الخام على النمو الاقتصادي هو مختلف عن نتائج الدراسات النظرية و التجريبية، و مع مسار النمو و التنمية الذي شهدته الدول، أين ترافق الارتفاع المستمر لمعدلات النمو الاقتصادي في هذه الدول مع الانخفاض التدريجي لحصة الفلاحة من الناتج الداخلي الخام، مقابل زيادة حصة القطاع الصناعي و قطاع الخدمات في الناتج الداخلي الخام. هذا المسار يؤدي حتى إلى زيادة الدخل لمن يعملون في القطاع الفلاحي، و هي النقطة التي أشار إليها عديد الباحثين على غرار Lewis (1954).

Kuznets (1966) يوضح أن مع تطور الاقتصاديات، حصة الفلاحة من الإنتاج و العمالة تنخفض .

Timmer et Akkus (2008) ، يؤكد أنه لا يوجد أي بلد تمكن من الانتقال السريع من التخلف دون الرفع من الإنتاجية في القطاع الفلاحي. و المسار يعني تحول هيكلي ناجح أين الفلاحة بفضل إنتاجية مرتفعة، توفير الغذاء و العمل، حتى تساعد الاقتصاد في مسار التحضر و التصنيع. المسار أيضا يقود إلى انخفاض الأهمية النسبية للفلاحة في الاقتصاد. قطاعات الصناعة و الخدمات تتطور بسرعة و يرجع ذلك جزئيا إلى تحفيز الفلاحة للتحديث و هجرة العمال من الريف إلى العمل الحضري.

العلاقة الطردية بين حصة الفلاحة من الناتج الداخلي الخام و النمو الاقتصادي، حتى و إن لم تتفق مع أغلب الدراسات و مسار النمو الاقتصادي لدى الدول، إلا أنها قابلة للتفسير نسبيا بالنسبة لحالة الجزائر و ذلك بالنظر لطبيعة النمو الاقتصادي في الجزائر و الذي يعتمد اعتمادا شبه كلي على قطاع المحروقات و بالتالي أثر التغير في توزيع النشاط الاقتصادي من قطاع إلى آخر (القطاع الفلاحي و الصناعي) من حيث مساهمته في النمو الاقتصادي قد لا تبدو واضحة بالنظر للمساهمة الضعيفة لهذه القطاعات في معدل النمو الاقتصادي في الجزائر.

- **الأثر الايجابي لحصة الفلاحة من الناتج الداخلي الخام على النمو الفلاحي:**

التأثير الايجابي لحصة الفلاحة من الناتج الداخلي الخام على النمو الاقتصادي قد تعتبر منطقية بالنظر إلى أن استحواذ الفلاحة على حصة أكبر من الاقتصاد يؤثر إيجابا على الإنتاج الفلاحي، بحيث يؤدي ذلك إلى زيادة الاهتمام بالفلاحة و جعلها مصدرا رئيسيا للدخل ما يؤدي إلى البحث المستمر على زيادة الإنتاج و الدخل.

تقرير التنمية في العالم لسنة 2008 يوضح أن نمو الناتج المحلي الإجمالي هو أعلى في الدول التي يبلغ فيها نصيب الناتج المحلي الإجمالي الفلاحي من الناتج الداخلي الخام نسبة أقل. في المقابل، الدول التي

تبلغ فيها حصة الفلاحة من الناتج المحلي الإجمالي نسبة أعلى تسجل معدل أعلى لنمو الناتج المحلي الإجمالي الفلاحي.

	الاقتصاديات القائمة على الفلاحة	الاقتصاديات التي تمر بمرحلة تحول
نمو الناتج المحلي الإجمالي (النمو السنوي 1993-2005،%)	3.7	6.3
الناتج المحلي الإجمالي الفلاحي كنصيب من المجموع(%)	29	13
نمو الناتج المحلي الإجمالي الفلاحي (النمو السنوي 1993-2005،%)	4	2.9
إسهام الفلاحة في نمو الناتج المحلي الإجمالي(1993-2005،%)	32	7

المصدر:FAO، المعطيات مأخوذة من تقرير البنك الدولي 2008 للتنمية في العالم.[1]

خاتمة الفصل:

توصلنا من خلال الدراسة القياسية إلى التأثير السلبي لسياسة الدعم المباشر للإنتاج الفلاحي و المنتجين على النمو الاقتصادي، في حين الدعم الكلي للقطاع الفلاحي بغض النظر عن علاقته بالإنتاج و المنتجين يؤثر إيجابا على النمو الاقتصادي. في المقابل كل من دعم المنتجين و الدعم الكلي يؤثران إيجابا على نمو الإنتاج الفلاحي، الأثر الأكبر هو من جانب الدعم الكلي.

النتيجة السالفة الذكر تقدم دعم فكري مفاده أن النفقات ذات المصالح العامة هي أفضل من ناحية النمو الاقتصادي و أفضل حتى لنمو الإنتاج الفلاحي من اقتصار الدعم على المصالح الخاصة للمنتجين.

أشارت نتائج التقدير كذلك إلى التأثير السلبي لنمو الإنتاج الفلاحي على النمو الاقتصادي، ما قد يفسر بأن التوسع في النشاط الفلاحي على مدى واسع هو في غير صالح النمو الاقتصادي. بالنسبة لحالة الجزائر، قد تشير هذه النتيجة إلى أن النمو الذي شهده القطاع الفلاحي هو نتيجة للنفقات الحكومية الكبيرة التي وجهت له خاصة في السنوات الأخيرة، فالنمو الحاصل على مستوى الإنتاج الفلاحي يقابله زيادة في تكلفة الإنتاج، الأمر الذي ينعكس سلبا على إنتاجية العوامل، الفعالية الاقتصادية و النمو الاقتصادي. أيضا الدراسة القياسية تؤكد التأثير السلبي للواردات الغذائية على النمو الفلاحي و النمو الاقتصادي، و هو ما يبرز الدور السلبي الذي تلعبه الواردات الغذائية و الواردات عامة في تنمية الاقتصاد الجزائري.

في المقابل توصلنا إلى التأثير الايجابي للاقتصاد غير الفلاحي على نمو الإنتاج الفلاحي و هو ما يبين الدور المهم للنمو الصناعي خاصة في تنمية القطاع الفلاحي عن طريق روابط الإنتاج و الاستهلاك، إضافة إلى

[1] تقرير لمنظمة الأغذية و الزراعة العالمية(FAO)، حالة انعدام الأمن الغذائي في العلم 2012، إسهام النمو الزراعي في الحد من الفقر و الجوع و سوء التغذية، ص 30.

أهمية النمو الاقتصادي في تنمية القطاع الفلاحي بفضل التحويلات الحكومية الموجهة للقطاع الفلاحي الناتجة عن النمو الاقتصادي.

الخاتمة العامة

الهدف من الأطروحة هو تحليل تجريبي لأثر دعم الدولة للقطاع الفلاحي على النمو الاقتصادي في المدى الطويل. بدا لنا من الضروري أن ندرس في البداية مختلف جوانب الإشكالية من الناحية النظرية، تم ذلك في الفصل الأول من الدراسة و الذي خصص لدراسة مختلف التفاعلات بين متغيرات الدراسة (الفلاحة، الدعم و النمو الاقتصادي). بينت الدراسات النظرية أن مساهمة الفلاحة في النمو الاقتصادي في البلدان النامية تمر أساسا بالتحسن في إنتاجية عوامل الإنتاج في الفلاحة، هذه الأخيرة هي حساسة جدا و تتأثر كثيرا بالدعم الحكومي. بالتالي، أثر الدعم الفلاحي على النمو الاقتصادي يكون خاصة من خلال تأثيره على إنتاجية عوامل الإنتاج في الفلاحة.

تناولنا في الفصل الثاني أهم جوانب العلاقة بين متغيرات الدراسة من وجهة نظر الدراسات التجريبية، و ذلك قصد الوصول إلى إجابة أولية عن الإشكالية انطلاقا من الدراسات التجريبية. كما تطرقنا في هذا الفصل إلى الدعم الفلاحي في إطار سياسات فلاحية لأصناف مختلفة من الدول. نتائج هذه الدراسات تتفق تقريبا بأن دعم الدولة للقطاع الفلاحي له أثر ايجابي على مؤشرات القطاع الفلاحي (الإنتاج و العمالة)، الجدل يكمن في الفعالية الاقتصادية لهذه البرامج و التي تعتبر مسألة تجريبية مفتوحة.

من خلال الفصل الثالث و الرابع بينا غياب سياسة فلاحية و إستراتيجية واضحة تبنى على أسس معرفية، السياسات الفلاحية الهيكلية في الجزائر هي عبارة عن سياسات استعجاليه تفرضها الظروف تترجم تلقائيا بإلغاء السياسة السابقة ما خلق محيط مؤسساتي غير مناسب (انقطاع مؤسساتي) غير ملائم للاستثمار في القطاع الفلاحي. كما بينا فشل مختلف السياسات في الوصول إلى الأهداف المرجوة منها رغم الموارد المهمة التي تتوفر عليها الفلاحة الجزائرية، سواء ما تعلق بالإنتاج و تحقيق الاكتفاء الذاتي و الحد من الواردات، أو من حيث مساهمة القطاع الفلاحي في النمو الاقتصادي و الصادرات. بينا كذلك تحسن الإنتاج الفلاحي خلال سنوات 2000، بشكل متناقض هناك ارتفاع قياسي في فاتورة الواردات.

في الفصل الخامس تطرقنا من خلاله إلى مختلف السياسات السعرية و سياسات الدعم الفلاحي في الجزائر و وضع هذه السياسات في إطارها النظري. بينا من خلال هذا الفصل أن سياسة الدعم الفلاحي في الجزائر لم تبدأ بصورة صريحة إلا مع بداية سنوات الثمانينات، و قد عرف الدعم الفلاحي في الجزائر أشكالا مختلفة، استعملت هذه الأشكال بصورة منفردة و لم يتم الجمع بينها إلا مع سنوات 2000 . كذلك سياسة الدعم الفلاحي خصص لها مبالغ كبيرة خاصة خلال سنوات 2000 إلا أن هذه

المبالغ لم تدفع فعلا إلى القطاع و الفلاحين و رصيد نهاية السنة لصناديق الدعم الفلاحي كان كبير جدا في أغلب السنوات، و وضحنا بواسطة أمثلة (دراسات أجريت في هذا الإطار) أن المعلومات تعتبر هاجس أساسي لعدم استنفاذ كل مخصصات الدولة للدعم الفلاحي و وصولها إلى أصحابها.

في الفصل السادس من الدراسة اقترحنا نموذج قياسي لتفسير النمو الاقتصادي و نمو الإنتاج الفلاحي في الجزائر. الهدف هو تحديد أثر دعم الدولة للقطاع الفلاحي على النمو الاقتصادي و تنمية القطاع الفلاحي في المدى الطويل. أشارت النتائج إلى تأثير ايجابي للدعم الفلاحي بمختلف أشكاله على نمو الإنتاج الفلاحي سواء ارتبط هذا الدعم بالإنتاج أو عدم ارتباطه بالإنتاج. الدعم الكلي للقطاع الفلاحي بغض النظر عن علاقته بالإنتاج و المنتجين يساهم أكثر في نمو الإنتاج الفلاحي . في المقابل، جاء تأثير متغيرات الدعم الفلاحي على النمو الاقتصادي مختلفا في المدى الطويل، الأثر الايجابي للدعم الكلي على نمو الإنتاج الفلاحي هو نفسه على النمو الاقتصادي، الاختلاف يكمن في أثر الدعم للمنتجين على النمو الاقتصادي، أين جاء الأثر سلبيا. الأثر السلبي للدعم المرتبط بالإنتاج و المنتجين هو موافق لعديد الدراسات النظرية و التجريبية و التي تعتبر أن التأثير الايجابي للدعم على مؤشرات القطاع الفلاحي يقابله تأثير سلبي على النمو الاقتصادي بسبب خسارة الفعالية الاقتصادية. إذن الدعم أو الإنفاق الكلي للقطاع الفلاحي في شكل النفقات ذات المصالح العامة بغض النظر عن علاقتها المباشرة بالإنتاج و المنتجين (نفقات البنية التحتية، البحث و التكوين.....الخ) هي أفضل للنمو الاقتصادي و أفضل حتى لنمو القطاع الفلاحي من الدعم المقتصر على المصالح الفردية للمنتجين.

التأثير السلبي على النمو الاقتصادي في المدى الطويل وجد كذلك من جانب النمو الفلاحي و متغير الواردات الغذائية، و هو ما يشير إلى عدم مساهمة القطاع الفلاحي في النمو الاقتصادي في الجزائر في المدى الطويل، قد تشير هذه النتيجة إلى ما هو أبعد من ذلك بأن التوسع في النشاط الفلاحي له تأثير عكسي على النمو الاقتصادي. أما التأثير السلبي للواردات الغذائية على نمو الإنتاج الفلاحي و النمو الاقتصادي إجمالا فهو موافق لعديد الدراسات التي تعتبر أن زيادة واردات السلع الموجهة للاستهلاك تتناسب عكسيا مع النمو الاقتصادي و هي حالة الواردات الغذائية.

أشارت النتائج كذلك إلى التأثير الايجابي للنمو الصناعي على النمو الاقتصادي، ما يدعم الفكرة القائلة بأن النمو الصناعي هو محرك النمو الاقتصادي في البلدان النامية.

في المقابل هناك تأثير ايجابي لمتغيرات الاقتصاد غير الفلاحي (النمو الصناعي و النمو الاقتصادي) على نمو الإنتاج الفلاحي في المدى الطويل، ما يبرز الدور الذي يلعبه النمو في القطاعات غير الفلاحية خاصة القطاع الصناعي بفضل ما يمكن أن يوفره له مدخلات هي ضرورية للإنتاج الفلاحي. إضافة إلى أن القطاع الصناعي يشكل طلب إضافي على السلع الغذائية المنتجة محليا و هو ما يعتبر حافز لزيادة الإنتاج. أما أثر النمو الاقتصادي فيبرز الدور المهم للتحويلات الحكومية الناتجة عن زيادة معدلات النمو الاقتصادي في تنمية الإنتاج الفلاحي.

التأثير السلبي لدعم المنتجين على النمو الاقتصادي قد يفسر بعدم تحفيز الدعم لتحسين الإنتاجية في الفلاحة الجزائرية و التي بقيت ضعيفة، فإنتاجية العامل في الجزائر لم تشهد نموا كبيرا خلال فترة الدراسة لسببين أساسيين: استحواذ القطاع الفلاحي على حصة معتبرة من العمالة مقابل ضعف استخدام المكننة و المدخلات التكنولوجية، إضافة إلى ضعف المردود و النمو متواضع للإنتاج الفلاحي. إذن الإنتاج الفلاحي في الجزائر يعتمد في جزء كبير منه على عنصر العمل و هو ما يجعل الإنتاجية منخفضة في الفلاحة الجزائرية، و يجعل منه قطاعا غير قادر على المساهمة في النمو الاقتصادي من وجهة نظر النظرية الاقتصادية، بحيث ضعف إنتاجية عوامل الإنتاج في القطاع لا تسمح له بتوفير عوامل الإنتاج للقطاعات غير الفلاحية للاقتصاد (العمل و رأس المال) لكي تصبح مساهمة القطاع الفلاحي في النمو الاقتصادي أمرا ممكنا. الأثر السلبي لدعم المنتجين على النمو الاقتصادي يمر خاصة عبر هذه القناة: الدعم الفلاحي يضمن للفلاحين على حصة من الدخل تأتي من الإعانة ما يسمح لحجم أعلى من عوامل الإنتاج بالبقاء في النشاط الفلاحي، كما أن ضمان المنتجين لدخل أعلى لم يحفزهم على البحث عن رفع الإنتاجية و المردود.

ما سبق، يجعل من الرفع من المردود و إنتاجية عوامل الإنتاج في الفلاحة الجزائرية أمرا ضروريا لجعل القطاع الفلاحي يساهم في النمو الاقتصادي. لذلك يجب وضع سياسات فلاحية تجعل من رفع المردود و إنتاجية عوامل الإنتاج في الفلاحة هدفا أساسيا لها، تعمل على تحفيز البحث و الابتكار و إدخال التكنولوجيا في الفلاحة. يكون ذلك من خلال تخصيص دعم أكبر للبحوث الزراعية و إدخال التكنولوجيا في الفلاحة.

مساهمة القطاع الفلاحي في النمو و التنمية الاقتصادية تمر كذلك عبر قناة الفائض التجاري الايجابي (صادرات أكبر مقابل واردات أقل) و هو الذي تشهده عديد الدول، أين يستحوذ القطاع الفلاحي على حصة معتبرة من الصادرات على غرار البرازيل (التي يساهم فيها القطاع الفلاحي ب 39 % من

الصادرات، مسجلا فائض تجاري للمنتجات الفلاحية يفوق 79 مليار دولار)، ما يجعله مصدرا لتنويع الاقتصاد و جلب العملة الصعبة المهمة لشراء السلع الرأسمالية و خلق توازنات في مؤشرات الاقتصاد الكلي. إذن على الدولة أن تعمل على جعل القطاع الفلاحي قطاعا مصدرا من خلال وضع سياسات فلاحية تعطي وزن أكبر لدعم صادرات المنتجات الفلاحية مع التأكيد على التقليل من الواردات، خاصة و نحن نعلم أن العالم تغير، فقد تحول من فائض مزمن في العرض إلى فائض مزمن في الطلب والارتفاع في الأسعار الحقيقية للمواد الغذائية، أيضا الوقود الحيوي أصبح مصدرا مهما للطلب على السلع الزراعية، ما قد يؤثر مستقبلا سلبا على الاقتصاد الجزائري من جانبين: التأثير على أسعار المنتجات الغذائية نحو الارتفاع بسبب ارتفاع الطلب و ينعكس ذلك على فاتورة الواردات . كما أن التحول إلى الوقود الحيوي كمصدر بديل للطاقة قد يؤثر على أسعار المحروقات نحو الانخفاض.

في الجزائر تسيطر المحروقات على الصادرات و التي على أساسها تحدد السياسات العمومية، و تشير النظرية الاقتصادية في هذا الجانب أن تصدير المواد الأولية و استيراد المواد الموجهة للاستهلاك النهائي يؤثر سلبا على النمو و التنمية الاقتصادية في المدى الطويل. في حين استيراد المواد الأولية و التكنولوجيا و تصدير المواد الموجهة للاستهلاك النهائي في شكل مواد غذائية يؤثر إيجابا على النمو و التنمية الاقتصادية في المدى الطويل. إذن، وضع سياسة فلاحية تركز و تدعم تصدير المواد الغذائية و التقليل من الواردات هو الذي يساعد النمو الاقتصادي و تنويع الاقتصاد خاصة في المرحلة الراهنة من الأزمة و انخفاض أسعار البترول في الأسواق الدولية.

للإشارة، فإن الاختلافات في ظروف الدول قد لا تسمح بعلاقة عامة بين النمو الفلاحي و النمو الإجمالي. عوامل مثل الانفتاح التجاري يمكن أن تغير العلاقة بين القطاع الفلاحي و غير الفلاحي. الأسواق العالمية يمكن أن تكون بديلا لتدفقات رؤوس الأموال الدولية وواردات المواد الغذائية. في هذا النهج قد يكون تركيز الجهود و الدعم نحو الاقتصاد غير الفلاحي و استيراد المنتجات الفلاحية أفضل للنمو و التنمية الاقتصادية، هذا يتطلب وجود قطاعات غير فلاحية قوية خاصة القطاع الصناعي و بطاقة تصديرية كبيرة لتوفر العملة الصعبة لمواجهة هذه الواردات. في هذا النهج من التنمية، أهمية الزراعة في النمو الاقتصادي تعتمد على الجدوى الاقتصادية و تكلفة استيراد المواد الغذائية.

من المهم أن نشير أن دراستنا ركزت على بعض متغيرات السياسة الفلاحية متمثلة في متغيرات الدعم الفلاحي و تأثير ذلك على النمو الاقتصادي في الجزائر. مع ذلك، مجموعة من البحوث يمكن أن تفتح لتقييم السياسة الفلاحية في الجزائر سواء من حيث تأثيرها على الاقتصاد الفلاحي أو على النمو

الاقتصادي. نذكر في هذا الإطار: أثر السياسة التجارية الخارجية و الداخلية للسلع الفلاحية، أثر السياسة الجبائية في الفلاحة على الاقتصاد الفلاحي و النمو الاقتصادي.

مسألة مهمة ينبغي التطرق إليها كذلك في هذا الجانب و المتمثلة في تكامل السياسات لتحفيز النمو في المدى الطويل. حتى و إن كانت السياسة الفلاحية فعالة في هذا الجانب، لا ينفي ذلك أنه في العديد من الحالات، الجهود المبذولة في قطاع معين قد تدمر بأخطاء في قطاعات و مجالات أخرى. مثلا، دور القطاع الصناعي و الروابط المهمة بين القطاع الصناعي و الفلاحي، نظام المعلومات، الابتكار والتكنولوجيا، ملائمة المحيط المؤسساتي، مساهمة المؤسسات المالية. لفهم أثر السياسة القطاعية و السياسة الفلاحية على النمو الاقتصادي، من الضروري أن ندرك الدور المهم الذي تلعبه متغيرات كالتي تم ذكرها في التأثير على السياسة الفلاحية من حيث تحفيزها للنمو الاقتصادي، بإضافة هذه المتغيرات قد تفتح أفاق جديدة للبحث.

قائمة المراجع

- Abdel Hakim T. regards sur des expériences en Algérie et en Egypte , In : Abis S. (coord.), Blanc P. (coord.), Lerin F. (coord.), Mezou agh i M. (coord.). Mezouagh i M. (coord.). Perspectives des politiques agricoles en Afrique du *Nord.* Paris : CIHEAM, 2009. (Option s Méditerranéennes : Série B. Etudes et Recherches; n.64).
- Aggrey, Niringiye. "Patterns of Agricultural Growth and Overall growth of Ugandan Economy." (2009).

- Ai-Thu DANG. Cours Théories économiques 1 : Valeur et répartition, UNIVERSITÉ PARIS I – PANTHÉON-SORBONNE, disponible sur : economix.fr/docs/44/D.**Ricardo**.pdf, consulté le 15-08-2014.
- Aït-Amara H. La transition de l'agriculture algérienne vers un régime de propriété individuelle et d'exploitation familial e. In : Jouve A.-M. (ed.), Bouderbala N. (ed.). Politiques foncières et aménagement des structures agricoles dans les pays méditerranéens : à la mémoire de Pierre Coulomb. Montpellier : CIHEAM, 1999. (Cahiers Options Méditerranéen n es; n. 36).
- Alain, Mounier. "Les théories économiques de la croissance agricole." *INRA. Paris* (1992).
- Alexandra, Effenberger, and Dethier Jean-Jacques. "Agriculture and development: a brief review of the literature." Policy Research Working Paper Series (2011).
- Alice Perrin-Janet. L'assurance agricole climatique au Brésil : un modèle en construction. **Document de travail n°2,** Fondation pour l'agriculture et la ruralité dans le monde. (2013).
- Amrinto, Lorna E. The Worlds of Agriculture in Asia: Agricultural and Economic Development. Diss. Louisiana State University, 2014.
- Apostolidou, Ioanna, et al. "Agriculture's Role in Economic Growth: An Exploratory Study Among Southern and Northern EU Countries." EU Crisis and the Role of the Periphery. Springer International Publishing, 2015. 147-162.
- Armas, Enrique Blanco, Camilo Gomez Osorio, and Blanca Moreno-Dodson. "Agriculture public spending and growth: the example of Indonesia." (2010). wdronline.worldbank.org.
- Awokuse, T. O. (2009, July). Does agriculture really matter for economic growth in developing countries. In American Agricultural Economics Association Annual Meeting, Milwaukee, WI, July (pp. 26-28).

- Baci L. les reformes agraires en Algérie. In : Jouve A.-M. (ed.), Bouderbala N. (ed.). Politiques foncières et aménagement des structures agricoles dans les pays méditerranéens : à la mémoire de Pierre Coulomb. Montpellier : CIHEAM, 1999, (Cahiers Option s Méditerranéennes; n. 36).
- Bale, Malcolm D., and Ernst Lutz. "Price distortions in agriculture and their effects: An international comparison." American Journal of Agricultural Economics 63.1 (1981): 8-22.
- Banga, Rashmi. Impact of green box subsidies on agricultural productivity, production and international trade. Working Paper, 2014.
- Banque africaine de développement, Note économique. Distorsions aux incitations et politique agricole en Tunisie : une première analyse. (2012). www.afdb.org
- Banque internationale pour la reconstruction et le développement. Rapport sur le développement dans le monde 2008: l'agriculture au service du développement. Banque mondiale, 2008.

- Banque mondiale (2006), Tunisie : Examen de la politique agricole, Rapport No. 35239-TN.
- Bedrani S. L'agriculture, l'agroalimentaire, la pêche et le développement rural en Algérie. In : Allaya M. (ed.). Les agricultures méditerranéennes : analyses par pays. Montpellier : CIHEAM, 2008. p. 37 -73 (Options Méditerranéen nes : Série B. Etudes et Recherches; n. 61).
- Bedrani, S. (1995). L'intervention de l'Etat dans l'agriculture en Algérie: constat et propositions pour un débat. Options Méditerranéennes, 14, 83-99.
- BEDRANI, S. "Nourrir la population: un recours encore massif aux importations." à partir de cread.edu.dz.

- Bedrani, S., Boukhari, N., & Djennane, A. (1997). Eléments d'analyse des politiques de prix, de subvention et de fiscalité sur l'agriculture en Algérie. Options Méditerranéennes, Série B, (11), 121-149.
- Bellemare, Marc F., and Nicholas Carnes. "Why do members of congress support agricultural protection?" Food Policy 50 (2015): 20-34.
- Bencharif A., Lemeilleur S, and Tozanli S. Dynamique des acteurs dans les filières agricoles et agroalimentaires. Perspectives des politiques agricoles en Afrique du Nord. Paris : CIHEAM, 2009 .P. 93-141 (Options Méditerranéenne: Série B. Etudes et Recherches; n. 64).
- Berthelier Pierre et Lipchitz Anna, « Quel rôle joue l'agriculture dans la croissance et le développement économique ? », Revue Tiers Monde, 2005 /3 n 183,p.603-624.doi :10.3917/rtm.183.0603.
- Bouammar Boualem. le développement agricole dans les régions sahariennes, Etude de cas de la région de Ouargla et de la région de Biskra (2006- 2008).thèse de doctorat. Université Ouargla.
- Boukella M. Les industries agro-alimentaires en Algérie : politiques, structures et performances depuis l'indépendance. In : Boukella M. (ed.). Les industries agro-alimentaires en Algérie : politiques, structures et performances depuis l'indépendance. Montpellier : CIHEAM, 1996. (Cahiers Options Méditerranéennes; n. 1 9)
- Breustedt, Gunnar, and Hendrik Habermann. "The Incidence of EU Per-Hectare Payments on Farmland Rental Rates: A Spatial Econometric Analysis of German Farm-Level Data." *Journal of Agricultural Economics* 62.1 (2011): 225-243.
- Brümmer, Bernhard, Thomas Glauben, and Wencong Lu. "Policy reform and productivity change in Chinese agriculture: A distance function approach."Journal of Development Economics 81.1 (2006): 61-79.
- Butault, Jean-Pierre, Alexandre Gohin, and Hervé Guyomard. "3. Des repères historiques sur l'évolution de la politique agricole commune." *Mieux comprendre* (2004).
- Butault, J. P., Drogué, S., & Le Mouël, C. (2004). 4. Les soutiens à l'agriculture: une mise en perspective internationale. *Mieux comprendre*.
- Butault, Jean-Pierre, and Chantal Le Mouël. "1 . Pourquoi et comment intervenir en agriculture?" Mieux comprendre (2004).
- Cao, Kang Hua, and Javier A. Birchenall. "Agricultural productivity, structural change, and economic growth in post-reform China." *Journal of Development Economics* 104 (2013): 165-180.

- Cardoso, D. F., Teixeira, E. C., Gurgel, A. C., and Castro, E. R. D. Effects of the rural credit subsidy on economic growth and welfare of Brazilian regions (No. 114464). Universidade Federal de Vicosa, Departamento de Economia Rural, (2011).
- Cervantes-Godoy, D. et J. Dewbre (2010), « Importance économique de l'agriculture dans la lutte contre la pauvreté », Éditions OCDE. doi : 10.1787/5kmjw4vlp5kg-fr.
- Chabane Mohamed. L'agriculture algérienne dans la tourmente, d'un secteur générateur de croissance à un secteur en forte dépendance. ISBN : 978-613-1-58686-6. Éditions universitaires européennes. 2011.
- Chabane, Mohamed. Heurs et malheurs du secteur agricole en Algérie 1962-2012. Editions L'Harmattan, 2013.
- Chaouki, Bouri. Les Politiques de développement agricole: le Cas de l'Algérie: Impact du PNDA\ PNDAR sur le développement économique. 2011. Thèse de doctorat. Université d'Oran-Sénia.
- Chehat F. (2006). Les politiques céréalières en Algérie. In : Hervieu B. (dir.). Agri.Med : Agriculture, pêche, alimentation et développement rural durable dans la région méditerranéenne. Rapport annuel 2006.Paris : CIHEAM. p. 87-116.
- Ciaian, Pavel, and Johan FM Swinnen. "Credit market imperfections and the distribution of policy rents." *American Journal of Agricultural Economics* 91.4 (2009): 1124-1139.
- CNES, Rapports sur la conjoncture Economique et Sociale de l'Année 2001
- Colette Alcaraz (2012). L'Europe, la Politique Agricole Commune et le Monde. les notes d'analyse du SIHEAM. N°65 – Avril 2012**.**
- Conte, Bernard. "La révolution verte." (2007). B **Conte** - 2007 - **conte**.u-bordeaux4.fr.
- Costa, C., Osborne, M., Zhang, X. G., Boulanger, P., and Jomini, P. A. Modelling the Effects of the EU Common Agricultural Policy. (2009). papers.ssrn.com.
- Dabiri, F., KHOSHNEVIS, Y. S., and Zandi, F. (2013). Agriculture productivity effects on the Iran economic growth.
- Daniel Karine et Kilkenny Maureen. « Découplage des aides à l'agriculture et localisation des activités »,Economie internationale, 2002/3 no 91.
- De Gorter, Harry, and Johan Swinnen. "Political economy of agricultural policy." *Handbook of agricultural economics* 2 (2002).
- Debar, Jean-Christophe. "Agri US Analyse."Etat-unis :le programme ACRE, nouvelle étape dans l'orientation anticyclique de la politique agricole. Etude du programme ACRE (US) Marché SSP-2010-005.
- Dethier, Jean-Jacques, and Alexandra Effenberger. "Agriculture and development: a brief review of the literature." World Bank Policy Research Working Paper Series, Vol (2011).
- Devienne Sophie et al. « Politique agricole et agriculture aux États-Unis : évolution et enjeux actuels », Annales de géographie, 2005/1 n° 641, p. 06. DOI : 10.3917/ag.641.0003.
- Djenane, A. Réformes économiques et agriculture en Algérie. Thèse de doctorat. Université Ferhat Abbas Institut des Sciences Economiques Sétif (Algérie), 1997.
- européen. Département thématique B*:* Politiques structurelles *et de* Cohésion*.* Dernières évolutions de la loi agricole américaine.2013. http://www.europarl.europa.eu/studies.
- FAO. Utilisation des engrais par culture en Algérie, Première édition, Rome, 2005.
- FILAHA. Soutiens et subventions agricoles. le site agriculture, http://www.filaha.net.

- Gardner, B. L. 2003. Causes of Rural Economic Development. Document Transfer Technologies. Proceedings of the 25th International Conference of Agricultural Economists (IAAE) .Durban, South Africa.
- Gardner, B. L. "Causes of rural economic development." *Agricultural Economics* 32.s1 (2005): 21-41.
- G. Chouquer. Fiche sur les réformes agraires en Algérie de 1963 à 1987. septembre 2012. *www.formesdufoncier.org/pdfs/FicheReformesAg.pdf*, Consulté le 11 /04 /2014.
- Giannakas, Konstantinos, Richard Schoney, and Vangelis Tzouvelekas. "Technical efficiency, technological change and output growth of wheat farms in Saskatchewan." Canadian journal of agricultural economics 49.2 (2001): 135-152.
- Gollin, Douglas, Stephen Parente, and Richard Rogerson. "The role of agriculture in development." *American Economic Review* (2002): 160-164.

- Gollin, Douglas. "Agricultural productivity and economic growth." *Handbook of agricultural economics* 4 (2010): 3825-3866.
- Goodwin, Barry K., Ashok K. Mishra, and François N. Ortalo-Magné. "What's Wrong with Our Models of Agricultural Land Values? Agricultural Land Values, Government Payments, and Production (Allen Featherstone, Kansas State University, presiding)." American Journal of Agricultural Economics 85.3 (2003): 744-752.
- Goulet, Denis. "Classic Theories of Development: A Comparative Analysis." p.119.disponible sur : D GOULET - aw-bc.com.

- Griffon Michel. « Révolution Verte, Révolution Doublement Verte Quelles technologies, institutions et recherche pour les agricultures de l'avenir ? », *Mondes en développement*, 2002/1 no 117, p. 03. DOI : 10.3917/med.117.0039.
- Groupe de la banque mondiale. (2014). la révolution inachevée : créer des opportunités, des emplois de qualité et de richesse pour tous les tunisiens. Revue des politiques de développement.
- Guide de la politique agricole commune, réalisé par les organisations du groupe PAC, 2013.
- Gylfason, Thorvaldur. (2000) : Resources, Agriculture, and Economic Growth in Economies in Transition, CESifo Working Paper, No. 313.
- Hadibi A., Chekired-Bouras F.Z., Mouhouche B. Analyse de la mise en oeuvre du plan national de développement agricole dans la première tranche du périmètre de la Mitidja Ouest, Algérie. Economies d'eau en systèmes irrigués au Maghreb. Actes du quatrième atelier régional du projet Sirma, Mostaganem, Algérie, 26-28 mai 2008. Cirad, Montpellier, France, colloques- cédérom.
- Hayami, Yujiro, and Vernon W. Ruttan. *Agricultural development: an international perspective*. Baltimore, Md/London: The Johns Hopkins Press, 1971.
- Hedley, Douglas D., and Steven R. Tabor. "Fertilizer in Indonesian agriculture: the subsidy issue." *Agricultural Economics* 3.1 (1989): 49-68.
- Hosseini, S. S., and al. "Investigating the effects of protection policy on agriculture sector TFP." (2012): 507-516.
- Humphries, Hunter, and Stephen Knowles. "Does agriculture contribute to economic growth? Some empirical evidence." *Applied Economics* 30.6 (1998): 775-781.

- Hwa, Erh-Cheng. "The contribution of agriculture to economic growth: some empirical evidence." World Development 16.11 (1988): 1329-1339.
- Hye, Qazi Muhammad Adnan. "Agriculture on the road to industrialization and sustainable economic growth: an empirical investigation for Pakistan."International Journal of Agricultural Economics & Rural Development 2.2 (2009): 1-6.
- Hye, Qazi Muhammad Adnan. "Relationship between Agricultural Growth and Financial Development: a Rolling Window Bound Testing Analysis of Pakistan Economy." *Banking and Finance Letters* 1.4 (2009)
- Ingénierie Méditerranéenne pour l'Export et le développement (IMEN), Algérie, décembre 2013. www.**imed**fr.org/wp-content/.../**IMED**_Fiche_pays_**Algérie_2013**.pdf.
- Irz, Xavier, and Terry Roe. "Can the world feed itself? Some insights from growth theory." *Agrekon* 39.4 (2000): 513-528.
- Johnson, D. Gale. "Role of agriculture in economic development revisited."*Agricultural economics* 8.4 (1993): 421-434.
- Johnson, D. Gale. "Agriculture and the Wealth of Nations." *The American economic review* (1997).

- Journal officiel de la république algérienne.

- Kadir, Shariff Umar Sh Abd and TUNGGAL, Noor Zainab. THE IMPACT OF MACROECONOMIC VARIABLES TOWARD AGRICULTURAL PRODUCTIVITY IN MALAYSIA.South East Asia Journal of business, Economics and Law, Vol.08, Issue 3 (2015). ISSN 2289-1560.

- Khan, Muhammad Azhar, and al. "The evolving role of agricultural technology indicators and economic growth in rural poverty: has the ideas machine broken down?." *Quality & Quantity* (2013): 1-16.
- Kohansal, Mohammad Reza, Torabi, Sasan, and Dogani, Azadeh. Agricultural impact on economic growth in Iran using ARDL approach co integration. International Journal of Agriculture and Crop Sciences, 2013, vol. 6, no 17, p. 1223.
- Kristkova, Zuzana, and Andrea Habrychova. "Modelling direct payments to agriculture in a CGE Framework–analysis of the Czech Republic." *Agric. Econ.–Czech* 57.11 (2011): 517-528.
- Kumar, Ronald R. Exploring Sectoral Contributions to Growth in Fiji: a focus on Agriculture Development. Journal of International Academic Research, 2011, vol. 11, no 2, p. 1-14.
- Kumbhakar, Subal C., and Gudbrand Lien. "Impact of subsidies on farm productivity and efficiency." The Economic Impact of Public Support to Agriculture. Springer New York, 2010. 109-124.
- Laurence Morin-Rivet, Daniel-Mercier Gouin and Maurice Doyon, « La notion de découplage revisitée », *Économie rurale* [En ligne], 317 | mai-juin 2012, mis en ligne le 05 mai 2012. URL : http://economierurale.revues.org/ index2609.html.
- Latruffe, L., Bravo-Ureta, B. E., Moreira, V. H., Desjeux, Y., and Dupraz, P. (2011, August). Productivity and subsidies in European Union countries: An analysis for dairy farms using input distance frontiers. In *EAAE 2011 International Congress*.

- Leibenstein, Harvey. "Allocative efficiency vs." X-efficiency"." The American Economic Review (1966): 392-415.
- Les politiques agricoles à travers le monde, quelques exemples : Brésil. Ministère de l'agriculture, de l'agroalimentaire et du foret. **agriculture.gouv.fr/IMG/pdf/18-_Bresil_cle018835.pdf**
- Maghni Billal. Analyse des politiques de soutien à l'agriculture en Algérie. Communication à présenter lors des 7es journées de recherches en sciences sociales INRA – SFER – CIRAD à Agrocampus Ouest (Centre d'Angers), les 12 et 13 décembre 2013.
- Magnac, Thierry, and Gilles Postel-Vinay. "Wage competition between agriculture and industry in mid-nineteenth century France." *Explorations in Economic History* 34.1 (1997): 1-26.
- MAP technical reports series n.172, Rethinking rural development in the Mediterranean :proceedings of the regional workshop on sustainable agriculture and rural development, ,Bari ,Italy ,May,2008 .
- McCloud, Nadine, and Subal C. Kumbhakar. "Do subsidies drive productivity? A cross-country analysis of Nordic dairy farms." Advances in Econometrics 23 (2008): 245-274.
- Memon, Manzoor Hussain, Waqar Saleem Baig, and Muhammad Ali. "Causal relationship between exports and agricultural GDP in Pakistan." Pakistan: University of Karachi, Applied Economics Research Center (2008).
- Miguel Martın-Retortillo and Vicente Pinilla. On the causes of economic growth in Europe: why did agricultural labour productivity not converge between 1950 and 2005?, **Cliometrica,** Springer-Verlag Berlin Heidelberg (2014), DOI 10.1007/s11698-014-0119-5.
- Ministère de Finance, Direction Générale des Douanes, Centre National de l'Informatique et des Statistiques, statistiques du commerce extérieur de l'Algérie, 2013.
- Ministère de l'agriculture et de développement rural. Recensement Général de l'Agriculture .2001.Direction des statistiques agricoles et des systèmes d'information.2003.
- Ministère de l'agriculture et du développement rural. Rapports sur la situation du secteur agricole. Direction des statistiques agricoles et des systèmes d'information .2005 et 2006.
- Mohamed Naili, évolutions et adaptation nécessaire du secteur agricole en Algérie ,les notes d'analyse du CIHEAM ,n 52-septembre 2009.
- Monsengo, Patrick. Analyse descriptive du soutien offert par le régime québécois d'assurance-stabilisation des revenus agricoles. 2009. Thèse de doctorat. Université Laval.
- Morin -Rivet, L. Le découplage des aides aux revenus: un concept économique imprécis. 2008. Thèse de doctorat. Université Laval.
- Mourad, Boukella. "Politiques agricoles, dépendance et sécurité alimentaire" L'Algérie de demain Relever les défis pour gagner l'avenir.Fondation Friedrich Ebert. Alger, 2008.
- Muchapondwa, Edwin. "Estimation of the aggregate agricultural supply response in Zimbabwe: The ARDL approach to cointegration." *School of Economics, University of Capetown, Working Paper* 99 (2008): 1-13.
- Muhome-Matita, Mirriam, and Ephraim Wadonda Chirwa. "Agricultural Growth and Poverty in Rural Malawi." *AERC Growth Poverty Nexus Country Study* (2011).
- Nadia Cuffaro. Population, Economic Growth and Agriculture in Less Developed Countries ; Routledge studies in development economics ,23 ; London and New York, 2003.

- Nadia Cuffaro. Population Growth and Agriculture in Poor Countries: A Review of Theoretical Issues and Empirical Evidence ; world development, Printed in Great Britain ; vol.25.No .7, p. 1151-1163. (1997).
- Nissan, Edward. "THe dynamics of agricultural contribution to economic growth." *The Review of Black Political Economy* 20.1 (1991): 5-23.
- Norton, Roger D. Agricultural development policy: Concepts and experiences. John Wiley & Sons, 2004.
- OCDE (2011), Politiques agricoles : suivi et évaluation 2011 : Pays de l'OCDE et économies émergentes, Éditions OCDE.
- OCDE (2011), « Soutien à l'agriculture aux États-Unis », dans Évaluation des réformes de la politique agricole aux États-Unis, Éditions OCDE. http://dx.doi.org/10.1787/9789264096752-4-fr
- OCDE (2011), « Résumé », dans Évaluation des réformes de la politique agricole en Turquie, Éditions OCDE. http://dx.doi.org/10.1787/9789264113244-2-fr
- OCDE (2012), Politiques agricoles : suivi et évaluation 2012 : Pays de l'OCDE, Éditions OCDE. p. http://dx.doi.org/10.1787/agr_pol-2012-fr
- OCDE (2013), Politiques agricoles : suivi et évaluation 2013 : Pays de l'OCDE et économies émergentes, Éditions OCDE.
- Office National des Statistique. L'Algérie en quelques chiffres.
- Organisation Mondiale du Commerce (2007).Turquie : Examen des politiques commerciales. WT/TPR/S/192. www.wto.org/french/tratop_f/**tpr**_f/**s192**-00_f.doc
- Ouardia Anseur. usages et besoins en information des agriculteurs en Algérie, Thèse de doctorat en Sciences de l'information et de la communication, Université Lumière Lyon 2,2009.
- Patrice, ADEGBOLA Y., SOSSOU C. Hervé, and O. L. O. U. K. O. Ï. Laurent. "LA POLITIQUE AGRICOLE: pourquoi et comment?" (2005).
- Pesaran, M. H., Shin, Y., and Smith, R. J. (2001). Bounds testing approaches to the analysis of level relationships. Journal of applied econometrics, 16(3), 289-326.
- Rapport sur la situation du secteur agricole. MADR.2006.
- Rausser, Gordon C., and Harry De Gorter. US policy contributions to agricultural commodity price fluctuations, 2006-12. No. 2013/033. WIDER Working Paper, 2013.
- République française, ministère de l'agriculture, de l'agroalimentaire et de la foret, Les politiques agricoles a travers le monde :quelques exemples**,** agriculture.gouv.fr/IMG/pdf/6-_**Algerie**_cle021b11.pdf, consulté le 06/05/2014.
- Rizov, Marian, Jan Pokrivcak, and Pavel Ciaian. "CAP subsidies and productivity of the EU farms." Journal of Agricultural Economics 64.3 (2013): 537-557.
- Rosine, John, and Peter Helmberger. "A neoclassical analysis of the US farm sector, 1948–1970." *American Journal of Agricultural Economics* 56.4 (1974): 717-729.
- Samimi, Ahmad Jafari, and Mohsen Mohammadi Khyareh. "Agriculture and Economic Growth: The Case of Iran." International Journal of Economics and Management Engineering (IJEME). Nov. 2012, Vol. 2 Iss. 4, PP. 160-166.

- Sarris, Alexander. "The role of agriculture in economic development and poverty reduction: an empirical and conceptual foundation." The World Bank Rural Development Family (2001).

- Schmitz, Andrew, and Troy G. Schmitz. "US and EU Agricultural Policy: Divergence or Convergence?" The Economic Impact of Public Support to Agriculture. Springer New York, 2010.

- Self, Sharmistha, and Richard Grabowski. "Economic development and the role of agricultural technology." *Agricultural Economics* 36.3 (2007): 395-404.

- Shifa, Abdulaziz B. "Does agricultural growth have a causal effect on manufacturing growth?." *2011 International Congress, August 30-September 2, 2011, Zurich, Switzerland*. No. 116003. European Association of Agricultural Economists, 2011.
- Siddiqui, Masood Mashkoor, HYE, Qazi Muhammad Adnan, and Malik, Summaira. Government Expenditure, Agricultural Product Prices and Agricultural Growth: A Case of Pakistan. Middle Eastern Finance and Economics, 2010, no 7.
- Singh, A., and H. Tabatabai. "La crise de l'agriculture du tiers monde dans les années quatre-vingt." Revue internationale du travail 129.4 (1990): 525-550.
- Sunding, David, and David Zilberman. "The agricultural innovation process: research and technology adoption in a changing agricultural sector." *Handbook of agricultural economics* 1 (2001) : 207-261.
- Tan, Yanwen, Jianbo Guan, and Hamid Reza Karimi. "The Impact of the subsidy policy on total factor productivity: an empirical analysis of China's cotton production." Mathematical Problems in Engineering 2013 (2013).
- Thomas M. Steger. Economic growth with subsistence consumption. Journal of Development Economics. Vol. 62 _2000. 343–361.
- Timmer, C. Peter. "The agricultural transformation." Handbook of development economics 1.Part II (1988): 276-331.
- Timmer, C. Peter, and S. Block. "Agriculture and economic growth: Conceptual Issues and the Kenyan Experience." A report submitted to the US Agency for International Development (USAID) (1994).
- Timmer, C. Peter. "Agriculture and economic development." Handbook of agricultural economics 2 (2002): 1487-1546., Ed Bruce L Gardner and Gordon C, Rausser, Amsterdam: North Holland.
- Timmer, C. Peter. A world without agriculture: The structural transformation in historical perspective. Aei Press, 2009.
- Tiffin, Richard and IRZ, Xavier. Is agriculture the engine of growth? *Agricultural Economics*, 2006, vol. 35, no 1, p. 79-89.
- Van Tongeren, F. (2008), "Elaboration et mise en œuvre des politiques agricoles : une synthèse", Documents de travail de l'OCDE sur l'alimentation, l'agriculture et les pêcheries, No. 7, Éditions OCDE .12 doi:10.1787/243785574180.
- Udoh, Elijah. An examination of public expenditure, private investment and agricultural sector growth in Nigeria: Bounds testing approach. *International Journal of Business and Social Science*, 2011, vol. 2, no 13.
- Winters, L. Alan. "Les conséquences économiques de l'aide à l'agriculture: vue d'ensemble." *Revue économique de l'OCDE* 9 (1987): 7-64.
- Yao, Shujie. "How important is agriculture in China's economic growth? "*Oxford Development Studies* 28.1 (2000): 33-49.

- Yee, Jet, Mary Clare Ahearn, and Wallace Huffman. "Links among farm productivity, off-farm work, and farm size in the Southeast." *Journal of Agricultural and Applied Economics* 36.03 (2004): 591-603.
- Zhu, Xueqin, and A. Oude Lansink. "Technical efficiency of the crop farms under the various CAP reforms: Empirical studies for Germany, The Netherlands and Sweden." Paper Presentation at 'Modeling Agricultural and Rural Development Policies', 107th European Association of Agricultural Economists (EAAE) Seminar, Sevilla, Spain, January 29th–February 1st. 2008.
- Zhu, Xueqin, and Alfons Oude Lansink. "Impact of CAP subsidies on technical efficiency of crop farms in Germany, the Netherlands and Sweden." *Journal of Agricultural Economics* 61.3 (2010): 545-564.

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، سياسة الدعم المحلي الزراعي في الدول العربية، الخرطوم، 2010 .
- بويبية نبيل،السياسات الفلاحية في الجزائر، https:// sites.google.com/ site/bouibia/ bouibia-tk-th- do، تاريخ الاطلاع:12-01-2014.

- جميلة لرقام . مساهمة الزراعة في التنمية الاقتصادية و تحقيق الأمن الغذائي. رسالة ماجستير.جامعة الجزائر.1997.

دحماني محمد ادريوش، ناصور عبد القادر. دراسة قياسية لمحددات الاستثمار الخاص في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة. أبحاث المؤتمر الدولي: تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو خلال الفترة 2001 – 2014. جامعة سطيف 1 ، 2013.

- وزارة الفلاحة و التنمية الريفية. برنامج التجديد الفلاحي و الريفي.
- زبيري رابح."حدود وفعالية دعم الدولة في السياسة الزراعية الجزائرية" .ملتقى بجامعة محمد خيضر بسكرة، فيفري 2004.
- زبيري رابح. الإصلاحات في قطاع الزراعة بالجزائر وآثارها على تطوره.أطروحة دكتوراه.جامعة الجزائر.1996.
- طافر زهير، النظريات السكانية وانعكاساتها على الاقتصاد والمجتمع ، الباحث الاجتماعي عدد 10 ، سبتمبر2010 .
- مجدي الشوربجي. أثر النمو الاقتصادي على العمالة في الاقتصاد المصري. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا: العدد السادس. ص. 158.
- مجلة العلوم الإنسانية. جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الثاني .موقع الزراعة العالمية في إطار AACU و الاتفاق المتوصل إليه في الجوانب الزراعية.
- منظمة الأغذية و الزراعة العالمية (FAO) ، حالة انعدام الأمن الغذائي في العلم 2012، إسهام النمو الزراعي في الحد من الفقر و الجوع و سوء التغذية، ص 30.
- نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010، أبحاث اقتصادية و إدارية-العدد الثاني عشر،2012،جامعة بسكرة.
- نزعي عز الدين، هاشمي الطيب. السياسات الزراعية في الجزائر وسيلة لتحقيق الأمن الغذائي، العلوم الاقتصادية، العدد 33، المجلد 9 تموز 2013.

- عماري زهير،حافظ أمين بوزيدي .دور البرامج التنموية في تحقيق التنمية الفلاحية- حالة الجزائر- تقييم التجربة و أفاق تطورها (2001/2014)،المؤتمر الوطني الأول حول السياسات الاقتصادية العمومية في الجزائر،جامعة بسكرة،2014.

- عبد الرزاق حمد حسين الجبوري، دراسة الآثار المترتبة لمنظمة التجارة العالمية على تجارة السلع الزراعية العربية (WTO) متوفر على الرابط التالي:www.**iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=22414** .

– **عمر** بسعود, « الفلاحة في الجزائر : من الثورات الزراعية إلى الإصلاحات الليبرالية (1963-2002) » / *Insaniyat*, *إنسانيات* [En ligne], 22 | 2003, mis en ligne le 30 septembre 2012, consulté le 18 décembre 2013. URL : http://insaniyat.revues.org/7027 .

- عياش خديجة، سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر، دراسة حالة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000 - 2007. أطروحة دكتوراه. كلية العلوم السياسية و الإعلام، جامعة الجزائر .2011 .

- غسان عيد إسماعيل أبو منديل ،الدور التمويلي لمنظمات المجتمع المدني في التنمية الزراعية المستدامة، دراسة حالة قطاع غزة ،مذكرة ماجستير،كلية التجارة في الجامعة الإسلامية بغزة، (2011) .

- غردي محمد. القطاع الزراعي الجزائري و إشكالية الدعم و الاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة. أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية.جامعة الجزائر-3- . 2012.

- www.ciwf.fr/animaux-de-ferme/**vaches-lait**ieres/elevage-standard. consulté le:28-08-2014.
- www.djazairess.com/fr/**maghreb**emergent/31648. consulté le:02-01-2014.
- قاعدة بيانات البنك الدولي.
- L'Algérie doit revoir les mécanismes de soutiens à l'agriculture, www.maghrebemergent.com.consulté le 05 novembre 2014.
- quotidien de l'économie, LEMAGHREB. http://www.lemaghrebdz.com/?page=detail_archive&id=67999&dj=2015-01-06.

الملاحق

الملحق 01 : تطور مخصصات صناديق الدعم و مدفوعاتها الحقيقية للفترة 2000-2009 . الوحدة:مليون دج

		00	01	02	03	04	05	06	07	08	09
صندوق ترقية الصحة الحيوانية و الوقاية النباتية	مجموع مخصصات الصندوق	154.6	383.6	166.1	159.1	269.9	191.6	1066.1	508.8	1469.3	1172.6
	المدفوعات الحقيقية	0.0	357.8	163.1	22,9	260	185.4	714.8	508.8	716.0	753.3
	رصيد نهاية السنة	154.6	25.8	03.1	136.2	09.9	06.2	351.3	00.0	753.3	419.3
صندوق مكافحة التصحر و تنمية الاقتصاد الرعوي و السهوب	مجموع مخصصات الصندوق	-	-	500	2000	5660	5108	9068	10512.4	15512.4	15762.4
	المدفوعات الحقيقية	-	-	500	2000	5660	3200	3555.7	00.0	1000	2325
	رصيد نهاية السنة	-	-	00.0	00.0	00.0	1908	5512.3	10512.4	14512.4	13437.4
صندوق التنمية الريفية و استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز	مجموع مخصصات الصندوق	14000	10000	10000	2000.027	8840.239	1300.380	14280.649	13905.708	15270.391	16520.416
	المدفوعات الحقيقية	8000	0.00	10000	2000	8840	13000	6500	7934.4	1000	3750
	رصيد نهاية السنة	6000	10000	0.00	0.028	0.240	0.380	7780.649	5970.308	14270.399	12770.417

المصدر:إعداد الجدول بالاعتماد على: غردي محمد (2012)، مرجع سبق ذكره.

تابع الملحق 01

		2005	2006	2007	2008	2009
الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي	مجموع مخصصات الصندوق	-	39335.3	24945.7	59254.2	58781.6
	المدفوعات الحقيقية	-	34000	6000	9465.9	9650
	رصيد نهاية السنة	-	5335.3	18945.7	49788.3	4913.6
الصندوق الوطني لضبط الانتاج الفلاحي	مجموع مخصصات الصندوق	8500	8500	8500	14500	12000
	المدفوعات الحقيقية	0.00	8500	6000	5500	9914.5
	رصيد نهاية السنة	8500	0.00	2500	9000	2085.5

الملحق02: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية (اختبار ADF) .

المتغير			مع الثابت	مع الثابت و اتجاه	بدون ثابت و اتجاه	القرار	درجة التكامل
PIB	عند المستوى	القيمة المحسوبة	-2.215889	-1.983332	-1.637169	غير مستقرة	**I(1)**
		القيمة الحرجة عند 5%	-2.935001	-3.523623	-1.949097		
	الفرق الأول	القيمة المحسوبة	-5.026888	-5.096179	-5.052897	مستقرة	
		القيمة الحرجة عند 5%	-2.938987	-3.529758	-1.949609		
PIBA	عند المستوى	القيمة المحسوبة	-5.249935	-5.185382	-1.862826	مستقرة	**I(0)**
		القيمة الحرجة عند 5%	-2.935001	-3.523623	-1.611824 *		
PIBI	عند المستوى	القيمة المحسوبة	-3.080684	-3.177276	-1.219605	غير مستقرة	**I(1)**
		القيمة الحرجة عند 5%	-2.936942	-3.526609	-1.949319		
	الفرق الأول	القيمة المحسوبة	-10.28775	-10.23439	-10.42522	مستقرة	
		القيمة الحرجة عند 5%	-2.938987	-3.529758	-1.949609		
ST	عند المستوى	القيمة المحسوبة	-0.914265	-4.177299	1.687092	غير مستقرة	**I(1)**
		القيمة الحرجة عند 5%	-2.935001	-3.523623	-1.949097		
	الفرق الأول	القيمة المحسوبة	-4.525458	-4.497987	-2.589797	مستقرة	
		القيمة الحرجة عند 5%	-2.936942	-3.526609	-1.949319		
INDUPIB	عند المستوى	القيمة المحسوبة	-3.386387	-3.192385	-0.047627	غير مستقرة	**I(1)**
		القيمة الحرجة عند 5%	-2.931404	-3.518090	-1.948686		
	الفرق الأول	القيمة المحسوبة	4.594222	-4.637454	-4.677033	مستقرة	
		القيمة الحرجة عند 5%	-2.935001	-3.523623	-1.949097		
AGRIPIB	عند المستوى	القيمة المحسوبة	-3.043575	-3.041147	-0.267259	غير مستقرة	**I(1)**
		القيمة الحرجة عند 5%	-2.929734	-3.515523	-1.948495		
	الفرق الأول	القيمة المحسوبة	-4.168937	-4.125165	-4.202190	مستقرة	
		القيمة الحرجة عند 5%	-2.935001	-3.523623	-1.949097		

تابع الملحق 02

IMPO	عند المستوى	القيمة المحسوبة	-1.855251	-1.536079	-0.044123	غير مستقرة	I(1)
		القيمة الحرجة عند 5%	-2.931404	-3.518090	-1.948686		
	الفرق الأول	القيمة المحسوبة	-3.478285	-3.721726	-3.533154	مستقرة	
		القيمة الحرجة عند 5%	-2.936942	-3.526609	-1.949319		
SP	عند المستوى	القيمة المحسوبة	-1.910083	-2.316199	-0.747289	غير مستقرة	I(1)
		القيمة الحرجة عند 5%	-2.929734	-3.515523	-1.948495		
	الفرق الأول	القيمة المحسوبة	-6.453346	-6.382136	-6.382136	مستقرة	
		القيمة الحرجة عند 5%	-2.931404	-3.518090	-3.518090		

الملحق 03: تطور السلاسل الزمنية المشكلة للنماذج القياسية

années	PIB	PIBA	PIBI	INDU	AGRI	ST	IMPO	SP
1970	8.86	8.06	8.82	45.53	9.21	400	12.74	0
1971	-11.33	2.99	-19.31	41.32	9.57	490	15.63	0
1972	27.42	1.45	47.13	48.13	8.42	885	15.63	0
1973	3.81	-8.57	5.53	52.99	7.04	1085	16.09	0
1974	7.49	29.69	-19.11	57.7	7.37	1300	19.82	0
1975	5.05	28.92	-3.05	50.21	10.42	1760	21.7	0
1976	8.39	-1.87	13.56	54.1	9.93	1478	17.74	0
1977	5.26	-7.62	7.79	55.22	8.47	1610	17.18	0
1978	9.21	11.34	12.36	53.69	8.81	1890	16.61	0
1979	7.48	9.26	2.71	54.52	9.02	1970	18.52	0
1980	0.79	12.71	-1.34	57.65	8.51	3217	20.96	0
1981	3	0.2	-0.87	57.05	9.24	3870	20.74	0
1982	6.4	-8.2	9.48	56.12	8.39	3880	20.69	0
1983	5.4	-2.1	5.13	55.81	7.75	4481	21.22	1
1984	5.59	9.4	4.7	55.8	7.53	4230	19.2	1
1985	3.7	15	2.15	53.56	9	5680	25.42	1
1986	0.4	-1.3	2.89	48.11	10.18	7580	21.95	1
1987	-0.7	17.1	-0.1	46.42	12.87	7226	27.35	1
1988	-1	-6.8	-0.85	45.29	12.17	7450	27.5	1
1989	4.40	15.3	1.02	45.53	13.04	7665	35.24	1
1990	0.8	-6.2	2.55	48.17	11.36	9020	23.69	1
1991	-1.2	15.4	-1.09	53.15	10.17	9800	26.07	1
1992	1.8	4.59	-0.48	49.72	12.13	11500	28.51	1
1993	-2.1	-3.7	-1.46	48.64	12.1	18240	27.36	1
1994	-0.9	-9	-2.31	48.96	10.06	22160	33.04	1
1995	3.8	14.96	2.89	50.4	10.5	23200	29.45	0
1996	4.09	23.9	3.05	51.22	11.77	28000	31.27	0
1997	1.1	-13.45	3.7	52.31	9.48	28510	31.82	0
1998	5.09	11.4	4.44	46.15	12.53	36015	29.87	0
1999	3.2	2.7	4.55	48	12.2	42338	27.42	0
2000	2.2	-5	4.32	58.61	8.88	43535	28.17	1
2001	4.61	13.27	-0.33	52.4	10.2	56770	26.13	1
2002	5.59	-1.2	4.36	52.07	9.77	75450	25.08	1
2003	7.2	19.5	7.04	53.46	10.32	94210	22.42	1
2004	4.3	5.4	4.03	54.87	9.9	85115	21.91	1
2005	5.9	2.3	5.57	59.73	8.01	96046	19.33	1
2006	1.7	8.1	0.9	60.46	7.75	112918	19.2	1
2007	3.4	2.5	1.55	58.57	7.69	201037	19.83	1
2008	2	-3.8	1.37	59.46	6.68	308559	21.42	1
2009	1.6	21.1	4.55	48.88	9.52	393748	16.34	1
2010	3.6	4.9	3.6	51.42	8.61	335592	16.3	1
2011	2.8	11.6	2.6	50.94	8.33	392442	22.79	1
2012	3.3	7.2	3.3	51.26	9.4	301257	19.85	1
2013	2.8	8.19	2.3	47.79	10.64	129613	19.06	1
2014	3.8	2.5	3.4	45.65	11.1	203520.5	20.1	1

PIB: معدل نمو الناتج الداخلي الخام (%).

PIBA : معدل نمو القيمة المضافة في القطاع الفلاحي (%).

PIBI : معدل نمو القيمة المضافة في القطاع الصناعي (%).

INDU : القيمة المضافة للقطاع الصناعي (نسبة مؤوية من الناتج الداخلي الخام).

AGRI : القيمة المضافة للقطاع الفلاحي (نسبة مؤوية من الناتج الداخلي الخام).

IMPO : الواردات الغذائية (% من إجمالي الواردات).

ST: النفقات ذات الطابع النهائي للقطاع الفلاحة و الري (الدعم الكلي)- الوحدة: مليون دج.

SP : دعم الإنتاج الفلاحي و المنتجين.

الملحق 04: التمثيل البياني للسلاسل الزمنية

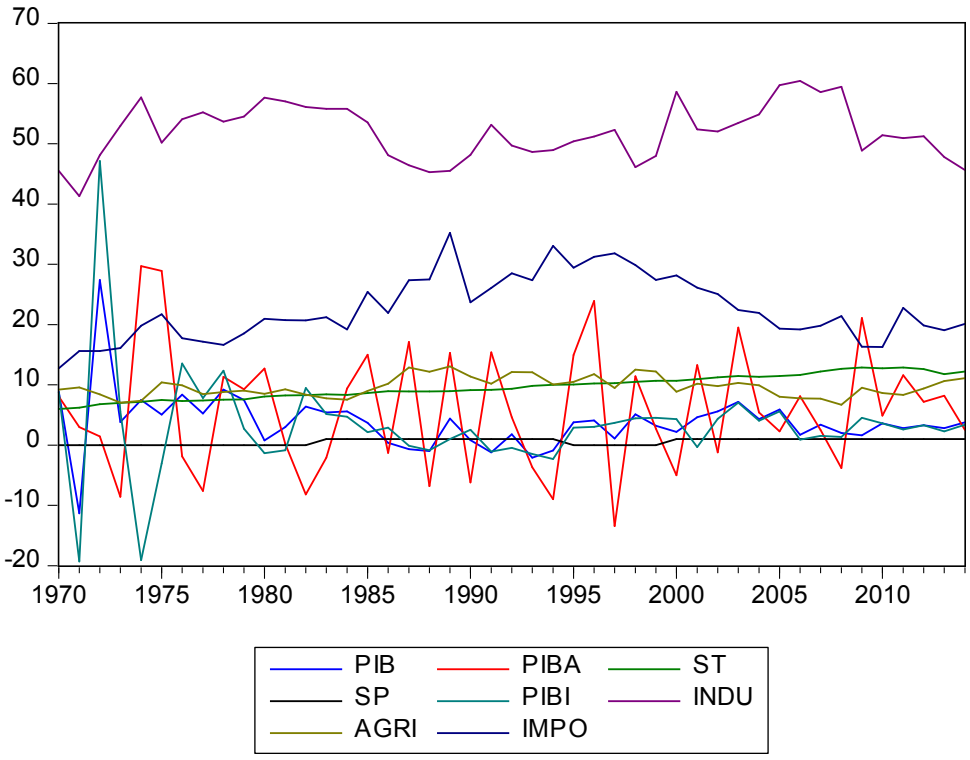

PIB

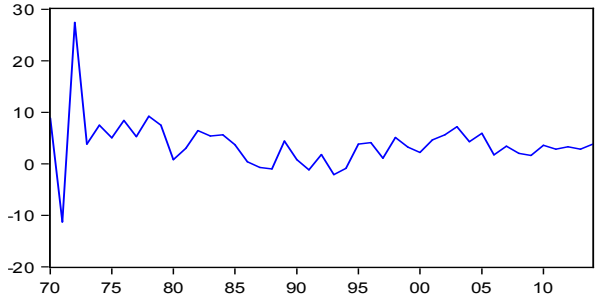

PIBA

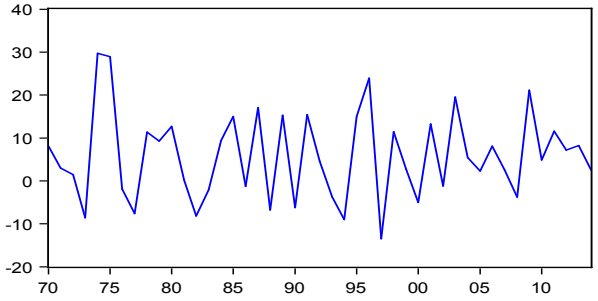

ST

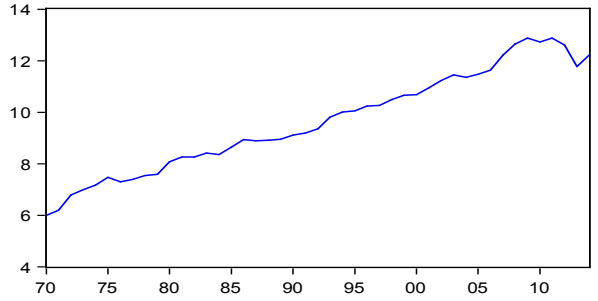

SP

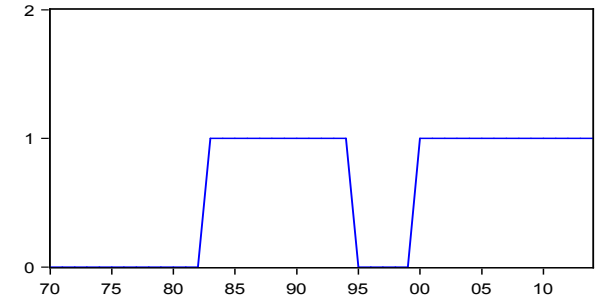

PIBI

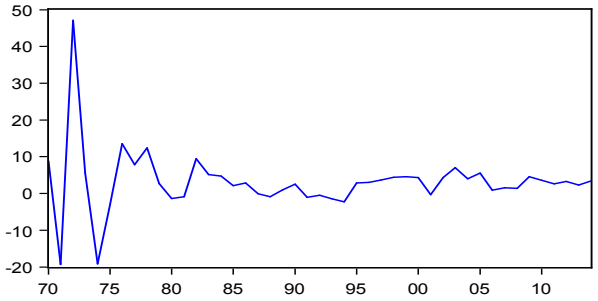

INDU

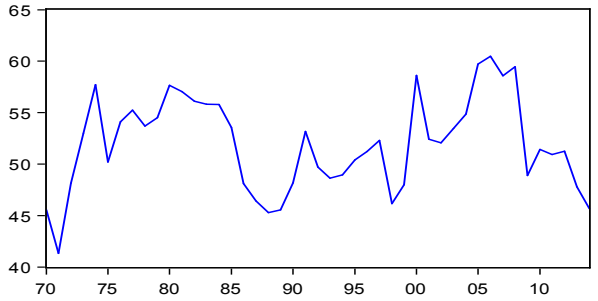

AGRI

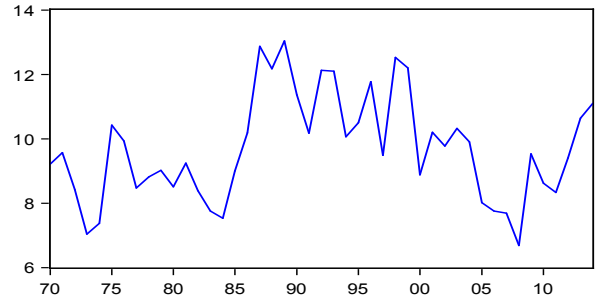

IMPO

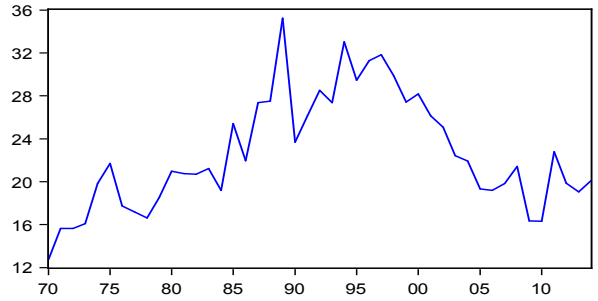

الملخص:

تهدف هذه الأطروحة إلى قياس أثر دعم الدولة للقطاع الفلاحي على النمو الاقتصادي في الجزائر في المدى الطويل. للقيام بذلك قمنا بتقدير نموذجين, الأول لدراسة أثر الدعم الفلاحي على النمو الاقتصادي، أما النموذج الثاني فهو لتقدير أثر الدعم الفلاحي على نمو الإنتاج الفلاحي. لتقدير العلاقة في المدى الطويلاستخدمنا تقنية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة Autoregressive-Distributed Lag (ARDL)المقترح من قبل(2001) Pesaran and al، لمعطيات سنوية خلال الفترة 1970- 2014. أشارت النتائج إلى أن دعم الإنتاج الفلاحي و المنتجين يؤثر ايجابيا على النمو الفلاحي، و يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي في المدى الطويل. في المقابل الدعم الكلي للقطاع الفلاحي بغض النظر عن علاقته بالإنتاج و المنتجين يؤثر إيجابا على نمو الإنتاج الفلاحي و النمو الاقتصادي معا في المدى الطويل. مساهمة الدعم الكلي في نمو الإنتاج الفلاحي هي أكبر أهمية حتى من الدعم المقتصر على المصالح الفردية للمنتجين.

الكلمات المفتاحية :الدعم الكلي للقطاع الفلاحي، دعم المنتجين، النمو الفلاحي، النمو الاقتصادي، التكامل المشترك،الانحدارالذاتيللفجواتالزمنيةالموزعة، الجزائر.

Résumé :

L'objectif de ce travail est de déterminer l'impact des subventions au secteur Agricole sur la croissance économique en Algérie dans le long terme.Dans ce cadre, nous avons estimé deux modèles ; le premier pour mesurer l'effet des subventions agricoles sur la croissance économique, le deuxième pour estimer l'impact des subventions sur la croissance de la production agricole.La méthode d'estimation se base sur la technique ARDL (Autoregressive Distribited Lag) proposée par Pesaran and al (2001), pour des données annuellesau cours de la période 1970-2014.Les résultats de l'étude montrentque le soutien de l'Etatà la production agricole et aux producteurs a un impact positif sur la croissance agricole, et impact négatif sur la croissance économique à long terme.Par contre, le soutien total au secteur agricole, quel que soit sa destination finale (producteurs ou production) affecte positivement la croissance agricole et la croissance économique dans le long terme. Les résultats montrent aussi que les subventions de la production agricole est plus important que ceux destinées aux producteurs.

Mots clés :Soutien total au secteur agricole ; Soutien aux producteurs ; Croissance agricole ; Croissance économique ; Cointégration ; Autoregressive Distribited Lag ; Algérie.

Abstract :

This research analyze the impact of government support to agricultural sector on the economic growth in Algeria. The study is based on cointegration relation and error correction model according to Autoregressive Distributed Lag (ARDL) model developed by Pesaran and al (2001). The results indicated that support for agriculture production and for producers have a positive impact on agricultural growth and negative impact on economic growth in the long term. On the other side, the total agricultural support regardless of its relationship to production and producers have a positive impact on agricultural production growth and on economic growth in the long term. Finally, the total support to the agriculture sector is more important than individual support for agricultural producers.

Keywords : Total support to the agricultural sector ; Producer support ; Agricultural growth ; Economic growth ; Cointegration ; Autoregressive Distribited Lag ; Algeria.